وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الآداب و العلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

رقم الترتيب: .....
الرقم التسلسلي: .....

مذكـرة

مقدّمة لنيل شهادة الماجستير
الفرع: الأدب العربي
التخصص : النحو العربي مدارسه ونظرياته
من قبل الطالبة: عائشة برارات

تحت عنوان:

أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي

نوقشت يوم: 18- 01 - 2009

أمام لجنة المناقشة المكوّنة من:

أ.د. أبو بكر حسيني	أستاذ التعليم العالي جامعة ورقلة	رئيساً
د. بوجملين لبوخ	أستاذ محاضر جامعة ورقلة	مناقشاً
د. بورنان عبد الكريم	أستاذ محاضر جامعة باتنة	مناقشاً
أ.د. أحمد جلايلي	أستاذ التعليم العالي جامعة ورقلة	مشرفا ومقرراً

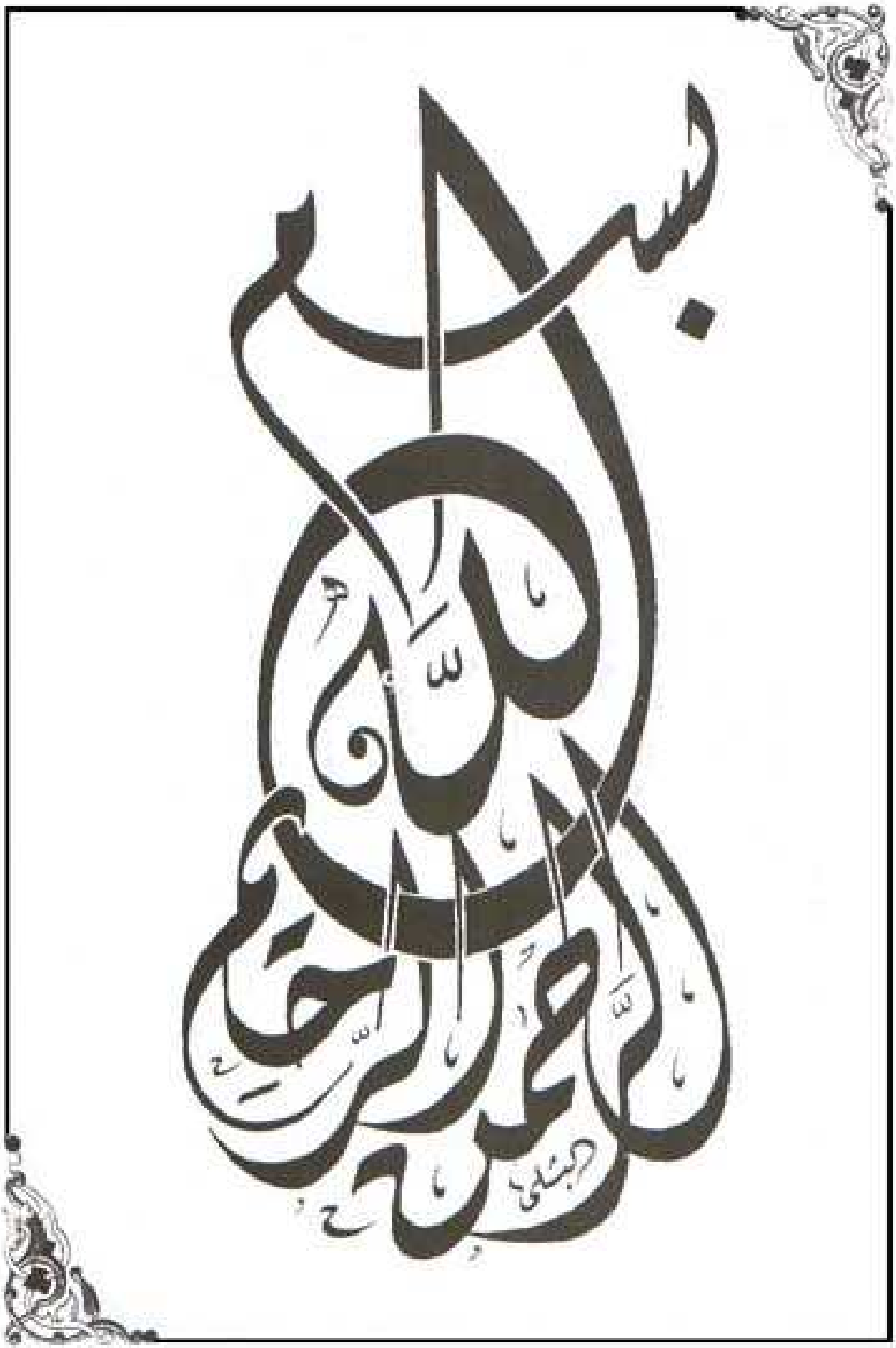
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله من بنعمته علينا فتمّ إنجاز هذا البحث

وبعد : فمن لم يشكر الناس لم يشكر الله

نتقدم بخالص الشكر إلى:

الوالدين الكريمين اللذين لم يدخرا جهدا

وكم تقصر الألفاظ عن إيفاء حقهما.

ونشكر الأستاذ الدكتور المشرف أحمد جلا يلي

على ديمقراطية تعامله فجزاه الله عنا خير الجزاء.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى التي عُرفت بشِعرها قبل أن تعرف باسمها

على تفانيها الدائم في خدمة العلم وأهله

فقالت: هيهات أن تنضب غوارب الطموح بهمة ليل أو جدع أنف الأخطل

ويبقى البذل ما بقي الطموح .

نشكر أساتذة معهد اللغة العربية بجامعتي ورقلة و الأغواط

على دعمهم المتواصل .

نشكر كلّ من ساهم في إنجاز هذا البحث

ولو بكلمة طيبة.

مقدمة

الحمد لله حمدا يليق بجلاله وعظمته ، والصلاة والسلام على خاتم رسله ، أفصح العرب مبلّغ كلمته ، محمد عليه أفضل صلواته وأزكى تسليمه ، أمّا بعد:

لما كانت المعاني التي يريد المتكلم نقلها وإيصالها إلى السامع مضمرة في نفسه خفية ، فهو يحتاج في الإبانة عنها إلى وسيلة تُظهر ما يختزنه من دلالات ، وما يختلجه من تصوّرات ، ولذلك أوجد اللغة ، فعن طريق اللغة تنقل الأفكار والانفعالات والرغبات والخواطر ، أو بعبارة موجزة هي أداة التعبير عن الأغراض ، فاللغة تمثل أرقى أدوات التواصل البشري ، وهي بذلك تُغني- في كثير من الأحيان- عن الإشارة والإيماء ... وغيرها من الوسائل الإبلاغية القاصرة عن إفادة جميع ما يراد التعبير عنه ، وقد استأثرت هذه اللغة بعناية كبيرة ، فتناولها الدارسون من جوانب شتى ، ومعلوم أنّ الاهتمام باللغة يساير حركة علومها المختلفة كالنحو ، والبلاغة والصرف ...وغيرها ، ويعدّ النحو قانون اللغة ، فهو ينبني على استقراء كلام العرب في أوضاعها ، يُعتمد عليه في البناء ، و يُرجع إليه في معرفة الخطأ والصواب ، ولما كانت الدلالة عنوانا صادقا لكلّ ما يتطلّع إليه المتكلم من إبلاغ فكرة إلى السامع وإفهامه إياها بأسلم لغة وأوفى أداء ، علمنا أن لا سبيل يُرتضى إلاّ وثمرة المعنى وحصان الدلالة أساسه ، ونظرا لما يحيط بالنحو من إشكالات خطيرة أهمّها وصفه بأنه دراسة شكلية تستبعد المعطيات الدلالية – على العموم- ، ولا تراعي تأثير العناصر غير اللغوية – على الخصوص- ، إذ يرتكز على قوانين نظرية العامل وما تجرّته من تعقيدات فيما نطقت به العرب على السليقة ، ومن ثمّ تصغيرُ شأنه في الكلام وعدّه ضربا من التكلّف لا حاجة لنا به في فهم بناء النصوص ، ولأنّ تحقيق كتب التراث القديمة يشغل حيزا هاما في الكشف عمّا تتضمّنه من آراء متطوّرة متقدّمة على زمانها ، وقع اختيارنا على موضوع " **أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي**" ، للأسباب الآتية:

- **سبب ذاتي** : يترجمه الشغف بالدّراسات النحوية التي تعنى بقضايا المعنى ومدى تفعيله في التقعيد اللغوي وذلك في إطار ربط الصّلة بين التراث النحوي القديم والدراسات اللغوية الحديثة .
- **أسباب موضوعية**: تتمثل فيمايلي:

أ . أهميته في الدراسة اللغوية ، و ذلك من خلال ما قد يترتب عليه من نتائج أهمّها ربط الصّلة بين الدرس النحوي والاستعمال اللغوي للجماعة اللغوية.

ب . ندرة الدّراسات التي تتناول كتاب شرح كافية ابن الحاجب بصفة عامة ، ولاسيّما جهود رضي الدين الأستراباذي بصفة خاصة.

ج . ما يحيط بالنحو من معطيات (نظرية العامل) تبعده عن مسار الدلالة ، ومن ثمّ وصفه بأنه دراسة شكلية لا تراعي تأثير العناصر غير اللغوية في التقعيد .

وعلى هذا يكون عنوان البحث موضحاً للمشكلة التي يتناولها وهي : تأثير أغراض المتكلم في التوجيه النحوي ، وهذه القضية لها تبعات كثيرة أهمّها على الإطلاق البحث في البنية والدلالة ، فكيف تساهم الإحاطة بأغراض المتكلمين ومعرفة مقاصد خطابهم في تبرير الحكم النحوي؟ وما مدى تفاعل العناصر غير اللغوية كالمتكلم والسامع في إنتاج الكلام وبنائه على الوجه الذي يحقّق الفهم والإفهام (التواصل) من جهة؟ ، ومن جهة أخرى ما مدى تدخّل هذه العناصر في إعطاء الوظيفة الإعرابية للكلمة أو الجملة ؟ ثم هل يمكننا الاستفادة من هذه النتائج في إعادة صياغة الأبواب النحوية ؟ ما طبيعة هذه الأغراض ؟ هل يمكن حصرها في أطر محدّدة تسهّل الاستعانة بها؟ ما مدى صلة التقعيد للغة بالمباحث الدلالية؟.

أمّا الأهداف التي يتوخّى هذا الموضوع تحقيقها فتتمثل فيما يلي :

أ . محاولة كشف مدى مشروعية انتقاد الدراسة النحوية بالتقليدية (الشكلية) تارة ، و ضرورة الاستغناء عن بعض أبوابها بحجة التجديد تارة أخرى.

ب . العودة إلى فهم الدراسات النحوية فهما صحيحا من خلال تقصّي الأسس المعنوية التي قامت عليها.

ج . الكشف عن ملامح نظرية المعنى في النحو العربي ، والوقوف على تطبيقاتها المختلفة .

د . تبيين الترابط القائم بين التراكيب اللغوية المختلفة و مراعاة الأغراض والمقاصد .

هـ . محاولة بيان أهمية معرفة أغراض المتكلمين و مدى مساهمتها في ضبط و توجيه الأحكام النحوية.

ونظراً لخصوصية الموضوع الذي نتناوله في هذه الدراسة والذي يمتّ بصلة مباشرة لعلمي النحو والبلاغة (علم المعاني) ، ويرتبط باستعمال المتكلمين في إطار أداء الوظيفة التواصلية المتمثلة في التعبير عن الأغراض والمقاصد لتوخّي إفادة السامعين ، فقد وقفنا أمام مناهج البحث المختلفة التي تتلاءم وهذا الموضوع ، فاعتمدنا – في الغالب– المنهج الوصفي الذي قوامه رصد مواقف القدماء والمحدثين مع محاولة تفسيرها ، والتعرّض إليها بالشرح والتحليل ، إلى جانب استخدام المنهج الإحصائي ، وذلك من خلال تتبع شواهد الرضي التي استعان بها في صوغ أحكامه ، كـ "القراءات القرآنية" ، و"الأحاديث النبوية" ، "ولغات العرب" ، حيث تمّ تصميم جداول لبيانها ، كما لا تخلوا هذه الدراسة من عقد المقارنات بين مختلف الفئات التي تناولت قضية الأغراض والمقاصد كالأصوليين ، والبلاغيين ، والنحويين ، والمحدثين ، وذلك في إطار محاولة كشف مدى تأثير معرفة غرض المتكلم .

وسعيا إلى تحصيل الأهداف التي تمّ الإشارة إليها سابقا ، فقد قسّمنا هذه الدراسة إلى مدخل وفصلين ، وهذا بيانه:

المدخل: وعنوانه " **المفاهيم النحوية في ضوء الإبانة عن الأغراض**" ، إذ يعتبر ما أوردناه من عناصر محاولة ضرورية لضبط بعض المفاهيم التي تتعلّق مباشرة بموضوع البحث" أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي" ذلك أنّ تحديدها بالشكل الدقيق الذي يتلاءم وطبيعتها يساهم إلى حدّ كبير في الكشف عن طبيعة الدراسة اللغوية التي وصلت إلينا ؛ فتناولنا مفهوم النحو بجانبيه الضيق والواسع من خلال تصريحات اللغويين أنفسهم

فالنحو لا يقتصر على تتبع حركات الإعراب ، وإنما يتجاوزه إلى البحث في الهيئة التركيبية ، وكما تناولنا مفهوم اللفظ والمعنى وما دار حولهما من جدل كبير عند الدارسين ، ولاسيّما النحاة ، فاقترن "اللفظ" بالصنعة ممثلة في نظرية العامل ، وارتبط "المعنى" بالبحث في القرائن المختلفة التي تعين على الوضع الصحيح ، ثم انتقلنا إلى مفهوم أمن اللبس فأوضحنا أنه الغاية القصوى للاستعمال اللغوي ، فاللبس محذور ، وعلى هذا بنى النحاة تصوّراتهم للقواعد بعد استقراء ما نطقت به العرب في ضوء قاعدة أمن اللبس ، ويليه الحديث عن مفهوم الفائدة ، إذ يعدّ تحصيلها من الشروط التي يقتضيها التخاطب ، فمتى زالت (الفائدة) صار الكلام عبارة عن ركام من الألفاظ ، وأخيرا أوضحنا مفهوم الأغراض والمقاصد وما يتصل به.

الفصل الأول: وعنوانه " **أغراض المتكلم في الدرس اللغوي بين القديم والحديث**"، حيث شمل ثلاثة مباحث:

– المبحث الأول: وعنوانه " التصوّر اللغوي وعلاقته بأغراض المتكلم " ، تناولنا فيه اهتمام الأصوليين بالمعطيات اللغوية في الإبانة عن الأحكام الشرعية وفق الأغراض والمقاصد التي تمثل أداة معرفية لدراسة النصوص الشرعية واستيعاب أحكامها ، وذلك من خلال تحديد وظيفة اللغة وأنواع الدلالة...وغيرها ، كما تناولنا اهتمام البلاغيين ببيان غرض المتكلم وقصده في إطار الحكم على النص من جهة الفصاحة ، ومن جهة الارتقاء في مستويات البلاغة ، وذلك من خلال تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء ، وتحديد أنواع الخبر باعتبار السامع ، إلى جانب الحديث عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، وتأثير العناصر السياقية في إنتاج الحدث الكلامي .

– المبحث الثاني: وعنوانه" اهتمام النحاة ببيان أغراض المتكلم" ، تناولنا فيه اهتمام النحاة بأغراض المتكلم كوسيلة هامة في التقعيد النحوي ، وبوصفها أداة إجرائية تساهم في بناء التراكيب أوّلا ، وضبط الوظائف الإعرابية وتحديدها على الوجه الذي ينبغي أن تكون عليه ثانيا ، وقد خصّصنا ذلك عند سيبويه ، وابن جني وعبد القاهر الجرجاني.

– المبحث الثالث: وعنوانه" نظرية المعنى في الدرس اللغوي الحديث" ، تناولنا فيه شقين: الأول:جهود المحدثين العرب ، وذلك من منطلق تساؤلهم عن طبيعة الدراسات التي أوجدها القدماء ، ومدى تجاوزهم في وصف العربية ورسم معايير النظام النحوي حدود النص الذاتية ، ومن هؤلاء : تمام حسان ، وحماسة عبد اللطيف وأحمد المتوكل ، الثاني: جهود الغربيين حيث تناولوا اللغة من وجهات مختلفة ، باعتبارها سلوكا آليا كما فعل البنيويون ، أو باعتبارها نظاما عقليا إبداعيا كما فعل التوليديون ، أو يدرس اللغة لا من حيث هي بنية مغلقة وإنما انطلاقا من استعمالها الفعلي كما هو شأن التداوليين ، إلى جانب تحليل اللغة بالنظر إلى سياق الحال أو في ضوء رصد علاقاتها بالسمات والمتغيرات في العالم الخارجي الذي تجري فيه كما في النظرية السياقية .

الفصل الثاني: وعنوانه" **منهج الرضي الأستراباذي في الإبانة عن الأغراض** " ، حيث شمل مبحثين:

– المبحث الأول: وعنوانه" منهج الرضي الأستراباذي في شرح كافية ابن الحاجب " ، تناولنا فيه تمهيدا حول

حركة التأليف النحوي بتوضيح أسباب ظهور الشروح ، ثم انتقلنا إلى التعريف بابن الحاجب ، والرضي الأستراباذي ، والكافية وشروحها مع تحديد البناء العام للكتاب من خلال النظر في العنوان ، والخطبة والتبويب... وغيرها ، ثم تناولنا منهج الرضي النحوي فعرضنا لمصادر الاستشهاد عنده (القرآن الكريم وقراءاته ، الحديث النبوي ، كلام العرب ، ولغات العرب) ، والمصادر اللغوية التي استعان بها في جمع مادة شرح الكافية ، كما أوضحنا موقفه من بعض الأدلة كـ "السماع" ، و"العامل" ، و"العلة" ، إلى جانب عرض "المسائل الخلافية" ، و "الآراء المتفرد بها " ، و"استدراكاته على ابن الحاجب" ، و "الخصائص التي تميز بها هذا الشرح" .

– المبحث الثاني: وعنوانه" الإبانة عن الأغراض في شرح كافية ابن الحاجب" ، حيث يعنى هذا المبحث بتتبع مختلف الأبواب النحوية التي أوردها الرضي الأستراباذي مع التعرّض إليها بالشرح والتحليل ، وذلك من خلال رصد النصوص التي تتعلّق بأغراض المتكلمين وملاحظة مدى ارتباطها بالتأدية النحوية (التحليل النحوي).

أمّا المصادر والمراجع المعتمدة في هذه الدراسة ، فقد كانت متنوعة ، منها القديمة ، وأهمها: "الكتاب" لسيبويه ، "الخصائص" لابن جني ، و"دلائل الإعجاز" للجرجاني... وغيرها ، ومنها الكتب الحديثة أهمها:"نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث " لنهاد الموسى ، و"معاني النحو" لفاضل السامرائي ، و" اللغة العربية معناها ومبناها" لتمام حسان ، و" دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين " لموسى بن مصطفى العبيدان... وغيرها .

وتجدر الإشارة إلى أنّ الصعوبة الكبرى التي واجهناها ونحن بصدد إنجاز هذا البحث هي قلة الدّراسات التي تتناول هذا الموضوع إلاّ ما وجدناه متناثرا في مقالات بعض المحدثين ، ونخصّ بالذكر مقالات الدكتور رشيد بلحبيب ، حيث كانت الإفادة منها كبيرة ، ولكن على الرغم من هذه الصعوبة إلاّ أنّ نشوة تصيّد المعلومات والبحث عميقة ، وحسبنا الجهد الصادق.

المدخل

المفاهيم النحوية في ضوء الإبانة عن الأغراض

يتمّ تناول هذا العنصر من خلال محاولة ضبط المفاهيم التي تتعلّق بموضوع البحث (أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي) وتحديدها بالشّكل الدّقيق الذي يتلاءم وطبيعتها دون تحوير أو تعسّف ، ومعلوم أن تمثّل هذه المفاهيم ليس على درجة واحدة ، سواء عند القدامى أم عند المحدثين ؛ فمنها ما اطّرد وتشعّبت قضاياه كمفهومي (النحو) ، و(اللفظ والمعنى) ، ومنها ما يحتاج إلى وضع أو بيان قواعد تحكمه كمفهومي (أمن اللبس) ، و (الأغراض والمقاصد) ، إلى جانب (مفهوم الفائدة) وما يتّصل به من معطيات تفسّره.

1. مفهوم النحو:

ما من شكّ في أنّ النحو يُعدّ لبّ الدراسة اللغوية ومحورها الأساسي ، فقد حاز على شطر كبير من اهتمام علماء العربية ذلك مذ بدأ الاشتغال بدراسة هذه اللغة والعمل على حفظها وتحصينها من اللحن الذي أخذ يتسرّب إليها واختلفت وجهة النظر في تحديد أسباب نشأته ، وتعدّدت الروايات التي تفسّر واضعه وما يتعلّق بالأبواب الأولى منه ولسنا بصدد التأريخ لذلك ، وإنما الغاية تحديد مفهوم النحو تحديدا واضحا حيث نميز جانبين:

أ. جانب تضييقي: (الإعراب)

حصر مفهومه في البحث عن الحركات والعلامات التي تتّصل بأواخر الكلم من رفع وجزم ونصب وجر دون ربطها بالمعاني التي يبتغيها المتكلم حين أدائه ؛ أي أنّ مداره اقتصر على الكلم العربي من حيث ما يعرض لها من إعراب وبناء ، وهذا الجانب أفرزه الاشتغال بنظرية العامل وما جلبته تلك الفلسفة القائمة على أنّ الكلم يُحدث بعضها في بعض من مبادئ الأثر والتأثير فـ" أكثر ما كانوا يهتمّون به هو التغيير الذي لاحظوه في أواخر الكلم في ثنايا الجملة ، وكان هذا التغيير يلفت انتباههم فأقبلوا عليه تعليلا وتفسيرا في هدي الفكرة التي رأوها أساسا ينبني عليه الدرس النحوي ؛ أعني فكرة العمل والعامل"[1] ، ولكي ندلّل على هذا الاتجاه الذي شاع عند اللغويين المتأخرين – وذلك تبعا لملاحظة ربط المتقدّمين بين النحو والإعراب واعتماد المطابقة بينهما في أحيان كثيرة– نورد جملة من النصوص ، فمن ذلك ما جاء في معجمي (لسان العرب) ، و(الصّحاح) من أنّ الإعراب هو النحو، والنحو هو الإعراب ، فهما شيء واحد ، يقول ابن منظور (ت711هـ):« **والإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن الألفاظ بالمعاني**»[2] ، ويؤكّد الجوهري (ت 393 هـ) بقوله:« **النحو إعراب الكلام العربي**»[3] هذا إضافة إلى استعمالات اللغويين القدامى بدءا من سيبويه مرورا بالزمخشري وابن يعيش والجرجاني وغيرهم.

وقد أوضح الرضي الأستراباذي (ت 686هـ) سبب اقترانهما على أنّه من قبيل علاقة الجزء بالكلّ ، وذلك في معرض حديثه عن (الكلام وتركيبه) فـ « **المقصود الأهمّ من علم النحو:معرفة الإعراب الحاصل في الكلام**

---

[1] مهدي المخزومي– النحو العربي نقد وتوجيه– المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ط1(1964) ، ص 65.

[2] ابن منظور– لسان العرب– مؤسسة الكتب الثقافية ، دار صادر، بيروت ، لبنان ، ط1(1992) ، مادة (ع ر ب).

[3] الجوهري– تاج اللغة وصحاح العربية– تح أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، دون ط ، مادة (ن ح ا).

بسبب العقد والتركيب»[1] ، فلمّا كان المقصود الأهمّ منه هو تحصيل كيفية الإعراب سمي باسمه ، ومن ثمّ عرّفوه بأنّه « **العلم الذي يُبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء»**[2].

وهكذا يمكن توضيح الجانب التضييقي الذي يرى أنّ الموضوع الوحيد للنحو هو الإعراب- بوصفه الأثر الناتج عن وجود العامل- فيما يلي:

- وضع الحدود من خلال المعاجم اللغوية التي اكتفت بإيراد المطابقة ، إلى جانب استعمال علماء اللغة ومحاولة تفسير ذلك.
- تواتر مفهوم النحو عند المحدثين باعتباره مجموعة قواعد إعرابية.

إنّ الجانب التضييقي لا يمثّل سوى مرحلة من المراحل التي مر بها النّحو ؛ وهي مرحلة الجمود التي عكفت على وضع المتون والشروح والحواشي ، إلى جانب تأثير الثقافة اليونانية ، ولا يمكن بحال من الأحوال تجريده (النحو) من خصائصه فما الإعراب إلاّ جانب من جوانبه يقول سليمان ياقوت:« **الحقيقة أنّ الإعراب عنصر من عناصر النحو فالنحو كلّ والإعراب بعض هذا الكلّ ، و لو كان الإعراب هو النحو لكانت اللغات غير المعربة –كالإنجليزية مثلا– لا يوجد بها نحو»**[3].

وإذا كان النحو لا يقتصر على الإعراب ؛ أي ما يتعلّق بالحركات المتعاقبة على أواخر الكلم ، فلا شكّ أنّ له أبعادا أخرى تنصهر في إطاره ، وذلك ما سيتبيّن لنا من خلال معرفة الجانب التوسيعي لهذا المفهوم.

ب.جانب توسيعي:

تجاوز بحث القدامى أواخر الكلم إلى أوائلها وأواسطها فيما يسمّونه (بنية الكلمة) ، كما بحثوا في الهيئة التركيبية للجملة من تقديم وتأخير ، وحذف وإضمار ، ذلك يعني أنّهم تناولوا كلّ ما يتعلّق بصحّة الكلام العربي[4] من حيث دلالته وتركيبه ، ولمّا كان هدفهم فهم النص القرآني وتفسيره أدّى بهم ذاك إلى مراعاة كلّ القضايا التي ترتبط بمعرفة كيفية التأليف وما يشتمل عليه ، وعلى هذا اعتبروا موضوعه (النحو):« **اللفظ باعتبار هيئته التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية ، وأنّ الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في التأليف والاقتدار على فهمه والإفهام به»**[5].

ولعلّ أوضح تعريف وأشمله ما جاء به ابن جني(ت392هـ) حيث يقول:« **هو انتحاء سمت كلام العرب ، في تصرّفه من إعراب وغيره ؛ كالتثنية والجمع ، والتحقير، والتكسير والإضافة ، والنسب ، والتركيب وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ؛ وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها ، وهو في الأصل مصدر شائع ؛ أي نحوت نحوا ، كقولك: قصدت قصدا ثم**

---

[1] رضي الدين الأستراباذي- شرح كافية ابن الحاجب- تح أحمد السيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، دون ط ، ج1، ص21.

[2] إبراهيم مصطفى – إحياء النحو- دار الآفاق العربية ، القاهرة ، مصر ، ط (2003) ، ص1.

[3] أحمد سليمان ياقوت- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها فى القرآن الكريم- دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (2003) ، ص 20.

[4] جمال الدين مصطفى- البحث النحوي عند الأصوليين- مكتبة بغداد ، دون ط ، ص23.

[5] المرجع نفسه ، ص 25.

خصّ به انتحاء هذا القبيل من العلم»[1] ، فمفهوم النحو يضمّ الإعراب ، والتصريف...وغيرهما ، مما يؤدي به إلى إيصال أغراض المتكلم للسامع وإفهامه إيّاها بأسلم لغة وأوفى أداء "وليس مقتصرا على الأفق السطحي للتركيب بل ينتظم مستويات الإعراب والتركيب والبنية" [2]، وقد أدرج السيوطي(ت911 ه) في كتابه (الاقتراح) مجموعة من التعريفات تشترك في كون مجال النحو هو التأليف الذي ينجم عن استقراء كلام العرب فأشار إلى قول ابن عصفور «**النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أجزائه التي ائتلف منها**»[3] ...وغيره.

ويؤكّد السكاكي(ت626 ه) ذلك بقوله:« **اعلم أنّ النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب ، وقوانين مبنية عليها ، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية ، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك ، وبالكلم نوعيها المفردة وما هي في حكمها**»[4]، فالسّكاكي إذن يعرض لمفهوم النحو الشامل الذي يمتدّ إلى معرفة كيفية ائتلاف الكلم فيما بينها انطلاقا من تتبّع ما نطقت به العرب مع مراعاة الخصوصيات ، أو كما عبّر عنه بـ (الهيئات) في تأسيس أيّ تركيب وبناء علاقاته.

إنّ مفهوم النحو الواسع يتمثّل في انتحاء سمت كلام العرب في طرق التأليف وأساليب الأداء بحسب الأغراض التي أرادوها (العرب) والمعاني التي قصدوها ، يقول إبراهيم مصطفى:« **فالنحو قانون تأليف الكلام وبيان لكلّ ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة من الجمل ، حتى تتّسق العبارة ويمكن أن تؤدّي معناها**»[5] ، وبهذا المفهوم الواسع يرتقي النحو عن مطاردة أواخر الكلمات وتفسيرها – دون التجرّد منها على الإطلاق– .

ولعلّنا بعد تحديد مفهوم النحو بجانبيه الضّيق (الإعراب) ، والواسع (النظم) نطرح التساؤل التالي:كيف يتدخّل مفهوم النحو في ضبط أغراض المتكلم؟.

إنّ النظر إلى النحو بوصفه قوالب ثابتة تصبّ فيها الألفاظ و التراكيب دون مراعاة عناصر الخطاب (متكلم مستمع) وملابساته ، ومن ثمّ توفّر إمكانية تحديد الوظائف النحوية دون دراية بالمعاني التي تتّصل به سواء معجمية أم دلالية أم أسلوبية ، كما أورده تمام حسان من خلال تحليله للأمثلة الهرائية التي اكتفى في إيرادها

---

[1] ابن جني– الخصائص– تح محمد علي النجار ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط1 (1427ه 2006م) ، ج1 ص68.

[2] نهاد الموسى– نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث– دار البشير للنشر والتوزيع ، الأردن ، ط2 (1408ه 1987م) ص54.

[3] السيوطي– الاقتراح في علم أصول النحو– تح محمد حسن إسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1(1418ه 1998م) ، ص15.

[4] السكاكي– مفتاح العلوم– تح عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1(1420ه 2000م) ، ص125.

[5] إبراهيم مصطفى– إحياء النحو– ص1.

بموافقة النسق العام الذي تقوم عليه اللغة ، إنّ ذلك لا يستقيم لأنّ أيّ نص لغوي أو رسالة لغوية تشتمل في محصّلتها على إفراز المعنى وأداء الأغراض ، وفي ظلّ غياب تلك التأدية لا يمكن للغة أن تحقّق وظيفتها التواصلية المتمثّلة في الإفهام ، وتستحيل إلى ركام لا غاية منه ، وذلك منافٍ لطبيعتها .

2- مفهوم اللفظ والمعنى:

أثارت قضية اللفظ والمعنى جدلا كبيرا في ميدان الدراسة اللغوية بشتّى صنوفها نقدية ، وبلاغية ، ونحوية واعتور مسائلها خلط كثير ؛ فقد تحدّث علماء العربية عن نظرية المناسبة بين مؤيّد أوضح مسالكها بطرح جملة من النماذج للبرهنة عليها مثل:عباد بن سليمان الصّيرمي ، وآخر معارض يرى في مبدأ المواضعة أساسا لارتباط اللفظ بالمعنى مثل:ابن جني ، إضافة إلى ترجيح مرجع المزية والتفاضل بينهما ، و بيان بما تتعلّق الفصاحة و غيرها من القضايا التي حوتها كتب التراث القديمة ، ولعلّ نظرة تاريخية موجزة إلى ما تبنّاه الجاحظ من أنّ المعاني مطروحة على الطريق وما دار حول موضوع الإعجاز القرآني من اختلافٍ جوهره قوة اللفظ أو دقّة المعنى عند الخطابي ، والباقلاني ...وغيرهما ، امتدادا إلى الجرجاني ونظرية النظم التي تتأسّس على ائتلافهما وصولا إلى اعتمادهما كمستوى من مستويات النقد أو إحدى المعايير التي يصلح بها- الشعر خاصة والأدب عامة- أو يفسد ممثلا عند قدامه بن جعفر

و ابن رشيق ، وابن طباطبا ، انتهاءً إلى كون مدار الصّحة النحوية والسلامة اللغوية تنحصر فيما قد يؤدّي إليه المعنى أو يدعو إليه اللفظ ، لعلّ ذلك يوحي بصعوبة تفسير مفهومهما نظرا لتعدّد استعمالهما الدّلالي عند القدامى ، وعليه نتساءل ما هي طبيعة اللفظ ، وما هي طبيعة المعنى؟.

نقتصر في البحث عن ماهية اللفظ والمعنى على الدّرس النحوي بمراحله المختلفة ، وذلك من خلال معرفة تصوّر النحاة للعلاقة التي تحكمهما وأثرها في التحليل أو التقعيد ، إلى جانب الآراء التي خلص إليها علماء اللغة المحدثون عقب تتبّعهم للتراث ، وجدير بالذكر تعدّد المصطلحات التي يُستعان بها في هذا الشأن فيقولون: (اللفظ ، والبنية والشكل ، والمبنى) ، ويقولون: (المعنى ، والوظيفة).

إنّ ثنائية اللفظ والمعنى ترتبط أساسا بقضية المنهج الذي اعتمده علماء العربية القدامى في إطار صياغة نظرية شمولية توجب الاطّراد في اللغة ، ولذا ينبغي رصد هذه المفاهيم لننتقل بعدها إلى عرض المنهج الذي استندوا إليه.

أ.تعريف البنية:

لغة: البِنية والبُنية ، وهو البُنى والبِنى يقال: بِنية وهي مثل رِشوة كأن البِنية هي الهيئة التي بُني عليها مثل المِشية والرِّكبة[1] ، وهي مجموعة العناصر التي تأتلف منها اللغة ، أو الهيئة الحاصلة للفظ باعتبار ترتيب الحروف وحركاتها وسكناتها[2].

[1] ابن منظور- لسان العرب- مادة (ب ن ي).

[2] التهانوي –كشاف اصطلاحات الفنون – تح لطفي عبد البديع ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ،ط (1382هـ 1963م) ،ج 1،ص228.

اصطلاحا:المقصود بها الوقوف عند حدود العبارة المنجزة ، وإغفال العناصر غير اللغوية التي تساهم في تشكيلها ، ومن ثمّ فالبنية تنظر إلى النص باعتباره منتهيا ومغلقا بمعنى" هندسة العناصر الموجودة داخل النص وقيامها بذاتها"[1] ، و ينطبق ذلك على نظرية العامل التي تقوم على مبدأ تأثير اللفظ في غيره.

ب.تعريف الوظيفة:

لغة: الوظيفة من كلّ شيء ما يقدّر له في كلّ يوم من رزق ، أو طعام ، أو علف ، أو شراب ، وجمعها وظائف ووظّف الشيء على نفسه ووظّفه توظيفا ألزمه إيّاه[2].

اصطلاحا: المقصود بها كلّ ما يمسّ حدث التعبير خصوصا (المتكلم ومقام الكلام) ، فلا يمكن فصل الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية ، والوظيفية تُعنى بالربط بين شكل الخطاب وصيغته من جهة ، وبين ملابسات الخطاب وأغراضه من جهة أخرى[3] ، و ينطبق هذا على نظرية القرائن وما تشتمل عليه.

بعد تحديد المصطلحات نعرّج إلى اكتناه المنهج الذي تأسّست عليه الدّراسة النحوية ، فالتفكير النحوي يسعى إلى هدفين رئيسين:[4]

- ♦.هدف تأصيلي يرمي إلى وصف الظاهرة اللغوية والوقوف على حقيقتها بتسجيل قواعدها ، وذلك حتى تكون مرجعا يُرجع إليه في معرفة السّمت الذي كانت تُنطق عليه العربية فيما سمي بعصر الاحتجاج.
- ♦.هدف تعليمي يرمي إلى تعليم الأنماط اللغوية ، التي تمكّن الناس من عرب وغيرهم من تعلّم لغة القرآن والتعامل بها فيما بينهم.

وهذان الهدفان هما اللذان شكّلا المعيارية عند النحاة العرب القدماء ، يقول تمام حسان:« **من هنا اتسمت الدراسات العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا ، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلاّ تبعا لذلك ، وعلى استحياء**»[5] ، فالذي يميز الدراسة النحوية حسب تمام جنوحها إلى البنية وعزوفها عن المعنى إلاّ ما كان الاهتمام به عرضا ، ولعلّ هذا ما يبرّر تردّد قولهم (لقد وقف النحاة عند حدود الشكل)" **ويريدون بالشّكل كلّ ما يتعلّق بالإطار الخارجي للتركيب من عناصر مفردة لها رصف وترتيب ومواقع ذات حالات إعرابية**"[6].

فالنحو في هذا الإطار ينظر إلى الصّور اللفظية المختلفة التي تعرضها اللغة وفق مبدأ الأثر والتأثير ذاك المحور الأساسي الذي انبنت عليه نظرية العامل ، لكن ينبغي ألاّ نهمل تلك الإشارات التي ميّزت نحو القدامى ك الخليل بن أحمد وسيبويه القائمةِ على الملاحظة المباشرة والوصف المحض بعيدا عن التأويل والتقدير إذ« **لا نلمس إلاّ أثرا**

---

[1] دبة الطيب – مبادئ اللسانيات البنوية – دار القصبة للنشر ، الجزائر ، ط (2001) ، ص42. وينظر: محمد الصغير بناني – المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة – دار الحكمة ، الجزائر ، ط (2001) ، ص60.

[2] ابن منظور– لسان العرب – مادة (و ظ ف).

[3] مسعود صحراوي – المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي – مجلة الدراسات اللغوية ، الرياض ، مج5 ، ع1(أبريل– يوليو2003) ،ص16.

[4] حليمة أحمد عمايرة – الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة – دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن ، ط1 (2006) ص119.

[5] تمام حسان– اللغة العربية معناها ومبناها– عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط3 (1998) ، ص12.

[6] ممدوح عبد الرحمان – العربية والفكر النحوي– دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (1999) ، ص188.

خفيفا جدا لنظرية العامل في كتب القدماء ، أمّا المتأخرين فقد فُتنوا بتلك النظرية وطبّقوها في جميع أبواب النحو بل اخترعوا أبوابا لم يأبه لها أكثر النحاة القدماء اقتضاها الإلحاح في تطبيق نظرية العامل ، كباب التنازع والاشتغال اللذين لا يخلو منهما كتاب من كتب المتأخرين»[1] ، ولعلّ مرجع ذلك إلى منهج المتأخرين في دراسة اللغة "وهو المنهج الذي كان يميل أصحابه في الغالب إلى صبّ دراساتهم وأبحاثهم في قالب شكلي تسيطر عليه ظاهرة الإعراب وما يعتور أواخر الكلم من تغيرات"[2].

هذا ما يدعونا إلى الكشف عن عناصر هذه النظرية ومدى استقرارها في النحو العربي ؛ فمن وجهة تاريخية يعدّ العامل واحدا من المصطلحات التي ظهرت في المراحل المبكّرة من الدرس النحوي حيث صرّح به سيبويه في الأبواب الأولى من كتابه* ، فلقد لاحظ النحاة" وهم يقعّدون للغة أنّ الكلمة قد تأتي مرة مرفوعة وأخرى منصوبة ، وثالثة مجرورة ، واستجابة لطبيعة التعليل التعليمي رأوا أن يربطوا ظاهرة رفع الأسماء بدواعيها أو بأحوالها التي تكون عليها فأدّاهم ذلك إلى القول بعوامل الرفع وعوامل النصب وغيرها من العوامل"[3]، فما هو العامل ؟ وما هي الأصول التي اعتمدها النحاة في وضعه ؟.

ج. تعريف العامل:

لغة:هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله ، ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة : عامل ، والعمل المهنة والفعل ، و الجمع أعمال[4].

اصطلاحا: هو الكلمة الملفوظة أو المقدّرة التي تملك القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها ، من الناحيتين الشكلية والإعرابية ، أو« **هو ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب»**[5].

ولعلّ أهمّ ما يدور في فلكه من معطيات مفهومان أساسيان هما: المعمول والعمل ؛ فالمعمول (ما يتغير آخره برفع أو نصب ، أو خفض بتأثير العامل فيه) ، أما العمل فيسمّى الإعراب وهو(الأثر الحاصل بتأثيره) ، ولا تخلو منها أمثلة اللغة وشواهدها .

و يظهر أثر هذه النظرية في التبويب « فقد أخضع النحاة قواعد ترتيب أجزاء الجملة للعامل وتناولوها في إطار

جواز تقدّم المعمولات على عواملها ، أو عدم جواز ذلك ، ولما كانت لديهم بعض الأدوات التي تمنع عمل ما قبلها فيما بعدها ، وكانت لديهم عوامل ضعيفة وعوامل قوية تستطيع العمل حيث وضعت توزّعت ظاهرة (الرتبة)

---

[1] مهدي المخزومي- النحو العربي نقد وتوجيه - ص08.

[2] عائشة عبيزة- التبويب النحوي بين المنهجين الشكلي والوظيفي- مجلة الآداب واللغات ، الأغواط ، العدد01 (ديسمبر2003) ، ص157.

* ينظر: سيبويه- الكتاب- تح محمد عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، ج 1، ص13.

[3] محمد حماسة عبد اللطيف- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث- دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، دون ط ص 167.

[4] ابن منظور- لسان العرب- مادة (ع م ل).

[5] السيد الشريف الجرجاني- التعريفات – شرح محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1(1421هـ 2000م) ص 148 . وينظر: سمير اللبدي- معجم المصطلحات النحوية والصرفية – مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، دون ط ، ص 160.

بين الأبواب المختلفة حسب العوامل»[1] ، هذا إلى جانب حصر التبويب في (المرفوعات ، والمنصوبات والمجرورات) فـ" الإعراب صار هو المحور الذي تدور حوله الدراسات النحوية ، فلم تحظ باقي العناصر النحوية الأخرى من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير وحذف وزيادة ، والنظام العام لأجزاء الجملة ، لم تحظ هذه العناصر بما حظي به عنصر الإعراب من اهتمام وعناية ، بل إنّ الأمر قد وصل إلى أنّ كتب النحو بُوّبت على حسب الأبواب الإعرابية وإن اختلفت المعاني فالمرفوعات في قسم يتبعها المنصوبات ، ثم يليها المجرورات"[2] ؛ فتقسيم المادة اللغوية التي تُشكّل النحو وترتيبها يخضع لنظرية العامل ، و ذلك مما أساء إليه بحصره في بوتقة ضيقة مدارها الإعراب" فقد قسّموها على أساس من نظرية العامل المتولّدة عن فرض النظام المنطقي الفلسفي على اللغة ، فتوزّعت على سبيل المثال أدوات التوكيد وأساليبه على أبواب مختلفة ، بعضها يدرس في النحو وبعضها في الصّرف ، وبعضها الآخر يدرس في علم البلاغة ، وكذلك أساليب النفي لاختلاف بينها في العمل واتفاقه مع أدوات أخرى بعيدة عنها كلّ البعد ، فجُمعت معها بدافع من نظرية العامل"[3].

– أصول نظرية العامل:

وضع النحاة مجموعة من القواعد و الضوابط التي لا ينبغي الخروج عنها سعيا وراء الاطّراد والشمولية في دراستهم للغة ، ومن بين هذه الأسس ما يلي:[4]

- لا بدّ من وجود العامل ، فإن لم يوجد وجب تقديره.
- لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فإن طلب العاملان معمولا واحدا ، جعلوا لأحدهم العمل في اللفظ والثاني في المعنى (باب التنازع).
- لا يعمل عامل واحد في المعمول وعائده في آن واحد(باب الاشتغال).
- الأصل في العمل للأفعال أمّا الاسم والفعل فمحمولان عليه.
- الأصل في العامل التقدّم على معموله ،كما لا يفصل بينهما بأجنبي.
- يجوز الإعمال والإلغاء في بعض الكلم مثل: أفعال الشك و اليقين ، إذ تقدّمها المفعولان ، مثال ذلك" قائمًا زيدًا ظننت " ، و" زيدٌ قائمٌ ظننت ".
- تصّنف العوامل المتشابهة في إحداث العمل في باب واحد ، ويكون أحدها أوسع ، فيسمى أم الباب مثل: كان وأخواتها.

بعد هذا الملخّص الموجز الذي جمع الأسس التي تقوم عليها نظرية العامل ، نعرّج إلى الحديث عن قيمتها في الدراسة اللغوية ، فلقد لجأ النحاة بقولهم بالعامل إلى إيضاح أثر لفظي واحد هو العلامة الإعرابية ، فاتّجه بحثهم إلى تفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة " إلاّ أنهم في خضمّ هذه التفسيرات ألزموا أنفسهم ما

---

[1] حماسة عبد اللطيف– العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث– ص183.

[2] ممدوح عبد الرحمان – لسان عربي ونظام نحوي – دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط1 ، ص106.

[3] حماسة عبد اللطيف – الضرورة الشعرية في النحو – مكتبة دار العلوم ، القاهرة ، مصر ، دون ط ، ص80/79 .

[4] إبراهيم مصطفى– إحياء النحو– ص23 وما بعدها.

لا يلزمهم وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما بحثوا عنه ، ومن هنا أخذ النحو ينحرف عن طريقه وبدأ يتحوّل شيئا فشيئا إلى درس ملفّق غريب ليس فيه من سمات الدرس اللغوي إلاّ مظهره وشكله...وصار درسا في الجدل يعرض النحاة فيه قدرتهم على التحليل العقلي بما كانوا يفترضون من مشكلات وما يقترحون لها من حلول ، أمّا الجدوى من دراسة النحو ، وأمّا وظيفة النحو في الكلام فأمر له المنزلة الثانية من عنايتهم"[1] ، هذا ما جعل إبراهيم مصطفى يقرّر بأنّ النّحاة حينما اقتصروا على الإعراب أخطأوا من وجهين:

أ.حرموا أنفسهم وحرمونا إذ اتبعناهم من الإطّلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة ومقدرتها في التعبير فبقيت هذه الأسرار مجهولة.

ب.رسموا للنحو طريقا لفظية ، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع ونصب وجر من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى ، يجيزون في الكلام وجهين أو أكثر من أوجه الإعراب ، ولا يشيرون إلى ما يتبع كلّ وجه من أثر في رسم المعنى.[2]

كما يعرض لنتائج التزامهم بتلك الأصول التي وضعوها ، ومن ذلك ما جرّته من تأويلاتٍ وتقديراتٍ تبعُد عن الواقع اللغوي ، ورفضٍ لبعض الأساليب العربية وتشريع أخرى غير مسموعة ، وبسبب ذلك أضاع النحاة حكم النحو وأضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة [3]، إذ إنّ "هذه القواعد الاعتبارية قد أدّت إلى كثير من الجدل ، لأنها قد تكون غير مطّردة فمثلا الحرف قد يكون مختصّا ولا يعمل ومن جهة أخرى اختلفت النظرة لتلك القوانين ، فقد يكون العامل قويا من زاويةٍ خاصة لدى عالم من العلماء ، لكنه لدى عالم آخر عامل ضعيف"[4].

وعلى الرّغم من الاعتراضات التي سجّلها إبراهيم مصطفى على نظرية العامل، والدعوة إلى إلغائها إلاّ أنّ هناك كثيرا من النصوص تثبتها من جهة ، يقول عبده الراجحي:« **مهما يكن من رأي القدامى في فكرة العامل أهي للمتكلم نفسه أم هي مضامّة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على المعنى ، فإنّ العامل كان ولا يزال حجر الزاوية في النحو العربي**»[5] .

وتؤكّد صحّتها من الوجهة العلمية مرجئة المؤاخذات إلى بعض ما يتعلّق بها من تفسيرات فـ « **نظرية العامل هي المرتكز الأساسي الذي يقوم عليه الفكر النحوي ، فرفضها هو رفض له ، ونقضها هو نقض له فمعرفة السّبب من المسبّب تصوّر علمي ؛ لأنّ العلم لا يكتفي بالوصف وحده ، بل يتعدّاه إلى تفسير الظواهر وتعليلها**»[6].

---

[1] مهدي المخزومي- النحو العربي نقد وتوجيه - ص15/14.

[2] إبراهيم مصطفى- إحياء النحو- ص8/7.

[3] المرجع نفسه ، ص29 وما بعدها. وينظر : محمد خير الحلواني - أصول النحو العربي – الناشر الأطلسي ، المغرب ، دون ط ، ص202.

[4] ممدوح عبد الرحمان - العربية والفكر النحوي - ص60.

[5] عبده الراجحي- النحو العربي والدرس الحديث- (بحث في المنهج) ، دار النهضة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط (1989) ، ص147.

[6] عيسى بوقانون – نقد مهدي المخزومي للفكر العربي – مخطوط رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر (1996) ، ص111.

لكن ماذا عن حركة التجديد التي تدعو إلى إيجاد منهج آخر للنحو يبتعد عن نظرية العامل بغية إصلاحه وتخليصه من مظاهر الشكلانية التي طغت على مباحثه؟.

لقد حاول علماء اللغة المحدثون تبني دراسة نحوية قائمة على إدراك وظيفة عنصر ما ضمن العناصر اللغوية الأخرى وتأديته للدلالة وتفعيلها ، فكانت نظرية القرائن التي عالجها تمام حسان بوصفها بديلا عن النظرية اللغوية السّائدة قديما (نظرية العامل) ، فالنحو بهذا المفهوم يقوم على مبدأ تضافر القرائن في أداء المعاني الوظيفية وهذا المبدأ يغني عن العوامل و المعمولات .

ومن هنا نطرح التساؤل الآتي: ما هي القرينة ؟وكيف يتمّ تفاعلها داخل التركيب اللغوي ؟وما دورها في التحليل النحوي؟.

د. تعريف القرينة:

لغة: قرنت الشيء بالشيء وصلته ، واقترن الشيء بغيره وقارنته قرانا:صاحبته[1].

اصطلاحا: أمر يشير إلى المطلوب ، والقرينة إمّا حالية أو معنوية أو لفظية ، أو هي الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمخض المدلول وتصرّفه إلى المراد منه مع منع غيره من الدخول[2].

إنّ فهم القرائن بمختلف أنواعها (لفظية) أو (معنوية) هو الغاية من النحو ، أو بمعنى آخر فهم التعليق بوصفه العلاقات التي تربط الكلمات في الجملة "**هو الفكرة المركزية في النحو العربي ووحده كافٍ للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية**"[3].

لقد انطلق تمام في شرح نظرية القرائن التي استقاها من تراث الجرجاني من تبيين مكانة العلامة الإعرابية وذلك بوضعها الوضع الصحيح في إطار هذه النظرية "فلم يدّع لها ما ادّعاه النحاة القدامى ، ولم يخُصَّ بعضها بالدلالة كما فعل إبراهيم مصطفى ، ولم يجردها من دلالتها اللغوية تماما كما فعل قطرب"[4] .

يقول تمام:« **إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم (تضافر القرائن)، وهذا القول صادق على كلّ قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية**»[5] ، ومن ثمّ يعيب على النحاة رعايتهم لها ضمن التحليل« **ومن هنا كان الاتكال على العلامة الإعرابية الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كلّه عليها عملا يتّسم بالكثير من المبالغة وعدم التمحيص**» ، مؤكّدا على ضرورة تضافر القرائن في إيجاد المعاني الوظيفية للكلم ، يقول:« **إنّ فكرة القرائن توزّع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويّها ولفظيّها فكلّها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على**

---

[1] الجوهري- تاج اللغة وصحاح العربية – مادة (ق ر ن).

[2] الجرجاني- التعريفات- ص175. وينظر : اللبدي – معجم المصطلحات النحوية والصرفية – ص186.

[3] تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها – ص189. وينظر أيضا : محمدحماسة عبد اللطيف – العلامة الإعرابية – ص193.

[4] محمد حماسة عبد اللطيف – العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث- ص289.

[5] تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص207.

معنى ما ، وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدلّ على المعنى النحوي وتنتجه»[1]، وهذا ما يكسبنا الكشف عن العلاقات السياقية التي تحكم الكلم دون اللجوء إلى العامل وما يقتضيه ، ويضرب لنا مثلا للبرهنة على ما أورده يقول:« فإذا طلب إلينا مثلا أن نعرب جملة مثل(ضرب زيد عمرا) نظرنا في الكلمة الأولى (ضرب) فوجدناها قد جاءت على صيغة (فعل) ونحن نعلم أنّ هذه الصيغة تدلّ على الفعل الماضي سواء من حيث صورتها أو من حيث وقوفها بإزاء (يَفْعَلُ وافْعَل) فهي تندرج تحت قسم أكبر من بين أقسام الكلم يسمى (الفعل). ومن هنا نبادر إلى القول بأنّ:" ضرب فعل ماضي ".ثم ننظر بعد ذلك في زيد فنلاحظ ما يأتي:

1. أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)
2. أنه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية)
3. أنّ العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي الإسناد (قرينة التعليق)
4. أنه ينتمي إلى رتبة التأخر (قرينة الرتبة)
5. أنّ تأخرّه عن الفعل رتبة محفوظة (// //)
6. أنّ الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة)
7. أنّ الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (وهذا إسناده مع الاسم الظاهر دائما) (قرينة المطابقة) وبسبب كل

هذه القرائن نصل إلى أنّ "زيد"هو الفاعل.ثم ننظر بعد ذلك إلى "عمرا" ونلاحظ:

1. أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)
2. أنه منصوب (قرينة العلامة الإعرابية)
3. أنّ العلاقة بينه وبين الفعل هي علاقة التعدية (قرينة التعليق)
4. أنّ رتبته من كل من الفعل والفاعل هي رتبة التأخر (قرينة الرتبة)
5. أنّ هذه الرتبة غير محفوظة (// //)

وبسبب هذه القرائن نسارع إلى القول بأنّ "عمرا"مفعول به[2].

لقد أوردنا النّص كاملا بغية تفسير وجهة نظر تمام حسان من نظرية القرائن ، ومدى استيعابها للتحليل النحوي الصّحيح دون توغّل في فلسفة العامل وما يحيط بها من مظاهر التأويل والتقدير التي أثقلت كاهل النحو ومؤدّى ذلك اقتصار النظر إلى المستوى السطحي الذي يكتفي بحدود العبارة دون تجاوزها.

إنّ فائدة القول بالاعتماد على القرائن في فهم التعليق ينفي عن النحو العربي:

-كلّ تفسير ظني أو منطقي لظواهر السياق.

-كلّ جدل من نوع ما لجّ فيه النحاة حول منطقية هذا العمل أو ذاك ، وحول أصالة بعض الكلمات في

[1] تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص232.

[2] المرجع نفسه ، ص181.

العمل وفرعية الكلمات الأخرى ، وحول قوة العامل وضعفه أو تعليله أو تأويله[1] .

ومن هنا نطرح الإشكال التالي: إذا ما كان النحو العربي قائما على أساس تفسير العلامة الإعرابية من خلال نظرية العامل فهل هذا يعني عدم التفات النحويين إلى القرائن التي تزوّدنا بالمعنى النحوي؟.

يرى حماسة عبد اللطيف أنّ« النحاة القدامى لم يغفلوا نظرية القرائن فقد وُجدت لديهم مبثوثة في الأبواب النحوية المختلفة موزّعة عند تعريف الأبواب المتعدّدة ، وأحيانا توجد في صورة شروط خاصة تشترط لإعراب كلمة ما في أدائها لوظيفة نحوية خاصة...غير أنّ الذي يؤخذ عليهم أنهم لم يدرسوا النحو في إطار هذه القرائن ودرسوه في إطار العامل مهتمّين اهتماما شديدا بقرينة واحدة من هذه القرائن هي العلامة الإعرابية ، بحيث وُجّهَت كلّ القرائن لخدمتها وتحديدها ، وكأنها وحدها هي الغاية ، فأدّى ذلك إلى تكلّف كثيرٍ أخرج العبارة أحيانا عن وجهها ، وصار الهدف هو المحافظة على (الصنعة) لا وصف اللغة وصفا موضوعيا»[2]، فاستعانة النحويين بالقرائن والاعتماد عليها في توجيه الأحكام واستنباطها ، ومن ثمّ أداء المعاني التي يريد المتكلم إيصالها إلى السامع تتبدّى من خلال النصوص المتناثرة في التراث النحوي ، فهاهو ابن جني يصرّح في معرض حديثه عن الإعراب:« **ألا ترى أنك إذا سمعت(أكرم سعيد أباه) ، و(شكر سعيدا أبوه) علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه ، فإن قلت: فقد تقول: (ضرب يحي بشرى) ، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا ، وكذلك ونحوه ، قيل إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب ، فإن كانت هناك دلالة من قبل المعنى وقع التصرّف فيه بالتقديم والتأخير، نحو:(أكل يحي كمثرى) ، لك أن تُقدِّم وأن تؤخر كيف شئت ، وكذلك: (ضربت هذا هذه) ، و(كلّم هذا هذه) ، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف نحو قولك:(أكرم اليحيان البشريين) ، و(ضرب البشريين اليحيون) وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس ، فقلت: (كلّم هذا هذا فلم يجبه) لجعلت الفاعل والمفعول أيّهما شئت لأنّ في الحال بيانا لما تعني ، وكذلك قولك: (ولدت هذه هذه) ، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة ، وكذلك إن ألحقت الكلام ضربا من الإتباع جاز ذلك التصرّف لما تعقب من البيان نحو:(ضرب يحي نفسه بشرى) ، أو (كلّم بشرى العاقل معلى) ، و(كلّم هذا وزيدا يحي)**»[3] ، فابن جني يوضّح القرائن التي يمكن التوسّل بها لمعرفة المعنى الوظيفي إذا قصُرت العلامة الإعرابية عن إيفائه ، وذلك من

خلال الرتبة ، أو المطابقة في التذكير والتأنيث ، أو دلالة الحال...وغيره مما يقوم مقام الإعراب باعتبار المعنى كما أوضح رضي الدين الأستراباذي في بيان الترتيب بين الفاعل والمفعول تلك القرائن التي يُستند إليها في غياب العلامة الإعرابية يقول:« **إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل و المفعول معا مع انتفاء القرينة الدّالة على**

[1] تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص233.

[2] محمد حماسة عبد اللطيف- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث- ص112.

[3] ابن جني – الخصائص- ج1 ، ص 68 / 69.

تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أي: الإعراب ، لمانع ، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد تُوجَد في بعض المواضع الدالة على تعيين أحدهما من الآخر كما يجيء ، فيلزم كلّ واحد منهما مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي ، والقرينة اللفظية كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما نحو:(ضرب موسى عيسى الظريف) واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو: (ضربت موسى حبلى) ، أو اتصال ضمير الثاني بالأول ، نحو:(ضرب فتاه موسى) نحوه ، والمعنوية نحو (أكل الكمثرى موسى) ، و(استخلف المرتضى المصطفىﷺ) ونحو ذلك»[1]، ففي مثل قولنا:(ضرب عيسى موسى) لا نعرف الضارب من المضروب نظرا لعدم ظهور العلامة الإعرابية لذا ينبغي حفظ المراتب فالأوّل فاعل والثاني مفعول ، وفي مثل قولنا:(أكل الكمثرى عيسى) ، نعمد إلى المعنى المعجمي الذي يتّصل بلفظ (الكمثرى) فحين ندرك أنّ المقصود بها نوع من الفاكهة حكمنا عليها رغم التّقدم بالمفعولية وعلى المتأخر بالفاعلية باعتبار منطق الأشياء (المعنى العقلي) ، وكذلك الحال في قولنا (استخلف المرتضى المصطفىﷺ) باعتبار ما يقتضيه العقل وتقرّره الحقائق.

ومن المواضع التي تتصل بالقرائن اشتراطهم التعريف في المبتدأ والتنكير في الخبر ، وفي حال مجيئهما معرفة ؛ أي أنّ الخبر مخالف لأصله ، يتحدّد الإعراب بحسب ملابسات الخطاب وظروفه وأغراضه ، إذ إنّ جلاء المعنى النحوي للكلمة مرهون بدلالة القرائن وتمييزها.

لقد تنبّه علماء العربية إلى فكرة القرائن النحوية ودورها في التحليل النحوي ، فلم يكتفوا بما يقتضيه ظاهر اللفظ (الإعراب) وإنما تعمّقوا المعنى واستظهروه ، فقالوا **بأنّ المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ** و**بأنّ مراعاة الصناعة دون المعنى كثيرا ما تزلُّ بسببه الأقدام** ، **وأنه متى بُني على ظاهر اللفظ ولم يُنظر في موجب المعنى حصل الفساد** ، **وأنّ العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصّحة المعنى** ، فالملاحظ من خلال هذه النصوص تعويلهم على المعنى في التحليل ، ذلك أنّ الهدف المتوخّى من الدراسة النحوية كشف المعنى وتوضيحه ، لكنهم في الوقت نفسه جعلوا من الصّناعة (اللفظ) قانونا يُحتكم إليه للوصول إلى تلك الغاية دون إفسادها(الصناعة) ؛ فيفترق الإعراب عن تفسير المعنى يقول ابن جني:« **هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة .وذلك كقولهم في تفسير قولنا:(أهلك والليلَ) معناه الحق أهلك قبل الليل ، فربما دعا ذلك من لا دربة له إلى أن يقول:(أهلك والليلِ) فيجرّه ، وإنما تقديره الحق أهلك وسابق الليل ...وكذلك تفسير معنى قولنا:(سرني قيام هذا وقعود ذاك) ، بأنه سرّني أنْ قام هذا وأن قعد ذاك ربما أُعتقد في هذا وذاك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى»**[2] ، ويضرب ابن جني الأمثلة ليدلّل على ما المعنى عليه غير أنّ تقدير الإعراب على غيره ، ويؤكّد ذلك بقوله:« **ألا تراك إذا سألت عن زيد من قولنا:(قام زيد) سميته فاعلا ، وإن سألت عن زيد من قولنا:(زيد قام) سميته مبتدأ لا فاعلا ، وذلك**

[1] رضي الدين الأستراباذي- شرح كافية ابن الحاجب - ج 1، ص167.

[2] ابن جني – الخصائص- ج1 ، ص229.

أنك سلكت طريق صنعة اللفظ فاختلفت السمة ، فأمّا المعنى فواحد ، فقد ترى سعة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى»[1] ، كما نجد ابن هشام يعرض لضرورة مراعاة ما يقتضيه اللفظ (الصناعة) دون المعنى في الجهة الثانية من جهات الاعتراض على المعرب والتي مفادها "**مراعاة المعرب صحّة المعنى من دون الصناعة**"[2] .

فالتقيّد بالصناعة دون النظر إلى المعنى شرط أساسي لتوضيح كثير من المسائل النحوية بغية الحفاظ على مبدأ اطّراد القواعد ومنطقها الذي تحتكم إليه لا التّصرف فيها كيفما جاء واتفق.

إنّ النحو العربي سواء باعتماده على (نظرية العامل) وما اشتملت عليه من عيوب وتناقضات أو باستخدام (نظرية القرائن) وما تتميز به من صعوبة تطبيقها على المستوى التعليمي " إذ يُنتفع بها على مستوى التفسير وصعوبة ذلك على مستوى استخدام اللغة"[3]، قد جمع إلى حدّ كبير بين الشّكل والمعنى ؛ أي بين البنية وما تحمله من أنماط مختلفة وهيئات متعدّدة للتركيب ، وبين الوظيفة وما تستوعبه من معانٍ تؤدّي الأغراض التي يؤمّها المتكلم للمخاطَب فـ« **الفكر النحوي جمع إلى حدّ كبير بين نظرتين ، النظرة التي ترى للتراكيب نظما وأوضاعا شكلية فترصدها ، والنظرة التي تتعمّق هذه التراكيب الخارجية لتصل إلى ما تحتها من تراكيب داخلية اهتداء بما يسمّى روح التراكيب الذي يمدّ به المعنى كما إنها تدور مع التحويلات المختلفة للتراكيب لترى إلى أيّ مدى بعدت هذه التحويلات بالتراكيب عن المعنى الذي خوّل العرب لهذه التراكيب أن تؤديه**»[4] ، وهذا ما أكّده عبد الفتاح لاشين حيث يرى بأنّ:« **الدرس النحوي ذو مستويين أولهما ضبط أواخر الكلمات التي تتألّف منها الجملة أو الجمل تبعا لقوانين الإعراب ، وثانيهما تأليف الجمل وبيان ما يجب أن تكون عليه الجملة بمفردها أو مع غيرها حين تُنقل الأعراف والأغراض من صدور المتكلمين إلى نفوس المستمعين**»[5] ، فلا يمكن أن نحذف من النحو بعض عناصره التي تعتبر خصائص للعربية ، وإنما يُكتفى بنقلها كما جاءت عنهم.

3.مفهوم أمن اللّبس:

إذا كانت وظيفة اللغة الأساسية هي إحداث التواصل بين المتكلم والمستمع ، و التعبير عن الأغراض والمقاصد التي يؤمّانها ، فلا شكّ أنّ الطريق المؤدية إلى ذلك عبارة محكمة تفي بالمعاني وتحقّق البيان دون أن يعتريها أيّ غموض أو إبهام ، مما يعيق عملية التبليغ ، ولا شكّ أيضا أنّ هذه العبارة لا قيمة لها إلاّ بانتظامها في أطر قواعدية

---

[1] المصدر نفسه ، ج1 ، ص273.

[2] ابن هشام – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب– تح بركات يوسف هبود ، دار الأرقم للطباعة ، بيروت ، لبنان ، ط1(1419هـ 1999م) ج2 ، ص193.

[3] عطا محمد موسى– مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين – دار الإسراء ، عمان ، الأردن ، ط1(2002) ، ص320.

[4] محمد عبد السلام شرف الدين– الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة – دار مرجان للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، ط1(1004هـ 1984م) ، ص68.

[5] عبد الفتاح لاشين– التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية – دار المريخ للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، ط (1980) ، ص15.

تضمن السلامة اللغوية والصّحة الدلالية انطلاقا من معيار جوهري يتمثل في توفر ضابط (أمن اللبس) الذي يُلتجأُ إليه لتحصيل الفهم والإفهام لدى كلّ من المتلقي والمتكلم ، فأمن اللبس كما عبّر عنه تمام حسان هو " **الغاية القصوى للاستعمال اللغوي**"[1] ، وهو " **قانون أساسي يحكم عملية الاتصال اللغوي** "[2] ؛ إذ تَحتكم إليه كلّ لغة تسعى إلى نقل أفكار أفرادها وتلبية مقاصد خطابهم ، فلا يمكن الاستغناء عنه بحال ولا التفريط فيه ، وهذا ما أكّده تمام من خلال قوله:« **إنّ اللغة العربية– وكلّ لغة أخرى في الوجود– تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأنّ اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم**»[3].

من خلال هذا الطرح نتساءل ما المقصود بأمن اللبس ؟ وإلى أيّ مدى استثمر في النحو العربي ؟

أ. تعريف اللبس:

لغة: اللَبس واللُبس: اختلاط الأمر، لبِس عليه الأمر يلبسه لبسا فالتبس إذا خلطه عليه حتى لا يعرف جهته ولبست الأمر على القوم ألبسه لبسا إذا شبهته عليهم وجعلته مُشكلا[4].

اصطلاحا: تعدّدت المصطلحات التي وضعت للدّلالة على "اللبس" بحسب استعمال اللغويين فقالوا بالمشكل والإيهام (التوهم) ، والإلغاز ، والتعمية ، وضد الإبانة ، والإشكال ، والاستبهام ، وإخفاء المعنى ، وكلّ هذه التسميات تقرن مجاله بالمعنى اللغوي ؛ أي: الخلط.

إنّ اللبس مرتبط ارتباطا وثيقا بظهور المعنى وبيانه لدى المتلقي كما أنه يكتسب صفة النسبية ، فما يكون في عصر من العصور ملبسا لا ينبغي أن يكون كذلك في عصر آخر ، فقد يكون الكلام ظاهرا معناه في عصر ومستغلقا غير مستبان في عصر آخر ، وما يراه جيل من الناس مخلاّ موقعا في وهم يراه جيل آخر مستقيما واضحا غير ملبس[5] .

.

وهكذا يمكن تحديد تعريف" اللبس " بأنه صفة نسبية تتعلّق بفهم المخاطب للعبارة أو النص وتعيينه لدلالتها وأمن اللبس ظاهرة عامة تتأسّس عليها اللغات في أوضاعها ، ومبدأ ضروري اعتماده في التقعيد لها وتحليل تراكيبها باعتباره أساسا لوضع القاعدة أو الترخّص فيها ، فهو بعبارة موجزة مناط تحقيق الفائدة.

لقد بذل القدماء الوسع كلّه في تقعيد الظاهرة اللغوية ، آخذين بعين العناية وسائل العربية في الإبانة عن المعنى كالإعراب ونظام الجملة ، ودلالات الصيغ الصرفية ، معرّجين على تحديد مقاصد الكلم ، ورسوم التعبير محتكمين إلى السياق في تفسيرهم لكثير من الأحداث الكلامية[6] ، فكان أمن اللبس في تحديد المعنى وتأديته على الوجه الذي

---

[1] تمام حسان– اللغة العربية معناها ومبناها– ص34.

[2] عبد الجبار توامة – القرائن المعنوية في النحو العربي– مخطوط رسالة دكتوراه ، جامعة باتنة (1995) ،ج1 ، ص17.

[3] تمام حسان– اللغة العربية معناها ومبناها– ص233.

[4] ابن منظور– لسان العرب– مادة (ل ب س).

[5] إبراهيم محمد عبد الله – القاعدة النحوية في ضوء تقييدها بأمن اللبس– مجلة التراث العربي– مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب العدد101(كانون الثاني2006م) ، دمشق. Http:www.awu-dam.org//

[6] مهدي أسعد عرار – ظاهرة اللبس في اللغة العربية– (جدل التواصل والتفاصل) ، دار وائل للشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1(2003) ص07.

الذي هو له هدف دراستهم مجسّدين إياه في قاعدة عامة" وإن بشكل خيف لبس يجتنب" ؛ فكلّ ما يحيل إلى اللبس الابتعاد عنه واجب لئلاّ يؤدّي إلى الفساد.

واللبس يتعلّق بالمستويات المختلفة التي ينبني عليها نظام أيّ لغة (صوتية ، وصرفية ، وتركيبية ، ودلالية) إلى جانب الموقف السياقي وغيرها ، وقد أوضح مهدي عرار هذه المظاهر مع التمثيل لها فيما يلي:[1]

- **اللبس الآتي من التصويت:** وذلك ينتج عن غياب المفاصل وتداخل حدود الكلم على المستوى المنطوق (النبر والتنغيم) ، ويمثل لذلك بباب "توجّه اللفظ الواحد إلى معنيين" عند ابن جني.
- **اللبس الآتي من التصريف:** وذلك ما يجلبه تماثل الصيغ ، واعتبار الأصل الاشتقاقي مما يسمى بالعوارض التصريفية.
- **اللبس الآتي من التركيب:**وهو ما يتعلّق بمرجع الضمير ، أو خفاء العلامة الإعرابية ، والإضافة والحذف وغيرها.
- **اللبس الآتي من المعجم:** ويندرج ضمن ذلك ما يجرّه المشترك اللفظي ، والأضداد ، والاختلاف في المجالات الدلالية أو ما عبّر عنه بـ"ا لحقل الاصطلاحي" ، وما يرجع إلى التطور الدلالي.
- **اللبس الآتي من السياق:** ومرجعه انسلاخ الحدث الكلامي من ملابساته ، أو تناسي السياق.
- **اللبس الآتي من الأسلوب:** كالتورية والكناية وغيرها.

فاللبس إذن قد يقع على المقطع أو الصّيغة كما قد يقع على الكلمة أو التركيب أو السّياق ، كلّ ذلك ليس بمنأى عن إشارات القدماء وما يتصل بالجانب التطبيقي الذي يتضح في مسائل كثيرة مما يمثّل التفاتهم إليه وضرورة الالتزام به يقول سيبويه:« **ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت:كان إنسان حليما أوكان رجل منطلقا ،كنت تلبس ، لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس**»[2] وفي باب "مالا يجوز أن يندب" يعمد إلى بيان المواضع التي يلبس فيها يقول:« **وذلك قولك: وارَجُلاه و يا رَجُلاه وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال.وقال الخليل رحمه الله: إنما يقبح لأنك أبهمت ، ألا ترى أنك لو قلت واهذاه ، كان قبيحا لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تخصّ ولا تبهم ؛ لأنّ الندبة على البيان ، ولو جاز هذا لجاز: يا رجلا ظريفا فكنت نادبا نكرة .وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا وأن يتفجعوا على غير معروف فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه ؛ لأنك إذا ندبت تخبر**

[1] المرجع نفسه ، ص88 وما بعدها (بتصرّف).

[2] سيبويه – الكتاب– ج1، ص48.

أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر، فلا ينبغي لك أن تبهم»[1] ، فسيبويه يؤسّس للقاعدة انطلاقا من أن لا تؤدّي إلى الالتباس والغموض.

ويؤكّد الجرجاني أهمية (أمن اللبس) في تحديد الإعراب وضرورة التفطن له من خلال قوله:« **واعلم أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين فيجعلهما مبتدأ وخبرا، ثم يقدّم الذي هو الخبر، إلاّ أشكل الأمر عليك فيه فلم تعلم أنّ المقدّم خبر، حتى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبّر»**[2] ، فالحكم بوجوب أو جواز التقديم والتأخير مرهون بأداء المعنى دون حدوث أيّ لبس .

كما نجد رضي الدين الأستراباذي يذكر- في كثير من الأحيان- بأنّ الاحتكام إلى أمن اللبس عامل رئيس في صوغ القواعد سواء على مستوى الأصوات (الإمالة) ، أو اللفظ (التصغير) ، أو التركيب (ضمير الفصل) وذلك إنما يتحصل في ضوء مراعاة الإبانة وعدم خفاء المعنى.

ويخصّص السيوطي في كتابه "الأشباه والنظائر" فصلا كاملا لما يتعلّق باللبس ، جمع فيه جملة من النماذج التي تؤكّد عناية القدماء بوسائل ظهور المعنى من جهة ودقّة صياغتهم للقواعد في إطار هذه الوسائل (أمن اللبس) من جهة أخرى" **فاللبس عندهم محذور ، ومن ثمّ وُضع له ما يزيله إذا خيف واستغنى عن لحاق نحوه إذا أُمن"**[3] ، ومن مواضع ذلك قوله:« **إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يُشكل ويُلبس إذ كلّ واحد منهما يجوز أن يكون خبرا ومخبرا عنه»**[4] ، فلا يجوز تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، وإنما يُلتزم بحفظ المراتب ما لم يؤمن اللبس وذلك بتوفر القرائن الدالة على الفهم الصّحيح للمعنى.

يقول ابن مالك:

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ❖ وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لاَ ضَرَرَا [5]

فانتفاء الضرر يُجيز العدول عن الأصل ويبيح خرق القاعدة ، ويسوّغ مخالفة الأقيسة ، ومن أمثلة ذلك الترخّص في الإعراب ،كإعطاء الفاعل إعراب المفعول به وعكسه ، تقول: خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاجُ الحجرَ ، فالفاعل هو(المسمار ، والزجاج) ، والمفعول به هو(الثوب ، والحجر)[6] ، فانتصاب الفاعل وارتفاع المفعول به جائز تبعا لوضوح المعنى ما لم يؤدّي ذلك إلى الوقوع في اللبس والإبهام .

لقد اعتبر النحاة (أمن اللبس) قيدا يركنون إليه كلّما ارتابوا من أن يعرض عليهم الزلل أو الخطأ ، واتخذوه أساسا لاستقامة المعنى وتأديته صحيحا ، إذ إنّ مراعاته تساهم بشكل واضح في الإبانة عن المعاني وتجليتها وهكذا بنوا تصوّراتهم للقواعد بعد استقراء ما نطقت به العرب في ضوء أمن اللبس ، ويصدرون في ذلك عن

---

[1] المصدر نفسه ، ج2 ، ص227.

[2] عبد القاهر الجرجاني- دلائل الإعجاز- اعتنى به علي محمد زينو ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط1(1426هـ 2005م) ، ص273.

[3] السيوطي- الأشباه والنظائر-تح فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط3 (1417هـ 1996م) ، ج1 ، ص335.

[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص64.

[5] ابن عقيل- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك- مكتبة دار التراث العربي ، القاهرة ، مصر ، ط (1419هـ1998م) ، ج 1، ص227.

[6] ابن هشام- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- ج2 ، ص390.

كراهية الوقوع فيه توخيا لحصول الفائدة لدى كلّ من المتكلم والمستمع ، وتحقيقا للأغراض التي يحصل بها الفهم والإفهام.

4 .مفهوم الفائدة:

يسعى كلّ من المتكلم والمستمع في أداء الرسالة اللغوية إلى حصول الفائدة ، وقد ذكرنا سابقا بأنّ أمن اللبس هو مناط تحقيقها ، فما يلبس على عناصر الخطاب (متكلم ، مستمع)لا تنجرّ عنه أيّ إفادة باعتبارها (الفائدة) الأساس الذي وُضعت من أجله اللغة يقول نهاد الموسى:« **فممّا لا ريب فيه أنّ النظام اللغوي خُلق للإفادة أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع ؛ فهو آلة التبليغ جوهره تابع لما ولي من أمر الإفادة**»[1] إذ تتعلّق (الفائدة) مباشرة بتبليغ أغراض المتكلم للمستمع حيث يتمّ توظيف مستويات اللغة(صوتية ، وصرفية، وتركيبية) لإيجاد معنى كلّي يُكسب السامع والمتكلم في آن واحد فهم المعنى ويزوّدهما بالفائدة بعيدا عن اللغو والعبثية "ومتى زالت (الفائدة) صار الكلام عبارة عن ركام من الألفاظ"[2].

إنّ مفهوم الفائدة في عرف النحاة يُعتبر شرطا أساسيا لأيّ تركيب فـ« **الألفاظ لا تفيد حتى تؤلّف ضربا من التأليف ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب**»[3]، فالفائدة لا تجنى من الكلمة المفردة التي هي أوضاع اللغة (معاني عرفية) وإنما معقلها التركيب ، وهذا ما يؤكّده الجرجاني من خلال قوله:« **فالألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم تُوضع لتُعرف معانيها في أنفسها ، ولكن لأن يُضمَّ بعضها إلى بعض ، فيُعرف فيما بينها فوائد**»[4] ، فالأساس المعتمد للتفرقة بين الدلالة الإفرادية والدلالة التركيبية مداره (حصول الفائدة) ، وهذا ما أوضحه أوضحه حسن طبل من خلال قوله: « فالكلمة المفردة لها دلالة على معناها الذي وضعت إزاءه ، ولكننا لا نفيد من تلك الدلالة في ذاتها شيئا ما ، إذ إنّ معنى الكلمة قد سبق أن حصلناه وارتسمت صورته في أذهاننا قبل وضعها- في التركيب- وبناء على ذلك فإنّ وظيفة وضع الكلمات ليست هي التعريف بالمعاني المفردة لها بل هي أن تضمّ تلك الكلمات(مصطحبة تلك المعاني) في بناء لغوي تتفاعل فيه فينتج عن تفاعلها معنى آخر أو معانٍ أخرى هي ما يُطلق عليها بالفوائد ، ومقتضى ذلك أنّ الفائدة هي نتاج الدلالة التركيبية لا الإفرادية ؛ فلا تتحقّق فيها مادامت مفردة ولا تكون إلاّ إذا تضامّت الواحدة مع الأخرى»[5].

كما ارتبط مفهوم الفائدة بالتّمام فالتّام هو المفيد ، والناقص بخلافه ، وتصريحات النحويين بذلك مبثوثة في ثنايا كتبهم يقول ابن جني في معرض حديثه عن الفصل بين الكلام والقول:« **أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه.وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل ، نحو: زيد أخوك ، وقام محمد ، وضرب سعيد ، وفي الدار**

---

[1] نهاد الموسى- نظرية النحو العربي- ص95.

[2] رشيد بلحبيب- أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي- مجلة اللسان العربي ، المغرب ، العدد 45 ، ص 46 .
Http:// .www arabization.org.ma

[3] عبد القاهر الجرجاني- أسرار البلاغة- اعتنى به ميسر عقاد ومصطفى الشيخ مصطفى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط1 (1425هـ 2004م) ، ص10.

[4] عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز- ص393.

[5] حسن طبل – المعنى في البلاغة العربية- دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط1 (1418هـ 1998م) ، ص63.

أبوك ، وصه ، ومه ورويد ، وحاء ، وعاء في الأصوات...فكلّ لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام.وأمّا القول فأصله أنه كلّ لفظ مذل به اللسان ، تاما كان أو ناقصا فالتام هو المفيد أعني الجملة وماكان في معناها ، من نحو: صه وإيه ، والناقص ما كان بضدّ ذلك ، نحو: زيد ، ومحمد ، وإنّ ، وكان أخوك ، إذا كانت الزمانية لا الحدثية.فكلّ كلام قول وليس كلّ قول كلاما»[1].

ويمكن تحديد هذا المفهوم بصورة أوضح من خلال وجهين:

أ. وضع الحدود النحوية.

ب. صياغة القواعد والأحكام.

أ. وضع الحدود النحوية:

تناول النحاة (الفائدة) بوصفها أساسا لوضع الحدود ، فجعلوها فارقا – في بعض الأحيان– بين الكلام والجملة إذ إنّ« **الكلام عبارة عمّا اجتمع فيه أمران:اللفظ والإفادة ، والمراد باللفظ الصوت المشتمل على بعض الحروف تحقيقا وتقديرا ، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه**»[2] ، والجملة بخلافه ، فلا يشترط أن تفيد معنى تاما مكتفيا بنفسه ، فكلّ كلام جملة وليست كلّ جملة كلاما ، ومفاد ذلك أنّ الجملة قد تكون تامة الفائدة مثل قولنا:(قام زيد) ، أو لا تكون كذلك كقولنا:(إنّ زيدا) ، يقول سيبويه في تحديد الكلام بالفائدة:« **ألا ترى أنك لو قلت :فيها عبد الله حسن السكوت وكان كلاما مستقيما كما حسن واستغنى في قولك :هذا عبد الله**»[3] ، فأفاد قولنا (فيها عبد الله) بدلالة أنّه يحسن السكوت عليه ، ويستقيم به المعنى ويتمّ فمتى حسن السكوت واستقام الكلام ، وأدّى المعنى فذلك هو المفيد ، ومتى لم يحسن السكوت خلا من الإفادة وامتنع عن إيفائها ، فالفائدة بعبارة موجزة "هي الوصول إلى المعنى التام الذي يحسن السكوت عليه"[4].

لقد وقع النحاة على عبارة جامعة وهي قولهم (**ما يحسن السكوت عليه**) إذ تُترجم – إلى حدّ كبير– ما كانوا يقصدون إليه من أنّ الكلام موضوع للإفادة ، ولا سبيل إلى تحصيلها دونه لئلاّ تنتقض الأغراض ، وهذا المعنى أشار إليه ابن جني من خلال قوله:« **إنّ الكلام إنما وضع للفائدة ، والفائدة لا تجنى من الكلمة الواحدة ، وإنما تجنى من الجمل ومدراج القول**»[5] ، فمتى حسن السكوت وأمكن انقطاع الكلام وقعت بموجب ذلك الفائدة .

---

[1] ابن جني– الخصائص– ج1 ، ص57.

[2] ابن هشام – أوضح المسالك على ألفية ابن مالك– قدم له إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط2(1424هـ2003م) ،ج1 ص33.

[3] سيبويه – الكتاب – ج2 ، ص88.

[4] تمام حسان – الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب– عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط (1420هـ 2000م) ، ص292.

[5] ابن جني– الخصائص– ج2 ، ص525.

ويقسّم ابن السّراج الجمل تبعا للفائدة إلى قسمين فعلية واسمية يقول:« **والجمل المفيدة على ضربين: إمّا فعل وفاعل وإمّا مبتدأ وخبر، أمّا الجملة التي هي مركبة من فعل وفاعل فنحو قولك:زيد ضربته ، وعمرو لقيت أخاه ، وبكر قام أبوه ، وأمّا الجملة التي هي مركبة من ابتداء وخبر فقولك:زيد أبوه منطلق**»[1] ، ويحترز بقوله (المفيدة) لئلاّ يدخل في الحدّ جملة الشرط وجملة الجواب لانتفاء الفائدة إلاّ باجتماعهما.

وابن السّراج باقتصاره على ضربين من الجمل(فعل ، فاعل) و(مبتدأ ، خبر)، يشير إلى أنّ الفائدة تتمخّض عن أقلّ قدر يتألف منه الكلام وهو الإسناد ؛ أي: ما تركّب من المسند والمسند إليه ، يقول سيبويه:« **وهما مما لا يغنى واحد منهما على الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدّا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك ومثل ذلك :يذهب عبد الله ، فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء**»[2] فالإسناد محطّ الفائدة سواء ذُكرت عناصره ، أو استغنى بعضها عن بعض بحصول الفهم- دون إظهارها- ، وهذا ما أكّده حسن طبل فـ " الإسناد يمثّل من جهة أساس الفائدة ، ومن جهة أخرى قِوام الكلام أي أصل المعنى"[3].

ب .صياغة القواعد والأحكام النحوية:

صاغ النحاة مجموعة من القواعد في ضوء الاحتكام إلى الفائدة وتحقيقها للمخاطب مما يؤكّد إدراكهم ووعيهم بضرورتها في التركيب فوضعوا بذلك أصولا عامة تقوم عليها(الفائدة) ، فممّا جاء في كتاب سيبويه في" باب الإخبار عن النكرة بالنكرة" قوله:« **وذلك قولك:ما كان أحد مثلك ، وما كان أحد خيرا منك ، وماكان أحد مجترئا عليك.وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه لأن المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا ، وإذا قلت :كان رجل ذاهبا ، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله ، ولو قلت:كان رجل من آل فلان فارسا حسن ؛ لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أنّ ذلك في آل فلان وقد يجهله ، ولو قلت: كان رجل في قوم عاقلا لم يحسن ؛ لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم.فعلى هذا النحو يحسن ويقبح**»[4] فالحسن والقبح في الكلام مرتبط بحصول الفائدة للمخاطب ، وهذا ما أوضحه ابن السراج من خلال قوله:« **وإنما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة لأنه لا فائدة فيه ، وما لا فائدة فيه فلا معنى للتكلّم به ، ألا ترى أنك لو قلت:رجل قائم أو رجل عالم ، لم يكن في هذا الكلام فائدة لأنه لا يستنكر أن يكون في الناس رجل قائما أو عالما ...فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلاّ فلا**»[5].

---

[1] ابن السراج – الأصول في النحو- تح عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط3 (1417هـ 1996م) ، ج1 ، ص64.

[2] سيبويه – الكتاب- ج 1، ص23.

[3] حس طبل – المعنى في البلاغة العربية – ص67.

[4] سيبويه – الكتاب- ج 1، ص54.

[5] ابن السراج – أصول النحو- ج1، ص59. وينظر : الرضي الأستراباذي - شرح كافية ابن الحاجب- ج1، ص203.

ومن القضايا أيضا عدم جواز الإخبار عن الذات (الجثة) باسم الزمان لانتفاء وقوع الفائدة يقول ابن السراج:« **واعلم أنه لا يجوز أن تقول:زيد يوم الخميس ، ولا عمرو في شهر كذا ؛ لأنّ ظروف الزمان لا تتضمّن الجثث وإنما يجوز ذلك في الأحداث نحو الضرب والحمد وما أشبه ذلك ، وعلة ذلك أنك لو قلت:زيد اليوم لم تكن فيه فائدة لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم ، إذ كان الزمان لا يتضمّن واحدا دون الآخر والأماكن ينتقل عنها فيجوز أن تكون خبرا عن الجثث وغيرها كذلك**»[1].

لقد ركّز النحاة في ضبط قواعدهم على حصول مبدأ الفائدة للمخاطب باعتبارها " كلّ ما يحسن السكوت عليه" ويستغني به الكلام بتمام المعنى ، وعدّوا ما لا يستدعي تلك الفائدة ضربا من اللغو لا يصلح به التفاهم ولا خير من إيراده.

5. مفهوم الأغراض و المقاصد:

يرتبط النص الذي ينتجه المتكلم بالأغراض والمقاصد التي يريد إيصالها إلى السامع في ظروف سياقية مناسبة تخضع لأحوالهما ، وما يتعلّق بتلك الأحوال من معرفة مشتركة وغيرها ، وإذا كان توفر ضابط أمن اللبس ؛ أي الابتعاد عن كلّ غموض أو إبهام قد يعتري النص يكتسب أولويته بما يحقّق من الفائدة التي يتوخّى حصولها المتكلم ، فلا شكّ أنّ الفائدة تستند مباشرة إلى تلك الأغراض و المقاصد ، ومادامت الفائدة لا تتحقّق إلاّ بتموقعها داخل التركيب فإنّ ذلك" **التركيب ليس إلاّ نتاجا للقصد**"[2] .

من هنا نطرح التساؤل الآتي:ما الذي نعنيه بالأغراض و المقاصد ؟وهل يمكننا إيجاد فروق دلالية بينهما ؟

أ . تعريف الغرض:

لغة: هو الهدف الذي يُنصب فيرمى فيه ، وغرضه كذا أي حاجته وبغيته ، وفهمت غرضك أي قصدك واغترض الشيء جعله غرضه.[3]

اصطلاحا: تنوعت المصطلحات الدّالة على الغرض باختلاف المجال الذي تنتمي إليه، فيقال: الغرض ، والقصد والمعنى والمراد ، والإرادة (أردت) ، والغاية ، والعلة ، والمغزى ، والمرمى ، والهدف ، والحكمة ، والمصلحة والاعتقاد ، وهي دوال تقترب من بعضها البعض وتتداخل في مدلولاتها إلاّ بعض الفروق من أنّ الغرض يكون مقصودا أو لا[4] ، وبأنّ الهدف هو نتيجة تحقيق الغرض وغيره .

ويفرّق أبو هلال العسكري بين (الغرض والمعنى) فيقول:« أنّ المعنى القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه على ما ذكرنا والكلام لا يترتّب في الإخبار و الاستخبار وغير ذلك إلاّ بالقصد ، فلو قال قائل: محمد رسول الله ويريد محمد بن جعفر كان ذلك باطلا ، ولو أراد محمد بن عبد الله كان حقا... و الغرض هو

---

[1] ابن السراج – أصول النحو– ج1 ، ص63. وينظر: رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج1 ، ص219.

[2] حسن طبل – المعنى في البلاغة العربية – ص74.

[3] ابن منظور – لسان العرب – مادة (غ ر ض).

[4] حسن طبل – المعنى في البلاغة العربية – ص75.

المقصود بالقول أو بالفعل بإضمار مقدمة ، ولهذا لا يُستعمل في الله تعالى ...فالغرض ما يظهر وجه الحاجة إليه والمعنى بخلافه ولهذا لا يُوصف الله به لأن الوصف بالحاجة لا يلحقه»[1].

وهذه الفروق لا فائدة كبيرة تنجم عنها إذ لا مشاحّة في المصطلح ما بقي الأداء واحدا ، وهكذا يمكن أن نخلص في ضبط هذه المصطلحات على سبيل الترادف من خلال ما يلي:

- استعمال علماء اللغة وغيرهم ؛ فلا يكاد يذكر واحد منهم الأغراض إلاّ وأتبعها بالمقاصد أو المعنى وذلك يعني أنه لا يترتّب عن ذلك الاستعمال إخلال بأداء الكلام وإفهامه.
- بالنظر إلى المادة المعجمية التي تترجمها المعاجم إذ تتفق أغلبها في المعنى اللغوي (القصد) وعلى سبيل المثال لاحظ تعريف (الهدف) و(المعنى) .
- أنّ محاولة التفريق لا تستقيم لاعتبارات تركيبية مرجعها أنّ الكلمة تكتسب معنى خاصا تبعا لإلحاقها بغيرها (التوارد) هذا من جهة ، إضافة إلى ما يصحب هذه الألفاظ من معانٍ هامشية تطغى على معانيها الأصلية .

لقد جاء عن حازم القرطاجني قوله:« **والأغراض هي الهيئات النفسية التي يُنحى بالمعاني المنتسبة إلى تلك الجهات ويمال بها في صوغها.لكون الحقائق الموجودة لتلك المعاني في الأعيان ، مما يهيئ النفس بتلك الهيئات وبما تطلبه النفس أيضا أو تهرب منه.إذا تهيأت بتلك الهيئات**»[2] ، فالقرطاجني يقرّر بأنّ الأغراض عبارة عن مجموعة المعاني التي تتلبس بالمرء و تخالجه (الهيئات النفسية) ، وتختلف من حيث الجهات التي تصدر عنها فهي متنوعة وغير محدودة ، وهي حقيقة إنسانية (لكون الحقائق الموجودة لتلك المعاني في الأعيان) تتبدّى من جهتين:ما تطلبه (الرغبات) أو تهرب منه (المنفرات) ، ويُعبر عنها بهيئات مخصوصة.

وهذا المعنى نفسه قد صرّح به الجرجاني وكان سبّاقا إليه ؛ إذ بنى (نظرية النظم) في ضوء المعرفة الدقيقة بتلك الأغراض والمقاصد التي يؤمّها المتكلم فيما يتوجّه به إلى المخاطَب وكيفية توصيلها حيث يذكر بأنّ «**الخبر وجميع الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه ، ويصرّفها في فكره ، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله ، وتُوصف بأنها مقاصد وأغراض**»[3] ، فالأغراض بمفهوم عام هي جملة المعاني التي تختزن في النفس والفكر والقلب والعقل يفرضها المتكلم على أوضاع اللغة (المعاني العرفية) لتؤدّي ما يهدف إليه من إبلاغ السامعِ رسالته والتأثير فيه ، ويُعدّ إدراكها مصدرا رئيسا لاكتمال العملية التواصلية ؛ إذ إنّ العلم بمقاصد الناس في محاوراتهم – كما أجمع العقلاء – هو علم ضرورة[4] ، فهي محصّلة البيان ودونها ينتفي.

---

[1] أبو هلال العسكري – الفروق اللغوية – تح حسام الدين القدسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، دون ط ، ص23.

[2] حازم القارطاجني – منهاج البلغاء وسراج الأدباء – تح محمد الحبيب ابن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط3 ، ص77.

[3] الجرجاني – دلائل الإعجاز – ص385.

[4] المصدر نفسه ، ص386.

إنّ مراعاة هذه الأغراض والمقاصد يساهم بقسط وافر في توجيه الأحكام النحوية ، وذلك بإخراج التراكيب على الصّورة التي تتلاءم وإيّاها (الأغراض) ، وذلك بتأديتها تأدية تامة فتتنوع (التراكيب) من تقديم وتأخير وذكر وحذف وغيره بتنوع تلك الأغراض.

وجدير بالذكر الإشارة إلى قضية هامة تتعلّق بالصّلة القائمة بين التراكيب والأغراض أو بصيغة أخرى فكرة التقابل بين الوضع والقصد ؛ إذ ألمح إليها السيوطي من خلال سؤاله الذي طرحه حول اشتراط القصد في الكلام وأجاب عليه مختصرا بأنّ القوم على قولين:أحدهما نعم وجزم به ابن مالك ، فلا يسمّى ما ينطق به النائم الساهي كلاما والثاني:لا وصحّحه أبو حيان[1] ، وعلى الرّغم من عدم وقوف النحاة مطوّلا إزاء هذه القضية فقد تكفّل بها علماء أصول الفقه وعلماء الكلام حيث عللوا لها بقولهم أنّ "المواضعة تابعة للأغراض " كما أنّ العبارات لا بدّ فيها من مبدأ القصد ؛ لأنّ العبارة إذا لم تتضمّن هذا المبدأ لم تتم عملية الاتصال بين المتكلم والمتلقي[2] ، ومن جهة أخرى أوجدوا الفروق بينهما فقالوا ببقاء الدلالة الوضعية بمعزل عن المقاصد والأغراض فذكروا في تحديد دلالة الخبر بأنه "**لا يكفي في كونه خبرا صيغة القول ونظامه ، ولا المواضعة المتقدّمة ، بل لا بدّ فيه من أن يكون المتكلم مريدا للإخبار به عمّا هو خبر عنه ؛ لأنّ جميع ما قدّمناه قد يحصل ولا يكون خبرا إذا لم يكن مريدا لما قلناه ، ومتى حصل مريدا صار خبرا...**"[3] .

وقد أوضح حسن طبل ذلك انطلاقا من بيان الفرق بين الكلمة في المعجم وبينها في الكلام «فالفرق بين الكلمة في متون المعاجم أو ذاكرة الفرد وبينها في الكلام هو فرق ما بين المادة الغفل والمادة المصنوعة ؛ فهي في الحال الأولى صورة حيادية جامدة ، أمّا في الثانية فهي أداة متفاعلة موجّهة بقصد المتكلم إلى غاية وغرض»[4] .

ولا يُفهم التناقض من إيراد ما سبق وذلك لاختلاف الجهة ؛ إذ يمكن أن نميّز بين نوعين من الأغراض:أغراض أولى أدى إليها الوضع وارتبطت بنشأة اللغة ، وأغراض تالية دعت إليها مقتضيات الحاجة وأوجبتها ظروف الخطاب الجديدة وملابساته.

إنّ الكشف عن الأغراض والمقاصد التي يتوجّه بها المتكلم إلى المخاطَب من خلال أداء الرسالة اللغوية باعتبارها (الأغراض) منبر اللسان وترجمان الأفكار، وبوصفه (المتكلم) عنصرا أساسيا في دورة الخطاب وشرطا للتأدية التواصلية الفعالة مع الإحاطة بما يمكن أن توفره معرفة تلك الأغراض إلى جانب ما اشتملت عليه من ظروف وملابسات تستوجب تحديدها ، يساهم بشكل كبير في تحقيق الصّحة النحوية التي يتطلّبها كلّ تحليل يتوخّى مراعاة المعنى ، وهذا ما سنحاول بيانه في الفصل الأول من هذا البحث.

---

[1] السيوطي – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع – تح أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1(1418هـ 1998م) ،ج1 ص43.

[2] موسى بن مصطفى العبيدان – دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين – دار الأوائل للنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، ط1(2002) ، ص27.

[3] حسن طبل – المعنى في البلاغة العربية – ص76.

[4] المرجع نفسه ، ص75.

الفصل الأول

أغراض المتكلم في الدرس اللغوي بين القديم والحديث

ويشمل:

- المبحث الأول :

التصوّر اللغوي وعلاقته بأغراض المتكلم.

- المبحث الثاني :

اهتمام علماء النحو ببيان أغراض المتكلم .

- المبحث الثالث:

نظرية المعنى في الدرس اللغوي الحديث.

المبحث الأول

التصوّر اللغوي وعلاقته بأغراض المتكلم

ويشمل:

1. أغراض المتكلم عند علماء أصول الفقه.
2. أغراض المتكلم عند علماء البلاغة.

تمهيد:

يعدّ التعبير عن الأحاسيس أو المقاصد التي يرغب المتكلمون في تبليغها إلى السامعين إحدى الوظائف التي تقوم بها اللغة[1] ، بل إنّ اللغة وُضعت من أجل أداء هذه الأغراض لتحقيق التواصل وإقامته ، وعلى هذا جاء تعريفهم للغة بأنها:«**أصوات يُعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم**»[2].

فالأغراض بوصفها جملة من المعاني المختزنة بالذهن يستخرجها المتكلم في قوالب لغوية أو تراكيب لتلبية حاجاته وسعيا وراء تحصيل فهم المخاطَب من شأنها أن تشغل فئات عديدة وباعتبارات مختلفة ، فكان اهتمام علماء أصول الفقه بالمعطيات اللغوية في الإبانة عن الأحكام الشرعية وفق الأغراض والمقاصد التي تمثل أداة معرفية لدراسة النصوص الشرعية واستيعابها وتوجيه الأحكام من خلالها ، أمّا علماء البلاغة فنظروا إليها من جانبين :جانب تحسيني أسلوبي يتعلّق بالفصاحة ، وآخر إقناعي تأثيري ، أمّا النحاة فكان مردّ اللجوء إلى تلك الأغراض السعي إلى توفير السلامة النحوية و الصحة الدلالية للتراكيب ، وهذا ما سنحاول بيانه في هذا الفصل إلى جانب رصد جهود المحدثين في ذلك.

1. أغراض المتكلم عند علماء أصول الفقه:

فهم الأصوليون دور اللغة في الإبانة عن المعاني التي يقصد المتكلم إيصالها إلى السامع ، فأدى بهم ذلك إلى اعتماد القضايا التي تتعلق بها مقدمة رئيسية تحت عنوان "المبادئ اللغوية" تتصدّر مؤلفاتهم حتى إنها لا تخلو منها ، فقد ارتبط علماء الأصول باللسان العربي وليس لهم أن يحيدوا عنه فبه نزلت الشريعة.

ويُعدّ تنبههم إلى أهمية اللغة بمختلف فروعها في فهم النصوص تبعا لكونها أداتهم الأولى في استنباط الأحكام وتخريج المسائل الفقهية« فقد أدرك الأصوليون الرباط بين اللغة العربية والنص التشريعي ، فكان الاهتمام باللغة من أهمّ الوسائل التي تعين على فهم النص فهْما دقيقا تتحدّد به الفكرة تحديدا واضحا ، وذلك لأنها ترتبط بالحكم ومعرفة تطبيقه»[3].

ويجدر بنا الحديث عن بعض العناصر التي ترتبط مباشرة بالأغراض ومن ذلك:- وظيفة اللغة – الدلالة الإفرادية (المعجمية) والتركيبية (السياقية) – أنواع الدلالة...وغيرها.

أ.وظيفة اللغة:

---

[1] عطا محمد موسى- مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين– ص310.

[2] ابن جني – الخصائص – ج1، ص67.

[3] السيد أحمد عبد الغفار – التصور اللغوي عند الأصوليين – دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (1992) ، ص39.

ينظر الأصوليون إلى اللغة على أنها أداة الإنسان لإنجاز العملية التواصلية في الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه ، وهذه النظرة لوظيفة اللغة تنطلق أساسا من مبدأ "القصد" الذي قالوا به في الألفاظ والعبارات المركبة[1]

فالأصوات التي نتلفّظ بها تمثل أرقى أدوات التواصل البشري ، وهي بذلك تُغني- في كثير من الأحيان- عن الإشارة والإيماء ...وغيرها من الوسائل الإبلاغية ، يقول الشوكاني:« اعلم أنه لمّا كان الفرد الواحد من هذا النوع الإنساني لا يستقلّ وحده بإصلاح جميع ما يحتاج إليه لم يكن بدّ في ذلك من جمعٍ ليُعين بعضهم بعضا فيما يُحتاج إليه ، وحينئذ يحتاج كلّ واحد منهم إلى تعريف صاحبه بما في نفسه من الحاجات ، وذلك التعريف لا يكون إلاّ بطريق من أصوات مقطّعة أو حركات مخصوصة أو نحو ذلك ، فجعلوا الأصوات المقطّعة هي الطريق إلى التعريف ، لأنّ الأصوات أسهل من غيرها وأقلّ مؤنة... والحركات والإشارات قاصرة عن إفادة جميع ما يُراد ، فإنّ ما يُراد تعريفه قد لا تمكن الإشارة الحسية إليه كالمعدومات»[2].

إنّ تأكيد الأصوليين على الوظيفة الاتصالية للغة إنما يتمّ بالنظر إلى جملة الأغراض والمقاصد والملابسات التي تكتنف الخطاب وسياقاته ؛ فاللغة نظام محكم البناء تشكّل لبناته ألفاظ و تراكيب تضمن التعبير بدقة عن المعاني المختلفة ، واستعمالها يرتبط ارتباطا وثيقا بأدائها التواصلي الممثل في تلك المقاصد والأغراض التي يؤمّها المتكلم من السامع ، وعلى هذا قالوا بأنّ "المواضعة تابعة للأغراض" ، وقالوا أيضا بأنّ " الكلام مجموع أصوات وحروف تنبئ عن مقصود المتكلم"[3] ، وغيرها من الأقوال التي تنصّ على أنّ وظيفة اللغة هي الإبانة عن الأغراض والبحث في كيفية أدائها وتفاعلها ضمن الإطار الاجتماعي.

وانطلاقا من الغاية التواصلية والإفصاحية المتوخاة من اللغة اتجه بحث الأصوليين إلى دراسة الدلالات التي تقبع فيها الألفاظ والتراكيب .

ب.الدلالة الإفرادية والتركيبية:

ميّز الأصوليون أثناء تعرّضهم للنص القرآني بين نوعين من الدلالة ، تلك الدلالة الإفرادية (الوضعية) التي يستقلّ بها اللفظ دون غيره ، والدلالة التركيبية الناتجة عن ضمّ وتأليف الكلم بعضها البعض ، وذلك انطلاقا من تساؤلهم حول الوحدة الدلالية الرئيسية التي تقوم بوظيفة التواصل والتبليغ ؟

وكانت إجابتهم تتلخّص في مبدأ عام مفاده " **أنّ المركّب – أي الجملة – وُضع للإفادة ووُضع المفرد للإعادة** " ، فالمفردات عندهم هي مواد البناء التي يُعيد المتكلم في كلّ مراتِ حديثه ترتيبَها وتنظيمها لصياغة

---

[1] موسى بن مصطفى العبيدان – دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين – ص27/26.

[2] محمد بن علي الشوكاني – إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول – تح محمد سعيد البزري ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، لبنان ، ط 7 (1417هـ 1997م) ، ص37.

[3] موسى بن مصطفى العبيدان – دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين – ص48.

الجمل لإفادة المعاني[1] والإفصاح عن الأغراض والمقاصد ، وهكذا يُعطي الأصوليون الأولوية لفهم التراكيب من خلال سياقاتها دون الاحتفال بالمعاني الإفرادية ما لم يترتّب على فهمها حكم شرعي أو يتوجّب على ذلك معرفة التكليف يقول الشاطبي :« **قد لا يُعبأ بالمعنى الإفرادي إذا كان المعنى التركيبي مفهوما دونه**» بل وقد يُنهى عن البحث فيه إذا أدّى إلى الاختلاف« **وظاهر هذا كلّه أنه إنما نُهي عنه لأنّ المعنى التركيبي معلوم على الجملة ولا ينبني على فهم الأشياء حكم تكليفي**»[2] ، وهذا لا يعني إهمالهم للألفاظ بوصفها مادة الوضع التي لا غنى للمتكلم عنها في التعبير عن أغراضه ذلك أنّ " تحصيل معاني المفردات بالنسبة لإدراك المعنى الكلي (التركيبي) بمثابة الحصول على اللّبن لمن أراد أن يقيم البناء" [3].

و في ضوء الاهتمام بالدلالة التركيبية عُني الأصوليون بالسياق وما يتصل به من قرائن لفظية وأخرى حالية ، فاشترطوا معرفة أسباب النزول وأوجبوا استحضار النص القرآني جميعه عند تفسير بعضه ، فالسياق من أهمّ القرائن في فهم الكلام والدلالة على معناه ، يقول ابن قيم الجوزية (ت651هـ) :« **دلالة السياق فإنها ترشد إلى تبيين المجمل والقطع بعد احتمال غير المراد ، وتخصيص العام وتقييد المطلق وتنوع الدلالة وهي من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم ، فمن أهمله غلط في نظره وغالط في مناظرته**»[4].

إنّ هذا النص يضع بين أيدينا جملة من الحقائق نوجزها فيما يلي:

- توجيه التراكيب اللغوية وتحديد دلالاتها مترتبة عن المعرفة الواعية بالسياق والعناصر التي يتشكّل منها.
- اعتماد السياق كقرينة أساسية في تمييز غرض المتكلم وتوضيح مراده باعتباره (السياق) "المحدّد الوحيد للمعنى الذي يقصده المتكلم"[5].
- إهمال الظروف و الملابسات التي يقع فيها الخطاب من شأنه أن يؤدي إلى الغلط سواء على مستوى تحديد دلالة العبارة أوّلا ، أم على مستوى فهم الأغراض والمقاصد ثانيا.

لقد فطن الأصوليون – في وقت مبكّر– إلى أهمية السياق في تشكيل العبارة اللغوية من جهة ، وتأدية معناها الذي يرجّحه غرض المتكلم وقصده من جهة أخرى ، كما أدّاهم التمييز بين دلالة اللفظ بحسب الوضع (الدلالة الإفرادية) ، ودلالته في التركيب إلى كشف أنساق هذه الدلالة وتقصّي أنماطها.

ج.أنواع الدلالة:

---

[1] المرجع نفسه ، ص35.

[2] أبو إسحاق الشاطبي – الموافقات في أصول الشريعة – شرح عبد الله دراز ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط1(1996) ، ج2 ، ص396.

[3] طاهر سليمان حمودة– دراسة المعنى عند الأصوليين– دار المعرفة الجامعية ، مصر ، دون ط ، ص221.

[4] ابن قيم الجوزية – بدائع الفوائد – دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، دون ط ، ج4 ، ص09.

[5] موسى بن مصطفى العبيدان – دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين – ص253.

لما كانت الدلالة هي الركيزة في العمل الأصولي فقد جال علماء الأصول وراءها أيّاً كان مكانها ، وعرضوا لها سواء أكان ذلك على مستوى اللفظ المفرد أم على مستوى التركيب[1] ، وقد توصّل الأصوليون بتفحّص التراكيب والألفاظ إلى تحديد أنماط من الدلالة اقتضاها منهجهم في استنباط الأحكام الشرعية

كما أدّاهم التحرّج من دراسة النص القرآني إلى ضبط المفاهيم بدقة مما تمخّض عنه نتائج هامة من ذلك تقسيمهم لدلالة اللفظ على المعنى بحسب اعتبارات مختلفة أجملها تمام حسان فيما يلي:

1. **الوضع**: عام ، خاص ، مشترك.
2. **الاستعمال**: حقيقة ، مجاز.
3. **الوضوح**: غامض (مشكل ، خفي ، مجمل ، متشابه) ، واضح (ظاهر ، نص ، مفسّر ، محكم).
4. **القصد**:دلالة منطوق ، دلالة مفهوم- عند الشافعية – دال بالعبارة ، دال بالإشارة ، دال بالفحوى دال بالاقتضاء – عند الحنفية -[2].

فقد لاحظ علماء أصول الفقه " أنّ اللفظ قد يُستعمل في معناه الأصلي الذي وضعه له علماء اللغة ، وقد يُستعمل في غير معناه الموضوع له ، وقد تتفاوت درجة وضوحه ، فليست الألفاظ في درجة واحدة من الوضوح والخفاء ، وقد يُعرف الحكم من صريح عبارة النص أو بواسطة إشارة النص التي تومئ إلى المعنى ، أو من طريق دلالة الاقتضاء بتقدير لفظ لا بدّ من تقديره ... ثم إنّ اللفظ من جهة أخرى قد يكون خاصّا مقصورا على أمر ما ، أو أمور معينة ، وقد يكون عامّا له امتداد وشمول يُسحب على جميع الأفراد التي تنطوي تحته"[3].

ولسنا بصدد الخوض في بيان هذه المصطلحات من حيث التعريف وذكر الصيغ الدالة عليها كما شاع في كتب الأصوليين ، وإنما الغاية رصد أثر مفهوم الأغراض و المقاصد في توجيه تلك الدلالات وضبطها ، فقد استهدفت فكرة قصد المتكلم – بوجه عام – أيّ نوع من أنواع الدلالة لعلاقتها الأكيدة بالفهم والإفهام

ومنه فلا تخصيص دون قصد ، ولا توصف حقيقة أو مجاز إلاّ بقصد ، ولا وضوح ولا غموض إلاّ باعتباره

إذ قد أحاطت بشتى جوانبه " ومن هنا وجّه الأصوليون عنايتهم إلى معرفة قصد المتكلم وتحديد مرماه وأفردوا لذلك أبوابا في بحوثهم تناولوا فيها قصد الشارع وقصد المكلف (وهو قصد الخطاب في عمومه) مما ينبئ بخطورة المسألة ودقتها في تقرير الحكم" [4].

ولعلّ ما يوضح أثر الأغراض في تحديدهم الدلالة ما صدر عنه ابن قيم الجوزية ؛ إذ يقسّم الدلالة باعتبار قصد المتكلم وفهم السامع إلى قسمين: دلالة حقيقية ، ودلالة إضافية .

---

[1] السيد أحمد عبد الغفار – التصور اللغوي عند الأصوليين – ص73.

[2] تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها – ص23.

[3] وهبة الزحيلي – أصول الفقه الإسلامي- ، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر ، دمشق ، سوريا ، ط1 (1404هـ 1986م) ، ج 1 ص197/ 198.

[4] السيد أحمد عبد الغفار – التصور اللغوي عند الأصوليين – ص113.

- **الدلالة الحقيقية**: وهي «**دلالة تابعة لقصد المتكلم وإرادته، وهذه الدلالة لا تختلف**»[1] ، وعلى هذا ينطوي كلّ تركيب لغوي على قصد معين تحدّده ظروف وملابسات الخطاب ک الاعتقاد ، أو الرغبة

أو الحب أو الكراهة وغيرها ، إذ إنّ التركيب اللغوي ليس مقصودا لذاته وإنما هو عبارة عن وسيلة تعيّن قصد المتكلم ومراده ف « **الألفاظ لم تُقصد لذواتها وإنما هي أدلة يُستدل بها على مراد المتكلم**».

- **الدلالة الإضافية**: وهي « **دلالة تابعة لفهم السامع وإدراكه ، وجودة فكره وقريحته ، وصفاء ذهنه ومعرفته بالألفاظ ومراتبها ، وهذه الدلالة تختلف اختلافا متباينا بحسب تباين السامعين في ذلك**» ، أو بعبارة أخرى هي الدلالة التي تكشف قصد المتلقي أو المستمع من الخطاب وتتميز بالتعدّد بحسب اختلاف السامعين تبعا لتكوينهم الفكري والثقافي[2].

فلم يكتف ابن القيم بملاحظة حال المتكلم لمعرفة غرضه والقصد من وراء خطابه ، بل نبّه إلى حال السامع ومدى إسهامه في تحقيق تلك الأغراض التي ينوي المتكلم تبليغها إياه.

د.الأغراض والمقاصد:

يربط الأصوليون دلالة الوحدة الكلامية – والكلام عموما – بقصد المتكلم ، فقد تصدر الوحدة الكلامية من غير قصد فلا يُعتبر مدلولها ، وتصدر مع القصد فتدلّ وتُفيد[3].

من هذا المنطلق سعى الأصوليون إلى استنباط أحكامهم من تفقّه النصوص اللغوية ، ذلك أنّ "**لمعرفة قصد الخطاب دخل كبير في توجيه الدلالة ومحاولة تحديدها مهما اختلفت صورة اللفظ**"[4] ، فالمعتبر في كلّ ذلك هو قصد المتكلم وغرضه من إنتاج الكلام بوصفه (المتكلم) " المحرِكَ الأوّل للخطاب– كما صرّح بذلك علماء الأصول– والضابط في تحديد نوعه إن كان إبلاغيا أو اقتضاءً ، أمرا أو نهيا أو طلبا"[5] ، ولمّا كان الأمر كذلك فقد وُجهت العناية إلى البحث في هذه الأغراض والمقاصد ومعرفة جهاتها التي تتصل بها إذ « **التعويل في الحكم على قصد المتكلم ، والألفاظ لم تُقصد لنفسها وإنما هي مقصودة للمعاني والتوصل بها إلى معرفة مراد المتكلم ، ومراده يظهر من عموم لفظه تارة ، ومن عموم المعنى الذي قصده تارة ، وقد يكون فهمه**

---

[1] ابن قيم الجوزية – إعلام الموقعين عن رب العالمين – تح محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ط (1407هـ 1987م) ، ج1 ، ص 350.

[2] ابن قيم الجوزية – إعلام الموقعين عن رب العالمين – ج1 ، ص350. وينظر : موسى بن مصطفى العبيدان – دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين– ص114.

[3] موسى بن مصطفى العبيدان – دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين – ص271.

[4] السيد أحمد عبد الغفار – التصور اللغوي عند الأصوليين – ص113.

[5] موسى بن مصطفى العبيدان – دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين– ص209.

من المعنى أقوى ، وقد يكون من اللفظ أقوى ، وقد يتقاربان»[1] ، فالوصول إلى المعنى الذي يريده المتكلم يستلزم معرفة ثلاثة أمور:

– الأول: معرفة قصد المتكلم.

– **الثاني:** معرفة الظروف المحيطة بالكلام وحال المتكلم ، أو ما يُطلق عليه في عرْف الأصوليين بالقرائن الحالية.

– الثالث: معرفة الكلام الفعلي نفسه ، ويستلزم ذلك الوقوف على مفردات الوحدة الكلامية في حال إفرادها وتركيبها (القرائن المقالية)[2] .

فالوقوف على جميع العناصر اللغوية وغير اللغوية التي يُنجز فيها الحدث اللغوي (الكلامي) يؤدي إلى كشف واستجلاء المعنى الذي يؤمّه المتكلم بصورة واضحة تُحقق غاية الفهم والإفهام.

ومما يُؤكد أهمية معرفة قصد المتكلم وغرضه تلك القاعدة العامة التي لهج بذكرها ابن قيم الجوزية إذ يقول:« **فمن عرف مراد المتكلم بدليل من الأدلة وجب إتباع مراده ، والألفاظ لم تُقصد لذواتها ، وإنما هي أدلة يُستدل بها على مراد المتكلم ، فإذا ظهر مراده ووضح بأيّ طريق كان عُمل بمقتضاه ، سواء كان بإشارة ، أو كتابة ، أو بإيماءة أو دلالة عقلية ، أو قرينة حالية ، أو عادة له مطّردة لا يُخلّ بها»**[3].

وأبرز ما يظهر قصد المتكلم من خلال الصيغ التي يؤلّف بها تراكيبه إذ قد تحتمل الإخبار أو الإنشاء فيتعيّن المقصود بقصده (المتكلم) يقول الرازي:« **لا بدّ في الخبر من الإرادة ، لأنّ هذه الصيغة قد تجيء ولا تكون خبرا إمّا لصدورها عن السّاهي والحاكي ، أو لأنّ المراد منها الأمر مجازا ... وإذا كانت الصيغة صالحة للدلالة على الخبرية وغيرها لم ينصرف إلى أحد الأمرين دون الآخر إلاّ لمرجّح وهو الإرادة أو الدّاعي...وأيضا فلا معنى لكون الصيغة خبرا إلاّ أنّ المتلفّظ تلفظ بها وكان مقصوده تعريف الغير وثبوت المخبر به للمخبر عنه أو سلبه عنه»**[4] .

فضبط مدلول الصيغة مرهون بغرض المتكلم وإرادته لذاك المعنى أو غيره ، وهذا ما أشار إليه حسن طبل في تحديد دلالة الخبر – في موضع سابق– ، ودلالة الأمر إذ إنّ " قول القائل (افعل) قد يوجد ولا يكون أمرا إذا لم يكن قصد إلى طلب الفعل"[5] .

وهكذا يتمّ اعتماد " القصد " كمبدإ أساسي في إيقاع صيغ العقود وألفاظ الشهادة ، وتمييزِ الدلالات الناشئة عنها بتحقيقها أو انتفائها بحسب غرض المتكلم "**على أنّ القصود في العقود معتبرة ، وأنها تؤثر في صحّة**

---

[1] ابن قيم الجوزية – إعلام الموقعين عن رب العالمين – ج1 ، ص 217.

[2] موسى بن مصطفى العبيدان – دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين – ص246.

[3] ابن قيم الجوزية – إعلام الموقعين عن ربّ العالمين – ج1 ، ص218.

[4] الرازي – المحصول في علم أصول الفقه– تح طه جابر فياض العلواني ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، ط 1 ، ج1 ص316.

[5] حس طبل – المعنى في البلاغة – ص76.

العقد ، وفساده ، وفي حلّه ، وحرمته ، بل أبلغ من ذلك ، وهي أنها تؤثر في الفعل الذي ليس بعقد تحليلا وتحريما فيصير حلالا تارة ، وحراما تارة باختلاف النية والقصد ، كما يصير صحيحا تارة وفاسدا تارة باختلافها "[1] .

ومن أمثلة ذلك قولنا : (بعتك)

بعتك ← **قصد المتكلم** ← **حكاية عن بيع وإخبار عنه**

قصد المتكلم ← **حصول بيع في الحاضر وإنشاء له**

كما يُعتمد عليه (غرض المتكلم) في معرفة العام والخاص بوصفه أداة أو وسيلة تتحكّم في التعبير ، يقول ابن قيم :« **فاللفظ الخاص قد ينتقل إلى معنى العموم بالإرادة والعام قد ينتقل إلى الخصوص بالإرادة**»[2] فتخصيص الدلالة أو تعميمها إنما يقع بالإرادة والقصد ذلك أنّ " اللفظ سواء كان مركبا أو مفردا لا يتصف بالخصوص إلاّ بإرادة المستعملين ، لأنّ اللفظ لا يدلّ بنفسه على العموم أو الخصوص ، فمثلا إذا قيل لشخص (نم) فقال: (والله لا أنام) ، أو قيل له: (اشرب هذا الماء) فقال : (والله لا أشرب) فهذه كلّها ألفاظ عامة نُقلت إلى معنى الخصوص بإرادة المتكلم التي يقطع السامع عند سماعها بأنه لم يرد المتكلم بها النفي العام إلى آخر العمر"[3] .

ويفصّل ابن قيم الجوزية الكلام في علاقة الصيغ أو الملفوظ بالقصد بقوله :« الألفاظ بالنسبة إلى مقاصد المتكلمين ونياتهم وإرادتهم لمعانيها ثلاثة أقسام:[4]

أ- أن تظهر مطابقة القصد للفظ ، وللظهور مراتب تنتهي إلى اليقين والقطع بمراد المتكلم ، بحسب الكلام في نفسه وما يقترن به من القرائن الحالية واللفظية .

ب- ما يظهر بأنّ المتكلم لم يرد معناه ، وقد ينتهي هذا الظهور إلى حدّ اليقين بحيث لا يشكّ السامع فيه ، وهذا القسم نوعان ؛ أحدهما : أن لا يكون مريدا لمقتضاه ولا لغيره ، والثاني : أن يكون مريدا لمعنى يخالفه ؛ فالأول كالمكره والنائم والمجنون ومن اشتدّ به الغضب والسكران والثاني كالمعرّض والمورّي والملغز والمتأوّل .

ج- ما هو ظاهر في معناه ويحتمل إرادة المتكلم له ويحتمل إرادته غيره ، ولا دلالة على واحد من الأمرين واللفظ دال على المعنى الموضوع له ، وقد أتى به اختيارا».

---

[1] ابن قيم الجوزية – إعلام الموقعين عن ربّ العالمين – ج3 ، ص121.

[2] ابن قيم الجوزية – إعلام الموقعين عن ربّ العالمين – ج1 ، ص218.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ن ص. وينظر: موسى بن مصطفى العبيدان – دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين- ص174.

[4] ابن قيم الجوزية – إعلام الموقعين عن ربّ العالمين – ج3 ، ص119 /120.

وما هذا إلاّ تأكيد على أهمية معرفة أغراض المتكلم ومقاصده في بيان الدلالة وتوجيهها دون الاكتفاء بالظاهر " فمثل من وقف على الظواهر والألفاظ ولم يراع المقاصد والمعاني إلاّ كمثل رجل قيل له :لا تسلّم على صاحب بدعة ، فقبّل يده ورجله ولم يسلّم عليه"[1].

ويتعرّض الأصوليون لما يخلّ بفهم تلك الأغراض والمقاصد التي يريدها المتكلم مع الدعوة إلى تجنّب الوقوع في المزالق التي تؤدي إلى سوء الفهم ومن ثمّ عرقلة العملية التواصلية ، يقول الرازي :« **اعلم أنّ الخلل الحاصل في فهم مراد المتكلم ينبني على خمس احتمالات في اللفظ: أحدها احتمال المشترك ، وثانيها احتمال النقل بالعُرْف أو الشّرع ، وثالثها احتمال المجاز ، ورابعها احتمال الضمير ، وخامسها احتمال التخصيص**»[2].

إنّ هذه الأمور التي يقع بها الخلل على فهم مراد المتكلم من شأنها أن تؤدي إلى اللّبس على المستمع ، فلا يتهيأ له فهم الخطاب مما يترجّح عنه تعطيل الدلالة ما لم تتوافر القرائن المانعة لذلك ، فإيراد ما يجلب الخلل دون حِذق غرض المتكلم محظور والابتعاد عنه واجب لا مناص منه.

ما يمكن أن نخلص إليه من خلال ما أوردناه عن الأغراض والمقاصد عند ابن قيم الجوزية اعتبارها الأساس في الخطاب – تأليفا وفهما- إذ إنّ مدار فهم الكلام يقوم على ما ينضوي فيه من أغراض باطنة تدلّ عليها القرائن اللفظية والحالية ، وهذا ما أدى به إلى صياغة قاعدة هامة في الشريعة لا يجوز هدمها وهي أنّ " المقاصد والاعتقادات معتبرة في التصرفات والعبارات كما هي معتبرة في التقرّبات والعبادات ؛ فالقصد والنية والاعتقاد يجعل الشيء حلالا أو حراما ، وصحيحا أو فاسدا ، وطاعة أو معصية"[3].

أمّا الشاطبي فينطلق في بيان الأغراض والمقاصد وتوضيحها بالكشف عن جملة المعاني التي يتضمنها النص أو الخطاب ذلك أنّ « **الاعتناء بالمعاني المبثوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم ، بناءً على أنّ العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني ، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها... فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد والمعنى هو المقصود**»[4] ، وعلى أساس هذا الاعتبار يوجّه الشاطبي دلالة التراكيب بحسب تلك المعاني المتصلة بما يقع في نفس المتكلم من أغراض متنوعة ومقاصد جمة ، فلا ينبغي العناية بالألفاظ المفردة ما لم يتوقف على فهم المراد منها معرفة التكليف (الحكم الشرعي) ، إذ إنّ اللغة من حيث هي ألفاظ دالة على معانٍ نظران:[5]

أحدهما : من جهة كونها ألفاظا وعبارات مطلقة ، دالة على معانٍ مطلقة ، وهي **الدلالة الأصلية**.

والثاني : من جهة كونها ألفاظا وعبارات مقيدة ، دالة على معانٍ خادمة ، وهي **الدلالة التابعة**.

---

[1] المصدر نفسه ، ج3 ، ص127.

[2] الرازي . المحصول في علم أصول الفقه – ج1 ، ص487. وينظر : الشوكاني – إرشاد الفحول – ص57.

[3] ابن قيم الجوزية – إعلام الموقعين عن ربّ العالمين – ج3 ، ص107 /108.

[4] الشاطبي – الموافقات – ج2 ، ص396.

[5] المصدر نفسه ، ج2 ، ص377.

ويفصّل الشاطبي هاتين الجهتين باعتبار الغرض منهما ؛ فالجهة الأولى هي" التي يشترك فيها جميع الألسنة ، وإليها تنتهي مقاصد المتكلمين ، ولا تختص بأمة دون أخرى ؛ فإذا حصل في الوجود فعل لزيد مثلا كالقيام ، ثم أراد صاحب لسانٍ الإخبارَ عن زيد بالقيام ، تأتّى له ما أراد من غير كلفة ، ومن هذه الجهة يمكن
في لسان العرب الإخبار عن أقوال الأولين – ممن ليسوا من أهل اللغة العربية – وحكاية كلامهم ، ويتأتى
في لسان العجم حكاية أقوال العرب والإخبار عنها ، وهذا لا إشكال فيه" ، فهذه دلالة الوضع وهي تختلف من جماعة إلى أخرى ، ولا يترتب عن نقل تلك الأوضاع المتعارف عليها عند قوم ما أيّ إخلال.

أمّا الجهة الثانية ، فهي" التي يختص بها لسان العرب في تلك الحكاية وذلك الإخبار ؛ فإنّ كل خبر يقتضي في هذه الجهة أمورا خادمة لذلك الإخبار بحسب المخبِر والمخبَر عنه والمخبَر به ، ونفس الإخبار ، في الحال والمساق ونوع الأسلوب: من الإيضاح والإخفاء ، والإيجاز والإطناب ، وغير ذلك. وذلك أنك تقول في ابتداء الإخبار: قام زيد ، إن لم تكن ثمة عناية بالمخبر عنه ، بل بالخبر ، فإن كانت العناية بالمخبر عنه قلت : زيد قام ، وفي جواب السؤال أو ما هو منزل تلك المنزلة : إنّ زيدا قام ، وفي جواب المنكر قيامه : والله إنّ زيدا قام ، وفي إخبار من يتوقع قيامه أو الإخبار بقيامه : قد قام زيد ، أو: زيد قد قام ، وفي التنكيت على من ينكر: إنما قام زيد...إلخ" ، فالدلالة التابعة خدم للأغراض والمقاصد التي يريد المخبر أو المتكلم إيصالها إلى المخبر عنه ، وباختلافها يختلف نمط التركيب .

ويشير الشاطبي إلى أنّ " مثل هذه التصرفات التي يختلف معنى الكلام الواحد بحسبها ليست هي المقصود الأصلي ، ولكنها من مكملاته ومتمماته ، وبطول الباع في هذا النوع يحسن مساق الكلام إذا لم يكن فيه منكر..."[1] ، ذلك أنّ دلالة الوضع هي المعتبرة والمعتمدة ، ويلفت إلى فكرة هامة مفادها أنّ الأغراض والمقاصد ما هي إلاّ مكملة ومتممة لتلك الدلالات الوضعية أو كما سماها " الأصلية " ، فهي تعين على تحديد معنى العبارة من خلال معرفة السياقات التي ترد فيها .

كما نجده يؤكّد على أهمية معرفة هذه الأغراض وإدراك المقاصد ذلك أنها " تفرّق بين ما هو عادة وما هو عبادة ، وفي العبادات بين ما هو واجب وغير واجب ، وفي العادات بين الواجب والمندوب ، والمباح والمكروه والمحرم ، والصحيح والفاسد ، وغير ذلك من الأحكام ، والعمل الواحد يُقصد به أمر فيكون عبادة ، ويُقصد به شيء آخر فلا يكون كذلك ؛ بل يقصد به شيء فيكون إيمانا ، ويُقصد به شيء آخر فيكون كفرا كالسجود لله أو الصنم ، وأيضا فالعمل إذا تعلق به القصد تعلقت به الأحكام التكليفية ، وإذا عُري عن القصد لم يتعلق بها شيء منها ؛ كفعل النائم والغافل والمجنون"[2] .

لقد حاول الشاطبي بيان دور فهم المقاصد من حيث تعلّق الخطاب الشرعي بها ، فأداه ذلك إلى كشف أنواع الدلالة (الأصلية والتابعة) لارتباطها بالمقاصد ، كما سعى إلى بيان الطرق التي تؤدي إلى التعرّف عليها .

---

[1] الشاطبي – الموافقات – ج2 ، ص377 /378.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص606.

إنّ ما يميز دراسة الأصوليين للمقاصد والأغراض التي ينوي المتكلم إيصالها إلى السامع ارتباطها بمعرفة الحكم الشرعي وضبطه ارتباطا وثيقا ، ولذا توجهت العناية للكشف عنها ورصدها بما يترتّب عنه استخراج الأحكام واستنباطها والعمل بمقتضاها تبعا لفهم تلك الأغراض التي ينويها المتكلم فـ " الألفاظ إذن في

تصوّر الأصوليين هي دلائل الحكم على صحّة الفكر أو خطئه ، ومن هنا حرص الأصوليون على استقراء وجوه الدلالة وعلاقة دلالة الألفاظ بعضها ببعض مضافا إلى ذلك إرادة المتكلم وقصده ، والألفاظ بصورتها ونسقها دليل على هذا القصد "[1].

2. أغراض المتكلم عند علماء البلاغة:

عمد علماء البلاغة إلى إظهار الجوانب الأسلوبية الفنية (البعد الجمالي) والجوانب الإقناعية التأثيرية في مظان النص وعيا منهم بقيمة المعنى الذي يحيل إليه (النص) ، فتناولوا كيفية إنتاجه لدى المتكلم وآلية فهمه عند السامع ، ومدى مراعاة الظروف والأحوال المتلبسة بإنجازه ، وذلك من خلال توخي المتكلم أثناء إصدار الحدث الكلامي حال السامع وهيأته ؛ إذ "إنّ بناء الخطاب وتداوله مرهون إلى حدّ كبير بمعرفة حاله (السامع) أو بافتراضها"[2] ، إلى جانب إدراك السامع لما يبلغه الأوّل من أغراض ومقاصد يسعى إلى توضيحها – في تراكيب معينة – بدلالة القرائن اللفظية والحالية التي تحفّ الكلام الذي يتلفظ به.

فقد عُني البلاغيون ببيان غرض المتكلم وقصده في إطار الحكم على النص من جهة الفصاحة ، ومن جهة الارتقاء في مستويات البلاغة ، ويمكننا أن نحدّد بعض العناصر التي تتصل مباشرة ببيان هذه الأغراض والمقاصد فيما يلي:

- تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء ، وتحديد أنواع الخبر باعتبار السامع.
- الحديث عن مقتضى الحال ، وتأثير العناصر السياقية في إنتاج الحدث الكلامي.

أ. تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء :

تكلّمت العرب على سجيّتها ، معتمدة في ذلك على أساليب تعبيرية تباشر الغرض المراد ، وتوصل إلى الهدف المقصود ، ليس شيئا أدلّ منها على الحكمة التي نُسبت إليها ، فكان تقسيم الكلام إلى نوعين: خبري وإنشائي*من أهمّ الأسس التي يُرتكز عليها في فهم المعاني ، ويتمّ بها تحصيل أغراض المتكلمين ، فـ "المتصرّف في هذه المعاني لا يخلو من أن يكون مثبتا لشيء ببعض تلك الاعتبارات أو مبطلا ، أو مسوّيا بين شيئين أو مباينا بينهما أو مرجّحا أو متشكّكا ، ولا يخلو من أن يكون معمّما أو خاصّا حاصرا أو غير حاصر أخذا للشّيء

---

[1] أحمد نعيم كراعين – علم اللغة بين النظر والتطبيق – المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، لبنان ، ط1 (1993) ، ص 101.

[2] عبد الهادي بن ظافر الشهري – استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية – دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، ص 47 (بتصرّف).

* عُرف مصطلح " الإنشاء " عند المتأخرين ، وكان عند القدماء معروفا بـ " الطلب " ، و " غير الخبر " .

بجملته أو محاشيا بعضه ، وللعبارة عن جميع ذلك أدوات وضعت للاختصار ، وقد يُعبّر عن جميع ذلك بغير تلك الأدوات ، فهي وأشباهها من المعاني التي تدلّ على مقاصد المتكلم ، واعتقاداته وأحكامه في التّصورات والتصديقات المتعلقة بغرضه ، معانٍ ثوانٍ ينوطها بمعاني كلامه لتبين فيها أحكاما وشروطا"[1].

وجدير بالذكر أنّ ظاهرة (الخبر والإنشاء) كانت موضوع دراسة لدى طوائف مختلفة كـ " الفلاسفة والأصوليين ، والنحاة ، والبلاغيين" ، وبحسب اعتبارات مختلفة .

أمّا "المناطقة" فقد شغلهم الخبر باعتباره أصلا (قضية) ، وما الإنشاء إلاّ فرع عنه ، وإذا عرّجنا نحو "الأصوليين" فيبدوا لنا اهتمامهم بأساليب الخبر والإنشاء اهتماما متميزا ، إذ إنه وفق معطيات لغوية تكون الإبانة عن الأحكام الشرعية ؛ أي أنّ معرفة الأساليب أداة معرفية لدراسة النصوص الشرعية واستنباط الأحكام من خلالها أمّا "النحويون" فباعتبارها وسيلة من مجموعة وسائل لها إسهامها في ضبط الوظيفة النحوية ، وتشكيل الدلالة التركيبية[2] ، فكون الجملة خبرية أو إنشائية يؤثّر حتما في طبيعة التركيب وفي تحديد الوظائف النحوية ، ومن أمثلة ذلك اشتراطهم في بعض الأبواب النحوية أن تكون الجملة خبرية ، وفي بعضها الآخر أن تكون إنشائية كجملة الحال ، وجملة النعت... وغيرها[3] ، ففي كثير من الأحيان ترتبط القواعد بصياغة التركيب فـ "العلاقة بين الأبواب النحوية لا يمكن تحديدها إلاّ من خلال فهم طبيعة الأسلوب الذي تقبع فيه تلك الأبواب"[4] .

لقد حدّد علماء البلاغة "الخبر" و "الإنشاء" استنادا إلى معايير تمييزية ، فقالوا بأنّ "الخبر" ما يحتمل الصدق والكذب و "الإنشاء "بخلافه ؛ أي مالا يحتمل ذلك ، وهذا هو المشهور ، يقول الشريف الجرجاني: « **أمّا الخبر فهو الكلام المحتمل للصدق والكذب ، وأمّا الإنشاء فيطلق على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم ؛ أعني إلقاء الكلام الإنشائي ، والإنشاء أيضا إيجاد الشيء الذي يكون مسبوقا بمادة ومدة**»[5].

وما يمكن تسجيله على هذا التعريف اعتماد أوجه التمييز بينهما ؛ إذ حدّد مفهوم "الخبر" على أساس "الصدق والكذب "، أمّا "الإنشاء" فباعتبارين: "مطابقة النسبة الخارجية" ، و" إيجاد النسبة في الخارج" ، مما يجعلنا نصفه بالقصور إلى حدّ ما .

ويذكر السكاكي بأنّ المعنيين (الخبر ، الإنشاء) بشأنهما فرقتان ، فرقة تحوجهما إلى التعريف ، وفرقة تغنيهما عن ذلك ، واختياره الثاني[6] ، ويبرّر السيوطي الاختلاف في حدّه تارة لعسره ، وأخرى لضرورته ؛ أي أنّ الإنسان يُفرّق بين الإنشاء والخبر ضرورة ، ويذكر رأي الأكثر في حدّه ، ويمثل لذلك بطائفة من التعريفات

---

[1] حازم القارطاجني – منهاج البلغاء وسراج الأدباء – ص 13 /14.

[2] مسعود صحراوي – التداولية عند العلماء العرب – دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 (2005) ، ص 56 /57 (بتصرف).

[3] ابن هشام – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- ج2 ، ص247.

[4] عبد الجبار توامة – القرائن المعنوية في النحو العربي- ج 3 ، ص304.

[5] الشريف الجرجاني – التعريفات – ص42.

[6] السكاكي – مفتاح العلوم – ص251.

متعرضا لها بالشرح[1] .

وهذا المخطط يبين الأنواع التي تندرج ضمن الخبر والإنشاء:

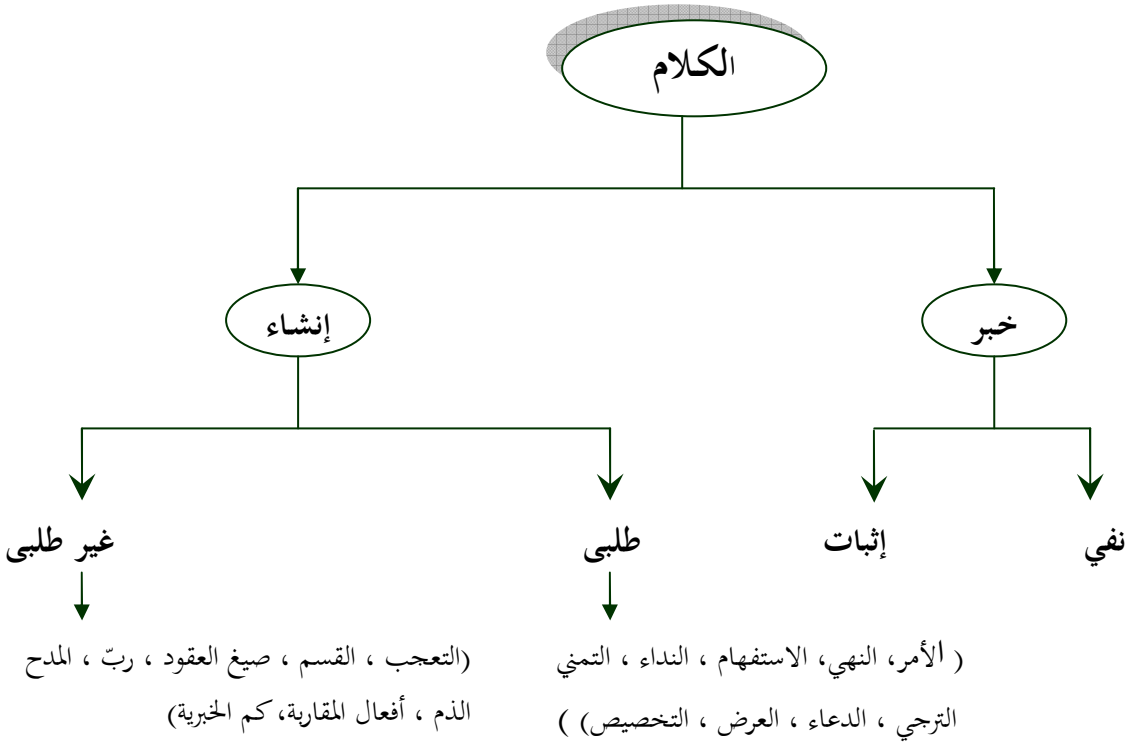

وقد وضع البلاغيون عدّة معايير للتمييز بينهما نجملها فيما يلي:[2]

- قبول الصدق والكذب.
- مطابقة النسبة الخارجية للنسبة الكلامية .
- إيجادية المعنى الإنشائي في الجملة الإنشائية ، والخبرية حاكية عنه.
- عدد النسب.
- القصدية ومدارها الجمل المشتركة التي تحتمل الإنشاء والخبر.

وهذه المعايير – وإن تنوعت– فهي تشير في مضمونها إلى غرض المتكلم وقصده من إنتاج الكلام " فالإنسان لا يستعمل العبارات اللغوية إلاّ بدافع الحاجة التواصلية ، فالدلالة على ما في النفس تولّد الحاجة إلى القول ، ومن الحاجة إلى القول تتولّد العبارة اللغوية ، وبعبارة أخرى : إنّ الإنسان لا يتكلّم إلاّ لأنّ في نفسه

[1] السيوطي – الإتقان في علوم القرآن – تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ط (1988) ، ج3 ، ص226.

[2] جمال الدين مصطفى – البحث النحوي عند الأصوليين – ص 258 وما بعدها . و ينظر: هاشم الطبطبائي – نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب– مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، ط (1994) ، ص47 ، وينظر أيضا: مسعود صحراوي – التداولية عند العلماء العرب – ص57.

حاجة إلى القول تقتضي الدلالة على ما في نفسه والإفصاح عمّا بداخله "[1] ، فالإتيان بالجملة على هيئة مخصوصة (خبرية ، أو إنشائية) تابع لما يريد المتكلم تبليغه من أغراض للمخاطب ، فإذا أراد نقل معلومة للسامع اختار لها من الألفاظ ما يناسب ذلك ، أو أراد تحصيلها منه (السامع) ، أو التعبير عن موقف انفعالي استوجب ذلك أيضا اختيارا مناسبا ، فتكون المحصّلة النهائية هي التعبير عن الأغراض والمقاصد بأساليب متنوعة وما يدلّنا على أهمية المقاصد والأغراض في تعيين وجه للتركيب دون آخر ، واضطرار المتكلم التّصرف فيها بحسب حال المخاطب الذي يُتوجه إليه بالكلام ، ما أطلق عليه بـ " أضرب الخبر" .

فرّق علماء البلاغة بين ضروب الخبر بالنظر إلى حال المخاطب " فقد يكون المخاطب خالي الذهن من الخبر فيخبر بجملة تناسب هذه الحال ، وقد يكون المخاطب شاكّا في صدق الخبر فيُخبر بضرب آخر من الخبر يزيل شكّه ، وقد يكون المخاطب منكرا لما يقال فيردّ بما يدحض إنكاره ، لذا اختلفت ضروب الأخبار لاختلاف الغرض الذي يقصده المتكلم وبحسب الحال التي يكون عليها المخاطب"[2] .

وقد ذكر السكاكي هذه الأحوال وما يستتبعها من تحديد نمط التركيب الملائم مفصّلة في كتابه "مفتاح العلوم" يقول في تفصيل اعتبارات الإسناد الخبري:« من المعلوم أنّ حكم العقل حال إطلاق اللسان ، هو أن يفرغ المتكلم في قالب الإفادة ما ينطق به تحاشيا عن وصمة اللاغبة ، فإذا اندفع في الكلام مخبرا ، لزم أن يكون قصْده في حكمه بالمسند للمسند إليه في خبره ذاك ، إفادته للمخاطب ، متعاطيا مناطها بقدر الافتقار .فإذا ألقى الجملة الخبرية إلى من هو خالي الذهن عما يلقي إليه ، ليحضر طرفاها عنده ، وينتقش في ذهنه استناد أحدهما إلى الآخر ثبوتا أو انتفاء ، كفى في ذلك الانتقاش حكمه ، ويتمكّن لمصادفته إيّاه خاليا فتستغني الجملة عن مؤكّدات الحكم ، وسمي هذا النوع من الخبر: **ابتدائيا** ، وإذا ألقاها إلى طالب لها ، متحير طرفاها عنده دون الاستناد ، فهو منه بين بين ، لينقذه عن ورطة الحيرة ، استحسن تقوية المنقذ بإدخال اللام في الجملة ، أو إنّ كنحو: (لزيد عارف) ، أو (إنّ زيدا عارف). وسمي هذا النوع من الخبر: **طلبيا** ، وإذا ألقاها إلى حاكم فيها بخلافه ، ليردّه إلى حكم نفسه ، استوجب حكمه ليترجّح تأكيدا بحسب ما أُشرب المخالف الإنكار في اعتقاده

كنحو: (إني صادق) ، لمن ينكر صدقك إنكارا ، و(إني لصادق) ، لمن يبالغ في إنكار صدقك ، و(والله إني لصادق على هذا) ، ويسمى هذا النوع من الخبر: **إنكاريا**»[3] ، ويندرج ضمن هذه الضروب أنواع أخرى من الأحوال ، فقد يتمّ إنزال أحدها منزلة الآخر كمعاملة المبتدئ معاملة المنكر مثلا ، وذلك راجع لاعتبارات

---

[1] مسعود صحراوي – الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي – مخطوط رسالة دكتوراه ، جامعة باتنة (2003- 2004) ص 178.

[2] كريم حسين ناصح الخالدي – نظرية المعنى في الدراسات النحوية – دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 (1427هـ 2006م) ص 258.

[3] السكاكي – مفتاح العلوم – ص 258 /259(بتصرّف).

تختصّ بغرض المتكلم والظروف الملابسة للخطاب[1] ، وهذا ما يُعبّر عنه بخروج الأساليب على غير مقتضى الظاهر "وإخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر ، أن يكون ظاهر الحال يقتضيه على صورة خاصة فيؤتى به على غير هذه الصورة لأمر يعتبره المتكلم"[2] ، فكلّ ما يطرأ على التركيب اللغوي إنما يتمّ بمراعاة غرض المتكلم وحال السامع.

ب. **الحديث عن مقتضى الحال:**

لقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة " المقام " متقدمين ألف سنة تقريبا على زمانهم ، لأنّ الاعتراف بهذه الفكرة بوصفها أساسا هاما من أسس تحليل المعنى تعدّ الآن من الكشوف الحديثة عند الغرب[3] ، فقد أشار علماء البلاغة في دراستهم للنص إلى ضرورة مراعاة المقام والظروف الخارجية التي تحيط به ، فصاغوا بذلك قاعدة عامة تتمثل في " **مطابقة الكلام لمقتضى الحال**" ، فـ " أبرز الملامح في النظر البلاغي عند العرب قام على اشتراط "موافقة الكلام لمقتضى الحال" ، واستشعر المقولة السائرة "لكلّ مقام مقال" ، ورصد على وجه التفصيل ، ما يكون من تأثير السياق ، سياق الحال خاصة وهي حال المتكلم والمخاطب وسائر ما يأتلف منه المقام ، رصَدَ ما يكون من تأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأليفه على هيئات في القول تتنوع وفقا لتنوع المقامات"[4] .

و"**مقتضى الحال**" يراد به: الاعتبار المناسب ، أو هو الاعتبار المعين الذي يستدعي مجيء الكلام على صفة مخصوصة مناسبة للحال ، كالتأكيد في حال الإنكار والتردّد مثلا[5].

لقد عوّل البلاغيون على المعنى في مباحثهم ، وتتجسد رؤيتهم هذه في الاهتمام بالمقام الذي يمثل عنصرا هاما في تشكيله (المعنى) ، فهو يساهم في الكشف عن الأغراض التي يريدها المتكلم ، يقول الجاحظ (ت 255هـ) في تناسب الألفاظ مع الأغراض:« **ولكلّ ضرب من الحديث ضرب من اللفظ ، ولكلّ نوع من المعاني نوع من الأسماء ، فالسّخيف للسّخيف ، والخفيف للخفيف ، والجزل للجزل ، والإفصاح في موضع الإفصاح والكناية في موضع الكناية ، والاسترسال في موضع الاسترسال**»[6] ، وعلى هذا يصرّح بأنّ " **كلام الناس طبقات كما أنّ الناس أنفسهم طبقات**" ، فهذا الاتصال الوثيق بين التراكيب والمقامات التي تنتج فيها قد اعتمده البلاغيون كمبدإ أساسي أثناء النظر في النصوص التي وصلت إليهم ، ولذا نجدهم كثيرا ما يردّدون العبارة الشهيرة

---

[1] المصدر نفسه ، ص262.

[2] عبد القادر حسين – أثر البحث البلاغي عند النحاة – دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط (1998) ، ص 94.

[3] تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها – ص 337 (بتصرف).

[4] نهاد الموسى – نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث – ص 96.

[5] بهاء الدين السبكي – عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح – تح خليل إبراهيم خليل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 (1422هـ2001م) ،ج1 ، ص212 . وينظر: سميرة عدلي محمد رزق – مفهوم مقتضى الحال وزواياه في ضوء أسلوب القرآن الكريم- Http:// www.google.com

[6] الجاحظ – الحيوان – تح محمد عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 3 (1388هـ 1969م) ، ج3 ، ص39.

" **لكلّ مقام مقال** " و" **لكلّ كلمة مع صاحبتها مقام** "[1] ، ومن منطلق تبني وتطبيق هذا المبدأ يرتفع شأن الكلام ويحسن .

وقادهم الاهتمام بالمقام وما يحتويه من ظروف وملابسات إلى العناية بعناصر الخطاب (المتكلم ، والمستمع) وذلك من خلال تتبع أحوالهما وربطها بإنتاج الكلام ، فـ " المتكلم يمثل من النظرية البلاغية منزلة مرموقة فهو طرف أساسي في عملية الكلام وعنصر فعال في تحديد خصائص النص إذ على عاتقه تقع كلفة إخراجه على سمت يستجيب لمقتضيات الوظيفة والإبانة والمقام ...كما يُعتبر المخاطب قطبا آخر من أقطاب العملية التواصلية ، فمراعاته ومراعاة مقامه وجلب انتباهه مما يؤثر في تركيب الجمل وحشر مكوناتها وفق ترتيب معين كما أنّ عدم اعتبار المخاطب قد يؤدي إلى خلق حالة فيه معاكسة تماما لما كان المتكلم يروم فيه "[2] ، وما الحكم على بعض التراكيب بانتفاء الفصاحة إلاّ من هذا القبيل ؛ أي: باعتبار المتكلم والمستمع ، فلم يراعِ الأوّل الأداء الصحيح لما في ذهنه من أفكار ، ولم يتسنَ للسامع الفهم الصحيح ، وعليه قالوا بتعقيد الكلام والمراد به« **أن يعثر صاحبه فكرك في متصرفه ويشيكُ طريقك إلى المعنى ، ويوعر مذهبك نحوه حتى يقسّم فكرك ، ويشعّب ظنك إلى أن لا تدري من أين تتوصّل ، وبأيّ طريق معناه يتحصّل**»[3] ، ومن الأمثلة على ذلك بيت الفرزدق:*

وَ مَا مِثْلهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَكًا ❖ أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ

فما أفقد البيت الشعري قيمته هو ذلك التعقيد الذي نجم عن عدم تأدية الأغراض التي ينوي المتكلم إيصالها إلى السامع على الوجه المطلوب ، فلم تتضح الدلالة على المعنى مما أدى إلى الإبهام على المخاطب .

فمن واجب المتكلم التعبير عن أفكاره باللفظ الملائم ، ويتجنّب التعقيد الذي يذهب بالغرض ، ومن ثمّ عدم حصول الفهم بالنسبة إلى السامع ، فغير المعقّد: « **أن يفتح صاحبه لفكرتك الطريق المستوي ويمهده وإن كان في معاطفَ نصب عليه المنار ، وأوقد الأنوار ، حتى تسلكه سلوك المتبين لوجهته ، وتقطعه قطع الواثق بالنجح في طيته**»[4] .

وبذلك تتوخى تأدية الأغراض بتراكيب دالة عليها تحقيقَ الفهم لدى المخاطب وتمكينه من وعي الرسالة اللغوية بصورة واضحة " **لأنّ مدار الأمر والغاية التي يجري إليها القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام** "[5] .

ومما يجدر ذكره أنّ الأحوال كثيرة والمقامات متنوعة لا يمكن حصرها ، وبحسب ذلك تتوزع الظواهر

---

[1] السكاكي – مفتاح العلوم – ص 256.

[2] رشيد بلحبيب – أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى- (بتصرّف) ، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، وجدة ، المغرب .
Http ://www.cerhso.org

[3] السكاكي – مفتاح العلوم- ص 526 /527.

* لم نعثر على هذا البيت في ديوانه رغم شهرة نسبته إليه ، والمعنى المقصود: ما مثل الممدوح (ابن الأخت) في الناس حي يقاربه إلاّ مملكا أبو أمه.

[4] السكاكي – مفتاح العلوم- ص 527.

[5] الجاحظ - البيان والتبيين – تح محمد عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ، دون ط ، ج 1 ، ص76.

الأسلوبية من تقديم وتأخير ، و تعريف وتنكير ، وحذف وذكر ، وفصل ووصل ...وغيرها ، وقد سعى الدرس البلاغي إلى بيان وتوضيح هذه الظواهر في هدي المقتضيات التي تحيط بها باعتبار أنّ غايته هي" **النظر الصحيح في إيجاد الفكر الصحيح المناسب لمقتضى الحال ، أو الاهتداء إلى ما يمكّن من جعل الصورة اللفظية الخارجية أقرب ما تكون إلى صورة الفكر الداخلية كما هي في ذهن المتكلم** "[1] ، فهدف البلاغي إذن الوصول إلى المعنى النفسي المتمثل في غرض المتكلم ومكنوناته بواسطة اللفظ المنطوق ، وبذلك تتحدّد مراتب البلاغة والفصاحة للنص أو تنتفي بموجب المطابقة بينهما.

لقد اهتدى علماء البلاغة ما للمقام والعناصر التي يأتلف منها كالمتكلم والسامع من أثر في توجيه الدلالة على الوجه الأنسب ، فلا يمكن " **أن يتضح المعنى إلاّ باستحضار المقام الحي ، والمتكلم الفطن ، والسامع اليقظ** "[1].

- أغراض المتكلم عند السكاكي:

يميز السكاكي بين معنيين: معنى صريح (أصل المعنى) ، ومعنى مستلزم (الكناية بمفهومها العام) متأثرا في ذلك بعبد القاهر الجرجاني في "المعنى" ، و "معنى المعنى" ، إلاّ أنه كان يغلّب في تفسيره الجانب المنطقي الرياضي الاستدلالي ، وذلك ما نستوحيه من خلال تعريفه لعلم المعاني ، يقول:« هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة ، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطإ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ؛ وأعني بتراكيب الكلام: التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة ، وهي تراكيب البلغاء ، لا الصّادرة عمن سواهم ، لنزولها في صناعة البلاغة منزلة أصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق ، فعبارة البليغ تختلف عن سواه ، ومعناها جاريا مجرى اللازم له. لا لنفس ذلك التركيب من حيث هوهو(المعنى الظاهر) ، وهذا ما يجعلنا نفرّق بين التراكيب اللغوية المختلفة مثل: إنّ زيدا منطلق ، من أن يكون مقصودا به نفي الشكّ أو ردّ الإنكار ، أو من تركيب: زيد منطلق ، من أنه يلزم مجرّد القصد إلى الإخبار أو من نحو: منطلق ، بترك المسند إليه من أنه يلزم أن يكون المطلوب به وجه الاختصار»[2].

ويوضّح السكاكي هذا المعنى بصورة جلية في حديثه عن مقتضيات الحال المتفاوتة عند المتكلم فـ" تارة تقتضي ما لا يفتقر في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية ، وألفاظ كيف كانت ، ونظم لها لمجرّد التأليف بينها يخرجها عن حكم النعيق ، وهو الذي سميناه في علم النحو" أصل المعنى" (المعنى الحرفي) ونزلناه هنا منزلة

---

[1] رشيد بلحبيب – أثر العناصر غير اللغوية في صياغة المعنى- (بتصرّف).

[2] السكاكي – مفتاح العلوم – ص 247 /248 (بتصرّف).

[3] المصدر نفسه ، ص250.

أصوات الحيوانات ، وأخرى تقتضي ما تفتقر في تأديته إلى أزيد (المعنى الاستلزامي)"[3] ، فالمعاني الأولى(المعاني

النحوية) مفهومة من ظاهر اللفظ ، وإنما يقع الخطأ في المعاني الثانية (المعاني البلاغية)*، وبذلك يكون قد ميز بين دلالة الوضع ودلالة الاستعمال(القصد) ، ومن نماذج تحليله قوله تعالى:﴿رَبِّ إِنِي وَهَنَ العَظْمُ مِنّي﴾[مريم 4] فأصل المعنى أو المعنى الحرفي: الدلالة على الشيخوخة (يارب قد شخت) لكنه اعتمد عدة استدلالات لنقل هذا المعنى ، وذلك لأداء غرض معين كالتقرير وطلب شمول الوهن للعظام ، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه فيما يلي:

يا ربي قد شخت	←	اشتمال ضعف البدن وشيب الرأس
ضعف بدني وشاب رأسي	←	التقرير و التصريح
وهت عظام بدني	←	الكناية
أنا وهنت عظام بدني	←	التقريب(بناء الكناية على المبتدأ)
إني وهنت عظام بدني	←	التوكيد(دخول إنّ)
إني وهنت العظام من بدني	←	تقرير الواهن (عظام البدن)
إني وهنت العظام مني	←	طلب مزيد اختصاص العظام به
إني وهن العظم مني	←	شمول الوهن العظام فردا فردا [1]

ومنه أيضا تعرّضه لقولهم " كثير رماد القدر" ، فالمعنى الحرفي ليس مقصودا ، وإنما الغرض منه (رجل كريم) ويبين السكاكي كيفية الانتقال من المعنى الحرفي إلى المعنى المتضمّن عبر سلسلة من اللوازم أو كما يسميها الوسائط فيما يلي:**

كثرة الرماد	←	كثرة إحراق الحطب.
كثرة إحراق الحطب	←	كثرة ما يطبخ .
كثرة ما يطبخ	←	كثرة الأكلة.
كثرة الأكلة	←	كثرة الضيوف.
كثرة الضيوف	←	إنه مضياف.
إنه مضياف	←	إنه كريم.[2]

*ورد مصطلح (المعاني النحوية) و (المعاني البلاغية) مقابل (أصل المعنى) و (المعنى الكنائي) على التوالي ، ينظر: محمد الصغير بناني – المدارس اللسانية في التراث العربي والدراسات الحديثة – ص48.

[1] السكاكي – مفتاح العلوم – ص 397.

** هذه الوسائط غير محددة ، فقد تكون قريبة أو بعيدة . ينظر: السكاكي – مفتاح العلوم – ص 514.

[2] المصدر نفسه ، ص515.

فالمتكلم قد يختار التعبير عن أغراضه بطريقة مباشرة ؛ أي بظاهر اللفظ ، وقد ينحو منحى آخر ، فيلجأ إلى المعاني المستلزمة ، وكلّ ذلك يجري في مقام تواصلي معين « **ولا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة فمقام التشكر يباين مقام الشكاية ، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ، ومقام المدح يباين مقام الذم ، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب ، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل ، وكذا مقام الكلام ابتداءً يغاير مقام الكلام بناءً على الاستخبار أو الإنكار ، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الإنكار ، جميع ذلك معلوم لكلّ لبيب ، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ، ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر**»[1] ، وهذه المقامات مصنفة بحسب:[2]

1. **المقاصد**: التشكر ، الشكاية...إلخ .
2. **المخاطَب**: بناء الكلام على استخبار أو إنكار ، الكلام مع الذكي أو الغبي.
3. **سياق المقال**: مقام الكلمة مع الكلمة .

والمتأمل لما جاء في "المفتاح" يتبين له ما قرّره جميل عبد المجيد من أنّ أحوال الكلام تتصل بثلاث عناصر هي:

المتكلم – علم النحو – السامع[2].

فالأحوال قد تكون لاعتبارات لغوية محضة تتمثل في الأطر القواعدية التي تفرضها قوانين النحو ، واعتبارات غير لغوية تتمثل في عنصري الخطاب (المتكلم ، والسامع) ، فالمتكلم هو الذي ينشئ الكلام بحسب الأغراض والمقاصد الكامنة في نفسه سواء أكان يقصد الإبانة أم التعمية ، والسامع هو الشخص المهيأ لتقبّل الرسالة اللغوية وفهمها على الوجه الذي أراده المتكلم ، وعلى هذا يكون النظر في أحوالهما من الشروط الهامة لإقامة الخطاب اللغوي .

وقد أرجع جميل عبد المجيد مقاصد المتكلم بالنظر إلى نسبة ترددها في "المفتاح" من جهة "المسند إليه" إلى ثلاث: **الإيضاح والتأكيد – المدح – الذم** ، لخصها في جداول إحصائية نوردها كما جاءت عنه لوجازتها ولكون المتتبع لها في الكتاب (مفتاح العلوم) يجد أكثرها مكرّرا في مواضع شتى في اعتبارات الإسناد المختلفة.

جدول(1):[3]

المقصد (الإيضاح والتأكيد)	المقتضى

[1] السكاكي – مفتاح العلوم – ص 256.

[2] سعد مصلوح – مشكل العلاقة بين البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية ، ص 866 نقلا عن : جميل عبد المجيد – البلاغة والاتصال- دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط (2000) ، ص 34 /35.

[3] المرجع نفسه ، ص37. وينظر: السكاكي – مفتاح العلوم – ص 265 وما بعدها .

زيادة الإيضاح والتقرير	إثبات المسند إليه تعريف المسند إليه بالموصولية الإبدال من المسند إليه
التخصيص	إثبات المسند إليه توسّط الفصل بين المسند والمسند إليه تقديم المسند إليه
تمييز المسند إليه أكمل تمييز	تعريف المسند إليه بالإشارة وضع المظهر(اسم الإشارة) موضع المضمر
تقوية الحكم وتقريره	تقديم المسند إليه
زيادة التمكين	وضع المظهر(غير اسم الإشارة) موضع المضمر
تفسير المسند إليه	وصف المسند إليه العطف على المسند إليه
التأكيد	وصف المسند إليه
دفع توهم التجوز والسهو	توكيد المسند إليه
إيضاح المسند إليه باسم مختص	بيان المسند إليه
التفصيل مع الاختصار	العطف على المسند إليه
تنبيه المخاطب على خطإ	تعريف المسند إليه بالموصولية

جدول (2):[1]

المقصد (الذم)	المقتضى
تطهير اللسان عن ذكر المسند إليه	حذف المسند إليه
التنبيه على غباوة السامع	إثبات المسند إليه تعريف المسند إليه بالإشارة وضع المظهر(اسم الإشارة) موضع المضمر

[1] جميل عبد المجيد – البلاغة والاتصال- ص38.

الإهانة والتحقير	إثبات المسند إليه تعريف المسند إليه بـ: العلمية الإشارة الإضافة الموصولية تنكير المسند إليه
استهجان التصريح الاسم	تعريف المسند إليه بالموصولية
الذم	وصف المسند إليه
التهكم بالسامع	وضع المظهر(اسم الإشارة) موضع المضمر
التجاهل	تنكير المسند إليه

جدول(3):[1]

المقصد (المدح)	المقتضى
تطهير اللسان عن ذكر المسند إليه	حذف المسند إليه
التعظيم	إثبات المسند إليه تعريف المسند إليه بـ: العلمية الموصولية الإشارة الإضافة تنكير المسند إليه
التبرك	إثبات المسند إليه
التكثير	تنكير المسند إليه

[1] جميل عبد المجيد – البلاغة والاتصال- ص 39.

المدح	وصف المسند إليه
النداء على كمال فطانة السامع	وضع المظهر(اسم الإشارة) موضع المضمر

فالملاحظ من خلال إيراد هذه الجداول ، وتتبع الأمثلة التي ضمّنها السكاكي كتابه كيفية تأثير أغراض المتكلم في نمط التركيب من حيث ترتّب عناصره بالتقديم والتأخير ، أو التعريف والتنكير ، أو الحذف والذكر ، أو الإضمار والإظهار... وغيرها.

وما يمكن أن نستخلصه من خلال دراسة هذا الجانب عند السكاكي أنّ الأغراض تجري تارة على الأصل وقد تخرج إلى دلالات أخرى في طبقات مقامية معينة (تجري على غير أصلها) ، فهناك نوعان من الأغراض:

" الأغراض اللاصقة بالصيغ الجملية ، والأغراض التي تدلّ عليها الصيغ قي طبقات مقامية معينة ، يُطلق على الفئة الأولى من الأغراض مصطلح (الأغراض الأصلية) ، ويسمي الفئة الثانية (أغراضا فرعية) ، أمّا الأغراض الأصلية عنده ، فهي خمسة أغراض: الاستفهام ، التمني ، النداء ، الأمر ، النهي ، هذه الأغراض تجري على أصلها إذا كان المقام (مقتضى الحال) ملائما لشروط إجرائها على الأصل"[1] .

وهكذا نلاحظ أنّ البلاغيين قد أشاروا إلى المعاني الكامنة وراء ما يصدر عنه المتكلم من ألفاظ ، وذلك من خلال حديثهم على ضرورة مطابقة الكلام للأحوال والمقامات التي يرد فيها ، فكان الحكم على التراكيب من جهة فصاحتها أو عدمها مشروط بمدى مطابقتهما ، كما أنّ تقسيم الكلام في حدّ ذاته إلى خبر وإنشاء مبني على الأغراض والمقاصد التي يريد المتكلم توصيلها إلى السامع ، فاستعمال أيّ أسلوب ينطوي على قصد .

[1] أحمد المتوكل – اللسانيات الوظيفية مدخل نظري – منشورات عكاظ ، المغرب ، ط (1989) ، ص37.

المبحث الثاني

اهتمام النحاة ببيان أغراض المتكلم

ويشمل:

1. أغراض المتكلم عند سيبويه.
2. أغراض المتكلم عند ابن جني.
3. أغراض المتكلم عند الجرجاني.

تمهيد:

لجأ النحاة إلى إبراز أغراض المتكلم التي ينوي إبلاغها للسامع كوسيلة هامة في التقعيد النحوي ، وبوصفها أداة إجرائية تساهم في ضبط الوظائف الإعرابية وتحديدها على الوجه الذي ينبغي أن تكون عليه ، وقرينة أساسية لتخريج التراكيب وتحقيق مبدأي الفائدة وأمن اللبس على مستوى تفعيل العملية التواصلية المتوخى منها الفهم والإفهام ، فغرض المتكلم "قرينة تساعد في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة"[1] ، فتوسّلوا بشتى العناصر التي تتكفّل بإنتاج الخطاب سواء كانت لغوية أم غير لغوية ، وسلكوا طريق المعنى في تأديتهم ، فالمعنى عندهم يتبوأ مكانة عالية ، وما تقدّم الألفاظ إلاّ تعبيرا عنه ، ولعلّ الإشارات التي التفت إليها علماء العربية (النحاة) توحي بمقدار أهمية هذا العنصر في ربط اللغة بمستعمليها ، ومن ثمّ اختيار العبارة المناسبة بالنظر إليه (غرض المتكلم) وعلى هدي الظروف والملابسات المحيطة به.

لقد أسس النحاة قواعدهم بمراعاة حصول الفائدة لدى المخاطب وتطبيق مبدإ أمن اللبس في أداء التركيب دون أن يعتريه (التركيب) إشكال أو غموض من شأنه أن يذهب بأغراض العرب ومقاصدها في الكلام كما سعوا إلى طرد وشمولية تلك القواعد ليتسنى لهم الإحاطة بما في اللغة من ظواهر لئلا يعرض إليها الفساد فكان تصوّرهم للعلاقة القائمة بين ما نطقت به العرب وما أرادته من العلل والأغراض والمقاصد المنسوبة إليها الأساسَ الذي يُبنى عليه التقعيد .

ويعدّ التفاتهم إلى المعنى الذي يحيل إليه النص من وسائل الكشف عن الإعراب ، فلا يمكن إغفال دوره والاكتفاء بما يدلّ عليه الظاهر ، ذلك أنّ الإعراب لا يكون إلاّ بعد رصد المعنى ، يقول الرماني:« **وهذا يبصرك أنّ الإعراب لا يستقيم إلاّ بعد فهم المعنى حتى يجري على حقه والوجه الذي هو له**»[2] ، وبعد أن كنّا لا نشكّ في أنه لا إعراب قد يتمّ دون تصوّر واضح لمعنى النص أو الجملة المتوخى إعرابها ، سواء كان ذلك بمعرفة معاني المفردات (المعاني المعجمية) أم المعنى العام (المعنى السياقي) ، وأنه لا سبيل إلى ذلك(الإعراب) إلاّ من خلاله عَلِمْنا علما يقينا ضرورة استحضار المعنى عند إعراب أيّ تركيب من التراكيب ، وذلك من أجل الوصول إلى إعراب صحيح ، يقول الرماني:« **ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب وتغفل المعنى الذي يقع عليه الإعراب لتكون قد ميزت فيما تجيزه أو تمتنع منه صواب الكلام من خطئه**»[3] .

---

[1] مسعود صحراوي – التداولية عند العلماء العرب – ص 200.

[2] مازن المبارك – الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه – دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط3 (1416هـ 1995م) ، ص 253.

[3] المرجع نفسه ، ص 252.

وهكذا يتبين لنا أنّ معرفة المعنى واستجلاءه من المرتكزات المعتمدة في التحليل النحوي ، فـ" أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا ، ومتى بُني على ظاهر اللفظ دون النظر في موجب المعنى يحصل الفساد"[1] ، والنظر في موجب المعنى الذي يقوم على أساسه التحليل النحوي يقتضي معرفة غرض المتكلم الذي يريد إيصاله إلى السامع و الإحاطة بالظروف الملابسة للحدث الكلامي...وغيرها ، وهذا ما سنتكفل ببيانه فيما يأتي إن شاء الله.

1. أغراض المتكلم عند سيبويه (عثمان بن قنبر):

يعدّ كتاب سيبويه أهمّ مصدر يُعتمد عليه في دراسة النحو ، بل اللغة بشتى علومها ، إذ جمع بين طياته جملة من القضايا التي تتعلّق بالتركيب بدءا من كونه فكرة تختمر في نفس المتكلم وتتقد في ذهنه ، إلى أن يتمّ تشكيل الأصوات ، ومن ثمّ تأليف الكلمات والجمل ، وأخيرا ربطه (التركيب) بمقتضيات الحال والملابسات المقامية التي تطرأ عليه أو تلفّه ، فكتاب سيبويه جاء جامعا لدراسة الأصوات ، والصّرف ، والنحو ، والدلالة .

يصدر سيبويه في الأبواب الأولى من كتابه عن الممازجة بين المستوى النحوي والمستوى الدلالي للعبارة اللغوية وهذا المزج مؤداه تأثير الدلالة أو المعنى – في كثير من الأحيان – على بيان وظيفة الكلمة أو الجملة نحويا ومن ثمّ الحكم بصوابية تلك الجملة أو خطئها باعتبار معيار الدلالة – وإن صحّت على المستوى الأوّل (النحوي) – ، فلقد عُدّ المستوى الدلالي أو بصفة خاصة المعنى "ملحظا ثابتا يفزعون إليه ويصدرون عنه في التفسير النحوي وخاصة إذا تخلّف التفسير على المستوى النحوي الخالص"[2] ، يقول في "باب الاستقامة من الكلام والإحالة": « **فمنه مستقيم حسن ، ومحال ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب.فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس ، وسآتيك غدا ، وأمّا المحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا ، وسآتيك أمس . وأمّا المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه. وأمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك: قد زيدا رأيت ، وكي زيد يأتيك ، وأشباه هذا.وأمّا المحال فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس**»[3] ، فسيبويه من خلال هذا النص يحدّد الأنماط التي يكون عليها التركيب بالنظر إلى مستويي الصّحة النحوية والسّلامة الدلالية مع التمثيل لذلك ، حيث إنّ بنية العبارة اللغوية تتأثر بالمعنى الذي تحيل إليه وتصدر عنه ، ذلك أنّ الاحتفاء بالمستوى الدلالي يفترض رعاية جملة العناصر الداخلية المتمثلة في القرائن اللفظية بما يطرأ عليها (العناصر) من تقديم و تأخير ، وذكر وحذف وتعريف وتنكير... وغيرها ، وجملة العناصر الخارجية والممثلة في القرائن الحالية كأحوال المتكلم ، والمستمع ومقتضيات الخطاب... وغيرها ، كما يفترض ربط الأولى منها (الصحة النحوية) بالثانية(الصحة الدلالية) ، مما يترتب عنه التوجيه الصحيح للتراكيب اللغوية.

---

[1] ابن هشام – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – ج2 ، 180 /182.

[2] نهاد الموسى – نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث – ص 73 .

[3] سيبويه – الكتاب – ج1 ، ص 25 /26.

ويتدخل " **غرض المتكلم وقصده وإرادته** " بوصفه عنصرا أساسيا في فهم وتشكيل الخطاب من جهة ومحورا هاما في تأدية الدلالة النحوية وتوجيهها بمقتضاه من جهة أخرى ، و الذي يدلّنا على إشراك المتكلم في تكييف الأحكام النحوية حسب مقصوده وأغراضه التي يؤمّها تلك العبارات المتكرّرة في الكتاب من مثل "إن شئت ، وأنت تريد ، لم ترد...إلخ " ، فهي بمثابة مؤشّر على أهمية وقيمة الكشف عن غرض المتكلم في ضبط الوظيفة النحوية وبيان دوره في التحليل النحوي .

ومن أمثلة ذلك ما تناوله سيبويه في مبحث التقديم والتأخير حيث أولى قضية الترتيب عناية كبيرة لارتباطها بأغراض المتكلم وما يريد إيصاله إلى السامع من رسالة لغوية ، فالتقديم عنده على ضربين : تقديم له غرض مع بقاء الحكم النحوي واحدا (جرى اللفظ كما جرى في الأوّل) ، وتقديم له غرض مع تغيير الحكم الإعرابي للكلمات ، يقول :« **فإن قدّمت المفعول وأخرّت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك :ضَرَبَ زَيْدًا عَبْدُ الله ؛ لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدّما ، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ ، فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيها مقدّما ، وهو عربي جيد كثير ، كأنهم إنما يقدّمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعا يهمّانهم ويعنيانهم**»[1].

فما يسوّغ التقديم والتأخير في عناصر الجملة هو إرادة المتكلم ، وعلى الرغم من أنّ عبد القاهر لم يستحسن فكرة ربط ترتيب عناصر الجملة بغرض واحد هو "**العناية والاهتمام**" – كما عبّر عن ذلك سيبويه- ، إلاّ أنّ سيبويه لجأ إلى تفسير ما يعرض لتلك العناية والاهتمام من وجوه مختلفة حيث نجده قد " ربط بين عمل العامل أو إهماله ، وما يدور في نفس المتكلم من هواجس وخواطر ، فإهمال العامل ليس مجرّدا من الإرادة والقصد بل تثوي وراءه غاية نفسية معنوية"[2] ، فنظرية العامل التي تُعدّ عصب النحو العربي – فهي متضمنة في كل باب من أبوابه – نجد سيبويه لا يخلو أن يربطها بجملة الأغراض التي يريد المتكلم إيصالها إلى السامع ، فهذا الغرض يدعوه إلى الرفع ، وذاك إلى النصب ، وثالث إلى الجر ، وتارة يدعوه إلى الإهمال (الإلغاء) ، وأخرى إلى الإعمال ...وهكذا ، ولعلّ قول بعضهم "إنّ العامل الحقيقي هو المتكلم فهو الذي يحدث الرفع والنصب وغيره" بالنظر إلى هذا الجانب الموسوم بـ "الأغراض والمقاصد" على اعتبار الأصل ؛ فالأصل أن يتعلّق الكلام بمن يتلفظ به ، والمتكلم يختار من الألفاظ والعبارات ما يُوصله إلى المعنى المطلوب ، ووسيلته في ذلك الإعمال بالرفع أو الجر أو النصب وغيره ، أو الإلغاء ، وهنا نتمثل بالأعرابي الذي لا يعرف شيئا من النحو لكنه يستطيع تبليغ أغراضه بحركات إعرابية معينة وتراكيب مخصوصة دون غيرها ، يقول سيبويه في "باب الأفعال التي تستعمل وتُلغى" : « **فإن ألغيت قلت: عبد الله أظن ذاهبٌ ، وهذا إخال أخوك ، وفيها أُرى أبوك ، وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى ... وإنما كان التأخير أقوى لأنه إنما يجيء بالشكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين ، أو بعدما يبتدئ وهو**

[1] سيبويه – الكتاب – ج1 ، ص 35.

[2] محمد خير الحلواني – أصول النحو العربي – ص186.

يريد اليقين ثم يدركه الشكّ ، كما تقول :عبد الله صاحبُ ذاك بلغني ، وكما قال: من يقول ذاك تدري ، فأخرّ ما لم يعمل في أول كلامه ، وإنما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامه على اليقين وفيما يدري. فإذا ابتدأ على ما في نيته من الشكّ أعمل الفعل قدّم أو أخّر ، كما قال: زيداً رأيت ، ورأيت زيداً»[1] ، فإهمال عمل الفعل" يرجع إلى معنى قائم في النفس ، أو إلى طبيعة الأفكار وترتيبها في ذهن المتكلم ؛ إنه يبتدئ كلامه وهو يريد اليقين ، ثم يدركه الشكّ ، فيقول : أظن وبهذا تكون الوظيفة المعنوية للعامل غير متعلقة بالمعمولين ، وإنما هي كلام مستأنف أو معترض ، كأنه قال: هذا مني ظن أمّا إذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشكّ ، فإنّ ذلك يوجب إعمال العامل سواء أتقدّم على معموليه أم تأخرّ عنهما "[2] ، وهكذا يمضي سيبويه في تتبع الأمثلة – على تنوعها – ليؤكّد أنّ الإعمال أو الإلغاء تابع للغرض والقصد لا مجرّد قواعد تحكمية صارمة تخضع لها اللغة فهو " يجمع في كتابه بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق ، ولا يقف عند الجانب اللغوي الخالص المنسجم مع نظرية العامل بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تُستعمل فيها ، وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام ...وغيرها "[3].

ومن الأبواب التي يُراعى فيها ترتيب عناصر الجملة بحسب أغراض المتكلم وما يدور في نفسه من مقاصد "باب أم إذا كان الكلام بها بمنزلة أيّهما وأيهم" ، يقول: « **وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو ، و أزيدًا لقيت أم بشرًا ؟ ، فأنت الآن مدّع أنّ عنده أحدهما ... واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن ، لأنك لا تسأله عن اللقى ، وإنما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو ، فبدأت بالاسم لأنك تقصد قصد أن يبين لك أيّ الاسمين في هذا الحال ، وجعلت الاسم الآخر عديلا للأول ، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما ، ولو قلت: ألقيت زيدا أم عمرا كان جائزا حسنا ، أو قلت:أعندك زيد أم عمرو كان كذلك ، وإنما كان تقديم الاسم هاهنا أحسن ولم يجز للآخر إلا أن يكون مؤخرا ، لأنه قصَد قصدُ أحد الاسمين فبدأ بأحدهما ، لأن حاجته أحدهما»**[4].

إنّ سيبويه لا يملّ من تأكيد قصد المتكلم وغرضه ، فيبرّر بنية التركيب بما يعرض عليه من تغيرات على حسابه (غرض المتكلم) ، مدلّلا على أنّ أيّ طارئ يمسّ نظام التركيب من حذف وذكر ، أو تعريف وتنكير أو تقديم وتأخير ...وغيره ، إنما هو تابع لما ينطوي عليه المتكلم من أغراض ومقاصد باطنة تُعرف بالقرائن كما يرفض كلّ ما يؤدي إلى اللبس كونه مما يُخل بأغراض المتكلم ، ومن ثمّ يحصل التشويش على فهم المخاطب للكلام ، فلا تُجنى الفائدة لديه وتتعطل عملية التبليغ و الإفهام ، وهذا ما دعاه إلى تخصيص أبواب كاملة في هذا الشأن – سبق أن

---

[1] سيبويه – الكتاب –ج1 ، ص120.

[2] الحلواني – أصول النحو العربي – ص186.

[3] نهاد الموسى – نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث – ص97 (بتصرّف).

[4] سيبويه – الكتاب – ج3 ، ص 169 /170.

عرضنا لبعضها في مواضع متقدمة – ، يقول في "باب لا يبدأ بما يكون فيه اللبس" : « **ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت:كان إنسان حليما أو كان**

رجل منطلقا ، كنت تلبس ، لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس»[1] ، وفي "باب ما لا يجوز أن يندب":« **وذلك قولك: وارَجُلاه و يا رَجُلاه وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال. وقال الخليل رحمه الله: إنما يقبح لأنك أبهمت ، ألا ترى أنك لو قلت: واهذاه ، كان قبيحا ، لأنك إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تخصّ ولا تبهم ؛ لأن الندبة على البيان ولو جاز هذا لجاز: يا رجلًا ظريفًا فكنت نادبا نكرة . وإنما كرهوا ذلك أنه تفاحش عندهم أن يحتلطوا وأن يتفجعوا على غير معروف فكذلك تفاحش عندهم في المبهم لإبهامه ؛ لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم ، وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تبهم»**[2] ، ف "الابتداء بالنكرة "و "الندب على المعروف" يتعلقان بغرض المتكلم الذي يريد إيصاله إلى السامع ، فلذا ينبغي الإبانة عن هذه الأغراض من خلال ترتيب الألفاظ على وجه معين ، ولا ينبغي التلبيس على المخاطب حتى لا يفهمُ الغرض ، وإنما يجوز ذاك شرط قصدية المتكلم ، فكما يقصد إيضاح المعاني التي تخالجه قد يقصد التعمية ، ويترتّب على المستمع فهمُ كلّ ذلك وإدراكه إدراكا تاما بما أتيح له من وسائل لئلا يقع سوء الفهم بينهما ، فقصْد المتكلم – في شق كبير منه– يتصل بما يحتاج إليه المخاطَب لتحقيق إفادته ، يقول سيبويه في "باب تخبر فيه عن النكرة بالنكرة" :« **وذلك قولك : ما كان أحد مثلَك ، وما كان أحد خيرًا منك ، وما كان أحد مجترئًا عليك ، وإنما حسُن الإخبار هاهنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه ؛ لأنّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تُعلمه مثل هذا ، ولا يجوز لأحد(أحد) أن تضعه في موضع واجب ، لو قلت :كان أحد من آل فلان ، لم يجز ؛ لأنه إنما وقع في كلامهم نفيا عاما يقول الرجل : أتاني رجل ، يريد واحدا في العدد لا اثنين ، فيقال: ما أتاك رجل ، أي أتاك أكثر من ذلك أو يقول: أتاني رجل لا امرأة ، فيقال: ما أتاك رجل ، أي امرأة أتتك»**[3] ، فالإخبار بالنكرة عن النكرة حاصل بوجود غرض معين ، وهو هنا نفي المِثل والخيرية والاجتراء.

وفي "باب الاختصاص" يقول :« **واعلم أنه لا يجوز لك أن تُبهم في هذا الباب فتقول :إني – هذا– أفعل كذا ، ولكن تقول: إني– زيدًا – أفعل ، ولا يجوز أن تذكر إلاّ اسما معروفا ؛ لأنّ الأسماء إنما تذكرها توكيدا وتوضيحا هنا للمضمر وتذكيرا . وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر ، ولو جاز هذا**

---

[1] سيبويه – الكتاب – ج1 ، ص48.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص227.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 54 /55.

لجازت النكرة ، فقلت: إنّا قومًا ، فليس هذا من مواضع النكرة والمبهم ، ولكن هذا موضع بيان كما كانت الندبة موضع بيان ، فقبح إذا ذكروا الأمر توكيدا لما يعظمون أمره أن يذكروا مبهما»[1] ، ذلك أنّ الإتيان بالمبهم

في هذا الموضع (الاختصاص) يبطل الغرض ويفسده ، فالغرض هنا توكيد المضمر وتوضيحه والتذكير به والإبهام يتنافى وإياه (الغرض) ، ولهذا قبح عندهم (العرب) إذا "ذكروا الأمر توكيدا لما يعظمون أمره أن يذكروا مبهما" ، فقد عرف العرب مواضع الكلام وأغراضه فجاءت أساليبهم التعبيرية متوخية لتلك المعاني التي أرادوها بالسليقة والفطرة ليس أدلّ منها على الحكمة المنسوبة إليها.

وعلى "نحو ما يلاحظ سيبويه أنّ الكلام يأتلف من عناصر لغوية خالصة يلاحظ أنه يقوم على عناصر لغوية وعناصر أخرى من العالم الخارجي نراها ، أو نسمعها ، أو نشمّها ، أو نتذوّقها ، وتصبح هذه الأشياء الواقعة في مجال خبرة الحواس عنده كأنها أجزاء في بناء اللغة تقوم مقام العناصر اللغوية الخالصة من الألفاظ"[2] ، وهكذا يوظّف سيبويه دلالة الحواس للتعبير عمّا يختلج في النفس بما يُتلفظ على اللسان ، وذلك من أجل معرفة بناء التراكيب والأنماط التي تكون عليها أولاّ ، وتحديد الوظائف الإعرابية للكلمات والجمل على أساس صحيح ثانيا ويتبين لنا هذا – خاصة– عندما يعالج ما يتعلّق بالحذف و الذكر الذي يتعرّض له التركيب لحظة إنجازه ؛ إذ قد يُغني السمع ، أو الشمّ ، أو التذوق ، أو الرؤية – في كثير من الأحيان – عنه ، يقول سيبويه:« **وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ الله وربي ، كأنك قلت: ذاك عبدُ الله أو هذا عبد الله ، أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربي أو مسست جسدا ، أو شممت ريحا فقلت: زيدُ ، أو المسكُ ، أو ذقت طعاما فقلت: العسلُ**»[3] فضابط الذكر أو الحذف يتمثل في أداء المتكلم أغراضه ومقاصده على الوجه الذي ينبغي ، وذاك بمراعاة المقتضيات والأحوال التي يكون عليها المخاطَب بوصفه (المخاطَب) دعامة يرتكز عليها الأوّل (المتكلم) في تشكيل مقاصده وتوجيه أغراضه .

ويرجع سيبويه الحذف الذي تتعرض له عناصر التركيب إلى الأغراض والمقاصد التي تقع في خلد المتكلم ومن ثمّ يتمّ وضع الكلام بحسب ذلك ، فجواز الحذف وعدمه مرهون ومشروط بإرادة المتكلم لبعض المعاني دون غيرها ، يقول في "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ":« **وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر ، وذلك قولك: حسب عبدُ الله زيدًا بكرًا ، وظن عمرو خالدًا أباك... وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول ، يقينا كان أو شكّا**

---

[1] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص236.

[2] نهاد الموسى – نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث – ص99.

[3] سيبويه – الكتاب – ج2 ، ص130.

وذكرت الأول لتُعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك من هو ، فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكّا ، ولم تُرد أن تجعل الأول فيه الشّك أو تقيم عليه اليقين»[1] ، فسبب عدم الاقتصار

على مفعول واحد في الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين نقض الغرض الذي جيء من أجله بالكلام ، وهو تبيين ما استقر عندك من حال المفعول الأول للمخاطَب ، ومثله إضمار الفعل كقوله:« **وذلك قولك :زيدًا ، وعمرًا ورأسَه . وذلك أنّك رأيت رجلا يضرب أو يشتم ، أو يقتل ، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: زيدًا ؛ أي: أوقع عملك بزيد ، أو رأيت رجلا يقول: أضرب شرّ الناس ، فقلت: زيدًا أو رأيت رجلا يحدث حديثا فقطعه فقلت: حديثَك ، أو قدِم رجل من سفر فقلت:خيرَ مقدم ، استغنيت عن الفعل بعلمه أنه مستخبر ، فعلى هذا يجوز هذا وما أشبه»**[2] ، وذلك استغناءً بعلم المخاطب ما يقصد المتكلم ، ومنه فلا إضمار ما لم يتبين غرض المتكلم وقصده للمخاطب ، ليتمّ له التأويل الصحيح للخطاب وعلى هذا لا يجوز إضمار فعل الغائب لالتباسه وظن السامع غير المراد ، يقول:« **فلا يكون أن تضمر فعل الغائب . وكذلك لا يجوز: زيدًا وأنت ، تريد أن تبلغه أنا عنك أن يضرب زيدا ؛ لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظن السامع الشاهد إذا قلت: زيدا ، أنك تأمره هو بزيد ، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك: عليك ، أن يقولوا: عليه زيدا لئلا يشبه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل»**[3] .

ويقسّم سيبويه إضمار الفعل على اعتبار أغراض المتكلم ومقاصده إلى مايلي:

"**فعل مظهر لا يحسن إضماره ، وفعل مضمر مستعمل إظهاره ، وفعل مضمر متروك إظهاره**"[4]

– الأول: فعل مظهر لا يحسن إضماره ، وذلك حين يفتقر المخاطب لمعرفة ما أراده المتكلم أو ما يشير إليه ، بمعنى أنّ الظروف والملابسات التي تحيط بالحدث الكلامي لا تدّل على أغراض المتكلم إن أضمر ، وإنما تؤدي إلى وقوع اللبس والإبهام ، ومن ثمّ تنتفي الإفادة المتوخاة ، وقد مثّل سيبويه لذلك بالرجل الذي يجهل الخبر أو لا يقع في خاطره البتة " فعل ما " ، فلا يجوز أن نضمر له دون تبيين المعنى المراد ، وذلك

" **أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر ضرْب ، ولم يخطر في باله ، فتقول: زيدًا ، فلا بدّ له من أن تقول له: اضرب زيدا** ".

– الثاني: فعل مضمر مستعمل إظهاره ، إذ إنّ المخاطب يكون عارفا بالفعل ، وبالسياق الذي يحيط بالمتكلم أثناء أداء خطابه ، فيفهم السامع المعنى بالإضمار ، ولا يترتّب عن ذلك وقوعه في اللبس وذلك نحو " **قولك: زيدًا ، لرجل في ذكر ضرب ، تريد: اضرب زيدا** " .

---

[1] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 39 /40.

[2] سيبويه – الكتاب – ج1 ، ص253.

[3] المصدر نفسه ج1 ، ص257.

[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 296 /297.

- **الثالث: فعل مضمر متروك إظهاره** ، وهذا الفعل قد تكلمت العرب بإضماره لأداء دلالات معينة ، واستغنت عن الإظهار لاستيفاء المعنى ووضوحه بدلالة اللفظ المذكور" **فاختُزل الفعل لأنه صار بدلا من اللفظ** "[1] ، ويدخل ضمن هذا القسم المصادر التي جاءت منصوبة كقولنا: سقيا لك ، وتبّا لك وحمدا...الخ.

وهكذا يبني سيبويه قواعد الإضمار والإظهار على أساسين : قصد المتكلم وغرضه من جهة ، وعلم المخاطب بذلك القصد والغرض من جهة ثانية .

ويلجأ سيبويه إلى اعتبار غرض المتكلم في التفريق بين الدلالة النحوية للكلمة ، ففي معرض حديثه عن (الحال المؤسسة والحال المؤكدة) * في نحو: (هذا عبد الله منطلقًا) ، و (هو زيد معروفًا) ، ففي الأولى يكون المعنى « **أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً لا تريد أن تعرّفه عبد الله ؛ لأنك ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقاً ، فمنطلقٌ حالٌ قد صار فيها عبد الله. وحالَ بين منطلق وهذا ، كما حال بين راكب والفعل حين قلت: جاء عبد الله راكبا ، صار جاء لعبد الله وصار الراكب حالا...**»[2] ، أمّا الثانية فيكون المعنى « **أنك ذكرت للمخاطَب إنساناً كان يجهله أو ظننت أنه يجهله ، فكأنك قلت: أثبتْه أو الزَمْه معروفاً فصار المعروف حالاً ، كما كان المنطلق حالاً حين قلت: هذا زيد منطلقاً. والمعنى أنك أردت أن توضّح أنّ المذكور زيد حين قلت معروفاً ، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلاّ ما أشبه المعروف ، لأنه يعرّف ويؤكّد . فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز ، لأن الانطلاق لا يوضّح أنه زيد ولا يؤكّده. ومعنى قوله معروفاً: لاشكّ ؛ وليس ذا في منطلق . وكذلك هو الحق بينا ، ومعلوما ، لأنّ ذا مما يوضّح ويؤكّد به الحق**»[3] ، فالملاحظ أنّ سيبويه يميز بين التركيبين ، أو الوظيفة النحوية الواحدة كونها مؤسسة أو مؤكّدة اعتمادا على غرض المتكلم وما في نفسه من معنى يريد تأديته ، فعلى الرّغم من توافق التركيبين على مستوى البنية وتماثلهما ، فهو يعرف ما يُحال منه وما يحسن تبعا لارتباط الكلام بأغراض ومقاصد المرسل (المتكلم) ، وهذا – كما قال سيبويه– ما جعل النحويين " **مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب** "[4] وهنا نسجّل نكتة هامة ، فسيبويه على وعي تام بالاختلاف والتبدّل الواقع في معاني التراكيب ، والخلف بينها على الرّغم من التوافق الحاصل على مستوى ترتيب عناصر الجملة أو البنية (الشكل) أوّلا ، وعلى مستوى التحليل النحوي والاشتراك في الوظيفة الإعرابية (الحالية) ثانيا ، وهذا ما دعاه إلى التصريح بأنّ بعض النحويين مما يتهاونون بمعرفته وتقريره (اختلاف معاني التراكيب باختلاف الأغراض) ، والسبب في ذلك انشغالهم

---

[1] المصدر نفسه ، ج1 ، ص317.

* الحال المؤسسة هي التي لا يستفاد معناها دونها مثل: جاء خالد راكبا ، فالركوب لا يفهم من (جاء خالد) ، أمّا الحال المؤكدة فهي التي يستفاد معناها بدونها مثل قوله تعالى: ﴿**ولا تعثوا في الأرض مفسدين**﴾ [البقرة 60] ، فالفساد يفهم من قوله: لا تعثوا . مصطفى الغلاييني – جامع الدروس العربية – ضبطه عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1(1421هـ 2000م) ، ج3 ، ص73.

[2] سيبويه – الكتاب- ج2 ، ص78.

[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص79.

[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 80.

بالصنعة وإحكامها ، فإذا ما عرفوا الإعراب لم يُلزموا أنفسهم البحث في الأسرار الكامنة وراء معرفة الإعراب.

لقد استعان سيبويه بغرض المتكلم في اختيار الرفع أو النصب ، بما يؤكّد صلة الظواهر الإعرابية بما في ذهن المتكلم يقول:« **أمّا قولهم : من ذا خيرُ منك ، فهو على قوله: من الذي هو خير منك ، لأنّك لم تُرد أن تشير أو تومئ إلى إنسان قد استبان لك فضله على المسئول فيُعلمكه ، ولكنك أردت من ذا الذي هو أفضل منك . فإن أومأت إلى إنسان قد استبان لك فضله عليه ، فأردت أن يعلمكه نصبت [خيرا منك] ، كما قلت: من ذا قائمًا ، كأنك قلت: إنما أريد أن أسألك عن هذا الذي قد صار في حال فضلك بها ، ونصبه كنصب ما شأنك قائما**»[1] ، فإذا أردت الإخبار رفعت ، وإذا أردت الاستفهام نصبت على الحال فـ "ذا " بالمعنى الأول تكون موصولة (الذي) على إنكار أن يكون أحد خير منه ، وأمّا النصب فعلى إرادة معنى الاستفهام .

وفي معرض حديثه عن الاستثناء يقول: « **ما ضربت أحدا يقول ذاك إلاّ زيدًا ، لا يكون في ذا إلاّ النصب وذلك لأنك أردت في هذا الوضع أن تُخبر بموقوع فعلك ، ولم ترد أن تخبر أنه ليس يقول ذاك إلاّ زيد ولكنك أخبرت أنك ضربت مما يقول ذاك زيدا . والمعنى في الأول أنك أردت أنه ليس يقول ذاك إلاّ زيد ولكنك قلت :رأيت أو ظننت أو نحوهما لتجعل ذلك فيما رأيت وفيما ظننت . ولو جعلت رأيت رؤية العين كان بمنزلة ضربت . قال الخليل ألا ترى أنك تقول: ما رأيته يقول ذاك إلاّ زيد ، وما ظننته يقوله إلاّ عمرو فهذا يدلّك على أنك انتحيت على القول ولم تُرد أن تجعل عبد الله موضع فعل كضرب وقتلت ولكنه فعل بمنزلة ليس يجيء لمعنى ، وإنما يدّل على ما في علمك** »[2] ، فهنا يتعلق (زيد) بالفعل (ماضربت) لا (يقول) وغرض المتكلم بيان فعل الضرب على من يقع "موقوع فعلك" ، ولو أردت الإخبار بالقول لرفعت (ليس يقول ذاك إلاّ زيدٌ) ، وإنما اختير النصب هنا لأنهم أرادوا أن يجعلوا المستثنى بمنزلة المبدل منه أي : ما ضربت إلاّ زيدًا يقول ذاك زيدٌ ، فالمتعلق بـ (يقول) مضمر دلّ عليه المذكور " وتقول: ما مررت بأحدٍ يقول ذاك إلاّ عبدِ الله ، وما رأيت أحدا يقول ذاك إلاّ عبدَ الله ، وما رأيت أحدا يقول ذاك إلاّ زيدًا ، هذا وجه الكلام. وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل فقلت: ما رأيت أحدا يقول ذاك إلاّ زيدُ "[3] ، فعلى الرغم من توافق التراكيب إلاّ أنّ المتعلق يتغير ، فتارة يجوز النصب والرفع ، وتارة لا يجوز إلاّ النصب استنادا إلى ما أراده المتكلم من أغراض ومقاصد .

كما يتضح قصد المتكلم من خلال خروج بعض الأساليب عن مقتضى الظاهر لأداء دلالات معينة ، ومن أمثلة ذلك خروج الاستفهام إلى التقرير والإنكار ، وكذا النصب على المدح والتعظيم أو الشتم ، وغيره من الأبواب مما لا يمكن حصره.

---

[1] سيبويه – الكتاب- ج2 ، ص61.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص313 /314.

[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 312.

إنّ سيبويه يميّز بدقّة متناهية بين التراكيب اللغوية ، وذلك باعتماد المعنى ومراعاة الغرض الذي يريد المتكلم تبليغه للمخاطب ، مما جعله يعيب على بعض النحويين – في زمانه- اقتصارهم على الإعراب

وما يدور في فلكه دون رعاية الاختلاف (الخلف) الحاصل في التراكيب باعتبار تلك المعاني والأغراض وبهذا " فاللغة عنده لم تكن تنفك عن ملابسات استعمالها ، ومقاييس اللغة عنده تستمدّ من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي كما تستمدّ من معطيات السّياق الاجتماعي التي تكتنف الاستعمال اللغوي"[1] .

2. أغراض المتكلم عند ابن جني(أبو الفتح عثمان):

لقد صدر ابن جني في دراسته للغة عن تصوّر هام مفاده أنّ" **اللغة أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم**"[2] ، فاللغة إذن وسيلة أداء الأغراض التي هي المعاني المختزنة في الصدور ، ومن أجل ذلك كانت العناية بالألفاظ دليلا على العناية بالمعاني ، فلها الشرف والمزية (المعاني) ، يقول ابن جني:« **فالعرب كما تُعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها ، وتلاحظ أحكامها ...فإنّ المعاني أقوى عندها ، وأكرم عليها ، وأفخم قدرا في نفوسها ، فأوّل ذلك عنايتها بألفاظها ، فإنها لمّا كانت عنوان معانيها ، وطريقا إلى إظهار أغراضها ومراميها ، أصلحوها ورتبوها ، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ؛ ليكون ذلك أوقع لها في السّمع وأذهب بها في الدلالة على القصد**»[3] ، فابن جني ينطلق من اعتبار المعاني والدلالات ، فما الألفاظ إلاّ خدم لها ومشروطة بها ، ولمّا كانت المعاني من الأمور الباطنة التي لا تتبدّى للعيان إلاّ بأدلةٍ وُضعت الألفاظ من أجلها وللتعبير عنها كما قد يُعبّر بالإشارة والإيماء...وغيره ، فالألفاظ هي الطريق إلى إظهار أغراض العرب من الكلام والدليل على المعاني التي تريد الإحاطة بها .

لقد أدرك ابن جني قيمة المعنى ، فهو يشكّل الدعامة الأساسية التي يقوم عليها التواصل بين طرفي الخطاب من خلال ما يُتلفظ به لتبليغ الأغراض والمقاصد التي يتمّ الكشف عنها بجملة من القرائن اللفظية والحالية من جهة ، وهو غاية الدرس النحوي من جهة أخرى ؛ أي أنّ التحليل أو إعطاء الوظائف الإعرابية للكلمات والجمل يُنظر إليه من زاوية المعنى وبالاعتماد عليه ، ولا يكون القول بالإعراب إلاّ بموجبه ، ويدلّنا على إصرار ابن جني على أهمية المعنى وتتبّعه في التركيب اللغوي تلك الأبواب التي خصّصها لبيان تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، وكيف يلزم مراعاة أحدهما على الآخر ، أو الترجيح بينهما ، يقول في "باب الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى":« **هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة وذلك قولهم في تفسير قولنا:(أهلك والليلَ) معناه الحق أهلك قبل الليل ، فربما دعا ذاك من لا دربة له إلى أن يقول:(أهلك والليلِ) فيجرّه ، وإنما تقديره: الحق أهلك وسابق الليل ، وكذلك قولنا: (زيد قام) ، ربما ظن بعضهم أنّ زيدا هنا هو فاعل**

[1] نهاد الموسى – نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث – ص101.

[2] ابن جني – الخصائص – ج1 ، ص67.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص186.

في الصنعة ، كما أنه فاعل في المعنى ، وكذلك تفسير معنى قولنا: سرّني قيام هذا ، وقعود ذاك ، بأنه سرني أن قام هذا وأن قعد ذاك ، ربما اعتقد في هذا وذاك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى. ولا تستصغر هذا الموضع ؛ فإنّ العرب أيضا قد مرت به وشمّت روائحه ، وراعته»[1] فابن جني يميز بين الصنعة وما تفرضه من أحكام يجب التقيّد بها ، وبين المعنى وما يترشّح (ينتج) عنه من دلالة وتفسير لا يتفق مع ما تتطلّبه حدود الصنعة ، فيختلفان بموجب ذلك ، ولتوضيح هذا يطرح جملة من الأمثلة يبين فيها اختلاف تفسير المعنى عن تقدير الإعراب ، وهذا الأمر مما قد مرّت به العرب وشمّت روائحه وراعته وللفصل بينهما يقول:« **ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ؛ فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصحّحت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذّ شيء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه ؛ ألا تراك تفسّر نحو قولهم: ضربت زيدًا سوطًا ، أنّ معناه ضرب زيدا ضربة بسوط .وهو – لاشكّ – كذلك ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف أي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة على عبرة حذف المضاف. ولو ذهبت تتأوّل ضربه سوطا على أنّ تقدير إعرابه: ضربة بسوط كما أنّ معناه كذلك للزمك أن تقدر أنك حذفت الباء ، كما تحذف حرف الجر في نحو قوله: أمرتك الخير ، وأستغفر الله ذنبا ، فتحتاج إلى اعتذار من حذف حرف الجر ، وقد غنيت عن ذلك كله بقولك: إنه على حذف المضاف ؛ أي: ضربة سوط ، ومعناه ضربة بسوط ، فهذا – لعمري معناه– ، فأمّا طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف»**[2].

يضع هذا النص بين أيدينا جملة من الحقائق نوردها فيما يلي:

- أنّ الغاية المطلوبة أن يكون تقدير الإعراب مساوقا لتفسير المعنى ، وإذا اختلفا فالأجدر رعاية المعنى والبقاء عليه مع التزام تصحيح التقدير الذي تقرّه الصنعة (الإعراب) ، فالحفاظ على المعنى أولى و آكد عندهم من الحفاظ على اللفظ ، و الترخّص في اللفظ بالتأويل والتقدير أسهل من نقض المعنى وإفساده.
- وبقدر ذلك يُحذّر من الانسياق وراء المعاني والدلالات حتى يؤدي ذاك إلى الإغراب والتعقيد – بموجب الاستناد إلى المعنى وسلامته– أكثر مما تدعو إليه الصنعة ، فتفسد ما تؤثر إصلاحه (إصلاح اللفظ بمراعاة المعنى) ، ونقع فيما لا يراد الوقوع فيه من ضروب التأويل والتكلّف وغيره.

ويضرب لنا مثلا وهو قوله: (ضربة سوط) ثم يدلّل على كيفية إعرابه وتقدير المحذوف فيه بالنظر إلى الجانبين: جانب المعنى ، وجانب الصنعة ، فطريق إعرابه بتقدير "حذف المضاف" أقلّ تكلّفا من حذف الباء ، واحتياجنا إلى اعتذار أو علّة تجيز ذلك الحذف ، والأوّل (حذف المضاف) يغني عن الثاني على رغم كون المعنى على ما هو عليه

---

[1] ابن جني – الخصائص – ج1 ، ص229.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص232.

(الثاني) ، ويؤكّد ابن جني هذه الحقيقة في موضع آخر من كتابه ، يقول:« **فكثيرا ما تجد في كلام العرب منظوما أو منثورا الإعراب والمعنى متجاذبين هذا يدعوك إلى أمر ، وذاك يمنعك منه ، فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى ، وارتحت لتصحيح الإعراب**»[1] .

إنّ هذا الفهم الذي جاء به ابن جني في توجيه المعنى للإعراب من أولية تقبل تفسير الأوّل (المعنى) على حساب تقدير الثاني (الإعراب) ، وضرورة التمسّك به وتصحيح غيره ، يستدعي صياغة أخرى وهي أنّ الإعراب يحصل تبعا لما يريد المتكلم أن يوصله إلى السامع من معانٍ ، ومن ثمّ فإنّ الإعراب تابع للغرض والقصد ؛ أي أنه متعلق بإرادة المتكلم فهو الذي يركّب الألفاظ بما يحقّق مؤدّى الكلام ومعناه ، فتارة يختار الذكر أو الحذف و أخرى التقديم أو التأخير ، وغيرها من الأساليب التعبيرية التي تتوافق والغرض الذي يؤمّه من وراء كلامه ويسعى إلى إفهامه السامعَ ، وقد أشرنا في موضع سابق أنّ إرجاع ابن جني فكرة العمل وما يتصل بها إلى المتكلم بالدرجة الأولى« **فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي لمآ ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ**»[2] قد يكون بسبب ملاحظة هذا الجانب المتمثل في الأغراض والمقاصد ، ولعلّ تأكيده على لفظ

" المتكلم " بمؤكّدين (نفسه) و(لا لشيء غيره) ، ثم تعليل نسبة العمل للفظ بظهور آثار فعل المتكلم ما يرجّح هذا المذهب ، لكن لا يعني هذا التصرّف في اللغة كيفما جاء واتفق حسب رغبة المتكلم وذوقه ، وإنما يستدعي ضوابط يحتكم إليها (السليقة) ، و يمكن تقبل هذا الرأي على أساس التدليل بأهمية الأغراض وبيان أثرها في توجيه الإعراب .

لقد جعل ابن جني من المعاني الموجودة في نفس المتكلم ، والمعبّر عنها بالألفاظ والعبارات أساسا يقوم عليه التحليل النحوي ، وأداة يُفهم من خلالها ، ويبنى الحكم عليه بالصّحة في مختلف الأساليب والأنماط التركيبية فاحتفاؤه بالقرائن اللفظية والمعنوية التي تنوب عن الحركة الإعرابية ، أو كما عبّر عنه بـ"**ما يقوم مقام الإعراب**" مما يدلّ على وعيه التامّ بأثر العناصر اللغوية ولاسيما العناصر غير اللغوية في رسم طريق الإعراب وتوجيه الدلالة بمراعاتها ، ففي الحذف نراه يستقبح حذف الموصوف إن أرادوا التنصيص على المعنى لأنّ حذفه يؤدي إلى احتمال أكثر من معنى ، وبذلك ينتفي الغرض المعقود عليه الكلام ، يقول:« **ذلك أنّ الصفة في الكلام على ضربين إمّا للتلخيص والتخصيص ، وإمّا للمدح والثناء ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب ، لا من مظان الإيجاز والاختصار ، وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ، ولا تخفيف اللفظ منه هذا مع ما يضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان ، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل ، لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أنّ الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك ، وإذا كان كذلك ، كان حذف الموصوف إنما هو متى**

[1] ابن جني – الخصائص – ج3 ، ص805.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص117.

قام الدليل عليه أو شهدت الحال به ، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث»[1] ، فابن جني في هذا النص يمنع حذف الموصوف إذا استبهم على السامع قصد المتكلم وغرضه مع انتفاء قيام الدليل أو شاهد الحال عليه ، بينما نجده يجيز الحذف ما دلّت القرائن ، وذلك من خلال تناوله قول العرب: سِير عليه ليلٌ ، وهم يريدون ليلٌ طويلٌ (حذف الصفة)، يقول ابن جني:« **وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها ، وذلك أنك تحسّ في كلام القائل لذلك من التطويح و التطريح والتضخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك ، وأنت تحسّ هذا من نفسك إذا تأملته ... فأمّا إنْ عُرّيت من الدلالة عليها من اللفظ أو الحال فإنّ حذفها لا يجوز ...»**[2].

ويصوغ ابن جني قاعدة عامة تجيز حذف "الصفة" أو "الموصوف" (قيام الصفة مقام الموصوف) ، وذلك من خلال قوله:« **واعلم من بعد أنّ الصفات لا تتساوى أحوالها في قيامها مقام موصوفاتها ، بل بعضها في ذلك أحسن من بعض ، فمتى دلّت الصفة على موصوفها حسنت إقامتها مقامه ، ومتى لم تدل على موصوفها قبحت إقامتها مقامه ، فمن ذلك قولك : مررت بظريف ، فهذا أحسن من قولك : مررت بطويل وذلك أنّ الظريف لا يكون إلاّ إنسانا مذكرا ورجلا أيضا ، وذلك أنّ الظرف هو حسن العبارة وأنه أمر يخص اللسان ، فظريف إذا مما يختص الرجال دون الصبيان ، لأنّ الصبي لا تصحّ له غالبا صفة الظرف وليس كذلك قولنا: مررت بطويل ؛ لأنّ الطويل قد يجوز أن يكون رجلا وأن يكون رمحا ، وأن يكون حبلا وجذعا ، ونحو ذلك ، فهذا هو الذي يقبح والأوّل هو الذي يحسن ، فإن قام دليل من وجه آخر على إرادة الموصوف ساغ وضع صفته موضعه فاعرف ذلك»**[3] ، فحسن الكلام وقبحه منوط بحذف أو ذكر بعض عناصر الجملة ، وذلك تابع لغرض المتكلم وقصده ، إلى جانب توفّر القرائن الدالة على تعيين المعنى المراد .

وحين تحدّث عن "الحال "ذكر أنها من بين المكمّلات التي لا يجوز حذفها لئلا يؤدي ذلك إلى إفساد غرض المتكلم الذي يريد إيصاله إلى السامع ، يقول:« **وحذف الحال لا يحسن ، وذلك أنّ الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها ، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف ، لأنه ضدّ الغرض ونقيضه... فأمّا ما أجزناه من حذف الحال في قوله تعالى:﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾**[البقرة 185] **؛ أي فمن شهده صحيحا بالغا ، فطريقه أنه لمّا دلت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفه تخفيفا ، وأمّا لو عريت الحال من**

---

[1] ابن جني – الخصائص – ج2 ، ص548 .

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص551.

[3] ابن جني – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها – تح محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط (1998) ، ج2 ، ص145.

هذه القرينة وتجرد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه»[1] ، فلمّا كان غرض المتكلم من الإتيان بالحال هو توكيد الخبر لم يجز له الحذف وتجريد الكلام منه ، لأنّ ذاك الحذف يبطل الغرض

الذي سعى إلى إنجازه .

كما لم يستحسن حذف "المفعول المطلق" (المصدر) ، لأنّ" الغرض منه ، إنما هو توكيد الفعل ، وحذف المؤكّد لا يجوز"[2] ، يقول ابن جني:« **وإنما كلامنا على حذف ما يحذف وهو مراد ، فأمّا حذفه إذا لم يرد فسائغ لا سؤال فيه ، وذلك كقولنا: انطلق زيد ، ألا ترى هذا كلاما تامّا ، وإن لم تذكر معه شيئا من الفضلات مصدرا ولا ظرفا ولا حالا ولا مفعولا له ، ولا مفعولا معه ولا غيره ، وذلك أنك لم ترد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره»**[3] .

ومما لا يجوز حذفه أيضا " التمييز" ، يقول:« **وذلك قولك: عندي عشرون ، واشتريت ثلاثين ، وملكت خمسة وأربعين ، فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة ، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز ، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام فاعرفه»**[4] ، فأصل التمييز أن يُذكر لرفع الإبهام وإزالته سواء عن المفرد أم الجملة ، وما كانت هذه حاله فلا ينبغي حذفه لئلا يذهب بالغرض المعقود عليه الكلام ، وإنما يجوز الحذف إذا عُلم قصد المتكلم من وراء ذلك ، فوجوب الذكر إذن متعلّق بإرادة المتكلم الإبانةَ والإفصاحَ ، بينما إذا كان مراده الإلغاز والتعمية على المخاطَب لم يوجب على نفسه الإتيان به في الكلام ، ومن ثمّ يكون الحكم عليه (الكلام) من ناحية الفساد أو الصحة مشروط بـ "**غرض المتكلم** " .

فهذه النصوص تؤكّد تأكيدا مطلقا ضرورة مراعاة " **الغرض**" أثناء التركيب ، ومدى دوره في فعالية الحكم النحوي أو انتفائه.

ومما ذكره أيضا في باب " أنّ المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظ به" ، قوله:« ...**فإن قلت: فإذا كان المحذوف للدلالة عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل تجيز توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك: الذي ضربت زيد ، فتقول: الذي ضربت نفسه زيد ؛ كما تقول: الذي ضربت نفسه زيد ؟ ، كما تقول: الذي ضربته نفسه زيد ؟ قيل: هذا عندنا ، غير جائز ؛ وليس لأنّ المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت ، بل لأمر آخر**

---

[1] ابن جني – الخصائص – ج2 ، ص556.

[2] كريم حسين ناصح الخالدي – نظرية المعنى في الدراسات النحوية – ص 341.

[3] ابن جني – الخصائص – ج2 ، ص556.

[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ن ص .

وهو أنّ الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت تؤكّده لنقضت الغرض ، وذلك أنّ التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز ؛ فلمّا كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا»[1]

وليبين ذلك يطرح المثال الآتي من خلال قوله:« **وكذلك قولهم لمن سدّد سهما ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتا فقلت: القرطاسَ ...لا يجوز توكيد الفعل الذي نصب (القرطاس) . لو قلت: إصابةً القرطاس**

فجعلت (إصابةً) مصدر الفعل الناصب للقرطاس لم يجز ؛ من قبل أنّ الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه ونائبة عنه ، فلو أكّدته لنقضت الغرض ؛ لأنّ في توكيده تثبيتا للفظه المختزل ورجوعا عن المعتزم من حذفه واطراحه والاكتفاء بغيره منه»[2] ، فانظر كيف ربط القضايا النحوية وما يترشّح عنها من إعراب بالأغراض والمقاصد ، وكيف يتعارض الحكمان بسبب ذلك ، مما دعاه إلى أن يقرر بأنّ "كلّ ما حذف تخفيفا فلا يجوز توكيده ، لتدافع حاليه به من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب ، والحذف للاختصار والإيجاز ، فاعرف ذلك مذهبا للعرب"[3] ، ومن مذاهب العرب عدم إفساد أغراضها وعدم نقض المعاني التي تريد نقلها حين الأداء ، فحذف أو ذكر بعض العناصر التي تتألف منها الجملة ، إنما يتمّ تبعا لغرض المتكلم وقصده ، ومن ثمّ يؤثر هذا الغرض في نمط التركيب أوّلا ، وتحديد الوظائف الإعرابية لمفرداته ثانيا.

ومن عوارض الجملة التي التفت إليها ابن جني ظاهرة التقديم والتأخير ؛ إذ ربط الغرض العام منها بالعناية والاهتمام كما ذكر سيبويه قبله ، فتقدّم الفاعل على الفعل ، أو المفعول على الفاعل ، أو المفعول على الفعل والفاعل في الجملة الفعلية ، وتقدّم الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية لا يتأتّى دون غرض أو قصد ينويه المتكلم من خلال ذلك يعقد عليه الخطاب (الكلام) ، ومن ذلك حديثه عن تقديم المفعول به حتى يصبح من قوة العناية والاهتمام عمدة في الكلام ... وغيره مما يمكن الرجوع إليه في مظانه.

3. أغراض المتكلم عند الجرجاني (عبد القاهر):

يسعى الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز" إلى كشف وإثبات وجوه الإعجاز في القرآن الكريم ، وذلك من خلال نظرية النظم ، هذه النظرية التي أولت اهتماما كبيرا بالمعاني فكانت بحثا في العلاقات الممتدّة بين التراكيب والمفردات ، وما يتصل بها من دلالات ، إذ قامت على رصد الوجوه والفروق* التي ينطوي عليها كلّ تركيب لغوي

---

[1] المصدر نفسه ، ج1 ، ص234.

[2] ابن جني – الخصائص – ج1 ، ص234 / 235.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص235.

* المقصود بالوجوه : الهيئات المختلفة لمعنى واحد من معاني النحو ، بحيث يكون لكل هيئة معنى دلالي خاص لا يكون في غيره من الهيئات بعد أن تكون حقيقة المعنى – أو أصله- في جميعها واحدة ، والفروق : عبارة عن خواص معان تظهر في كل وجه دون غيره من الوجوه . ينظر : سليمان بن علي – صلة النحو بعلم المعاني لدى الإمام عبد القاهر الجرجاني من خلال مصطلح الوجوه والفروق في دلائل الإعجاز – مخطوط رسالة ماجستير جامعة باتنة ، الجزائر (2000- 2001) ، ص38.

يهدف من ورائه المتكلم إيصال أغراضه ومقاصده "مرتبة في النطق على حسب ترتّبها في النفس" ، وبهذا يكون قد ميّز بين شكل التركيب أو بنيته والمعنى الذي تؤدّيه ، مراعيا في ذلك كلّ ما يطرأ عليه من زيادة أو نقصان مما شأنه أن يغيّر حاصل المعنى ، فالمعنى يُعتبر المادة الأساسية في الحدث الكلامي والألفاظ هي" خدم المعاني والمصرّفة في حكمها ، وكانت المعاني هي المالكة سياستها ، المستحقّة طاعتها ، فمن نصر اللفظ على المعنى كان كمن أزال الشيء عن جهته ، وأحاله عن طبيعته ، وذلك مظنّة الاستكراه وفتح أبواب الغيب والتعرّض للشين"[1].

لقد ربط الجرجاني بين معاني النحو الناشئة عن تعلّق الكلم بعضها البعض والأغراض والمقاصد التي يصدر عنها الكلام إذ " لفت النظر بدقة إلى حسن العلاقة بين رصف الكلام الخارج من فم الناطق ، وبين علم النحو وصنعة الإعراب ، ووجّه الانتباه إلى ما يحسن في مقامه ، ولا يحسن في مقام آخر من القول ، وكيف يكون استخدام الواحد من أساليب الكلم ناجحا معبّرا في موقف ، وفاشلا عييّا في موقف ثانٍ"[2] ، فالنحو ليس مقتصرا على الرفع والنصب والجر كما ظنته الطائفة التي تستصغره وتحطّ من شأنه ، وإنما هو بحث يقتفي آثار المعاني ، ورصد الأغراض والمقاصد ، وتتبّع الوجوه والفروق التي يشتمل عليها التركيب ، وهذا ما أوضحه من خلال إنكاره على تلك الطائفة شبهتهم وردّها عليهم ، يقول:«...**وإذا نظرتم في الصفة مثلا فعرفتم أنها تتبع الموصوف وأنّ مثالها قولك:(جاءني رجلٌ ظريفٌ) و(مررت بزيدٍ الظريفِ) ، هل ظننتم أنّ وراء ذلك علما ، وأنّ هاهنا صفة تخصّص ، وصفة توضّح وتبيّن ، وأنّ فائدة التخصيص غير فائدة التوضيح ، كما أنّ فائدة الشّياع غير فائدة الإبهام ، وأنّ من الصفة صفة لا يكون فيها تخصيص ولا توضيح ، ولكن يُؤتى بها مؤكّدة كقولهم:(أمس الدابرُ) ، وكقوله تعالى:﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾**[الحاقة 13] ، **وصفة يُراد بها المدح والثناء ، كالصفة الجارية على اسم الله تعالى جده**»[3] ، فانظر – على سبيل المثال– عدم اكتفائه في بيان الصفة أنها تابعة للموصوف من حيث الشكل(الإعراب) وإنما يتجاوز ذلك ببيان الأغراض التي يُؤتى بالصفة من أجل تأديتها كالتوضيح والتخصيص والتأكيد والمدح...وغيرها ، فهذه الأغراض هي من صميم النحو وتتصل بجوهره ذلك أنّ معرفة الوجوه والفروق التي تتعلّق بكلّ باب من أبوابه إنما تكون بحسبها (الأغراض) والتصرّف فيها يقول الجرجاني:«**اعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ، ونهاية لا تجد ازديادا بعدها ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها ، ومن حيث هي على الإطلاق ، ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام ، ثم بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض**»[4] ، فلا

[1] عبد القاهر الجرجاني – أسرار البلاغة – ص13.

[2] عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز – ص10(التقديم).

[3] المصدر نفسه ، ص43.

[4] المصدر نفسه ، ص 81.

يقتصر دور الأغراض على بيان الصّحة النحوية والتوجيه الإعرابي لمفردات العبارة ، بل تتعدّاها إلى مرتبة الفضل والمزية ، "**بل ليس من فضل ومزية إلاّ بحسب الموضع ، وبحسب المعنى الذي تريد ، والغرض الذي تؤم**"[1].

إنّ هذا النص يبين لنا كيفية عمل النظام النحوي من خلال توفر العناصر التالية:[2]

- الأغراض التي يُوضع لها الكلام ، وهي تشتمل على السياق الملائم للكلام.
- موقع الكلمات بعضها من بعض (الترتيب).
- استعمال بعضها مع بعض ، وهو ما يمكن أن يُفهم وصفه بالاختيار الصّحيح بين الحقول الدلالية للمفردات ؛ أي التوارد المعجمي على مستوى محور التراكيب (ائتلاف الكلم بعضها البعض) ، أو كما قال الجرجاني" **نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق**"[3] ، أي "**ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها**"[4] .

فالجرجاني يعتبر الأغراض التي يُوضع لها الكلام شرطا أساسيا للحكم عليه بالفضل ونسبة المزية والشرف إليه ويعدّ تأكيده على تلك المعاني وما تضمّه من الإفادات و الأغراض التواصلية مبدأ عاما يتوخّاه في كلّ باب من أبواب النحو "فلا يتأتّى للناظم نظمه إلاّ بالفكر و الرّوية" ؛ أي:النطق بالألفاظ من نفس المتكلم ووفق قصده وغرضه ، فمن" **شأن المعاني أن تختلف عليها الصور ، وتحدث فيها خواص ومزايا من بعد أن لا تكون**"[5] ويورد لإثبات ذلك قصة الكندي وما توهمه من حشو في كلام العرب " روي عن ابن الأنباري أنه قال: ركب الكندي المتفلسف إلى أبي العباس وقال له: إني لأجد في كلام العرب حشوا! فقال له أبو العباس: في أيّ موضع وجدت ذلك ؟فقال: أجد العرب يقولون:(عبد الله قائم) ، ثم يقولون:(إنّ عبد الله قائم) ، ثم يقولون:(إنّ عبد الله لقائم) ، فالألفاظ متكرّرة والمعنى واحد .فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم:(عبد الله قائم) ، إخبار عن قيامه ، وقولهم:(إنّ عبد الله قائم) ، جواب عن سؤال سائل وقولهم:(إنّ عبد الله لقائم) جواب عن إنكار منكرٍ قيامَه ، فقد تكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني"[6] ، ذلك أنّ اختلاف الألفاظ تابع لاختلاف المعاني التي يريد المتكلم توصيلها إلى السامع ، وكيف يُتصوّر فهم عبارة ما دون معرفة الأغراض والمقاصد المتضمّنة فيها والدالة على مدلولها الصحيح .

ويبلغ من اهتمام الجرجاني برصد المعاني والأغراض تقسيمه الكلام إلى قسمين:

- **ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده** ، وذلك إذا قصدت أن تُخبر عن "زيد" مثلا بالخروج على الحقيقة ، فقلت:(خرج زيد) ، وبالانطلاق عن "عمرو" ، فقلت:(عمرو منطلق) ، وعلى هذا القياس.

---

[1] المصدر نفسه ، ن ص .

[2] حماسة عبد اللطيف - النحو والدلالة – دار الكويت ، الكويت ، ط1 ، ص 125.

[3] عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز – ص54.

[4] المصدر نفسه ، ص52.

[5] المصدر نفسه ، ص 345.

[6] المصدر نفسه ، ص 235.

– **وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده** ، ولكن يدلّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض ... وإذ قد عرفت هذه الجملة فهناك عبارة مختصرة ، وهي أن تقول: "**المعنى**" و"**معنى المعنى**" ، تعني بـ "المعنى": المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة ، و بـ "معنى المعنى": أن تعقل من اللفظ معنى ، ثم يُفضي بك ذلك المعنى إلى معنًى آخر[1] ، فالوصول إلى الغرض يكون من جهتين مباشرة وغير مباشرة ، وعمل المتكلم أن يهيئ العبارة التي تُفهم عنه ما يريد إفهامه المخاطَبَ ؛ أي أنّ تحصيل المقاصد والأغراض يتحقّق سواء عن طريق اللفظ وحده (المعنى الصريح) أم بالانتقال إلى دلالات أخرى لا تُستقى من اللفظ المذكور وإنما تحيل عليه ، ومن ذلك تحليله العبارة الآتية :" أمّا بعد: فإني أراك تقدّم رجلا وتؤخرّ أخرى ..." ، فالمعنى هو: التردّد بين الأمرين وترجيح الرأي فيهما ، وهذا المعنى لا يُعرف من لفظ (التقديم والتأخير) أو من لفظ(رِجل) ، لكن يكون ذلك من المعاني الحاصلة من مجموع الكلام التي هي أدلة على الأغراض والمقاصد ، وهكذا يبين طرق أداء المعنى ، فتارة يكون الغرض هو نفسه معنى ظاهر اللفظ ، وأخرى يكون الغرض ليس هو معنى اللفظ ولكنه معنى يُستدل بمعنى اللفظ (الظاهر) عليه ويُستنبط منه[2] .

ويلفت الجرجاني إلى أنّ تعطل الرسالة اللغوية المضمّنة في الخطاب ، وتشوّه دلالتها عند السامع يرجع في جزء كبير منه إلى الخطإ في تقدير المعنى وفهم الغرض الذي نتج عن الخطإ في تقدير الإعراب ، وهذا ما يؤكّد الصلة الوثيقة بين النظم (معاني النحو) والغرض أو القصد ، فالعلاقة بينهما جدلية ، فمعرفة معاني النحو وأحكامه توجّه الدلالة إلى أغراض ومقاصد معينة ، وتنعكس العملية بنفس المقدار ، يقول الجرجاني:« **فإنّ هاهنا استدلالا لطيفا تكثر بسببه الفائدة ، وهو أنه يتصوّر أن يعمد عامد إلى نظم كلام بعينه فيزيله عن الصورة التي أرادها الناظم ويفسدها عليه ، من غير أن يحوّل منه لفظا عن موضعه ، أو يبدّله بغيره ، أو يغيّر شيئا من ظاهر أمره على حال . مثال ذلك قول أبي تمام:***

لُعَابُ الأَفَاعِي القَاتِلاَتِ لُعَابُهَ ❖ وَ أَرْيُ الجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ

فإذا قدّرت أنّ (لعاب الأفاعي) مبتدأ ، و (لعابه) خبر ، كما يوهمه الظاهر ، أفسدت عليه كلامه وأبطلت الصّورة التي أرادها فيه . وذلك أنّ الغرض أن يشبّه مداد قلمه بلعاب الأفاعي ، على معنى أنه إذا كتب في السياسات أتلف به النفوس ، وكذلك الغرض أن يشبّه مداده بأري الجنى على معنى أنه إذا كتب في العطايا والصّلات أوصل به إلى النفوس ما تحلو مذاقته عندها ، وأدخل السّرور واللّذة عليها . وهذا المعنى إنما يكون إذا كان (لعابه) مبتدأ ، و (لعاب الأفاعي) خبرا. فأمّا تقديرك أن يكون (لعاب الأفاعي) مبتدأ و (لعابه) خبرا ؛ فيبطل ذلك ويمنع منه البتة ، ويخرج بالكلام إلى ما لا يجوز أن يكون مرادا في مثل غرض

---

[1] عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز – ص199 /200.

[2] المصدر نفسه ، ص 318 /319 (بتصرّف).

* لم نعثر على هذا البيت في ديوان أبي تمام . والمقصود بقوله: الأري: العسل ، الجنى: مايجنى ، اشتارته: اشتاره :جناه من الخلية ، العواسل: ج عاسلة مؤنث عاسل، وهو الذي يجني العسل.

أبي تمام ، وهو أن يكون أراد أن يشبّه (لعاب الأفاعي) بالمداد ، ويشبّه كذلك (الأري) به»[1] ، فمردّ الفساد والخلل إلى عدم توخي معاني النحو فيما بين الكلم بما يحقّق الغرض المراد .

ولا يغفل الجرجاني – في كلّ موضع من أبواب الكتاب – عن الاحتفاء بما يسمّيه المقام وما يشتمل عليه من ظروف وملابسات ، ومدى تأثير تلك العناصر غير اللغوية على المقال دلالة وتركيبا ، وهكذا نلحظ امتزاج وتلاحم كلّ العناصر اللغوية وغير اللغوية في بناء التراكيب التي يتمّ بها إيقاع العملية التواصلية دون لبس وعلى هذا يفسّر كيفية النظم إذ قسّمها إلى عمليتين:

" الأولى غير لغوية نفسية ، تدور في الذهن حيث يحدث التلاؤم بين المعنى واللفظ ، أو ما يُطلق عليها عملية الاختيار ، تعقبها الثانية وهي عملية لغوية منطوقة ، أو بدايتها النطق حيث يوجد التأليف ، أو ما يُطلق عليها عملية التأليف "[2] ، فترتّب المعاني في النفس يتبعه توالي الألفاظ في النطق ، إذ إنّ "**العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق**"[3] ، فعملية نظم الكلم تختصّ إذن بمستوى عميق غير ظاهر ، يقع في نفس المتكلم حيث تُرتّب المعاني فيها أوّلا ، أو يتحقّق التلاؤم بين العلاقات الدلالية والتركيبية ، ثم ينقل ذلك المستوى التجريدي إلى مستوى واقعي ، تتحقّق فيه تلك العلاقات من خلال عمليتي نطق الألفاظ المناسبة للمعاني المجردة ، والتنسيق أو التعليق بينها وفق ذلك التصوّر[4].

إنّ تأكيد الجرجاني على فكرة المعاني المترتّبة في النفس (أغراض المتكلم)* ، ومن ثمّ ترتيب الألفاظ تبعا لها يدلّ دلالة واضحة على تأثير العناصر غير اللغوية ولاسيّما قصد المتكلم وغرضه في إيجاد وتقرير نمط معين للنظم "وهكذا تقدّم النظرية جانبين: الأوّل نفسي يضمّ الدلالة أو المعنى النفسي ويشكّل قصد المتكلم وغرض الكلام ، والثاني لغوي يضمّ الألفاظ المنطوقة حيث تتلاحم الدلالات المعجمية بالدلالات السّياقية على مستوى التأليف ، وعلى ذلك يمكن أن نصوّر هذين الجانبين على النحو التالي:

عملية نفسية سابقة ----------➤ عملية لغوية لاحقة

تقع خارج اللغة ----------➤ تقع داخل اللغة

دلالات نفسية ----------➤ ألفاظ منطوقة

اختيار الألفاظ الدالة ----------➤ تأليف بين الدلالات المعجمية والدلالات النحوية (السياقية)

قصد المتكلم ----------➤ النص اللغوي"[5] .

---

[1] المصدر نفسه ، ص 271 /272.

[2] سعيد حسن بحيري– دراسة لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة – مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، مصر ، دون ط ، ص 178.

[3] الجرجاني – دلائل الإعجاز – ص57.

[4] سعيد حسن بحيري– دراسة لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة – ص181.

* تجدر الإشارة إلى أنّ فكرة الكلام النفسي كانت موجودة عند الأشاعرة ، وقد استثمرها الجرجاني في نظرية النظم .

[5] المرجع نفسه ، 183 / 184.

إنّ هذا المخطط يوضّح كيفية نظم الكلام ابتداءً من وقوع قصد المتكلم ؛ أي: الدلالات النفسية ، ثم انتقال هذه الدلالات إلى الواقع اللغوي بتطبيق القواعد(المعجمية والنحوية السياقية) ، ويتمخّض عن ذلك إنتاج النص اللغوي أو العبارة اللغوية ، وعلى هذا يربط الجرجاني " الكيان اللغوي المادي بكيان آخر هو الغاية أو الغرض أو القصد ، إذ يرمي من درس المعنى الأوّل للظاهر الوصول إلى المعنى الثاني غير الظّاهر و الكشف عنه ، لأنه العلة الحقيقية لتحديد كيفية اختلاف النظم وتفسير مواطن الإعجاز"[1].

وهاتان العمليتان (غير اللغوية واللغوية) تضاف إليهما عملية ثالثة وهي"عملية التفسير" التي تتعلّق بفهم المخاطب ، فالمخاطب عنصر هامّ في استجلاء خبايا التركيب و اكتناه دلالته التي ينويها المتكلم ، وهو في الوقت نفسه يُعدّ مرجعا يُلتجأ إليه في تأليف العبارة وما قد يطرأ عليها من تغيّرات ، فعلم المخاطب يسوغ الحذف ، وجهله أو إنكاره يحدّد بصفة عامة البنية التي يكون عليها التركيب وفقا لحاله .

"إنّ النظم يكمن إذن في المعاني الناتجة عن العلاقات النحوية وفي المعاني الإضافية التي يستخرجها المتلقي بجهد عقلي ونظر ثاقب ورويّة ...إنه يكمن باختصار في تقابل المعنى الذي قصد إليه المتكلم والمعنى الذي فسّره المتلقي ، أو في تسخير التشكيل اللغوي في كفاءة تفسيرية(لدى المخاطب) للوصول إلى الكفاءة الإبداعية (لدى المتكلم) ، وهكذا لا يمكن الفصل في نظريته بين عمليات ثلاث:

الأولى : غير لغوية (نفسية) ----------> قصد المتكلم

الثانية : لغوية ----------> الأداء اللغوي

الثالثة : ما وراء لغوية ----------> تفسير المخاطب

ومن خلال هذا التصوّر ندرك قيمة البناء اللغوي للنص ، حيث يمثل صلة بين عمليتين غير لغويتين ، غير منظورتين ، الأولى تدور في عقل المتكلم (المبدع) والثانية تدور في عقل المخاطب (المتلقي)"[2] .

فما نلحظه أهمية عناصر الخطاب(المتكلم ، والمستمع) ، فالمتكلم يضع الكلام وفق قواعد النحو وتماشيا مع أغراضه ، في حين يقوم المستمع بتكثيف طاقاته للوصول إلى بيان ما يريده المتكلم من خلال إيراد الكلام على هيئة مخصوصة دون غيرها ، وإذا كان "المبدع هو الذي ينجز النص وينظم تراكيبه ، فإنّ المتلقي هو الذي يوظّف خبرته اللغوية وغير اللغوية مستكشفا العلاقات بين الدّوال ومدلولاتها ، ويتوصّل إلى مقاصد الناظم ويصير إلى الفهم والتأويل شأنهما البالغ ، فالعبارة/ النص هي نفسها موضع الفهم أو التأويل لدى المتلقي فالمتكلم يقوم بعملية تشفير للمعنى الذي يقصده ، والمتلقي يقوم بعملية فكّ لهذا التشفير ، وتتحقّق بذلك وظيفة الكلام ، ولا بدّ أن تحمل العبارة نفسها معايير تشفيرها ، وأن يكون المتلقي نفسه على دراية بهذه المعايير"[3] ، فمن ضوابط فهم

---

[1] سعيد حسن بحيري- دراسة لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة – ص 189 (بتصرّف).

[2] المرجع نفسه ، ص 192 / 193.

[3] ماجد بن محمد الماجد – المتلقي عند الجرجاني- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، الأردن ، العدد 68 ، ص 118.

المعنى المعرفةُ المشتركة بين الطرفين ، وإتقان القواعد(معرفة النحو وأحكامه) ، وأداء الرسالة اللغوية على الوجه الأنسب ، وذلك إنما يحصل " باستعانة السامع على الفكر وإعمال الروية ومراجعة العقل والاستنجاد بالفهم "[1] ، وهكذا فإنّ نظرية عبد القاهر تتشكّل من ثلاث مكونات جوهرية هي: (قصد المتكلم ، والبناء اللغوي للنص ، وقدرة المتلقي) ، وعليه فإنّ عملية إنتاج النص تمثل مرحلة أولى تقابلها عملية تفسيرية كمرحلة أخرى ، وبينهما عملية وسطى هي عملية تشكيل النص ، ويمكن أن يوضّحها التخطيط التالي:

مرحلة أولى ← مرحلة وسطى ← مرحلة أخيرة.

(عملية إنتاج النص) ← (عملية تشكيل النص) ← (عملية تفسير النص) .

على اعتبار أنّ النص هو نقطة التقاءٍ بين المتكلم والسامع تفسّر آلية عمل كلّ واحد منهما ، الأوّل في التوليد والإنتاج ، والثاني في التأويل والتفسير ، وهذا ما يوضّحه المخطط: [2]

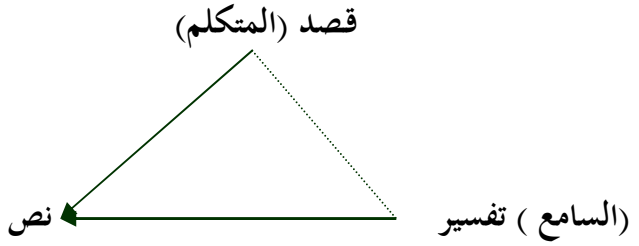

وبما أنّ معاني النحو لا يتصوّر أن تتعلّق بالألفاظ المفردة فإنّ مبدأ القصد (الغرض) لا يتحقّق إلاّ ضمن التراكيب وهذه من القضايا الهامة التي أكدّ عليها الجرجاني في كتابه ، يقول:« **وليت شعري كيف يتصوّر وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى ؟ ومعنى (القصد إلى معاني الكلم) أن تُعلم السامع بها شيئا لا يعلمه ، ومعلوم أنك – أيها المتكلم– لست تقصد أن تُعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلّمه بها ، فلا تقول:(خرج زيد) لتعلمه معنى (خرج) في اللغة ، ومعنى (زيد) كيف؟ ومحال أن تكلّمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف. ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاما. وكنت لو قلت: (خرج) ، ولم تأت باسم ، ولا قدّرت فيه ضمير الشيء أو قلت:(زيد) ، ولم تأت بفعل ولا اسم آخر ولم تضمره في نفسك ، كان ذلك وصوتا تصوّته سواءً فاعرفه**»[3] ، ويمثل لذلك ببيت بشّار بن برد:*

---

[1] الجرجاني – دلائل الإعجاز– ص 64 (بتصرّف).

[2] سعيد حسن بحيري– دراسة لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة – ص200 /201 (بتصرف).

[3] الجرجاني – دلائل الإعجاز– ص 299.

* النقع: الغبار ، ومعنى البيت: تشبيه الغبار الناتج عن اشتداد المعركة والرؤوس المتطايرة بالسيوف ،كأنه (الغبار) ليل تتهاوى كواكبه (الرؤوس).
ينظر: هاشم مناع – بشار بن برد حياته وشعره– دار الفكر العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1(1994) ، ص80.

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا ❖ وَ أَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ

إذ يرى أنّ وقوع المقاصد والأغراض يتحقّق بتوخي معاني النحو داخل التركيب ، فيستحيل أن يكون بشّار قد أخطر معاني هذه الكلم بباله أفرادا عارية من معاني النحو ؛ أي يستحيل أن يكون قد توخّى اللفظ دون القصد " و أن يكون قد أوقع (كأنّ) في نفسه من غير أن يكون قد قصد إيقاع التشبيه منه على شيء ، وأن يكون فكّر في (مثار النقع) من غير أن يكون أراد إضافة الأوّل إلى الثاني ، وفكّر في (رؤوسنا) من غير أن يكون قد أراد أن يضيف (فوق) إلى (الرؤوس) ، وفي (الأسياف) من دون أن أراد عطفها بالواو على (مثار) ، وفي (الواو) من دون أن يكون أراد العطف بها ، وأن يكون كذلك فكّر في (ليل) من دون أن يكون أراد أن يجعله خبرا لـ (كأن) ، وفي (تهاوى كواكبه) من دون أن يكون أراد أن يجعل (تهاوى) فعلا للكواكب ، ثم يجعل الجملة صفة لليل ، ليتمّ الذي أراد من التشبيه ؛ أي إنما خطرت هذه الأشياء بباله مرادا فيها هذه الأحكام والمعاني"[1] ويمكن وصف مراحل النظم كالآتي:

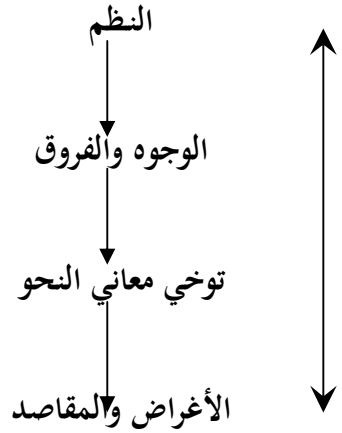

لقد ألحّ الجرجاني على استجلاء الأغراض والمقاصد المتضمّنة في التركيب اللغوي ؛ إذ إنّ كلّ صورة من الصور التي يأتي عليها ترجع في حقيقة الأمر إلى الدواعي والحاجات التي تخالج نفس المتكلم ، أو بمعنى آخر تتصل اتصالا وثيقا بغرض المتكلم من وراء إيراد خطابه إلى السامع ، فيفصل بين نفي وإثبات وبين استفهام وجزاء وغيره ، إذ "**العبرة بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات**" ، فإذا عرف الأعرابي الفرق بين أن يقول:(جاءني زيد راكبا) ، وبين قوله:(جاءني زيد الراكب) لم يضرّه أن لا يعرف أنه إذا قال:(راكبا) كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في (راكب): إنه حال ، وإذا قال:(الراكبُ) ، أنه صفة جارية على (زيد)" ويدلّل على أهمية معرفة الأغراض التي يؤتى بالكلام لتأديتها بالأعرابي الذي حين سمع المؤذن يقول:(أشهد أنّ محمدًا رسولَ الله) بالنصب ، فأنكر وقال: ماذا صنع ؟ أنكر عن غير علم أنّ النصب يخرجه عن أن يكون خبرا ومن ثمّ يحتاج إلى ما يتمم المعنى ويحقّق فائدة الإخبار حتى يكون كلاما[2].

---

[1] الجرجاني – دلائل الإعجاز- ص 298 /299 (بتصرّف).

[2] المصدر نفسه ، ص 303 /304 (بتصرّف).

وهذا يؤكّد على أنّ الأغراض الكامنة في نفس المتكلم إنما يتمّ التعبير عنها بأساليب مخصوصة على هيئة مخصوصة تُدرك بالفطرة والسّليقة ، مما يجعلنا نقرّ بأنّ الكشف عن هذه الأغراض والبحث في معانيها الدّالة عليها ، ومدى تأثيرها في المخاطب ، من الأمور الهامة التي تستدعي تحصيلها سواء على مستوى تحصيل الفهم " **فقد أجمع العقلاء على أنّ العلم بمقاصد الناس في محاوراتهم علم ضرورة** " ، وبهذا تتحقّق غاية الإفهام ، ذلك أنّ " **الناس إنما يكلم بعضهم بعضا ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده**"[1] ، من جهة أم على مستوى تحليل الجملة نحويا تحليلا صحيحا بمراعاته (غرض المتكلم) من جهة أخرى .

وللتدليل على دور" **غرض المتكلم**" في التوجيه النحوي نحاول تتبّع بعض الأبواب النحوية التي أوردها الجرجاني في كتابه ، وهذه الأبواب كثيرة متنوعة فنجد التقديم والتأخير ، والفصل والوصل ، والحذف والذكر والقصر ، والحال ، والخبر ...وغيرها.

يرى الجرجاني أنّ تقديم الشيء على وجهين:

- **تقديم يقال: إنه على نية التأخير** ، وذلك في كلّ شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه ، وفي جنسه الذي كان فيه ، كخبر المبتدأ إذا قدّمته على المبتدأ ، والمفعول إذا قدّمته على الفاعل كقولك:(منطلق زيد) و(ضرب عمرًا زيد).

– وتقديم لا على نية التأخير ، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم ، وتجعل له بابا غير بابه وإعرابا غير إعرابه .

وبعد تبيين هذين النوعين ، يتعرّض لرأي سابقيه الذين أرجعوا التقديم لغرض "**العناية والاهتمام**" لا لشيء غيره ، حيث يرى أنه ينبغي أن يُعرف في كلّ شيء قُدّم في موضع من الكلام تفسير وجه العناية فيه ، فلا يُكتفى بذكر العناية والاهتمام ، وإنما مِن أين كانت تلك العناية ؟ وبم كان أهمّ ؟ [2] .

لقد أخذ الجرجاني على عاتقة مهمّة تفسير مسألة العناية والاهتمام وشرحها مفصّلة بالأمثلة ، فعمد إلى تقليب الوجوه حتى يهتدي إلى غرض المتكلم ويصل إلى مقصوده من خلال التراكيب اللغوية التي يُنشئها فتراه يعالج مسائل التقديم والتأخير في النفي والاستفهام وفي الخبر المثبت ، من ذلك قوله في الاستفهام بالهمزة وما يؤول إليه من معانٍ كالتقرير والتوبيخ والإنكار... وغيرها ، فالجرجاني يوضّح الدلالات الدقيقة بين أشكال التركيب مع بيان ما يجوز منها وما لا يجوز باعتبار الغرض الذي يريده المتكلم ، وبذلك يكون قد " أدرك مستوى ثانيا من مستويات اللحن يتجاوز لحن الإعراب ، وهو اللحن في نظام الكلمات بما لا يتلاءم مع الغرض "[3].

---

[1] الجرجاني – دلائل الإعجاز- ص 386.

[2] المصدر نفسه ، ص 94 /95 (بتصرّف).

[3] سليمان بن علي – صلة النحو بعلم المعاني لدى الإمام عبد القاهر الجرجاني من خلال مصطلح الوجوه والفروق في دلائل الإعجاز – ص 53.

وفي أسلوب النفي يعرض للوجوه المختلفة للتركيب ، فيفرّق بين التقديم مع النفي للفعل ، و التقديم مع النفي للاسم ، وبذلك تختلف جهة النفي يقول:« **إذا قلت :(ما فعلت) كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول وإذا قلت: (ما أنا فعلت) كنت نفيت عنك فعلا ثبت أنه مفعول**»[1] ، ويذكر الجمل غير الصحيحة لنقض الغرض وفساد المعنى ، مثل:(ما أنا رأيت أحدا من الناس) وغيرها ، وحين ينتقل إلى الخبر المثبت يقول:«**فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدّث عنه بفعل فقدّمت ذكره ، ثم بنيت الفعل عليه فقلت:(زيد قد فعل) و(أنا فعلتُ) ، و(أنت فعلتَ) ، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل ، إلاّ أنّ المعنى في هذا القصد ينقسم إلى قسمين: أحدهما:** وهو أن يكون الفعل فعلا قد أردت أن تنصّ فيه على واحد فتجعله له ، وتزعم أنه فاعله دون واحد آخر ؛ أي تنصيص وتخصيص الفاعل بالفعل واقتصار الفعل عليه دون غيره ، ومثاله:(أنا كتبت في معنى فلان ، وأنا شفعت في بابه) ، تريد أن تدّعي الانفراد بذلك والاستبداد به.

ثانيهما:وهو أنك أردت أن تحقّق على السامع أنه قد فعل ، وتمنعه من الشكّ ؛ أي مجرّد تأكيد وقوع الفعل من الفاعل حتى لا ينكر ذلك السامع ، ومثاله:(هو يعطي الجزيل) ، تريد أن تحقّق على السامع أنّ إعطاء الجزيل دأبه وأن تُمكن ذلك في نفسه»[2] ، وهذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار منكر ، أو يجيء فيما اعترض فيه الشكّ ، أو في تكذيب مدّع ، أو في الوعد والضمان[3].

فتقديم بعض الكلام على بعض قد يكون الغرض منه التخصيص أو التأكيد ؛ أي التنبيه كما ذكر سيبويه ومن أجل ذلك يصوغ قاعدة عامة مفادها أنّ " **إعلام الشيء بغتة غفلا ليس مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له**"[4].

ومن الوجوه التي ينطوي عليها التركيب ما يترتّب عن الحذف والذكر ، فالجرجاني يرى أنّ "حسن الحذف ليس إلاّ في المجيء به حيث ينبغي له ، واستعماله في موضعه ، وهذا تأكيد منه على أنّ حسن وجوه النحو لا يتمّ إلاّ بمراعاة المواضع والأغراض التي يُصاغ لها الكلام "[5] ، فحذف أو ذكر عناصر الجملة تابع لما يضمره المتكلم من أغراض ومقاصد في نفسه فيكون بالحذف أفصح من الذكر وأشدّ بيانا ، يقول:« **فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر ، والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق وأتمّ ما تكون بيانا إذا لم تبن**»[6] ، ومن النماذج التي أوردها مبينا الأغراض التي تصدر عنها "حذفُ المفعول به" فإيراد الفعل المتعدي دون ذكر مفعوله يرجع بالدرجة الأولى إلى أغراض المتكلم وأداء الدلالات التالية:

---

[1] الجرجاني – دلائل الإعجاز- ص 105.

[2] المصدر نفسه ، ص 108 (بتصرّف).

[3] المصدر نفسه ، ص 111 /112.

[4] المصدر نفسه ، ص110.

[5] سليمان بن علي – صلة النحو بعلم المعاني لدى الإمام عبد القاهر الجرجاني من خلال مصطلح الوجوه والفروق في دلائل الإعجاز – ص 84.

[6] الجرجاني – دلائل الإعجاز- ص120.

أولا: إذا كان المراد أن يقتصر فيه على إثبات الفاعل ، فيكون في ذلك مثل الفعل اللازم في أنك لا ترى له مفعولا يمكن النصّ عليه لا لفظا ولا تقديرا ، كقولك: فلان يحلّ ويعقد ، والمعنى إثبات المعنى (الحل والعقد) في نفسه للشيء على الإطلاق ، كأنك قلت: صار إليه الحلّ والعقد ، ومنه قوله تعالى:﴿ هُوَ الذِي يُحْيِ وَيُمِيتُ﴾ [غافر68] ؛ أي: الذي منه الإحياء والإماتة ، فالفعل هنا لا يُعدى ، لأنّ تعديته تنقض الغرض وتفسد المعنى .

ثانيا: أن يكون للفعل المتعدي مفعول مخصوص ، قصْده معلوم لدى السامع ، إلاّ أنه يُحذف من اللفظ لدلالة الحال عليه ، وينقسم إلى :

- قسم ظاهر لا يحتاج إلى قوة فكر ولا إلى صنعة ، كقولك: أصغيت إليه (أي أذني).
- قسم خفي تدخله الصنعة ، وهو أنواع منه:
  - النوع الأول: أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد عُلم مكانه ، إما بجري ذكرٍ أو دليل حال ، إلاّ أنك تُنسيه نفسك ، وتُوهم أنك لم تذكر ذلك الفعل إلاّ لأن تثبت نفس معناه من غير أن تُعدّيه ، فحذف المفعول للاقتصار على معنى الفعل .
  - النوع الثاني: ألاّ يكون للفعل مفعول سواه ، والغرض: أن تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل وتخلص له [1].

فحذف المفعول به وإظهاره إنما يرجع لغرض المتكلم ومقصوده ، ومن واجب المخاطب أو المستمع أن يميز بين التعابير المختلفة ويفهم تلك الدلالات على الوجه الذي صيغت من أجله ، وهكذا يتضح لنا ضرورة ربط نمط التركيب (البنية) بما يكمن وراءها من معانٍ وأغراض ، إذ الصّلة بينهما وثيقة.

وتجدر الإشارة إلى قضية هامة ، وهي قضية تقدير المحذوف وعلاقته بأغراض المتكلم ، فالتقدير(تقدير المحذوف) يدخل في أبواب كثيرة من أبواب النحو ، والملاحظ اختلاف النحاة في كيفية هذا التقدير وتعدّده في نفس الوقت ، لكنّ الشرط الأساسي لصحّته هو: "موافقة المعنى المراد" ، وإذا كان كذلك تأكّد مدى ربط الأغراض بتقدير المحذوف ، وللتدليل على ذلك ما أورده الجرجاني حين تعرّض لقول البحتري بالتحليل ، إذ يتأسّس التقدير عنده على صحّة المعنى و ملاءمة الغرض الموضوع له الكلام مما ينطوي على معنى دقيق وفائدة جليلة ، يقول:*

لَقَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤْ ❖ دُدِ وَالمَجْدِ وَالمَكَارِمِ مِثْلاَ

فهناك عاملان لمعمول واحد (التنازع) ، والعاملان هما (طلبنا ، ولم نجد) ، والمعمول هو المفعول به (مثلا) والمعنى : قد طلبنا لك مثلا ، ثم حذف ؛ لأنّ ذكره في الثاني يدلّ عليه ، فقد أعمل الثاني بحسب الغرض الذي

---

[1] الجرجاني – دلائل الإعجاز- ص 125 وما بعدها .

* لم نعثر على هذا البيت في ديوانه ، والمعنى :لا يوجد للممدوح في خصاله مثيلا ، حتى ولو بحثنا وطلبنا ذلك المثيل ، فهذه الخصال تقصر عن غيره. ينظر: الجرجاني – دلائل الإعجاز- ص135 .

يريده الشاعر ؛ إذ يقصد إلى المدح ، وهذا المعنى يتحصّل بنفي وجودِ مثله حتى ولو طلبنا ذلك ، فقوله(طلبنا ذلك) تأكيد لنفي وجود أحد مثله في السؤدد والمجد والمكارم ، ولو أعملنا الأوّل لانتفى الغرض وفسد المعنى الذي أراده الشاعر ، فالمعنى نفي وجود المثل لا طلب المثل[1].

لقد حاولنا رصد اهتمام الجرجاني بطرفي الخطاب (المتكلم ، والمستمع) وما ينتج عنهما من رسالة لغوية يهدف الأوّل إلى إنشائها تلاؤما مع الأغراض والمقاصد التي تتموقع في خاطره ، ويستند إليها الثاني (السامع) لتأويلها وتفسيرها بما يحقّق له الفهم ، وهكذا يمكن القول بأنّ نظرية النظم" تسعى إلى قمة سواء سميت بالقصد أو الغرض أو معنى المعنى ، ولا تُدرك تلك القمة إلاّ من خلال تفاعلات متواصلة للدلالات المتشابكة بدءا من دلالات الألفاظ فدلالات العلاقات النحوية ، فدلالات المقام والأحوال "[2] ، أو بمعنى آخر "ارتباط مستوى الواقع اللغوي بمستوى آخر غير لغوي هو المعاني النفسية المرتبطة بقصد المتكلم ، وهذا ما يؤكّد خصوصية هذه النظرية وتميّزها"[3].

إنّ ما يمكن استخلاصه في هذا المبحث اتخاذ النحويين "**غرض المتكلم وقصده**" معيارا أساسيا للحكم على صحّة التحليل النحوي أو خطئه ، وضابطا لتمييز التراكيب اللغوية في استعمالاتها المختلفة ، ويمثل التفاتهم إلى هذه الأغراض وملاحظة أثرها جانبا مهمّا يبرهن على دقة تصوّرهم للظواهر اللغوية وارتباطها بمستعمليها.

---

[1] الجرجاني – دلائل الإعجاز- ص 135 (بتصرّف).

[2] سعيد حسن بحيري- دراسة لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة – ص191.

[3] المرجع نفسه ، ص 173.

المبحث الثالث

نظرية المعنى في الدرس اللغوي

ويشمل:

1. أغراض المتكلم في الدراسة العربية.
2. أغراض المتكلم في الدراسة الغربية.

1. أغراض المتكلم في الدراسة العربية:

لقد انطلق دارسوا اللغة المحدثون من طرح شبكة من الأسئلة تستهدف طبيعة الدراسات اللغوية التي أوجدها القدماء ولاسيما النحوية منها ، وذلك من حيث المنهج المعتمد ومدى الالتزام به ، ومن حيث قدرتها على استقراء ما تكلّمت به العرب ، فهل تجاوز النحاة العرب في وصف العربية ورسم معايير النظام النحوي حدود النص الذاتية ومادة العبارة الكلامية الخالصة ؟ وإلى أيّ مدى جعلوا محيط الحدث الكلامي وسياقه والمتغيرات الخارجية التي تكتنف مادة الكلام أصلا في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها ؟[1].

إنّ المتبع لأراء المحدثين يرى أنهم ميزوا بين نوعين من الدراسة:

- **الدراسة الوصفية** : التي تقوم على رصد استعمالات اللغة عند العرب ، ونقلها كما جاءت عنهم اعتمادا على مبدإ قوامه أنّ الظواهر اللغوية تُنقل ولا تُمنطق بأشياء خارجة عن مدارها ، فالمنهج الوصفي "بمعناه الواسع يدلّ على ذاك المنحى من الدراسات اللغوية الذي يقوم بدراسة لغة معينة من حيث ملامحها الصوتية ونحوها ومفرداتها في حقبة زمنية معينة" ، أو هو " المنحى الذي يقوم بدراسة الواقع اللغوي ووصفه مستبعدا التعليل والفلسفة والمنطق عند تحليل الظواهر اللغوية" [2].

– الدراسة المعيارية: وهي الدراسة التي تقوم بفرض أحكام تعسّفية على نطاق اللغة ، أو هي" فرض قواعد ومبادئ معينة يجب اتباعها وعدم الانحراف عنها "[3] ؛ أي الانطلاق من القاعدة ثم تطبيقها –مقحمة– على النصوص .

ويفرّق تمام حسان بين هذين النوعين ؛ "فالأولى تجعل من اللغة مادة الملاحظة والاستقراء والوصف ، وتجعل من نواحي الشّركة فيما وقع عليه الاستقراء قواعد لا يُنظر إليها باعتبارها معايير يجب اتّباعها وإنما تعبّر عن وظائف لغوية وقع عليها الاستقراء ، أمّا النوع الثاني من الدراسات اللغوية فيغلّب القاعدة على النص ويجعلها قانونا حتميا يجب احترامه حتى على أبناء اللغة"[4].

وتكاد تتفق أغلب هذه الآراء على أنّ الدراسة النحوية عند القدماء قد اتسمت– في معظمها– بالجانب المعياري مستثنية بعض الإشارات التي تُعد طفرة في تاريخ تلك الدراسات كالجرجاني والسكاكي وغيرهما ، ومن ثمّ حاول

---

[1] نهاد الموسى – الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي – دار الشروق ، عمان ، الأردن ، ط1 (2003) ص121.

[2] عطا محمد موسى – مناهج الدرس النحوي في العالم العربي قي القرن العشرين – ص 195.

[3] المرجع نفسه ، ص199.

[4] تمام حسان – اللغة بين المعيارية والوصفية– عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط4 (1421هـ 2001م) ، ص 30 /31 (بتصرّف).

المحدثون تفسير هذا الجانب المعياري من منطلق السعي إلى إيجاد دراسة تتخذ من الوصفية أساسا يحكمها ومن بين هؤلاء تمام حسان وأحمد المتوكل... وغيرهم.

أ . تمام حسان:

يرى تمام في معرض حديثه عن كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" أنّ الهدف الأساسي في كلّ دراسة لغوية الكشف عن المعنى "لأنّ كلّ دراسة لغوية لا في الفصحى فقط بل في كلّ لغة من لغات العالم لابدّ أن يكون موضوعها الأوّل والأخير هو المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة ، فالارتباط بين الشّكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى"[1] ، هذه الغاية التي سعى تمام إلى تطبيقها قادته إلى النظر في التراث اللغوي الذي عرف مرحلة الجمود في القرن الخامس بعكوفه على الشروح والتعليقات والتصويبات في ظل غياب العمل المبتكر ، وعاد به ليُرجع تلك المظاهر إلى ظروف نشأة الدراسة اللغوية ، يقول:« **ولكنّ الظروف التي دعت إلى نشأة الدراسات اللغوية العربية كانت العامل الرئيسي في تحديد مسار هذه الدراسات وفلسفة منهجها ، فلقد نشأت دراسة اللغة العربية الفصحى علاجا لظاهرة كان يُخشى منها على اللغة وعلى القرآن وهي التي سموها "ذيوع اللحن"**»[2] ، مؤكّدا ذلك بقوله:«**أنّ الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهي ضبط اللغة ، وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ فرضت على هذا النحو أن يتّسم في جملته بسمة النحو التعليمي لا النحو العلمي أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحوا معياريا لا نحوا وصفيا**»[3].

لقد حاول تمام تبرير وجود المنهج المعياري في الدراسة النحوية بشيوع ظاهرة اللحن مما أدّى به إلى الحكم على هذه الدراسة من حيث صلاحيتها للكشف عن المعنى باقتصارها على المبنى دونه(المعنى) فهي "دراسة تحليلية لا تركيبية ؛ أي أنها كانت تُعنى بمكونات التركيب(الأجزاء التحليلية) أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه"[4] ؛ أي أنها تنظر إلى العناصر المفردة من حيث إعرابها دون ما يستدعيه ملاحظة التركيب باعتباره جزءا لا يتجزّأ من علاقات سياقية تحكم ذاك التحليل ، فالدراسة التركيبية تُعنى برصد المظاهر والأحوال التي تحيط بإنجاز الأساليب التعبيرية المختلفة ، فهي(المظاهر والأحوال) وسيلة الكشف عن المعنى ، وهي أيضا من الركائز الهامّة التي يستند إليها علم اللغة الحديث ، وبذلك يكون ربط الصّلة بين قواعد اللغة والواقع الاستعمالي من خلال الاعتراف بالمعنى فـ"دراسة المعنى صدى من أصداء الاعتراف باللغة كظاهرة اجتماعية ونتيجةٌ لتشابك العوامل المختلفة في إطار سياق الثقافة الشعبية من عادات وتقاليد وفلكلور وأغانٍ ومناهج عمل وطرق معيشة وهلم جرا"[5] .

---

[1] تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها – ص 9.

[2] المرجع نفسه ، ص 11.

[3] المرجع نفسه ، ص 13.

[4] المرجع نفسه ، ص16.

5 المرجع نفسه ، ص28.

وفي ضوء السعي نحو تحصيل هذا المعنى ينبغي الاستعانة بما تقدّمه الفروع المختلفة للغة (الصوتيات ، الصّرف النحو) ، إلى جانب ربط المقال بالمقام الذي ينشأ فيه الكلام ، يقول:« **فإذا انتهت الدراسات الجراماطيقية للمعنى بدأت دراسة المعجم للكلمة ، وعند نهايتها تبدأ دراسة المعنى الدلالي الاجتماعي في مجرياته الخاصة**»[1] فلمّا كانت الغاية المتوخّى الوصول إليها هي فهم النص فإن الوسيلة إلى ذلك النظر في العلامات المنطوقة والمكتوبة .

إنّ المعيارية التي اتخذها النحاة منهجا في دراستهم للغة هي نقطة الضعف- كما يرى تمام – ؛ إذ "إنّ ارتباط النحو الشّديد بطابع الصنعة ثم خلوّه من الارتباط بالمضمون جعله يبدو جسدا بلا روح"[2] ، ومن تداعيات هذا الضعف أن بُني النحو على نظرية العامل القائمة على تأثير الكلم بعضها البعض ، ومن ثمّ سلطة العلامة الإعرابية وهي لا تمثّل إلاّ قرينة واحدة من القرائن التي تتضافر مع غيرها لإيجاد المعنى الذي يريده المتكلم ويقصد إيصاله إلى السامع ، يقول:« **وبهذا يتضح أنّ العامل النحوي وكلّ ما أثير حوله من ضجّة لم يكن أكثر من مبالغة أدّى إليها النظر السّطحي والخضوع لتقليد السّلف والأخذ بأقوالهم على علاّتها**»[3].

" لقد وقع النحاة ضحايا الاهتمام الشديد بالعلامة الإعرابية"[4] ومن ثمّ فقد غفلوا عن إدراك المعاني التي يحتويها التركيب اللغوي وما ينطوي تحته من أسرار دلالية ، وعلى هذا حاول تمام الإتيان بالبديل الذي يراعي كلّ العناصر التي تساهم في إنتاج النص سواء أكانت لغوية أم غير لغوية وذلك من خلال نظرية القرائن ؛ حيث جمع بين المقال وكيفية أدائه والمقام الذي يجري فيه الكلام ، ويلفّ المقام برعاية خاصة ، فهو شرط لاكتمال الدلالة وهذا ما يوضّحه المخطط التالي:

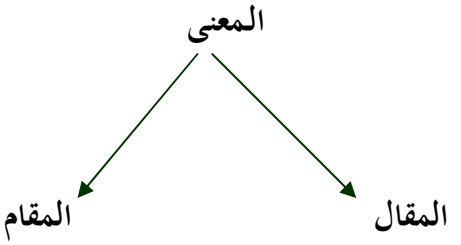

فما يزودنا به المقال قاصر عن تحصيل المعنى وأدائه بصورة جلية ما لم يستند إلى الظروف الخارجية والخضوع لمناسبات القول وللعلاقة بين المتكلم والسامع ، إذ لا يتمّ التفاهم في أيّ لغة من اللغات إلاّ بمراعاة تلك المناسبات ، وكلّ هذه الأشياء تؤثّر في بيان المعاني التركيبية ، يقول تمام مؤكّدا أهمية المقام في هيكلة المعنى:" **المقام أو المعنى الاجتماعي الذي هو شرط لاكتمال المعنى الدلالي**"، ويضيف بأنّ " **العنصر الاجتماعي**

---

[1] تمام حسان – مناهج البحث اللغوي – دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الدار البيضاء ، المغرب ، ط (1986) ، ص 268.

[2] تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها – ص 336.

[3] المرجع نفسه ، ص 207.

[4] المرجع نفسه ، ص233.

ضروري جدا لفهم المعاني" ، ويتابع حديثه " **لا يكون وصولنا إلى هذا المعنى الدلالي إلاّ بالكشف عن المقام الذي قيل فيه النص** "[1] ، ويمثّل لذلك: هل يمكن بالمقال فقط أن نفهم المعنى المقصود من عبارة (زيارة الأصدقاء تُسعد النفس) ، إننا لا نعرف من هذه العبارة – كما يقول تمام- ما إذا كان الأصدقاء زائرين أم مزورين ، ومثله قوله تعالى:﴿ قَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر28] كيف نفهم هذه العبارة ، هل الرجل منسوب إلى آل فرعون أم أنّه يكتم إيمانه منهم وليس منتسبا إليهم ، هذه العبارات الملبسة تصبح غير ملبسة إذا راعينا المقام الذي قيلت فيه[2] ، فالمقام باعتباره ساحة الأحداث الكلامية فهو "يضمّ المتكلم والسامع أو السامعين والظروف والعلاقات الاجتماعية والأحداث الواردة في الماضي والحاضر ثم التراث والفلكلور والعادات والتقاليد والمعتقدات"[3] .

وتأكيد تمام على فكرة المقام يرجع إلى تأثره بنظرية فيرث السياقية مما أضفى على منهجه الوصفي جانبا وظيفيا مهمّا ؛ وصفي من خلال : أنّ اللغة يلاحظها الباحث ويصف قواعدها مستعملا الكلام ، ووظيفي من خلال: أنّ اللغة اجتماعية أي أنّ الكلام له وظيفة واستعمال ، فـ "حين قال البلاغيون: لكلّ مقام مقال ، ولكلّ كلمة مع صاحبتها مقام ، وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كلّ اللغات لا في العربية الفصحى فقط ، وتصلحان للتطبيق في إطار كلّ الثقافات على حدّ سواء "[4] .

فالنظر إلى المعنى من زاوية رصد المقام الذي يصبّ فيه الخطاب ، لا يعني ثبوته (المقام)كقوالب جامدة ساكنة ، وإنما المقامات كثيرة متجدّدة لا متناهية ، وعلى هذا لا تكون فكرة المقام معيارية بل هي محض الوصف لمجريات القول فـ " فالمقام ليس إطارا ولا قالبا ، وإنما هو جملة الموقف المتحرّك الاجتماعي الذي يُعتبر المتكلم جزءا منه ،كما يعتبر السامع والكلام نفسه وغير ذلك مما له اتصال بالمتكلم "[2] .

وبهذا يصوغ تمام مجموعة من الملاحظات التي ينبغي الالتفات إليها :

1- ربط المقال بالمقام الذي يجري فيه يحقّق غاية الأداء ، فالوصول إلى المعنى الصّحيح يتطلّب ملاحظة هذا العنصر الاجتماعي[1].

2- كلّما كان وصف المقام أكثر تفصيلا كان المعنى الدلالي الذي نريد الوصول إليه أكثر وضوحا[5].

3- إذا كان المقام ضروريا للفهم فإنه يكون أحيانا ضروريا لعدم تحديد فهم بعينه ، فقد يقصد التعمية

---

[1] تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها – ص 342.

[2] تمام حسان – الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب – ص304.

[3] تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها – ص352.

[4] المرجع نفسه ، ص 372.

[5] المرجع نفسه ، ص 346.

والإبهام ، فتصبح التعمية جزءا من المعنى ، وذلك يخضع لإرادة المتكلم وغرضه من وضع الكلام على تلك الهيئة [1].

4- إنّ الفهم الشامل لفكرة المقام يفترض النص (المقال) منطوقا كان أو مكتوبا غير منبتّ عن سياقه ومن سيق له ، ولو أننا حاولنا فهم المقال منفصلا عن المقام لجاء فهمنا إياه قاصرا مبتورا أو خاطئا[2].

فلمعرفة المعنى الذي يشكّل طريق الفهم يجب دراسة معنى كلّ من المقال والمقام على حدّ سواء ؛ أي أنّ المعنى محصّلة السّياق اللغوي والاجتماعي ، فـ "المقال عنصر واحد من عناصر الدلالة لا يكشف إلاّ عن جزء من المعنى الدلالي وينقصه أن يستعين بالمقام الاجتماعي الذي ورد فيه المقال حتى يصبح المعنى مفهوما في إطار الثقافة الاجتماعية أو بعبارة أخرى ثقافة المجتمع"[3] ، ويعطي مثلا على ذلك قوله:(صعدت علوا) مبينا جدوى ارتباط المعنى بالمقام ، فإذا فهمنا من المقام التعدية يكون المعنى (صعدت مكانا عاليا) ، وإذا فهمنا من المقام التوكيد فالمعنى (علوت علوا) ، أمّا إذا فهمنا السببية فالمعنى (صعدت لأعلو) ، وبناءً على معرفة المقام يتحدّد المعنى وتتحدّد الوظيفة الإعرابية[4].

كما يرى تمام أنّ العدول عن الأصل يرجع بالدرجة الأولى إلى أغراض تعبيرية يُراد تأديتها فـ "إذا كان الأسلوب هو الطريقة المختارة للتعبير عن المعنى ، فإنّ لاختيار هذه الطريقة دون غيرها من الطرق الموصلة إلى هذا المعنى مقصدا معينا يقصد إليه صاحب الأسلوب بجعل العنصر المختار مؤشّرا أسلوبيا يشير إلى قصد ما

فلو فرضنا أنّ متكلّما أراد أن ينفي حدثا معينا أن يكون قد وقع كالقيام مثلا فإنه يمكن أن يعرض هذا النفي في صور متعدّدة كأن يقول مثلا: (ما قائم) أو (لم يقم قائم) ، أو (ما قام أحد) ، أو (لم يقم أحد) ، أو (ما قام من أحد) ، أو (لم يقم من أحد) . فلو أنّ هذه الصور جميعا كانت متساوية في الوصول إلى نفي القيام لانتفت الفائدة من تعديدها ، و لنُسب إلى اللغة العربية أنها لغة مسرفة مبذّرة لا تعرف الاقتصاد في تصريف وسائلها يؤخذ من ذلك أن استعمال كلّ صورة من صور التعبير السابقة لابدّ أن ينطوي على قصد معين أراد المتكلم أن يبلّغه إلى السامع ، ويُرجى للسامع أن يستخلصه مما قاله المتكلم ، لأنّ اللغة شرّكة بينهما يفهمها كلّ منهما في نطاق عرْف مشترك أوّلا ، ثم في حدود ذوق عام ثانيا إذا تباينت الأذواق الفردية ردّها هذا الذوق العام إلى بساط مشترك تنكسر به حدّة ذلك التباين فيتحقّق التفاهم المنشود"[5] .

يُفهم من هذا النص أمران:

1. أنّ الصور المتعدّدة للفظ الواحد تابعة لغرض المتكلم وليست مجرّد بدائل أسلوبية.

---

[1] تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها – ص 350.

[2] المرجع نفسه ، ص 351.

[3] المرجع نفسه ، ص 28.

[4] المرجع نفسه ، ص 354.

[5] تمام حسان – البيان في روائع القرآن – عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط2 (1420هـ 2000م) ، ج2 ، ص123.

2 . أنّ وسيلة معرفة الأغراض التي تكمن وراء هذه الصور المختلفة هي الثقافة المشتركة والذوق العام الذي يحكم اتصال المتكلم والسامع.

ومن بين المقاصد التي يُتوصل إليها باللفظ – عند تمام– : **التعميم**: ومن وسائله:

– الموصول: نحو قوله تعالى:﴿قَالَ إِنِي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة 30] ، فلم تحدّد الآية شيئا معينا مما يجهله الملائكة فجعلت ما يعلمه الله ويجهله الملائكة أمرا عاما لا يمكن تحديده[1].

– التنكير: مثل قوله تعالى:﴿وَ قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾ [البقرة116] ، قالت اليهود عزيز ابن الله ، وقالت النصارى المسيح ابن الله ، وقال العرب الملائكة بنات الله ، وألحق قدماء الملوك أنسابهم بالإله ، وتعدّدت الطوائف التي نسبت النسل إلى الله سبحانه ، فجاء الفعل (قالوا) دون تعيين القائل ، وجاء لفظ (ولدا) نكرة ليشمل كلّ ما نسبوه زورا إلى الله تعالى.

التأكيد: ومن وسائله:

– التقديم: مثل قوله تعالى:﴿إِيَاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَاكَ نَسْتَعِينْ﴾ [الفاتحة5].

– القصر: مثل قوله تعالى:﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونْ﴾ [البقرة11][2].

إنّ ربط النمط التركيبي بجملة الملابسات والظروف التي يقال فيها النص ، أو بعبارة أخرى ربط البنية بالوظيفة وتبعية الأولى للثانية – كما يرى تمام– هو" الاتجاه الصّحيح والضروري في الكشف عن المعنى ، وهذه هي الاعتبارات المختلفة التي ينبغي أن تُراعى في تشقيق المعنى ، وإنّ تطبيق هذا المنهج في الكشف عن المعنى ينبغي أن يصدق على النصوص المنطوقة ذات المقام الحاضر الحيّ كما ينبغي أن يصدق على النصوص المكتوبة ذات المقام المنقضي والذي يمكن أن يُعاد بناؤه بالوصف التاريخي. ومن هنا تأتي قيمة المنهج لدراسة كتب التراث العربي وإنّ الاكتفاء بالمعنى الحرفي أو معنى المقال أو معنى ظاهر النص يُعتبر دائما سببا في قصور الفهم"[3].

لكن إلى أيّ مدى التزم تمام حسان بهذا الكلام في مجال التطبيق ؟

يرى تمام أنّ القدماء حين طرحوا فكرة "**الإعراب فرع المعنى**" "كانوا في منتهى الصواب في القاعدة ، وفي منتهى الخطإ في التطبيق لأنهم طبّقوا كلمة (المعنى) تطبيقا معيبا حيث صرفوها إلى المعنى المعجمي حينا ، والدلالي حينا آخر ، ولم يصرفوها إلى المعنى الوظيفي ، ومن ثمّ يخلص إلى أنّ الإعراب فرع المعنى الوظيفي "[4] .

وهذا الأخير يفرض علينا التساؤل عن ماهية الإعراب ومقصوده ، هل المقصود به هو ما نعرفه من بيان الوظيفة النحوية ؟ أو هو العلامة الإعرابية ؟ فإذا كان الأوّل فتحصيل حاصل ، وإذا كان الثاني فاعتراف بالعامل والأثر

---

[1] تمام حسان – البيان في روائع القرآن – ج2 ، ص125 وما بعدها .

[2] المرجع نفسه ، ج2 ، ص 134 وما بعدها .

[3] تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها – ص 372.

[4] تمام حسان – مناهج البحث اللغوي – ص 227.

الناجم عنه ، هذا ونجد تمام يذكر في نهاية كتابه أنّ "الذي يجب أن نفهمه من الإعراب هو معنى التحليل لأنّ كلّ تحليل لا يكون إلاّ عند فهم المعنى الوظيفي لكلّ مبنى من مباني السياق "[1] ، لكننا نعتقد – على الأقل كفرض منهجي– أنه لا ضرورة ولا فائدة من هذا التشذير للمعنى ، تارة بالوظيفي وأخرى بالمعجمي وثالثة بالدلالي ، فالمعنى الذي يؤدّي الغرض ويبين الوظيفة هو المراد بغض النظر عن كونه وظيفيا أو معجميا أو دلاليا على حدّ سواء ، وما ضرّه لو أنه أبقى على (المعنى) عاما مطلقا دون تخصيص يُشْكل على الباحث ويدخله دوامة اختلافات لا طائل منها .

كما تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان الإعراب إيضاح الوظيفة النحوية للكلمة فإنّ هذا الإيضاح قد يحتاج إلى تصوّر المعنى العجمي للكلمة أو تصوّر المعنى العام للجملة كلّها ، فليس الإعراب فرع المعنى الوظيفي دون معرفة المعجم والدلالة العامة ، ويعلّل حسن طبل هذا بقوله "لأنّ مستويات المعنى في التركيب تعمل متآزرة لا متتابعة أو منفصلا بعضها عن بعض ، فإذا كان الإعراب يكشف عن العلاقات النحوية فإنّ تلك العلاقات هي علاقات بين المعاني المعجمية للكلمات من جهة ، ووسائل تشكيل المعنى الدلالي من جهة أخرى ، ولذا فمن الطبيعي أن يكون كلّ من هذين المعنيين بمثابة ضوء كاشف يستمدّه الإعراب كلّما دعا إلى ذلك داعٍ من لبس أو غموض"[2] ، لكن تمام يصرّ على تلك القاعدة – التي صاغها– مقترحا شبكة من الأنماط الهرائية يتمّ إعرابها إعرابا ناجحا باتضاح المعنى الوظيفي ، يقول:« **إذا اتضح المعنى الوظيفي المذكور أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام ، ذلك بأنّ وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التعليق**»[3]، فهو يعصف بالمقام وما يقدّمه المعجم من معانٍ ، ذلك أنّه يكفي للإعراب الصحيح المحافظة على جملة من الضوابط ، كاشتمال النسق الهرائي على حروف عربية ، والمحافظة على المباني الصّرفية ، ومظهر العلاقات النحوية ، إلى جانب اشتراط تجاهل الاعتبارات المعجمية (معنى المباني) ، ومن ثمّ يأتي بنموذج ويقوم بإعرابه إعرابا تاما ، وهو قوله:

قاص التَّجين شحاله بتريسه الـ ❖ فاخي فلم يستف طاسية البرن [4]

ويقف سليمان ياقوت إزاء هذا التحليل منتقدا إيّاه بعدم الصلاحيّة ، فكيف ندرك أنّ (قاص) فعل ماض ، أليس ممكنا أن يكون اسم فاعل من "قصا ، يقصو" ، وأن يكون (التجين) مضافا لاسم الفاعل...وهكذا [5].

---

[1] تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها – ص 372.

[2] حسن طبل – المعنى في البلاغة– ص 52.

[3] تمام حسان – اللغة العربية معناها ومبناها – ص 182.

[4] المرجع نفسه ، ص 182 / 183.

[5] أحمد سليمان ياقوت – ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها على القرآن الكريم – ص82 / 83.

لقد وقع تمام في تناقض مع ما دعّمه من أهمية المقام في الدرس النحوي وضرورته في بناء التراكيب ، وذلك بادّعائه أنّ الإعراب يتمّ بصورة ناجحة دون رصد معنى المقام أو المعجم ، إذ إنّ تجاهل هذا المعنى لا يوصل إلى نتائج حاسمة هذا إذا اعتمدنا الذهاب بالغرض والدخول في الوهم والغلط نتائج أساسية ، فالسعي إذن نحو السّلامة والصّحة اللغويين يوجب منآ الالتفات إلى كلّ ما قد يحيل على معرفة المعنى وإدراكه فـ "إعراب أيّ كلام لا معنى له يمكن أن يسلب الدرس النحوي خاصية من أهمّ خصائصه ، وهي ارتباط هذا الدرس بالدلالة من كافة جوانبه سواء من حيث إعراب الكلام بناءً على فهم المعنى أو من حيث معرفة الكلام نفسه اعتمادا على المعنى "[1] .

لقد حاول تمام من خلال نموذجه بناء صرح لغوي لبنته الأولى المعنى ، وتوسّل في سبيل الكشف عنه بتوظيف كلّ العناصر اللغوية وغير اللغوية ، لكن قوله بإمكانية تحديد الوظائف النحوية للجملة دون إدراك معناها العام الذي يتمخّض عن مدلولاتها ، أو معرفة معنى المفردات في حدّ ذاتها ، قد أسبغ على عمله جانبا من التناقض ، وهذا ما أدى ببعض المحدثين إلى انتقاده.

ب . محمد حماسة عبد اللطيف:

ينطلق حماسة من فكرة هامة مؤدّاها تعانق النحو والدلالة تعانقا حميما بحيث يكون الفهم الصّحيح للنحو هو الفهم الصّحيح للأساس الدلالي الذي يقوم عليه النص[2] ، وعلى هذا الأساس فقد جعل هدفه إعادة الدّور الفعّال للنحو في فهم النص والكشف عن معناه فـ " لقد كان النحو العربي منذ نشأته الأولى مهتمّا بالمعنى وبدوره في التقعيد"[3] ، هذا الاعتداد الذي أخذ يتضاءل تدريجيا بسبب انشغالهم (النحاة) بمعرفة الصواب والخطإ حتى أصبح غاية النحو و"صار ينكر على النحو أن يتطاول إلى غاية سواها"[4] ، فكثرت التعليلات الفلسفية وانكفأ النحو في ركام العوامل والمعمولات " فلقد وقف النحاة على باب اللغة يحرسون الصواب و الخطإ ويتشدّدون في الحراسة على حين اعتليت الأسوار من الخلف وأُخذ كلّ شيء تقريبا "[5] ، فكان نتاج اهتمامهم بنظرية العامل أن غفلوا عن إدراك المعاني وكشف أسرارها ، وأصبحت بغيرهم أليق (الأصوليين والبلاغيين) ثمّ إنّ هذه الإعادة المنشودة لا تعني بالضرورة إسقاط الآراء الحديثة ، فتلك النظريات قد تطوّرت في لغتها وفي سياقها الحضاري ومناخها الفكري والثقافي الذي يختلف عن المناخ الذي نشأ فيه النحو العربي ، كما لا يجب الاكتفاء بما توارثناه كونه يحقّق الكفاية ، وإنما ينبغي أن تكون هناك نظرية خاصة تقوم على معطيات من التراث وتجارب الآخرين[6] .

إنّ أكثر ما أضرّ بالدرس النحوي النظر إليه على أنه مجرّد جانب قاعدي لا جدوى منه ولا خطر له في فهم

---

[1] محمود سليمان ياقوت – قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين – دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط (1985) ، ص160.

[2] محمد حماسة عبد اللطيف – النحو والدلالة– ص 8.

[3] المرجع نفسه ، ص 22.

[4] المرجع نفسه ، ص29.

[5] المرجع نفسه ، ص 33.

[6] المرجع نفسه ، ص 25.

بناء النصوص ، ثم تدرّج الأمر إلى النظر إليه على أنه قيد ثقيل على المتكلم ، وهذا القيد يجب التخلّص منه[1] ، وكلّ ذلك مردّه الخلط بين شيئين:

– **أولهما:** العلامة الإعرابية التي تظهر على بعض الكلمات دلالة على علاقة نحوية معينة ، وهذه العلامات جانب واحد من جوانب كثيرة تعمل على وضوح المعنى النحوي.

– **ثانيهما:** النظام النحوي جملة بما فيه من علاقات وقرائن مختلفة تكشف غنى وخصوصية في حركة الجملة العربية وتنوعها.

فهذا الخلط واقتصار حدود النحو على جانب ضيق تمثل في البحث عن العلامة الإعرابية والتبرير لها من شأنه أن يخلع عنه(النحو) خاصية من أهمّ خصائصه وهي ارتباطه بالمعنى ارتباطا وثيقا ، ومن ثمّ يكون ما نتكلّم به ضوضاء لا فائدة تتوخّى منها ، ولما كان الغرض إيصال فكرة إلى السامع وإفهامه إياها فلا سبيل يُرتضى إلاّ وثمرة المعنى وحصان الدلالة أساسه .

وانطلاقا من معطيات التراث يرى حماسة أنّ المتأمل في كتب القدماء ولاسيّما كتاب سيبويه– باعتباره مصدرا هامّا في النحو– يتبين له بأنّ" الوصف النحوي ليس جامدا أصمّ خاليا من الدلالة ؛ إذ إنّ الوصف النحوي هو وصف العلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها بالبعض الآخر"[2] ، وهذا الوصف يعني رصف كلّ العناصر اللغوية وغير اللغوية من أجل توضيح المعنى ، فالنحو يقوم على المعاني التي يريد المتكلم إبلاغها إلى السامع على هيئة مخصوصة ، ومن هذا المنطلق تعدّ الجملة الصّحيحة نحويا هي الجملة التي انبنت على الجانب الدلالي أو هي الصّحيحة دلاليا ، فهناك مجموعة من المحاور التي ترتكز عليها الجملة الصّحيحة نحويا ودلاليا ، وهي:

– وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمدّ المنطوق بالمعنى الأساسي.

– مفردات يتمّ الاختيار من بينها لتشغل الوظائف النحوية السابقة.

– علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة .

– السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أكان سياقا لغويا أم غير لغوي[3].

فحماسة من خلال هذه المحاور يجمع بين معاني النحو أو الوظائف النحوية والأغراض والمقاصد التي يستمدّ منها اختيار المفردات ، ويتمّ التفاعل بينهما في إطار سياقي يسمح بأداء المعاني في تراكيب لغوية على الوجه الذي ينبغي أن تكون عليه حسب مراد المتكلم ، فـ " مهمّة النحو أن يربط بين القاعدة المحدّدة والمثال الكلامي الذي لا ينحصر فيضع يدا على هذه ويدا على تلك ، مع مراعاة أنّ القواعد النحوية المنظمة للعلاقات التركيبية

---

[1] محمد حماسة عبد اللطيف – النحو والدلالة– ص 236.

[2] المرجع نفسه ، ص 48.

[3] المرجع نفسه ، ص 64 /65.

تابعة في أساسها من ملاحظة الأمثلة الكلامية غير المحصورة وفهمها ، فهناك إذن جدل حيّ بين القاعدة والحدث الكلامي المصوغ وفقا لها "[1].

ولا يخلو حديث حماسة من الإشارة إلى المقام وأثره في الصياغة ؛ إذ لا يمكن اعتبار المعاني النحوية أو معاني المفردات (المعجمية) دون ما يزوّدنا به المقام ، فله خصوصية في الكشف عن الدلالة ، يقول:« **ولا تكون للعلاقة النحوية ميزة في ذاتها ، ولا للكلمات المختارة ميزة في ذاتها ، ولا لوضع الكلمات المختارة في موضعها الصحيح ميزة في ذاتها مالم يكن كلّ ذلك في سياق ملائم**»[2] ، فلا يمكن إنكار دلالة السياق اللغوي وغير اللغوي على اختيار المفردات أوّلا ، وعلى إعطاء الوظائف النحوية لتلك المفردات ثانيا.

لقد صدر حماسة عن تصوّر هام يتمثل في ضرورة التقاء النحو والدلالة والكشف عن مدى فاعلية النحو في توضيح معنى النص وتفسيره ، وبذلك يكون قد نحا نفس المنحى الذي سعى إليه تمام من أنّ الغاية التي يهدف إليها الدرس النحوي بيان المعنى ورصد أوجه تأثيره على التركيب إلاّ أنه يخالفه من حيث إمكانية إعراب كلمات لا معنى لها فـ " ليس النظام النحوي نظاما معدّا للكلمات الهرائية أو للفراغ ، ولكنه معدّ لأن تتحقّق في علاقاته المفردات الملائمة بدلالاتها الأوّلية التي تتفاعل مع الوظائف النحوية تفاعلا يكسبها معناها المناسب"[3].

ج . أحمد المتوكل:

حاول أحمد المتوكل أن يضع نموذجا للنحو العربي ، وذلك من خلال استجابته للمبادئ التالية:

– تؤدّي اللغة وظائف متعدّدة تعدُّد الأغراض إلاّ أنّ الوظيفة الأساسية هي وظيفة التواصل.

– ربط بنية اللغة بوظيفتها التواصلية ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة.

– موضوع الوصف اللغوي هو القدرة اللغوية للمتكلم السامع باعتبار هذه القدرة مجموعة القواعد البنيوية الوظيفية التي تمكنه من استعمال عبارات لغوية معينة لتأدية أغراض معينة في مواقف تواصلية معينة.

– تشكّل النحو الكلّي مجموعة من المبادئ العامة الرابطة بين أنماط من الأغراض وأنماط من التراكيب اللغوية .

– تتفاضل الأنحاء حسب استجابتها لمبدأ الوظيفة ؛ أي حسب قدرتها على رصد الظواهر اللغوية وتفسيرها في إطار الارتباط القائم بين البنية والوظيفة[4].

إنّ أهمّ ما يلحّ عليه أحمد المتوكل ربط كلّ بنية لغوية بالأغراض والمقاصد التي تنتج عنها ، ذلك أنّ "بنية العبارات اللغوية تعكس إلى حدّ كبير وظيفتها التواصلية"[5] ، وبهذا فإنّ التراكيب ليست مترادفة ، وإنما يقبع تحت

---

[1] محمد حماسة عبد اللطيف – النحو والدلالة– ص 115.

[2] المرجع نفسه ، ص 124.

[3] المرجع نفسه ، ص 106.

[4] أحمد المتوكل – الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية – منشورات عكاظ ، المغرب ، دون ط ، ص10.

[5] المرجع نفسه ، ص 35.

كلّ تركيب خصوصية معينة مؤدّاها اختلاف الأغراض والمقاصد ، وبحسب الطبقات المقامية المختلفة فالمتوكل يرى أنّ "معنى الجملة في اللغات الطبيعية معنيان: معنى مثبت هو محطّ للإخبار ، ومعنى مقتضى يشكّل القاسم المعلوماتي المشترك بين المتخاطبين"[1] ، ومن ثمّ يميز بين قوة إنجازية (حرفية) مدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها ، وقوة إنجازية (مستلزمة حواريا) يقتضيها مقام التخاطب ، مثال ذلك قوله: هل تستطيع أن تناولني ذلك الكأس؟ ، فالقوة الإنجازية التي تدلّ عليها صيغة الجملة (أداة الاستفهام) هي (**السؤال**) ، والقوة الإنجازية المستلزمة حواريا الناتجة عن ظروف مقام التخاطب هي (**الالتماس**)[2] ، و هكذا يستعرض المتوكل مختلف الأساليب التعبيرية من نفي ، وحصر ، وتصدير... وغيرها على أساس أنها عمليات متباينة تستوجبها أغراض تخاطبية ومقامات متباينة[3] ، مؤكّدا على ضرورة ربط نسق اللغة بمقصد مستعمليها ، وعلى هذا تكون "العبارات اللغوية مفردات كانت أم جملا وسائل تُستخدم لتأدية أغراض تواصلية معينة "، وهذا ما سماه بـ "أداتية اللغة"[4] ، ولما كانت الوظيفة الأساسية للغة هي "التواصل والتبليغ" ، بين متكلم منتج ومخاطب مؤوّل فلا بدّ من " رصد العلاقة بين كلّ نمط من أنماط التراكيب والغرض المتوخّى تحقيقه "[5] ، ولذا يعمد – في مرّات كثيرة- إلى إثارة دور المتكلم في الإبانة عن المعاني التي يريد نقلها إلى السامع بواسطة ما يصدر عنه من ألفاظ وعبارات .

لقد حاول أحمد المتوكل وصف الترابط القائم بين مختلف الأنماط التركيبية وأغراض المتكلمين ومقاصدهم من منطلق تطبيق مبدأ "انعكاس البنية للوظيفة" ، وعلى الرّغم من تعقيد المصطلحات ، أو ما عبّر عنه بالمكونات كالبؤرة ، والمحور ، والذيل ...إلخ ، إلى جانب صوغ المعادلات الرياضية ، إلاّ أنّ تأكيده على ربط الصّلة بين بنية العبارة اللغوية وما تؤدّيه من دلالات في الاستعمال بحسب "الأغراض والمقاصد" أضفى على مجهوداته جانبا كبيرا من الأهمية.

2 . أغراض المتكلم في الدراسة الغربية:

بعد تجاوز مرحلة الدراسات التاريخية والمقارنة ، ظهرت مرحلة جديدة بدأت مع سوسير(***Saussure***) في لسانياته البنيوية التي أخذت من عناصر العملية التواصلية القالب اللغوي أو الشّكل الخارجي للنص ، لتصل به إلى أحكام عامة تجتمع عندها جميع الألسن البشرية ، وتجلّى منهجها اللساني من خلال تلك المفاهيم التي جاء بها ، فهي دراسة تقوم على كشف العلاقات النظامية الصّورية بين الوحدات اللغوية حيث اعتمدت مجموعة من الثنائيات التي تتوجّه إليها معالم تحليل اللغة ومن بينها : اللغة والكلام ، الدال والمدلول ، العلاقات الاستبدالية

---

[1] أحمد المتوكل – الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية – ص59.

[2] المرجع نفسه ، ص 102.

[3] المرجع نفسه ، ص 143.

[4] أحمد المتوكل – المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الامتداد والأصول – دار الأمان ، الرباط ، المغرب ، ط (1427هـ 2006م) ص20.

[5] أحمد المتوكل – اللسانيات الوظيفية مدخل نظري– ص 84.

والتركيبية ...وغيرها .

إنّ البنيوية تعدّ من" المناهج التي تجسّد الاتجاه الشّكلي ، فهو يُعنى بدراسة المنجز في صورته الآنية بغضّ النظر عن السّياق الذي أنتج فيه أو علاقته بالمرسل وقصده بإنتاجه ؛ ويتمّ ذلك بتحليل مستويات لغة بعينها مثل اللغة العربية بوصفها كيانا مستقلا ، ذات بنية كلية ، وإيجاد العلاقة بين هذه المستويات بدءا من تحليل الأصوات والصّرف والتراكيب إلى تحليل مستوى الدلالة"[1] ، فالنظرة البنيوية للغة هي نظرة تجريدية صورية عامة تعتبر "الكلام والفرد والمتكلم والسياق غير اللغوي عناصر خارجية عن اللغة ، ومن ثمّ تقوم بإقصائها من مجال الدراسة "[2] ، ومجال الدراسة عند البنيويين هو "**دراسة اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها**" ، فلا تتدخّل عناصر أخرى لئلا تخالف منهجهم ، إذ إنهم قد فهموا اللغة كما فهم أصحاب العلوم الأخرى الكيمياء والفيزياء والطبيعة موادّهم ، فاستخدموا في دراساتها (اللغة) منهجا علميا وصفيا صارما ، إذ كان استعمالا حرفيا لمنهج العلوم إلاّ أنهم عندما وصلوا إلى المعنى وجدوا صعوبة كبيرة في تطبيق هذا المنهج على هذا المستوى من مستويات التحليل العلمي للغة ، ولصعوبة البحث في المعنى وما يحيط به من ظروف وملابسات إنجاز بوسائل المنهج العلمي الحديث الخاضع للملاحظة والتجربة والاستنتاج ، وبحجّة مرونة المعنى وخصوصيته أقصي من الدراسة [3] فالبنيوية تسعى إلى دراسة النص باعتباره منتهيا ومغلقا ، وفي مقابل ذلك فإنّ كلّ ما يمسّ حدث التعبير هو متروك خارج إطار البحث اللساني البنيوي[4] ، وعلى الرغم من تفريق سوسير بين الكلام – باعتباره الأداء الفعلي للغة– ، واللغة – بوصفها مجموعة القوانين المختزنة في ذهن جماعة بشرية– تفريقا دقيقا إلاّ أنّ طبيعة المنهج الذي التزموه حرمهم من النظر في الكلام والمتغيرات التي تطرأ عليه ، واعتبروه موضوعا لفرع آخر من الفروع التي تدرس اللغة يُطلق عليه "السيميولوجيا ".

فالوقوف عند حدود البنية مثل: الأصوات ، والصّرف ، والنحو ، وتجاهل المعنى ، والعناصر التي تؤثّر في فهمه كالمتكلم والسامع وغيرهما ، كان السّمة الواضحة في الدرس البنيوي ، ولاسيّما عند المدرسة السّلوكية التي تزعمها بلومفيلد(***Bloomfield***) ، والتي قامت على مبدأ عام طرفاه المثير و الاستجابة ، فبلومفيلد يرى أنّ "اللغة نتاج آلي واستجابة كلامية لحافز سلوكي ظاهر"[5] ، وعلى هذا الأساس فإنّ دراسة المعنى تكون عنده أضعف نقطة في الدراسة اللغوية ، وأنّ من الأوفق أن نحدّد مجال علم اللغة بالمادة التي يمكن ملاحظتها ، تجربتها ، قياسها

---

[1] عبد الهادي ظافر الشهري – استراتيجيات الخطاب – ص 7.

[2] مسعود صحراوي – المنحى الوظيفي– ص 12.

[3] ممدوح عبد الرحمان – العربية والفكر النحوي – ص 193.

[4] الطيب دبة – مبادئ اللسانيات البنوية – ص 42.

[5] خليل أحمد عمايرة – في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، جدة ، السعودية ، ط1 (1404هـ 1984م) ص 47.

وأخيرا أصدر حكما بأنّ دراسة المعجم وبالتالي السيمانتيك تعدّ خارج المجال الواقعي لعلم اللغة [1] ، ولقد ردّ تشومسكي(*Chomsky*)على هذه المدرسة حيث رأى أنّ " النموذج اللغوي الذي وضعته مدرسة بلومفيلد يتعامل مع الإنسان كأنه حيوان أو آلة عندما يقول أنّ الحدث اللغوي ما هو إلاّ استجابة لمثير ، والاكتفاء بهذا التحليل الآلي الشكلي للكلام ورصد سلوك العناصر اللغوية يغفل عن قوى أعمق وأبعد وراء إنتاج الحدث اللغوي تتمثل في الجانب الإبداعي "[2] ، فلا يُكتفى في بحث اللغة بالوصف المجرّد والتصنيف النموذجي لوحدات اللغة وتحديدها داخل نظامها بل مجاوزة ذلك إلى الاهتمام بكيفية حدوث اللغة منتقلة من الموجود بالقوة (اللغة) إلى الموجود بالفعل(الكلام) ؛ أي الكشف عن الحركية الداخلية للغة التي بإمكانها أن تُفسّر – ضمن عملية التبليغ اللغوي– سرّ الطاقة الإبداعية الخلاّقة عند الفرد المتكلم الذي لم يعد لدى التوليديين مجرّد مستقبل للغة يخزّنها في ذاكرته بكيفية سلبية[3] .

لقد نظر التوليديون إلى اللغة لا باعتبارها سلوكا آليا كما فعل البنيويون وإنما هي نظام عقلي إبداعي ، وبذلك اختلفت النظرة إلى اللغة من كونها نوعا من أنواع السلوك إلى كونها نظاما معرفيا عقليا ، ويتضح لنا هذا الاتجاه من خلال فكرة البنية العميقة والسطحية ، والتفريق بين الكفاءة والأداء ، حيث يرى أنّ قدرة اللغة الإنسانية غير المحدودة تجعل الفرد قادرا على إنتاج عدد من الجمل غير محدود تكوينا وفهما ، وهذا لا يتأتى إلاّ للملكة الإنسانية ، فتشومسكي يقرّر بأنّ التصدّي للدرس اللغوي يجب أن تسبقه إشارة إلى الدلالة ، يقول:«**إنّ الكلام عن التحليل اللغوي دون الإشارة إلى المعنى كمن يصف طريقة صناعة السفن دون الإشارة إلى البحر**»[4] .

إنّ تأكيد تشومسكي على ضرورة اعتبار اللغة مقدرة عقلية موجودة قبلا في ذهن الإنسان ، والإشارة إلى قصور التحليل البنيوي من حيث اكتفاؤه بالوصف دون التفسير ، ومن ثمّ البحث عن "**الكفاءة**" التي يمتلكها "**المتكلم السامع المثالي**" دون الأداء الواقعي للمتكلم الحقيقي قد جعل منها دراسة شكلية تكتفي في دراسة اللغة بوصفها بنية مستقلّة بذاتها لا تعير للمستعملين أيّ اهتمام ، مما مهّد الطريق إلى ظهور اتجاه ثالث يدرس اللغة لا من حيث هي بنية مغلقة وإنما انطلاقا من استعمالها الفعلي.

ظهرت التداولية من منطلق نقدها لمنهج الدراسة البنيوية الذي ترى أنه يقوم على تصوّر تقليصي للغة إذ لا يراعي في دراستها سوى القواعد الشكلية الرابطة بين العلامات فحسب ، وفي هذا تقليص – في نظر التداوليين– من حجم اللغة الحقيقي ومن فاعليتها ، ومن هنا فهم يرون أنّ الدراسة البنيوية تركت في اللغة فراغا هائلا كان ينبغي دراسته والاهتمام به[5].

---

[1] أحمد مختار عمر – علم الدلالة– عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط (1993) ، ص 24.

[2] ممدوح عبد الرحمان – العربية والفكر النحوي – ص202.

[3] الطيب دبة – مبادئ اللسانيات البنوية – ص 31.

[4] ممدوح عبد الرحمان – العربية والفكر النحوي – ص193.

[5] الطيب دبة – مبادئ اللسانيات البنوية – ص 31.

لقد جاءت التداولية بفكرة لغوية جعلتها تفرض نفسها على مستوى الدراسات الأخرى إذ تميزت "بمفهومها الموسع للغة عموما ولعلم الدلالة خصوصا ، فهي لا تفصل الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية ، ولا تدرس اللغة الميتة المعزولة بوصفها نظاما من القواعد المجرّدة ، وإنما تدرس اللغة بوصفها كيانا مستعملا من قبل شخص معين في مقام معين موجّها إلى مخاطب معين لأداء غرض معين "[1] ، وعلى هذا الأساس تعرّف التداولية بأنها " فرع من علم اللغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم ، أو هو دراسة معنى المتكلم" أو هي "دراسة اللغة في الاستعمال أو في التواصل لأنه يشير إلى أنّ المعنى ليس شيئا متأصلا في الكلمات وحدها ولا يرتبط بالمتكلم وحده ، ولا السامع وحده ، فصناعة المعنى تتمثل في تداول اللغة بين المتكلم والسامع في سياق محدّد(مادي ، اجتماعي ، لغوي) وصولا إلى المعنى الكامن في كلام ما"[2] ، فالتداولية تنظر إلى اللغة باعتبارها نشاطا يمارس من قبل المتكلمين لإفادة السامعين معنى ما ضمن إطار سياقي ، ولا يكتفي بوصف البنى في أشكالها الظاهرة ، وبذلك فهي تخالف اللسانيات البنيوية والتوليدية التحويلية من خلال ما يلي:

– أنّ اللسانيات تحوّلت عند البنيويين إلى علم تجريدي مغلق ذي إجراءات داخلية خالصة يؤمن بكيانية البنية اللغوية في مستواها الصوري المجرّد ، في حين أنها عند التداوليين دراسة استعمال اللغة فلا تنحصر ضمن الكينونة اللغوية بمعناها البنيوي الضيق ، وإنما تتجاوزها إلى أحوال الاستعمال في الطبقات المقامية المختلفة حسب أغراض المتكلمين وأحوال المخاطبين[3].

– أنّ دراسة اللغة عند التوليديين التحوليين على أنها فكرة مجردة أو مقدرة عقلية دون الاهتمام باستخداماتها وبالمتحدثين بها وبوظائفها[4].

– انطلاق التداوليين من محاولة إجابتهم على بعض التساؤلات التي تشكّل فراغا في الدراسات البنيوية مثل: من هو المتكلم ؟ وإلى من يتكلم ؟ وما الفائدة المرجوة من الكلام ؟ وما هي الظروف المحيطة بإنتاج الكلام ؟[5] .

فالتداولية إذن ولاسيّما من خلال ما جاء به كلّ من أوستين(***Austin***) وسيرل(***Searle***)* توظّف مبدأين هامين في تحليل اللغة هما:

أ.**القصدية:** تتجلّى بالخصوص في الربط بين التراكيب اللغوية ومراعاة "غرض المتكلم وقصده" العام من

---

[1] مسعود صحراوي – المنحى الوظيفي– ص11.

[2] محمود نحلة – الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر – مجلة في اللغة والأدب ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر ، ط (2003) ص170/ 171 (بتصرّف).

[3] مسعود صحراوي – التداولية عند العلماء العرب – ص28.

[4] محمود سليمان ياقوت – منهج البحث اللغوي – دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط1 (2003) ، ص183.

[5] الطيب دبة – مبادئ اللسانيات البنوية – ص32.

* قسم أوستين الفعل الكلامي إلى:فعل القول ، الفعل المتضمن في القول ، الفعل الناتج عن القول ، وحدد سيرل الخصائص أو المعايير التي تحكم هذا الفعل المتضمن في القول باعتباره جوهر الفعل الكلامي ، ينظر: مسعود صحراوي – الأفعال المتضمنة في القول – ص75 وما بعدها ، وينظر أيضا: هاشم الطبطبائي – نظرية الأفعال الكلامية – ص8 وما بعدها .

الخطاب .

ب.**السياق العام**: فالجمل تُنطق ضمن سياقات معينة سواء سياق الحال أم السياق الثقافي ، وأنّ جزءا هاما من الدلالات اللغوية يُستمدّ من السياق الذي يُنتج فيه[1].

لقد عُنيت التداولية بدراسة مقاصد المرسل ، وكيف يستطيع أن يبلّغها في مستوى يتجاوز مستوى دلالة المقول الحرفية ، كما يُعنى المنهج التداولي بكيفية توظيف المرسل للمستويات المختلفة في سياق معين حتى يجعل إنجازه موائما لذلك السياق ، وذلك بربط إنجازه اللغوي بعناصر السياق الذي حدث فيه ومنها ما هو مكون ذاتي مثل: مقاصد المتكلم ومعتقداته ، وكذلك اهتماماته ورغباته ، ومنها أيضا المكونات الموضوعية ، أي الوقائع الخارجية مثل: زمن القول ومكانه ، وكذلك العلاقة بين طرفي الخطاب[2] .

إنّ الدراسة التداولية قد ربطت بين العناصر اللغوية والعناصر غير اللغوية التي ينجز فيها الحدث الكلامي ، فلم تهمل الأشخاص المتكلمين ، ولم تقص الكلام ، فهذه العناصر من صميم بحثها ، وكذا لم تهمل السياق والظروف والملابسات ، فالمبدأ العام الذي تقوم عليه هو "الاستناد إلى الواقع الاستعمالي من أجل تفسير الظواهر اللغوية".

- **النظرية السياقية:**

لعلّنا لا نجانب الصّواب إذا قلنا بأنّ النظرية السّياقية ارتبطت ارتباطا وثيقا بفيرث ، إذ يتمّ تحليل اللغة بالنظر إلى سياق الحال أو في ضوء رصد علاقاتها بالسّمات والمتغيرات في العالم الخارجي الذي تجري فيه[3] متأثرا بعالم الأنثربولوجيا مالينوفسكي(***malinowiski***) الذي يقول:« **إنّ اللغات الحية يجب ألاّ تعامل معاملة اللغات الميتة تنتزع من سياق حالها**»[4].

وسياق الحال عندهم جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي (أو للحال الكلامية) ، ومن هذه العناصر المكونة للحال الكلامية:[5]

- شخصية المتكلم والمستمع وتكوينهما الثقافي ، وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والمستمع -إن وجدوا- وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي .
- العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي.
- أثر النص الكلامي في المشتركين كالاقتناع أو الألم أو الإغراء...وغيره.

لقد جعل فيرث الدلالة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية كلّها خادمة لدلالة السياق ، كما بيّن أنّ السّياق

---

[1] مسعود صحراوي - الأفعال المتضمنة في القول - ص69 /70 (بتصرّف).

[2] عبد الهادي ظافر الشهري – استراتيجيات الخطاب – (المقدمةviii).

[3] نهاد الموسى – نظرية النحو العربي – ص94.

[4] بالمر – علم الدلالة إطار جديد- تر صبري إبراهيم السيد ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (1995) ، ص 74.

[5] محمود السعران – علم اللغة مقدمة للقارئ العربي – دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط (1420هـ1999م) ، ص252.

يحمل في بعض ثناياه جزءا من ثقافة المتكلمين وصورة من بيئاتهم الاجتماعية[1] ، وذلك من خلال تحديد النقاط التي ينبغي رصدها أثناء التحليل للوصول إلى المعنى الصحيح ، فعلى" عالم اللغة إذا ما أراد أن يصل إلى المعنى الدقيق للحدث اللغوي أو الكلامي أن يبدأ أوّلا بوصف وتحليل الظواهر اللغوية المتصلة به ومحاولة تقعيدها وفقا لخواصّها ووظائفها في التركيب ، وهذا المبدأ الأساسي هو محور منهج عام في دراسة اللغة عنده ، دعائمه ثلاثة أركان هي:[2]

أ. كلّ تحليل لغوي يعتمد على سياق الحال أو المقام .

ب. وجوب تحديد بيئة الكلام المدروس.

ج.وجوب تحليل الكلام إلى عناصره ومكوناته الأولى ، ويبدأ هذا التحليل وفق الترتيب الأتي: صوتي/ فونولوجي/ صرفي/ نحوي .

فالوصول إلى المعنى الدقيق الذي هو الغرض من الإتيان بالكلام على هيئة مخصوصة يفترض تطبيق هذه الخطوات أي تحليل السياق الداخلي الذي يتمثّل في العلاقات الصوتية ، والصرفية ، والنحوية ، والدلالية بين الكلمات داخل التركيب ، والسياق الخارجي الذي يتمثّل في السياق الاجتماعي أو سياق الحال بما يحتويه ، وهو يشكّل الإطار الخارجي للحدث الكلامي[3] .

وعلى الرغم مما يميز هذه النظرية إلاّ أنها لم تسلم من النقد ،" لكننا من السّهل أن نسخر من النظرية السياقية مثلما فعل بعض العلماء ، وأن نرفضها باعتبارها غير علمية ، لكن من الصعب أن نقترح البديل ، ومن الصعب أيضا أن نرى كيف يمكننا رفضها دون إنكار الحقيقة الواضحة التي تقول بأنّ معنى الكلمات والجمل يرتبط بعالم التطبيق ، إنّ مزية اتجاه فيرث أن شرع في عرض صياغات جزئية للمعنى فحسب ، وقد يكون هذا كلّ ما نأمل بلوغه في أي وقت"[4] .

إنّ الملحظ الذي نسجّله من خلال البحث في هذا العنصر وجود ثلاثة اتجاهات:

أ. مقتنع بأهمية السياق في توجيه الدلالة مع المبالغة أحيانا.

ب. ينكر السياق مطلقا حيث يرى أنه بالإمكان معرفة معنى الجملة دون وجود السياق ، وأننا باعتبارنا متكلمين باللغة يجب أن نعرف معنى الجملة قبل أن نستخدمها في أيّ سياق ، وبناءً على ذلك فإنّ المعنى يظهر مستقلاّ عنه ، ويستطيع اللغويون أن يدرسوه ويجب أن يفعلوا دون إشارة إلى السياق[5].

ج.السياق أمر ثانوي وفرعي ، إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ الظواهر ترتبط من حيث المبدأ بشروط نحوية

---

[1] أحمد نعيم كراعين – علم اللغة بين النظر والتطبيق – ص102.

[2] حلمي خليل – الكلمة دراسة لغوية معجمية– دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (1995) ، ص 162.

[3] المرجع نفسه ، ص 163.

[4] بالمر – علم الدلالة إطار جديد – ص80.

[5] المرجع نفسه ، ص70 وما بعدها .

خالصة قابلة للتشكيل على نحو محكم ، وإن العوامل غير النحوية مما يلابس النحو ويتداخل وإياه كمثل عقيدة المتحدّث إزاء العالم الذي يعيش فيه ، والفروض القبلية ، وأثار موقف الخطاب...لا تلعب إلاّ أدوارا فرعية في تشكيل المستويات المتفاوتة لأصولية الجملة أو كونها مقبولة لدى أبناء اللغة ، كما أنهم يعتقدون أنّ التفسير غير النحوي خطيئة لا يجوز لنا أن نفارقها إلاّ أن تفشل التشكيلات النحوية المحكمة ، وأنّ العوامل غير النحوية مما لا يمكن تشكيله بإحكامٍ قليلةُ الأهمية في نظرية النحو[1].

ومهما يكن من أمر نخلص إلى أنّ نظرية السياق نظرية خصبة وصارمة إذا طبّقت بحكمة ، فهي تعتبر حجر الأساس – كما يرى أولمان- في علم المعنى [2]، ومن ثمّ فإنه من الصعب إلغاء جانب له أثره الكبير في الدراسة اللغوية ؛ إذ إنّ معرفة السياق وسيلة ضرورية للتمكّن من إيجاد المعنى الصحيح ، وهذا يوجب تبني الرأي الذي يلحّ على أهمية السياق أو الموقف أو المقام ، ويصبح الوصول إلى اللغة من حيث هي آلة لا يتأتى إلاّ بعد توفر إطار يشمل العوامل التالية : المتكلم ، المستمع ، الأشياء[3].

وهكذا تختلف وجهات النظر إلى المعنى والسياق وما يشتمل عليه من عناصر كالمتكلم والسامع ، فبنيوية دوسوسير على الرغم من اكتشافها العلاقات بين الوحدات اللغوية ، ومبدأ انتظامية اللغة إلاّ أنها لم تتخطّ حدود النص ، واقتصر بلومفيلد على كون اللغة مجرّد سلوك آلي يقوم على ثنائية المثير والاستجابة ، في حين اعتبرها تشومسكي قدرة عقلية إبداعية ، إلاّ أنه اهتم "بالبحث في الكفاءة التي يمتلكها المتكلم المستمع المثالي أكثر من اهتمامه بنظرية الأداء ، وابتعد بتجريده عن آثار الاستخدام والسياق"[4] ، وكان موضوع التداولية مراعاة كلّ الاستعمالات المختلفة للغة ، وهي بذلك تربط الصّلة بين اللغة كمنظومة من القواعد المجرّدة تختزن في الذهن وبين الأغراض والمقاصد التي يراد تأديتها .

توخّى هذا الفصل بيان أغراض المتكلم في الدرس اللغوي ، وذلك من خلال التنقيب داخل التراث اللغوي الذي وصل إلينا ، فقد عُنيت فئات مختلفة بالكشف عنه وتوضيح مسائله ، فالغرض أو القصد عند الأصوليين يمثل ركيزة أساسية تنبني عليها الأحكام الشرعية ، ذلك أنه (القصد) من الأدلة التي يُستدل بها على معرفة الحكم (التكليف) ، في حين أنّ البلاغيين درسوا حال المتكلم والسامع وما للمقامات التي تحيط بهما من أثر في تحديد دلالة التركيب أوّلا ، وفي الحكم عليه من جهة الفصاحة أو العدول عنها ثانيا ، وتوسّل النحاة بغرض المتكلم في تحديد الوظائف النحوية ، وضبط التراكيب من حيث التقديم والتأخير ، والذكر والحذف... وغيرها ، إلى جانب رصد جهود المحدثين العرب والغربيين – في صورة موجزة – ، وبيان موقفهم إزاء نظرية المعنى في الدرس اللغوي.

---

[1] نهاد الموسى – نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث – ص90.

[2] طاهر سليمان حمودة – دراسة المعنى عند الأصوليين – ص 218.

[3] نهاد الموسى – نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث – ص93.

[4] صلاح الدين صالح حسنين – الدلالة والنحو- توزيع مكتبة الآداب ، دون د ، ط1 ، ص189 (بتصرّف).

الفصل الثاني

منهج الرضي الأستراباذي في الإبانة عن الأغراض

ويشمل:

- المبحث الأول: منهج الرضي الأستراباذي في شرح كافية ابن الحاجب.
- المبحث الثاني: الإبانة عن أغراض المتكلم في شرح كافية ابن الحاجب.

المبحث الأول

منهج الرضي الأستراباذي في شرح كافية ابن الحاجب.

ويشمل:

1. الكافية وشروحها.
2. منهج الرضي الأستراباذي النحوي.

تمهيد:

عرفت حركة التأليف النحوي اتجاهات متعدّدة تزامنا مع المراحل المختلفة التي مرّ بها النحو العربي ، والمتأمل لنمط التأليف في المراحل الأولى التي يمثلها كتاب سيبويه يتبيّن له أنّ طبيعة التقعيد للغة أوجبت استحضار كلّ ما من شأنه أن يحفظ اللسان من الوقوع في الخطأ وارتكاب اللحن ، فامتازت هذه المؤلفات بالطول والإسهاب واستفاضة المادة وخصوبتها ، وكثرة النقول و الاستطرادات ، إلى جانب النظر في دقائق المعاني والبحث في أصول الألفاظ... وغيرها ، مما قد يُحتاج إليه للتّوصل إلى كيفية نطق العرب وتأديته على سمتها وعادتهم في كلامهم ، ولاشكّ أنه من خلال تتبّع تلك المادة اللغوية التي جمعها النحاة في مؤلفاتهم نلحظ أنها لا تخلو من " صعوبةٍ كالاضطراب في تتالي الأبواب ، وفي توزيع جزئيات الباب الواحد ، فضلا عن الغموض في العناوين مع غياب الدقة في المصطلحات ، والتكرار والحشو ، ومعالجة المسائل الأجنبية التي لا صلة لها بالنحو إضافة إلى الجدل والإغراق في تتبّع العلل ، والإكثار من التقسيمات والتفريعات"[1] ، كلّ هذه القضايا أدّت إلى ظهور المختصرات والمتون التي تحاول تقريب المسائل من المتعلمين كما أنها تسعى إلى تحصيل فهمهم للقضايا اللغوية بسهولة ويسر ، وهكذا نجد من بين تلك المؤلفات: "مقدمة في النحو" لخلف الأحمر ، و"التفاحة" لابن النحاس و"اللمع" لابن جني ، و"المبتدئ" لابن خالويه ... وغيرها .

فبعد أن ألّف سيبويه كتابه في القرن الثاني للهجرة لم يجد النحاة ما يستزيدونه عليه ، فاتّجه بعضهم إلى دراسة مسائل جزئية ، وعكف معظمهم على وضع المتون والمختصرات وبسط الشروح وإضافة الحواشي والتعليقات[2]

لقد كانت هذه المؤلفات(الشروح) سلاحا ذا حدين ، فهي إنماء للحركة النحوية ، وتوسيع لدائرة البحث العلمي المنظم ، ومثار مناقشة بين المشتغلين بالنحو ، ولكنّها في الوقت نفسه خلقت نوعا من الاضطراب الشديد لدى الدارس وخلطا في الآراء النحوية من شأنهما أن يجعلاه يضلّ الطريق إلى الرأي الصحيح والنهج القويم ، يضاف إلى ذلك تشتيت ذهنه بين ما قيل في المتن وما قيل في الشرح[3].

1. الكافية وشروحها :

أ- تعريف ابن الحاجب: [4]

---

[1] رشيد بلحبيب – قضية الإعراب و مشاريع تجديد النحو العربي – Http:// www.google.com

[2] أحمد سليمان ياقوت – ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها على القرآن الكريم – ص 142(بتصرّف).

[3] المرجع نفسه ، ص 147.

[4] جلال الدين السيوطي – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة– دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، دون ط ، ص323. وينظر أيضا: ابن خلكان – وفيات الأعيان في إنباء أبناء الزمان– تح إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، دون ط ، مج 3 ، ص 248 وما بعدها.

اسمه ونسبه: هو عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس ، العلاّمة جمال الدين أبو عمرو بن الحاجب الكردي الأصل ، الأسنائي المولد ، النحوي المالكي الأصولي الفقيه ، ولد بعد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة بأسنا من الصعيد – مصر-.

شيوخه وتلاميذه: حفظ ابن الحاجب القرآن الكريم ، ودرس العلوم المتصلة به من نحو ، وفقه ، وقراءات وأصول على كبار أساتذة عصره ، ومن أبرز أساتذته: **أبو القاسم الشاطبي الضرير**(ت590 هـ) ، و المقرئ الفقيه النحوي **أبو الفضل الغزنوي** (ت 599 هـ) ، وقد أخذ عنهما القراءات. وأخذ الحديث عن **هبة الله البوصيري** (ت 598 هـ) ، و**القاسم بن عساكر الدمشقي** (ت 600 هـ) ، وأخذ الفقه والأصول عن **أبي الحسن الأبياري** (ت 618 هـ) ، وبرع فيما درسه ، ولاسيّما أصول العربية ، وبرز في النحو حتى صار من كبار رجاله ، ولابن الحاجب تلامذة ، من أبرزهم: **زكي الدين المنذري** (ت 656 هـ) ، والإمام **جمال الدين بن مالك** (ت 672 هـ) و**ناصر الدين أبو العباس بن المنيّر** (ت 683 هـ) .

مؤلفاته:خلّف ابن الحاجب مصنفات كثيرة في الفقه والأصول والنحو والصّرف نذكر منها ما يلي(النحو والصرف): شرح المفصل للزمخشري سماه الإيضاح ، الأمالي النحوية ، الكافية في النحو ، الشافية في الصرف.

وفاته: توفي ابن الحاجب يوم الخميس سنة ستّ وأربعين وستمائة (646هـ) بالإسكندرية .

ب– تعريف رضي الدين الأستراباذي:

اسمه ونسبه: هو محمد بن الحسن الأستراباذي ، المشهور برضي الدين ، والملقّب بنجم الأئمة ، وقد ذكر السيوطي أنه لم يقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته[1] ، وذكر صاحب الخزانة أيضا أنه لم يطّلع على ترجمة له وافية بالمراد إلاّ ما قد رآه في آخر نسخة قديمة من الشرح ، ونصّه:" هو المولى الإمام العالم العلاّمة صدر الفضلاء ، مفتي الطوائف ، الفقيه المعظم نجم الملة والدين محمد بن الحسن الأستراباذي"[2] ، وجاء في معجم المؤلفين" أنه نحوي ، صرفي ، متكلم ، منطقي"[3].

شيوخه وتلاميذه: سكت المترجمون عن ذكر الشيوخ الذين أخذ عنهم الرضي ، كما سكتوا عن ذكر تلامذته الذين أخذوا عنه.

مؤلفاته: تذكر المصادر أنّ من أثار الرضي الأستراباذي ما يلي:حاشية على شرح تجريد العقائد الجديدة حاشية على شرح الجلال الدواني لتهذيب المنطق والكلام ، شرح القصائد السبعة لابن حديد ، شرح الشافية

---

[1] جلال الدين السيوطي – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة– ص248.

[2] عبد القادر البغدادي – خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب – تح عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ط4(1418هـ1997) ج1 ، ص28.

[3] عمر رضا كحالة – معجم المؤلفين – دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، دون ط ، ج9 ، ص183. وينظر: الزركلي– الأعلام– دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط11 (1995) ، ج6 ، ص86.

في التصريف ، شرح الكافية في النحو.

وفاته: توفي رضي الدين الأستراباذي سنة ستّ وثمانين وستمائة للهجرة (686هـ).

ج- تعريف الكافية:

الكافية مقدّمة مختصرة في النحو ، عمد فيها ابن الحاجب إلى كتاب "المفصل" للزمخشري ، فاختصره رغبة في تيسير النحو على الطلاب[1] ، وعلى الرّغم من اختصارها ووجازتها فقد جمع فيها ابن الحاجب مسائل نحوية كثيرة ، وقد تبارى العلماء في شرحها واعتنوا بالكشف عمّا تتضمّنه من قضايا لغوية منذ ظهور هذا الكتاب حتى فاق عدد شروحها المائة شرحا ، ومن بين هذه الشروح نذكر ما يلي:[2]

- شرح للمؤلف نفسه(ابن الحاجب) ، ونظمها في أرجوزة (الوافية).
- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي ، المتوفى سنة (686هـ).
- شروح السيد ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذى الحسيني وهي: كبير وهو المسمى بالبسيط ، ومتوسط وهو المسمى بالوافية وهو المتداول ، وصغير ، المتوفى سنة (717هـ) .
- شرح نجم الدين أحمد بن محمد القمولى المتوفى سنة (727هـ) ، المسمى تحفة الطالب .
- شرح الفاضل الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي المتوفى سنة (732هـ).
- شرح التبريزي المتوفى سنة (746هـ).
- شرح تاج الدين أبو محمد أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسي الحنفي المتوفى سنة (749هـ).
- شرح شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني المتوفى سنة (749هـ).
- شرح محمد بن محمد الأسدي القدسي المتوفى سنة (808هـ) ، المسمى المناهل الصافية في حل الكافية.
- منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب ، للشيخ أحمد بن محمد بن علي الرصاص المتوفي بعد سنة (825هـ).
- شرحه شهاب الدين أحمد بن عمر الهندي المتوفى سنة (849هـ).
- شرح الشريف نور الدين علي بن إبراهيم المتوفى سنة (863هـ).
- شرح الشيخ نور الدين عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي المتوفي سنة (898هـ) المسمى"الفوائد الضيائية". - شرح الكافية لحسام الدين إسماعيل بن إبراهيم المتوفى سنة (1016هـ).
- الفوائد الشافية على إعراب الكافية ، للشيخ العلامة حسين بن أحمد الشهير بزيني زاده المتوفي سنة (1168 هـ).

---

[1] عبد العال سالم مكرم – المدرسة النحوية في مصر والشام – مؤسسة الرسالة ، ط2 (1412هـ 1990م) ، ص63.

[2] حاجي خليفة – كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون– تح عبد العزيز بن عبد الله الزير ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 (1413هـ 1992م) ، ج2 ، ص 1373 وما بعدها.

– تسهيل الكافية للشيخ محمد عبد الحق العمري الحيدر آبادي المتوفي سنة(1316 ه).

ولعلّ أهمّ هذه الشروح على الإطلاق (شرح رضي الدين الأستراباذي) ، وقد ذكر الرضي تاريخ إتمام تأليفه في آخر الكتاب بقوله:"هذا آخر شرح المقدّمة ، والحمد لله على إنعامه وإفضاله ، بتوفيق إكماله وصلواته على محمد وكرام آله ، وقد تمّ تمامه ، وحمّ اختتامه في الحضرة المقدّسة الغروية على مشرّفها صلوات ربّ العزة وسلامه في شوال سنة ستّ وثمانين وستمائة"[1] ، وهي السنة التي مات فيها ، وذلك على الرغم من أنّ المصادر تُرجع تاريخ الفراغ من تأليفه (شرح الكافية) إلى سنة ثلاث وثمانين وستمائة[2] ، مما يجعلنا نضطرب في تحديد تاريخ تمامه بصورة دقيقة ، لكن إذا اعتبرنا سنة ستّ وثمانين وستمائة هي سنة الفراغ من تأليف شرح الكافية –كما ذكر المؤلف نفسه – ، فذلك يعني أنّ هذا الشرح كان من آخر ما كتب الرضي قبل وفاته ، إلاّ أنّه يشير – مرات كثيرة – إلى بعض القضايا التي سيتمّ تناولها في مقدمة التصريف مما توحي عبارته أنّ شرحه للشافية جاء تاليا لشرح الكافية .

وقد نال كتاب "شرح الكافية" حظوة كبيرة لدى العلماء فأطروا عليه وأجادوا ما استوعبه من مسائل وقضايا لغوية ، ومن هؤلاء جلال الدين السيوطي إذ يقول:« ولم يؤلّف عليها (الكافية) بل ولا في غالب كتب النحو مثله (شرح الكافية) جمعا وتحقيقا وحسن تعليل ، وقد أكبّ الناس عليه وتداولوه ، واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم ، وله فيه أبحاث كثيرة واختيارات جمّة ومذاهب ينفرد بها»[3] ويقول صاحب الخزانة:« هو كتاب عكف عليه نحارير العلماء ، ودقّق النظر فيه أماثل الفضلاء لما فيه من أبحاث أنيقة وأنظار دقيقة ، و تقريرات رائقة ، وتوجيهات فائقة حتى صارت بعده كتب النحو كالشريعة الناسخة أو كالأَمَة الممسوخة»[4] ، ويذكر أيضا أنّ:« شرح الكافية كتاب جليل الخطر ، محمود الأثر ، يحتوي من أصول هذا الفن على أمهاتها ، ومن فروعه على نكاتها ، قد جمع بين الدلائل والمباني وتقريرها ، وبين تكثير المسائل والمعاني وتحريرها ، وبالغ في توضيح المناسبات وتوجيه المباحثات حتى فاق ببيانه على أقرانه ، وجاء كتابه هذا كعقد نظم فيه جواهر الحكم بزواهر الكلم»[5] .

– تحقيق نسبة الكتاب:

أجمعت المصادر التي ترجمت لرضي الدين الأستراباذي على نسبة هذا الكتاب إليه ، وقد اشتهر به شهرة فائقة ، كما أنّ معظم الكتب الحديثة تتفق على إيراد تلك النسبة إليه ، هذا فضلا عن إشارته إلى تأليف شرح لكافية ابن الحاجب من خلال قوله في الخطبة:"... فقد طلب إليّ بعض من أعتني بصلاح حاله ، وأسعفه بما

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب – ج4 ، ص507.

[2] السيوطي – بغية الوعاة – ص248.

[3] المصدر نفسه ، ن ص.

[4] عبد القادر البغدادي – خزانة الأدب – ج1 ، ص 3.

[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص29 /30.

تسعه قدرتي ... تعليقَ ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها عليّ ، فانتدبت له"[1] إلى جانب إحالته في هذا الكتاب على شرحه لمقدمة التصريف – في كثير من المواضع – ، فالمؤكّد أنّ الرضي قد ألّف شرحا على الكافية ، لكن الاختلاف حاصل في ضبط تسمية الكتاب ، فتارة نجده تحت اسم "شرح الكافية " وهو الشائع ، وتارة أخرى تحت اسم "شرح كافية ابن الحاجب".

– بناء الكتاب(شرح كافية ابن الحاجب):

والمقصود ببناء الكتاب الهيكل العام الذي اعتمده الرضي في تحصيل تأليفه ، وذلك انطلاقا من اختيار العنوان و طريقة تقديم الخطبة ، وترتيب المادة اللغوية وكيفية توزيعها .

– **العنوان**: تعدّدت الكتب التي تتناول شرح المتون اللغوية ، وتنوّعت بإزاء ذلك عناوين التصانيف فتارة يأتي العنوان مسجوعا ك " أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" لابن هشام ، و" الفوائد الضيائية في شرح الكافية" للجامي ، وقد يتضمّن العنوان النسبة إلى الشارح مثل: "شرح ابن عقيل" لابن عقيل ، و" شرح المكودي" للمكودي ...وغيرها ، وأخرى يأتي العنوان فيها مباشرا بذكر الكتاب ك"شرح المفصل" لابن يعيش و"شرح قطر الندى وبل الصدى" لابن هشام ...وغيرها .

وجاء شرح الرضي الأستراباذي "شرح كافية ابن الحاجب" ، ومعلوم أنّ ابن الحاجب ألف "الكافية في النحو" كما ورد في مصادر الترجمة ، لكن ربما استغنى الرضي عن "شرح الكافية في النحو" بـ "شرح كافية ابن الحاجب" ، ولعلّ سبب اختياره يتمثل فيمايلي:

– مقصود يتمثل في وجود أكثر من كتاب في النحو جاء على هذه التسمية لغير ابن الحاجب ، فلما خيف الالتباس نُسب إلى ابن الحاجب"شرح كافية ابن الحاجب" تمييزا عن سواه .

– أو غير مقصود معزو إلى مجرد الاختلاف في النسخ .

– خطبة الكتاب: تتّسم خطبة كتاب "شرح كافية ابن الحاجب" بالاقتضاب والإيجاز ، فقد بدأها الرضي كما جرت العادة بالحمد والشكر والصلاة والتسليم ، ثم انتقل بعدها إلى بيان سبب وضع الكتاب ، يقول:« فقد طلب إليّ بعض من أعتني بصلاح حاله ، وأسعفه بما تسعه قدرتي من مقترحات آماله ، تعليقَ ما يجري مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها عليّ ، فانتدبت له مع عوز ما يحتاج إليه الغائص في هذا اللّج والسالك لمثل هذا الفجّ ، من الفطنة الوقادة ، والبصيرة النفاذة ، بذلا لمسئوله ، وتحقيقا لمأموله»[2] ، فظاهر هذا القول أنّ تأليف كتاب " شرح كافية ابن الحاجب" قد كان بطلبٍ من أحد تلامذته عند قراءة مقدمة ابن الحاجب عليه ، وتذكر المصادر أنه "الملك الناصر بن داود "(ت656)[3].

---

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب – ج1 ، ص10.

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب – ج1 ، ص10.

[3] عبد العال سالم مكرم – المدرسة النحوية في مصر والشام – ، ص61.

وفي خاتمة هذه الخطبة يشير الرضي إلى المنهج العام الذي توخّاه أثناء الشرح ، وذلك بعبارة مختصرة تتمثل في قوله " **التجاوز عن الأصول إلى الفروع**" ، فلا يكتفي بالبحث في الأصول والقواعد العامة كما فعل ابن الحاجب ، وإنما هو كشف عن الفروع بما تنطوي عليه من تفصيلات عميقة ومعانٍ دقيقة ، فتجاوز بذلك كتابه مجرّد الشرح لما جاء في متن الكافية .

- **منهج التبويب**: لم يشر الرضي في خطبة كتابة إلى كيفية ترتيب المادة وتوزعيها ، وإنما يمكننا بيان ذلك من خلال تتبّع الكتاب حيث نجده قد قسّمها إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي: الأسماء ، الأفعال ، الحروف* تتضمّن ما يلي:

- **المقدمة اللغوية**: تعتبر مبحثا تمهيديا تتبع فيه الرضي جملة من المصطلحات تشكّل الجهاز المفاهيمي الذي تخضع له دراسة اللغة ، وتشمل: - **الكلمة** : تعريفها ، الفرق بين الكلم والقول ....إلخ .

- **الكلام وتركيبه**: حدّه ، الفرق بين الكلام والجملة...وغيره.

- **الاسم وخواصه**: تعريفه ، خواصه.

- **المعرب**: ويشمل : تعريف المعرب ، حكمه ، معنى الإعراب في الاسم وعلة وضعه ، أنواع الإعراب...وغيرها .

- **العامل**: تعريفه ، وقد اشتمل على جملة من المسائل كآراء العلماء في إعراب الأسماء الستة...وغيرها.

- **الإعراب اللفظي والتقديري**.

- **الممنوع من الصرف**: تعريفه ، موانع الصّرف.

- **القسم الأول**: **الأسماء**: يمكن تقسيم المواضيع التي تناولها في هذا القسم إلى مجموعات وذلك بحسب اعتبارات مختلفة تتعلّق بالاسم:

من حيث الإعراب والبناء :معرب ومبني ، أمّا **المعرب** فيشمل:

- **المرفوعات**:ويضمّ: الفاعل وأحكامه ، مفعول ما لم يسم فاعله ، المبتدأ والخبر ، خبر إنّ وأخواتها ، خبر"لا" النافية للجنس ، اسم"ما" و"لا" المشبهتين بـ "ليس".

- **المنصوبات**: ويضمّ: المفعول المطلق ، المفعول به ، المنادى ، المنصوب

* تجدر الإشارة إلى أنّ المصادر التي تناولت كتاب "شرح الكافية" تذكر أنّ منهج تبويبها على سمت تبويب الزمخشري لكتابه "المفصل" حيث قسّمه إلى أربعة أقسام : الاسم ، الفعل ، الحرف ، المشترك ، يضمّ القسم الأخير منها(المشترك) مجموعة من القضايا كالإعلال ، والقلب والإدغام...وغيرها ، إلا أنّه بعد قراءة شرح الرضي للكافية لاحظت إهماله هذا القسم (المشترك) ، واكتفاءه ببقية الأقسام: الاسم ، الفعل الحرف إلاّ ما دعت إليه الضرورة كما صدر عنه في موانع الصرف ، وهذه المواضع قليلة ، ولم يخصّها بقسم مستقل ، فكيف غاب عن أصحاب المصادر الإشارة إلى مثل هذا ؟ .

على الاختصاص ، المنصوب على شريطة التفسير ، التحذير ، الإغراء المفعول فيه ، المفعول له ، المفعول معه ، الحال ، التمييز ، المستثنى ، خبر كان وأخواتها ، اسم "إنّ" ، المنصوب بـ "لا" النافية للجنس ، خبر"لا" و"ما" المشبهتين بـ "ليس".

- **المجرورات**: تعريفها ، الإضافة المعنوية ، الإضافة اللفظة...وغيره.
- **التوابع**: النعت ، عطف النسق ، التأكيد ، البدل ، عطف البيان.

أمّا **المبني** فيشمل: تعريفه ، ألقاب البناء ، الضمائر ، أسماء الإشارة ، الأسماء الموصولة أسماء الأفعال ، أسماء الأصوات ، أسماء الكناية ، الظروف.

من حيث التعريف والتنكير: ويشمل : العلم وأحكامه ، النكرة ، العدد وأحكامه.

من حيث التذكير والتأنيث: ويشمل : تعريفهما ، أوزانهما... وغيره.

من حيث العدد: ويشمل : المثنى ، الجمع (جمع المذكر السالم ، جمع المؤنث السالم ، جمع التكسير).

المشتقات: ويشمل: المصدر ، اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، اسم التفضيل .

- **القسم الثاني: الأفعال**: يمكن تقسيم المواضيع التي تناولها في هذا القسم إلى مجموعات وذلك بحسب اعتبارات مختلفة:

من حيث دلالة الزمن: ويشمل:

- **الفعل الماضي**: تعريفه ، أحكامه...وغيره .
- **الفعل المضارع** : تعريفه ، شرط إعرابه ، النواصب ، الجوازم .
- **فعل الأمر**: تعريفه ، حكمه...وغيره.

من حيث ذكر فاعله : ويشمل:

- **فعل ما لم يسم فاعله**: تعريفه ، صياغته...وغيره.
- **الأفعال الملازمة للبناء للمفعول**.

من حيث التعدي واللزوم: ويشمل:

- **تعريفهما ، أنواعهما**...وغيره.
- **أفعال القلوب**:تعريفها ، أحكامها...وغيره.

من حيث تمام الحدث ونقصانه: ويشمل:

- **الأفعال الناقصة** : تعريفها ، أحكامها .
- **أفعال المقاربة**: تعريفها ، أحكامها.

صيغتا التعجب "ما أفعله" و" أفعل به": ويشمل : تعريفه ، صياغته ، أحكامه...وغيره.

أفعال المدح والذم :ويشمل: تعريفهما ، أحكامهما.

– **القسم الثالث : الحروف**: ويشمل :

– **تعريف الحرف**.

– **أنواعه**:

– **حروف الجر** : تعريفها ، معانيها...وغيره.

– **الحروف المشبهة بالفعل**: تعريفها ، أحكامها.

– **حروف العطف**: تعريفها ، معانيها.

– **حروف التنبيه**: تعدادها ، أحكامها.

– **حروف النداء**:تعدادها ، معانيها.

– **حروف الإيجاب**: تعريفها ، استعمالها ، أحكامها.

– **حروف الزيادة** : تعدادها ، مواضعها .

– **حرفا التفسير**: تعريفها ، أحكامها.

– **الحروف المصدرية**: تعدادها ، أحكامها.

– **حروف التحضيض**: معانيها ، أحكامها.

– **حروف التوقع**: معناه ، أحكامه.

– **حرفا الاستفهام** :تعريفهما ، أحكامهما.

– **حروف الشرط**: تعريفها ، أحكامها.

– **حرف الردع**: معناه ، أحكامه.

– **تاء التأنيث**: تعريفها ، أحكامها.

– **التنوين**: تعريفه ، أحكامه .

– **نون التوكيد**:تعريفها ، مواضعها ، أحكامها.

وبعد عرض المسائل التي تناولها الرضي في شرح الكافية نعرج إلى اكتناه المنهج الذي اعتمده من خلال توظيف الشواهد ، واستثمار المصادر اللغوية ، واستعراض المسائل الخلافية...وغيرها من النقاط التي سيتمّ بسط القول فيها فيما يلي إن شاء الله.

2 .**منهج الرضي الأستراباذي النحوي** :

إنّ الطريقة التي اعتمدها الرضي – بصفة عامة– في شرحه هي إيراد نص المتن– كما جاء عند ابن الحاجب– ثم يتبعه بشرح وافٍ وتفاصيل دقيقة ، وذلك تارة بحشد الآراء والنقول والاستطرادات ، وأخرى بجمع الشواهد وكثرة التعاليل ، فالرضي الأستراباذي يحاول عرض مادته – على تنوّع مباحثها– بصورة تمكّن من تحقيق الشمولية في رصد كلّ ما يتعلّق بالمسألة اللغوية المدروسة من خلال تتبع مظانها ، وذلك للتوصّل إلى أحكام مضبوطة ومطّردة .

أ. **مصادر الاستشهاد:**

يسوق الرضي– في عرض مسائله– الأدلة والشواهد المختلفة من القرآن الكريم ، والحديث النبوي ، وكلام العرب شعرا ونثرا بما يشتمل عليه من حكم وأمثال وأقوال مأثورة ...وغيرها ، وتعاطي الرضي مع الشواهد يدلّ دلالة واضحة على سعة اطلاعه وقوة حافظته .

– **القرآن الكريم وقراءاته:** ما يلبث الرضي في ترجمة أبوابه حتى يدعّمها بقدر كافٍ من الشواهد القرآنية فالقرآن يُعتبر أوثق نص لغوي في العربية والاحتجاج به واجب بالإجماع ، وقد بلغ عدد الآيات المستشهد بها في شرح الكافية إحدى وأربعين وتسعمائة آية ، تخلّلتها استعانته بالقراءات الشاذة ، ومعلوم أنّ الاحتجاج بالقراءات القرآنية كان محلّ نزاع كبير بين علماء اللغة ، فهناك من يرى وجوب الاحتجاج بها فيلزم قبولها ولا يجوز مخالفتها ، وذلك بموافقة بعض الشروط من صحّة السند وموافقة الرسم وموافقة العربية ، وفريق آخر منع الاحتجاج بها ، وتجدر الإشارة إلى أنّ الشائع عن مذهب البصريين استبعادهم للقراءات إلاّ أن يؤيدها الكلام العربي من شعر أو نثر ، بينما يقوم مذهب الكوفيين على قبول كلّ قراءة والاحتجاج بها ، يقول السيوطي:« فكلّ ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا»[1].

لقد حاول الرضي توجيه الآيات القرآنية وتخريج القراءات من خلال تبيين جانبين:

– الاستدلال على إثبات حكم نحوي أو نفيه ، وبناء بعض القواعد استنادا إليها.

– توضيح مسألة من المسائل النحوية المختلف فيها أحوجه إليها الاستطراد .

وفيما يلي جدول إحصائي يشمل بعض القراءات الواردة في شرح الكافية:

القراءة	النسبة	موضع الشاهد	الجزء والصفحة
لولا نُزل عليه القرآنَ	شاذة	نيابة المجرور عن الفاعل	ج1 ، ص197
حاشًا لله	شاذة	مصدر مضاف	ج1- ص277
ربُّ احكم	شاذة	ضم المنادى قبل الياء المحذوفة	ج1- ص359
هذا يومُ ينفع الصادقين صدقَهم	شاذة	عدم المقارنة في الزمن بين المصدر	ج2 – ص34

[1] السيوطي – الاقتراح في أصول النحو- ص 24.

		والظرف	
تساءلون به والأرحامِ	حمزة	جواز العطف	ج2 – ص42
ما أنتم بمصرخِيَّ	حمزة	كسر الياء مع ما قبلها	ج2 ، ص294
فالق الإصباح وجعل الليل سكنا	عاصم	عطف الاسم على الفعل	ج2 ، ص371
ومن دونهِمِ امرأتين	أبو عمرو	كسر الميم لإتباع كسر الهاء	ج3 ، ص29
هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم	محمد بن مروان	الفصل بين الحال وصاحبها	ج3 ، ص66
اللائي يئسن	أبو عمرو – البزي	تسهيل الهمز	ج3 ، ص105
من قبلُ ومن بعدُ	شاذة	إعراب الظروف المقطوعة عن الإضافة	ج3 ، 249
ثلاث عوَرات	شاذة	فتح العين المعتلة	ج3 ، ص462
لعلي أبلغ الأسباب فأطلعَ	حفص	نصب الفعل بعد الفاء لوقوع الترجي	ج4 ، ص62
فبذلك فلتفرحوا	شاذة	دخول لام الأمر على المضارع المخاطب	ج4 ، 87
فنَعم عقبى الدار	شاذة	فتح عين "نعم"	ج4 ، ص233
إلاّ إنهم ليأكلون الطعام	سعيد بن جبير	دخول اللام في خبر أنّ المفتوحة	ج4 ، ص362
وأنّ الله لسميع عليم	شاذة	دخول اللام في خبر أنّ المفتوحة	ج4 ، ن ص

– **الحديث النبوي**: اختلف النحاة في حجية الاستدلال بالحديث النبوي في عملية التقعيد اللغوي فانقسموا إلى فريقين : الأول يمنع الاحتجاج به ، وذلك لأسباب منها أنه روي بالمعنى لا لفظا ، إلى جانب الطعن في فصاحة الرواة ووقوع اللحن في كلامهم ، وعلى هذا فالأحاديث النبوية التي يصحّ الاستشهاد بها تخضع لضوابط منها : أن تكون من الأحاديث القصار ، وأن تكون من الأحاديث التي اعتني بنقلها بألفاظها في موقف خاص أو حادثة خاصة ، والفريق الثاني: يجيز الاستشهاد به ، واشتهر منهم ابن مالك [1].

ومن هنا نطرح التساؤل حول موقف الرضي من الاحتجاج بالحديث النبوي ؟

يظهر من خلال تتبع شرح الكافية عناية الرضي بالأحاديث النبوية ، وأنه من الذين أجازوا الاستشهاد به حيث بلغ عدد هذه الأحاديث ثمانٍ وأربعين حديثا جاء بعضها مكرّرا – في أكثر من موضع– ، وبعضها الآخر استعان به الرضي لمجرد التمثيل والاستئناس ، ومن الأحاديث التي استدلّ بها على سبيل المثال قوله صلى الله عليه وسلم

[1] محمد عيد – الاستشهاد والاحتجاج باللغة – عالم الكتب ، مصر ، ط3(1988) ، ص109 ومابعدها ، وينظر أيضا: عبد العال سالم مكرم – المدرسة النحوية في مصر والشام– (قرارات المجمع اللغوي) ، ص241.

:" **قوموا فلأصلّ بكم** " ، وقوله:" **لتأخذوا مصافّكم**" ، على جواز دخول لام الأمر على فعل المتكلم ، وجواز دخولها على المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب ، واللام الغيبة[1] ، وفي قوله:"**إنّ من أشدّ الناس عذابا يوم القيامة المصورون**" على جواز حذف ضمير الشأن لبقاء تفسيره وهو الجملة ، ولأنه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط ، والتقدير: "إنه من أشدّ الناس عذابا يوم القيامة المصوّرون"[2] .

و فيمايلي جدول إحصائي يشمل بعض الأحاديث الواردة في شرح كافية ابن الحاجب*:

الحديث النبوي	موضع الشاهد	الجزء والصفحة
أقطع النبي صلى الله عليه وسلم حَضْر فرسه	قيام المصدر مقام المضاف الذي هو "مكان"	ج2- ص25
يذهب الصالحون أسلافا الأولَ فالأولَ	مجيء الحال معرفة	ج2 – ص59
سابق رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الخيل فأتى فرس له سابقا	تنكير صاحب الحال	ج2- ص61
أنا أفصح العرب بيدا أني من قريش	"بيدا " للاستثناء مثل "غير"	ج2- ص160
الناس كلهم هالكون إلا العالمون ، والعالمون هالكون إلا العاملون ، والعاملون هالكون إلا المخلصون ، والمخلصون على خطر عظيم	جواز وقوع "إلا" صفة مع صحة الاستثناء	ج2 – ص162
ما أيس الشيطان من بني آدم إلاّ أتاهم من قبل النساء	مجيء الجملة الفعلية بعد "إلاّ " لتقدّم ماض منفي	ج2- ص171
أطلبوا العلم ولو بالصين	حذف "كان" و"اسمها "	ج2 – ص176
الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة واحدة	الوصف بالمقادير	ج2- ص319
أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل	تكرار اللفظ للتأكيد	ج2- ص375
الكرم التقوى ، والمال الحسب ، والدين النصيحة	مجيء المبتدأ مقصورا على الخبر	ج3- ص64
بله ما أطلعتم عليه	"بله" حرف جر	ج3- ص174
لو أنّ لابن آدم واديين من ذهب لابتغى إليهما	"لو" تفيد الاستمرار	ج3- ص267

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج4 ، ص86.

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج4 ، ص 384.

* تمّ تخريج هذه الأحاديث النبوية ، من قبل بعض الباحثين المحدثين ، فلذا لم نقم بتخريجها ، واكتفينا بإيراد موضع الشاهد ، ولمزيد تفصيل عن سند الحديث ، وطريق روايته ، ولفظه ، ينظر: محمود فجال- السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي – أضواء السلف الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط2 (1417هـ 1997م) ، القسم الثاني ، ص 119 وما بعدها .

ثالثا		
إنّ الله نهاكم عن قيل وقال	استعمال الأفعال استعمال الأسماء مع بقاء البناء	ج3 – ص309
ليس من مبر مصيام في مسفر	إبدال "لام" التعريف "ميما"	ج3- ص320
صلى ثمانَ ركعات	فتح النون	ج3- ص 368
نعمّا بالمال الصالح للرجل الصالح	دخول الباء في المخصوص	ج4- ص246
إنّ قعر جهنم لسبعن خريفا	نصب اسم "إنّ" وخبرها	ج4 – ص337

– **كلام العرب**: احتج النحاة بكلام العرب الموثوق بعربيتهم ، وذلك حين حدّدوا رقعة الفصاحة ، وكلام العرب يشمل الشعر ، والنثر بما يحتويه من أمثال ، وحكم ، وأقوال مأثورة ، وأمثلة عادية .

– **الشعر** : لما كان الشعر ديوان العرب ، يذكر أيامهم ويؤرّخ لهم ، فقد أكثر النحاة من الاستشهاد به باعتبار فصاحته ، وليس غريبا أن يحتوي كتاب شرح الكافية على مواضع للاحتجاج به ، فاستشهد بما يزيد على ثمانية وثمانين وسبعمائة بيت ، وثلاثة وخمسين ومائة شطر ، جمع فيها بين الجاهليين (امرئ القيس) والأمويين (الفرزدق ، جرير ، الأخطل)...وغيرهم ، إلاّ أنه لم يعزُ أكثرها إلى قائليها ، وقد يرجع ذلك إلى اعتماد الرضي على حافظته أثناء تدوين هذا الشرح.

– **النثر**: كثر الاستشهاد بالنثر كثرة بالغة حيث ساق الرضي مجموعة من الحكم ، والأمثال ، والأقوال المأثورة ، مثل قول عمر رضي الله عنه :"**نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه**"[1] ، واحتج – على وجه الخصوص– بأقوال الإمام علي كرم الله وجهه في أكثر من خمسة وعشرين موضعا مما يدلّ على تشيع الرضي واحتكامه إلى آل البيت ، ومن أمثلة ذلك جواز مجيء الجملة الفعلية بعد "كأن" المخففة كقوله:(كأن قد وردت الأظعان)[2] ، ومنه جواز وقوع صلة "ما" المصدرية جملة اسمية كقوله:(بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية)[3] ، ومنه أيضا جواز عدم التشارك بين الفعل والمفعول له في قوله:"فأعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية" والمستحق للسخطة إبليس ، والمعطي للنظرة هو الله تعالى[4] ، ومنه استعمال (لما) في الاستثناء ، في قوله :"عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا"[5] .

---

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج4 ، ص 462.

[2] المصدر نفسه ، ج4 ، ص377.

[3] المصدر نفسه ، ج4 ، ص449.

[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص34.

[5] المصدر نفسه ، ج2 ، ص172.

ومن الحكم والأمثال التي أوردها لبيان الحكم النحوي ما جاء في مسوّغات الابتداء بالنكرة ، وهو قوله: (شر أهرّ ذا ناب) ، وقوله: (أمر أقعده عن الحرب)[1] ، وفي حذف ناصب المفعول به (الفعل) أورد جملة من الأمثلة منها قوله: (الكلابَ على البقر) ؛ أي أرسل ، وقوله:(أحشفًا وسوء كيلة) ؛ أي أتجمع حشفا ، ومنها أيضا قوله: (كلَّ شيء ولا شتيمة حرّ) ؛ أي اصنع كلّ شيء ولا ترتكب شتيمة حرّ[2] ، ناهيك عن استعمال الأمثلة العادية التي لا يمكن حصرها .

– **لغات العرب**: اعتنى الرضي بإيراد لغات العرب ضمن تعرّضه للمسائل النحوية ، و" **لغات العرب كلّها حجة**"[3] بإجماع النحاة ، فلا يمكن ردّ واحدة بأخرى ، وإنما تقوى إحداهما وتضعف الثانية ، وعلى هذا نجد الرضي تارة يصف اللغة بأنها خبيثة قليلة مثل: فتح قولك: (مررت بجواريَ) ، والأصل: (مررت بجوارٍ)

وأخرى بأنها رديئة مثل: إثبات الألف المنقلبة عن التنوين في "حيهلا" في الوصل[4] ، وتارة نجده يذكر القبيلة التي تنطق بذاك اللفظ على تلك الهيئة مثل: رفع (أمس) على لغة بني تميم[5] ، وتارة أخرى يكتفي بإشارة عامة كقوله: وكثير منهم ، ولغة قوم كذا ...وغيره ، مثل قوله "إنّ صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم"[6].

إنّ استناد الرضي إلى لغات العرب – على اختلافها– في إثبات الأحكام النحوية أو نفيها يدلّ دلالة واضحة على مراعاة النطق العربي للتراكيب اللغوية كما نُقل عنهم .

و فيمايلي جدول إحصائي يشمل بعض اللغات الواردة في شرح كافية ابن الحاجب:

اللغة	النسبة	الجزء والصفحة
كلّ فعلان جاء منه فعلى يؤنث "فعلانة"	أسد	ج1 – ص139
قلب ألف المقصور ياء	هذيل	ج2 – ص291
كسر ياء المتكلم مع ماقبلها(مصرخِيِّ)	بني يربوع	ج2– ص294
كسر هاء الضمير في الواحد(منهِ، منهِما ...)	بكر بن وائل	ج3 – ص27
تسكين هاء الضمير(لهْ)	عقيل – كلاب	ج3 – ن ص
فتح "فعال" من الأمر	أسد	ج3 – ص188
الجر بـ "متى"	هذيل	ج3 – ص285

[1] المصدر نفسه ، ج1 ، ص204.

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج1 ، ص310.

[3] ابن جني – الخصائص– ، ج2 ، ص 314.

[4] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج3 ، ص179.

[5] المصدر نفسه ، ج1 ، 104.

[6] المصدر نفسه ، ج1 ، ص89.

كسر همزة " أيان"	سليم	ج3 - ص286
كسر ميم "مذ" و"منذ"	سليم	ج3 - ص289
الجر بـ "مذ" و"منذ"	الحجاز	ج3 - ص290
إعراب"لدن"	قيس	ج3 - ص300
إبدال الميم من لام التعريف	حِمْير- طيئ	ج3 - ص320
لزوم الألف في المثنى	بني الحارث بن كعب	ج3 - ص413
كسر اللام(الجر) مع الضمير	خزاعة	ج4 - ص281
إبدال حاء "حتى" عينا	هذيل	ج4 - ص268
الجر بـ "لعلّ"	عقيل	ج4 - ص380
قلب همزة "أن" المصدرية عينا	تميم – أسد	ج4 - ص450
الكسكسة(إلحاق السين بعد كاف المخاطبة المؤنثة)	بكر بن وائل	ج4 - ص511

ب- مصادر الكتاب اللغوية:

استعان الرضي في جمع مادة شرح الكافية على طائفة من أمّهات الكتب ، فأكثر الأخذ عن "شرح المفصل" لابن الحاجب ، ويبدو أنه اطلع على شرحه للكافية ونقل عنه في كثير من المواضع المشكلة في المتن ، وقد أشار إلى بعض الموضوعات في "مقدمته في التصريف" ، واعتمد على آراء أبي علي الفارسي من خلال كتبه " الحجة في القراءات" ، و"التذكرة " ، و"الإيضاح" ، واستفاد من "سر صناعة الإعراب" لابن جني ، ومن "الكشاف" و" الأحاجي" ، و"المفصل" للزمخشري ، واستعان بالمبرد في كتابيه "الكامل" ، و"الشافي" وتوسّل بالأخفش في كتابه " الأوسط" ، وأخذ عن الجوهري في "الصحاح"، وعن "المغني"*، كما نقل الرضي عن سيبويه والخليل ، وابن مالك ، والفراء ، والكسائي ، وابن السراج ، والزجاج ، والسيرافي ... وغيرهم من النحاة

و حكى عن أبي عبيدة ، وابن الأعرابي ، والأصمعي ، وأبي زيد الأنصاري ... إلخ.

وهكذا فإنّ كثرة النقول في "شرح الكافية" مع مناقشتها قد أصبغ على مادته غنى وخصوبة معتبرة مما جعله ينفرد عن غيره من الشروح.

ج- موقف رضي الدين الأستراباذي من بعض أصول النحو:

* يتردد في شرح الكافية على لسان الرضي الأستراباذي قوله: وقال صاحب المغني ، وفي المغني...إلخ ، ولم يذكر صاحب هذا الكتاب في أيّ مرة من المرات التي أخذ عنه فيها ، ومعلوم أنّ أصحاب المغني كثيرون ، وقد أشار إميل يعقوب في تحقيقه أنه اليمني (ت680هـ) .ينظر: شرح كافية ابن الحاجب- تح إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط (1419هـ 1998م) ، ج5 ، ص249 .

إنّ المطلع على كتاب "شرح كافية ابن الحاجب" يلحظ أنّ الرضي قد تناول- بصورة دقيقة- بعض أصول النحو مشيرا إلى ضرورة الاعتماد عليها في التقعيد ، ومن بين هذه الأصول حديثه عن السماع بوصفه أهمّ المصادر المعتمدة في التقعيد اللغوي ، وكذا بيان موقفه من نظرية العامل ، إلى جانب تركيزه على العلل التي وضعت العربُ الكلامَ من أجلها ، و فيمايلي سنعرض لهذه الأصول بصورة موجزة.

- **السماع:** يولي الرضي السماع عناية بالغة بوصفه مصدرا هاما من مصادر الاحتجاج في اللغة ، وقد أدّاه هذا الاهتمام إلى رفض كثير من التخريجات النحوية تبعا لعدم ثبوتها في السماع ، وعدم ورودها استعمالا والمتتبع لما جاء في "شرح الكافية" يتبين له إلى أيّ مدى يراعي السماع في توجيه التراكيب اللغوية ، فعلى أساسه يجوز الحكم أو يمتنع ، ومن أمثلة ذلك إرجاع حكم أسماء القبائل في الصّرف وعدمه إذا لم يكن فيها سبب ظاهر لمنع الصّرف من العلل التسعة إلى السماع ، يقول:« **فالأصل فيها الاستقراء ، فإن وجدتهم سلكوا في صرفها أو ترك صرفها طريقة واحدة ، فلا تخالفهم كصرفهم (ثقيفا) ، و(معدا) ، و(حُنينا) ...وترك صرفهم (عُمان) ، و(هَجَر)....**»[1] ، ومن ذلك أيضا رفضه تجويز الاكتفاء بالفتحة دون ألف الندبة

نحو:(يازيدَ) ، و(وازيدَ) تبعا لعدم ثبوته في الاستعمال ، يقول:« **وجوّز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة ، نحو:(يازيدَ) ، و(وازيدَ) ، ولم يثبت**»[2] ، ذلك أنّ الندبة تقتضي إطالة الصوت ومدّه للدلالة على معنى التوجّع ، والاقتصار على الفتحة دون ألف الندبة ينقض الغرض ، والعرب وضعت الألفاظ على قدر المعاني التي تؤمّها .

وفي الأسماء الملازمة للنداء يرى الرضي أنّ من الأبنية المختصة بذلك كلّ ما كان على وزن "فُعَل" في سبّ المذكر ، و"فَعَال" في سبّ المؤنث ، نحو:(خُبث) ، و(لُكع) ، و(خَباث) ، و(لَكاع) ، ولم يُسمع شيء من الأسماء المختصة بالنداء موصوفا [3] .

ومن الأحكام التي لم يُجزها نظرا لعدم ثبوتها سماعا إظهار الفعل مع المحذّر المكرّر في مثل:(الأسدَ الأسدَ) أي (احذر الأسدَ الأسدَ) ، وكذا لا نقول:(إياكَ إياكَ احذر) ، وعلى هذا فعدم الإظهار أولى ، يقول الرضي: «**وأجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم ، نحو:(احذر الأسدَ الأسدَ)، و(إياكَ إياكَ احذر) ، نظرا إلى أنّ تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف الفاعل ، كقوله تعالى:** ﴿دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[الفجر21] **ومنعه آخرون ، وهو الأولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذّر منه**»[4] ، ويذكر الرضي إلى جانب عدم مجيء الفعل

---

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج1 ، ص119 / 120.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص380.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص391. وتجدر الإشارة إلى أنّ الرضي لا يمنع من ورود الأسماء المختصة بالنداء موصوفة قياسا ، ينظر: رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج1 ، ص352.

[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص7.

مظهرا في السماع الحكمةَ (الغرض) من وجوب ذاك الحذف (الفعل) ، يقول:« **وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذّر منه المكرّر ،كون تكريره دالاّ على مقاربة المحذّر منه للمحذّر ، بحيث يضيق الوقت إلاّ عن ذكر المحذّر منه على أبلغ ما يمكن ، وذلك بتكريره ، ولا يتّسع لذكر العامل مع هذا المكرّر**»[1] .

وفي مجيء المصدر حالا يقول الرضي: «اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منها ، نحو: (قتلته صبرا) ، و(لقيته فجأة وعِيانا) ، و(كلّمته مشافهة) ، و(أتيته ركضا ، أو عدوا أو مشيا) ، ولا يقال:(جاء ضحكا أو بكاء) لعدم السماع ، وانتصابها على المصدرية لا على الحالية»[2]

ورفض الرضي قول من أجاز دخول "قد" في الماضي المنفي بـ "ما" ، نحو:(ما قد ضرب أبوه) لعدم السماع والقياس ، ولكون "قد" لتحقق وقوع الفعل ، و"ما" لنفيه[3].

من خلال هذه الأمثلة يصوغ الرضي قاعدة هامة مفادها أنّ السماع لا يردّ ، ولاسيّما إذا عضده القياس وعليه ينبني تخريج التراكيب اللغوية من ناحية وقوعها سماعا ، وإن لم يمنع القياس ذلك[4].

ومما يدلّ على رعاية الرضي نُطقَ العرب موقفُه من الرواية ، فهو يرى أنّ الرواية لو ثبتت عن ثقة ، لم يجز ردّها ، وإن ثبت هناك رواية أخرى[5] .

وهكذا نلحظ أنّ رضي الدين الأستراباذي يركّز تركيزا واضحا على السّماع في تبرير الأحكام النحوية مما يؤكّد أنّ وضع القواعد وصياغة القوانين يتمّ انطلاقا من استقراء كلام العرب وتتبع استعمالاتهم.

– **العامل:** ينطلق الرضي في تفسير العامل من فكرة ابن جني التي ينسب فيها العمل إلى المتكلم فالمتكلم هو الذي يحدث العمل ويُوجده ، وإنما نُسب العمل إلى الألفاظ التي حصل بواسطتها تلك المعاني يقول:« **اعلم أنّ محدث هذه المعاني في كلّ اسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها ، لكن نُسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم**»[6] ، ويؤكّد ذلك في موضع آخر من

كتابه ، يقول:« **الموجد لهذه المعاني هو المتكلم ، والآلة : العامل ومحلّها الاسم ، وكذا الموجد لعلامات هذه**

المعاني هو المتكلم ، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها ، ولهذا سُمّيت الآلات

---

[1] المصدر نفسه ، ن ص.

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج2 ، ص 75 / 76 (بتصرّف).

[3] المصدر نفسه ، ج2 ، 84.

[4] المصدر نفسه ، ج2 ، 241.

[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص90.

[6] المصدر نفسه ، ج1 ، ص49.

عوامل»[1] ، وعلى هذا يبني الرضي تصوّره للعامل على أنه مجرّد علامات وأمارات ، وليس مؤثّرا حقيقيا كالإحراق للنار ، والإغراق للماء ، والقطع للسيف –كما يذكر ابن الأنباري– ، وبموجب ذلك لا تلزم رتبة التقدّم للعامل كون المؤثّر تابع لما يؤثّر فيه ، يقول الرضي:« **إنّ العامل النحوي ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم تقدّمه على أثره ، بل هو علامة**»[2] ، وبذلك ينفي وجوب تقدّم العامل على معموله.

وفي دلالة الألفاظ على المعاني يرى الرضي أنّ الرفع علم كون الكلمة عمدة لا علم الفاعل كما ذكر ابن الحاجب وغيره من النحاة ، ذلك أنّ المبتدأ والخبر وسائر المرفوعات كلّها أصول ، وليست محمولة على رفع الفاعل ، يقول الرضي: « المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة ؛ لأنّ الرفع في المبتدأ والخبر وغيرها من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل ، بل هو أصل في جميع العمد»[3] ، وعلى هذا فلا دليل على ما يُعزى إلى الخليل من كونهما (المبتدأ والخبر) فرعين على الفاعل ، ولا على ما يُعزى إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع[4] ، ويرى الرضي أنّ النصب علم كون الكلمة فضلة لا علم المفعول به –كما تقدّم عند ابن الحاجب – ومن ثمّ فالتمييز والحال والمستثنى الفضلة أصول في النصب كالمفعول به وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة ، يقول: « والحق أن يُقال: النصب علامة الفضلات في الأصل ، فيدخل فيها المفاعيل الخمس ، والحال والتمييز ، والمستثنى ، وأمّا سائر المنصوبات فعُمد شُبهت بالفضلات ، كاسم (إنّ) ، واسم (لا) التبرئة وخبر(ما) الحجازية ، وخبر(كان) وأخواتها»[5] ، فالرضي يقسّم دلالة الحركات على المعاني إلى قسمين هما: الرفع (العمدة) والنصب (الفضلة) ، أمّا المجرورات فهي محمولة على المنصوبات ، ذلك أنّ "**المجرور في الأصل منصوب المحلّ**"[6] ، ويشرح الرضي هذه المقولة موضّحا من خلال قوله:« جُعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلاواسطة كغير المفعول معه من المفاعيل ، وكالحال ، والتمييز ، أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه ، والمستثنى غير المفرّغ ، والأسماء التي تلي حروف الإضافة... ثم أريد أن يُميز بعلامةٍ ما هو فضلة بواسطة حرف ، ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر ، فمُيز به مع كونه منصوب المحلّ لأنه فضلة ... فإن سقط الحرف ظهر الإعراب المحلّي في هذه الفضلة ، نحو: (اللهَ لأفعلنّ) بالنصب»[7] ، فعلامات الإعراب – كما يرى الرضي– الضّمة للعمدة ، والفتحة للفضلة ، أمّا الكسرة فهي حركة تمييزية يؤتى بها

للتفريق بين الفضلات على المستوى التركيبي (بواسطة أو بانتفائها).

---

[1] المصدر نفسه ، ج1 ، ص59.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص53.

[3] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج1 ، ص161.

[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص53.

[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص267.

[6] المصدر نفسه ، ج1 ، ص161.

[7] المصدر نفسه ، ج1 ، ص49.

وبعد توضيح الرضي لعلامات الإعراب وما يتصل بها ، نجده يصوغ – في ثنايا كتابه- جملة من القواعد العامة المتعلقة بنظرية العامل ، من ذلك أولوية إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي ، وبهذا يردّ على الكوفيين قولهم بأنّ المفعول معه منصوب على الخلاف- وهو عامل معنوي عندهم-[1].

ويعيب الرضي على النحاة اشتراطهم في العامل ما يحيل على التكلّف والإغراب ، من ذلك اشتراطهم اتحادّ عامل الحال وصاحبه ؛ أي إنّ العامل في الحال وصاحبه شيء واحد ، و" الأولى جواز اختلاف العاملين لئلا يوقعهم ذلك في تكلّفات كثيرة نتيجة التزامهم اتحادّ العامل في الحال وصاحبها ولا دليل دلّهم عليه ، ولا ضرورة ألجأتهم إليه"[2].

ويميز الرضي بين العوامل القوية والعوامل الضعيفة ، فالعامل القوي هو"الفعل التام"، أمّا العوامل الضعيفة ف "الأفعال الناقصة" ، و" الأسماء الجامدة " ، و"الحروف" ، و"اسم التفضيل" ، و"المصدر"...وغيرها ، وعلّة ذلك ضعف مشابهتها للفعل ، ومن الأمثلة قوله في عمل الاسم الجامد ، أنه لا يتقدّم معموله عليه (العامل) لمشابهته للفعل مشابهة ضعيفة[3] ، وكذا قوله في عمل اسم التفضيل: «اعلم أنّ مشابهة أفعل التفضيل للفعل ضعيفة ، وكذا لاسم الفاعل ، أيضا ، فلا يرفع الاسم الظاهر في الأعرف الأشهر»[4] ، والأفعال الناقصة لكونها عوامل ضعيفة لا يفصل بينها وبين معمولها من الأجنبيات إلاّ بالظرف[5] .

وقد يذكر الرضي اختلاف العلماء في العامل ، فيختار الوجه الأنسب ، ومن أمثلة ذلك موافقته للكسائي في عامل رفع الفعل المضارع ، وهو حروف المضارعة[6] ، كما يذكر اختلافهم في إعراب الأسماء الستة ...وغيرها.

وهكذا نجد الرضي الأستراباذي في تخريج التراكيب اللغوية يخضع تارة لقوانين العامل ويحترز بها ، وتارة أخرى نجده مهاجما إياها لما تؤدّي إليه من التكلّف والتعقيد ، ولعلّ النص التالي يوضّح رفض الرضي لقواعد النحو التحكمية الناشئة عن القول بالعامل والمعمول ، يقول في المبتدأ الذي يأتي صفة واقعة بعد حرف نفي أو ألف استفهام ، مثل: (ما قائم الزيدان) ، و (أقائم الزيدان) بانتفاء المطابقة:« **والنحاة تكلّفوا إدخال هذا أيضا في حدّ المبتدأ ، فقالوا :إنّ خبره محذوف لسدّ فاعله مسدّ الخبر ، وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف ويسدّ غيره مسدّه ، ولو تكلّفت له تقدير خبر ، لم يتأتّ ، إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له ، فمن ثمّة تمّ بفاعله كلاما**»[7] ، فالجملة (أقائم الزيدان) ، و(ما قائم الزيدان) جملة فعلية

---

[1] المصدر نفسه ، ج2 ، ص39.

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج1 ، ص250.

[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 107.

[4] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 531.

[5] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 199.

[6] المصدر نفسه ، ج4 ، ص24.

[7] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 198.

باعتبار المعنى ، وكأنّي بالرضي يعمد في تفسير الظواهر التركيبية إلى ربط الصلة بين ما يتطلّبه تصحيح المعنى وإقامته ، وبين نظرية العامل وما تجرّه من تأويلات – وإن لم يسعفه هذا في مواضع أخرى-.

– العلة: رأى بعض علماء العربية القدامى أنّ العرب حين تكلّمت على سجيّتها كانت تعرف علل ما تتكلّم به ، وقام في عقولها ما نسبناه إليها ، يدلّ على ذلك ما صرّح به الخليل لما سئل عن العلل التي وضعها وكانت إجابته بأنّ مثل متأمّل اللغة في انتظامها و تشابك علاقاتها " كمثل الحكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم و الأقسام ، قد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق ، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلّما وقف هذا الرجل الدّاخل الدّار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلّة وسبب كذا لعلّة سنحت له وخطرت محتملة أن تكون علّة لذلك ، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدّار ، و جائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة ، إلاّ أنّ ما ذكره الرجل محتمل أن يكون علّة كذلك"[1] ، فالعلل مستنبطة من كلام العرب ، و قد جعلها ابن جني من الأدلّة على الحكمة المنسوبة إليها(العرب) ، ولذا نجده قد خصّص بابا كاملا في كتابه الخصائص سماه "باب في أنّ العرب قد أرادت من العلل و الأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها"*.

لقد نشأت العلة نشأة بسيطة مستمدّة من روح اللغة مبنية على كلام العرب شعره و نثره ، وذلك يوحي أنها نابعة من الفطرة و الحس[2] ، و قد أخذت تنمو و تتطوّر شيئا فشيئا حتى بلغت من التجريد و التعقيد ما لا غاية وراءه بتأثير المنطق الفلسفي و ما يستتبعه من جدل أبعدها عن الواقع اللغوي . و لعلّنا بعد هذه المقدّمة نتساءل عن موقف الرضي من العلة (التعليل) ؟.

يبين الرضي ما يقصده النحاة بالعلة ، ذلك أنّ "قول النحاة إنّ الشيء الفلاني علة لكذا ، لا يريدون به أنه موجب له ، بل المعنى أنه شيء إذا حصل ذلك الشيء ، ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم ، لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم "[3] ، فمن خلال هذا النص يميز الرضي بين العلة والحكم ؛ فقد تختلف العلة أو تتعدّد إلاّ أنّ الحكم الذي يحصل موجب ، ومن أمثلة ذلك أنّ موانع الصّرف كثيرة (العلل) لكن الحكم واحد (لاكسر ولا تنوين) ، وهو في هذا يخالف بعض النحاة الذين يشترطون أن تكون العلة موجبة مطّردة منعكسة كالسهيلي الذي يرى أنّ "العلة الصّحيحة هي المطّردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها ، ويفقد بفقدانها ...ومن علل النحو ما يطّرد وينعكس فيتبين صحتها كالتضمّن لمعنى الحرف في الأسماء فإنه موجب للبناء مطّردا ومنعكسا ومثّل بفساد علل موانع الصرف ، فقد تُعدم من الاسم وهو مع ذلك ممنوع من الصرف"[4].

---

[1] السيوطي – الاقتراح في علم أصول النحو- ص 82.

* ينظر : ابن جني – الخصائص – ج 1 ، ص 201.

[2] مازن المبارك – العلة النحوية نشأتها وتطورها – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط 3 (1401هـ 1981م) ، ص69.

[3] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب - ج1 ، ص83.

[4] السهيلي – أمالي السهيلي- تح محمد إبراهيم البنا ، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ، ط (2002) ، ص20.

لقد أسهب الرضي في التعليل لبعض التوجيهات النحوية ، مما يجعل التعليل سمة خاصة في شرحه ، فنجده يبسط العلة تلو الأخرى حتى إنّه يعلل لتعليلات النحاة في مسائل مختلفة ، فيردّ بعضها ، و يقبل بعضها الآخر

و من أمثلة ذلك ما صدر عنه في رفض بعض التعليلات لغيره من النحاة : منع تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلا صريحا ، مثل (طاب زيد أبا) أو اسم الفاعل أو المفعول ، وعلة منعه قولهم:لأنه في الأصل فاعل الفعل المذكور ، كما في (طاب زيد أبا) ، أو فاعل الفعل المذكور إذا جعلته لازما ، نحو: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[القمر 12] ، أي تفجّرت عيونها ...والفاعل لا يتقدّم على الفعل ، فكذا ماهو بمعنى الفاعل .

يقول الرضي معلّلا:«و ليست العلة بمرضية ، إذ ربما يخرج الشيء عن أصله ، ولا يراعى ذلك الأصل كمفعول ما لم يسمّ فاعله ، كان له ، لما كان منصوبا ، أن يتقدّم على الفعل ، فلمّا قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل ، فأيّ مانع أن يكون للفاعل أيضا ، إذا صار على صورة المفعول : حكم المفعول من جواز التقديم؟ »[1].

كما نجد علله تارة تكون لغوية و تارة أخرى يطغى عليها الجانب الفلسفي المنطقي ، ومن تعليلاته اللغوية تعليل انتصاب (سوى) ، يقول: « إنما انتصب (سوى) لأنه في الأصل صفة ظرف مكان ، وهو "مكانا" ، قال الله تعالى :﴿مَكَانًا سِوًى﴾[طه 58] ؛ أي: مستويا ، ثم حذف الموصوف ، وأقيمت الصّفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف ، أي معنى الاستواء الذي كان في "سوى"»[2] ، ومنها أيضا تعليله لبناء أسماء الأصوات يقول: « إنما بنيت أسماء الأصوات لما ذكرنا من أنها ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل منظورا فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى الإعراب»[3] ، ومنها تعليل بناء (أمس) ، وعلة بنائه «تضمّنه للام التعريف ، وذلك أنّ كلّ يوم متقدّم على يوم فهو أمسه ، فكان في الأصل نكرة ، ثم لما أريد أمس يوم التكلّم ، دخله لام التعريف العهدي ...ثم حذفت اللام وقدّرت ، لتبادر فهم كلّ من يسمع " أمس" مطلقا من الإضافة ، إلى أمس يوم التكلم ، فصار معرفة»[4] ، و غيرها مما يضمّه كتاب شرح الكافية.

و قد تمتزج تعليلات الرضي بصبغة فلسفية منطقية ولاسيّما في بعض المسائل كمسائل الشرط والاستثناء فنجده يذكر استلزام نفي اللازم نفي الملزوم ، واستدعاء الملزوم للازم ، نحو قولك:(ليس لأخي زيد أخ) [5]

كما نجده يعلّل منطقيا لعمل المصدر رغم ضعف مشابهته للفعل لفظا ومعنى بكونه يطلب الفاعل والمفعول به عقلا لا وضعا كالفعل[6] .

---

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب – ج2 ، ص 108.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص164.

[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 201.

[4] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 305 / 306.

[5] المصدر نفسه ، ج 4 ، ص 327.

[6] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 472.

وقد حاول محمد وجيه تكريتي إحصاء العلل التي تضمّنها كتاب "شرح كافية ابن الحاجب" – مع التمثيل لها – مما يؤكّد– بوضوح– اهتمام الرضي وعنايته بجانب تعليل الأحكام النحوية ، فجاءت كثيرة ، وهذه العلل هي*: علة التطفّل، علة الإتباع ، علة الاستئثار، علة الوقاية ، علة الأمن من الكسر، علة المحافظة ، علة الخفاء ، علة الالتصاق ، علة منع اشتراك ، علة التأنيث والعدل والعلمية ، علة الاستغراب ، علة عدم استعمال علة مطابقة ، علة التضاد ، علة التخفيف ، علة الاختصاص ، علة شدة الارتباط والاتصال ، علة الإجماع علة التبادر ، علة الحذف ، علة امتناع الحذف ، علة الاستغناء ، علة التخلل ، العلة الشنيعة ، علة عدم الاستقلال علة عدم الاتحاد ، علة لزوم ، علة عدم لزوم ، علة عدم السماع ، علة قيام قرينة ، علة البقاء علة المنع ، علة عدم المنع ، علة التأثير ، علة الكراهية ، علة عدم التمكين ، علة عدم الفائدة ، علة الفائدة ، علة الاحتياج ، علة عدم الاحتياج ، علة الدلالة ، علة الفرق ، علة التركيب ، علة قوة الدلالة ، علة المعاقبة ، علة العدل والوصف علة امتناع التخالف ، علة المساواة ، علة الاطراد ، علة عدم الاطراد ، علة عدم وجود سعة في الكلام ، علة الفرع ، علة الأصل ومراعاته ، علة المزج ، علة عدم المزج ، علة التناقض ، علة الاستحالة علة الاعتباط ، علة عدم الإحجام ، علة الشذوذ ، علة الاحتمال ، علة التخالف ، علة زوال العمل ، العلة العارضة ، علة التعسّر علة الاعتبار ، علة الاستبشاع ، علة عدم التحقق ، علة عدم التقدير ، علة عدم العراقة علة مراعاة التقدّم علة التصدّر ، علة اللبس، علة الفضلة ، علة الاختصار ، علة الإسناد ، علة عدم التغيير علة البعد ، علة عدم البعد ، علة الإضمار ، علة عدم الإضمار ، علة السقوط ، علة الطول ، علة التأويل ، علة منع الصرف ، علة القلة ، علة الخوف ، علة التأخير ، العلة العرضية ، العلة الموطئة ، علة عدم النظير ، علة التبعية ، علة الإلحاق ، علة الصّرف ، علة التفاوت ، علة التوهم ، علة الفساد ، علة الكثرة ؛ وقد جاءت على وجوه مختلفة: كثرة الاستعمال ، كثرة التكرار، كثرة الدخول ، كثرة الحذف ، كثرة التوسع كثرة التغيير كثرة المشابهة ، كثرة المخالفة ، وهناك كذلك علة الخروج ، علة عدم الخروج عن القاعدة ، علة الحمل ، علة عدم الحمل ، علة تنكير ، العلة الغالبة العلة المجوزة ، علة المشاركة ، علة عدم الاشتراك ، علة الجمع ، علة العطف ، علة حصول ربط ، علة البدل علة العموم والشمول ، علة التعرية ، علة الإجحاف علة عدم اعتبار ، علة عدم ثبوت في الكلام عن العرب علة العروض ، علة الفصل ، علة الانتفاء ، علة التحول والصيرورة ، علة الظهور ، علة وجوب ، علة زوال ، علة الاستئناف ، علة العمدة ، علة القبح ، علة الاستحسان ، علة البناء ، علة ترك الترنم ، علة المقابلة ، علة تبين وتوضيح ، علة الموافقة ، علة اختلاف علة دخول ، علة الاشتهار ، علة النقل ، علة عدم المصاحبة ، علة الاضطرار ، علة العجمة ، علة التكرار ، علة الاستقرار ، علة الإعراب ، علة الحاجة ، علة الإضافة ، علة الهدر ، علة التعذر ،

* هذه العلل المتنوعة منها ما هو مشهور ، ومنها ما ليس كذلك ، ومن خلال الإطلاع على شرح الكافية وجدنا بعض هذه العلل منسوبة إلى النحاة القائلين بها ، وأخرى تميز بها الرضي – على حسب ما نعتقد – مثل: علة الإسناد ، ومن العلل المعروفة: علل موانع الصرف (العجمة التأنيث ، العدل ...وغيرها) ، التخفيف ، كثرة الاستعمال ...وغيرها . ينظر على التوالي: رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج1 ، ص21 / 95/ 361 .

علة التضمن ، علة الاشتغال علة الإبهام ، علة العوض ، علة التناسب ، العلة الغائية ، العلة الموجدة ، علة العدم ، العلة الحاملة ، العلة التامة علة القرب[1].

و تجدر الإشارة إلى أنّ دراسة التعليل عند الرضي على جانب كبير من الأهمية لذا فإننا نعجب من بعض الدراسين المحدثين الذين تناولوا نظرية التعليل في النحو العربي إغفالهم إياه وتجاوزهم له ، ولو بصورة موجزة.

وهكذا يبدو أنّ اهتمام الرضي بالجانب التعليلي في شرحه الكافية يدلّ على رغبة صارمة في توخّي إيضاح الحكم النحوي ، و ذلك بالكشف عن العلل التي يترتّب عنها – وإن شابها بعض الغموض نظرا لمزجها بالفلسفة والمنطق – مما جعله يتصف بحسن التعليل.

د – المسائل الخلافية:

استوعب كتاب شرح كافية ابن الحاجب الكثير من المسائل الخلافية بين الفريقين البصرة والكوفة ، و قد حاول الرضي أن يوازن بينها ، فتارة نجده يوافق آراء البصرة و أخرى يخالفهم بموافقة آراء الكوفة مستحضرا في ذلك أدلة و حجج كلّ فريق ، متتبّعا إياها بالشّرح و النقد والتحليل ، فيوضّح موضع الفساد والضعف ، ويبيّن الوهم والخلط الذي وقعوا فيه ، ثم يختار الوجه الذي يراه صحيحا و قويا ، و قد يكتفي أحيانا بذكر خلافاتهم دون أن يرجّح مذهبا على غيره ، و إنما دعاه إلى ذلك الاستطراد ، أو استرساله في الحديث عن المسالة النحوية جرّاء طبيعة الإملاء.

و جدير بالذكر أنه لا يكتفي بإيراد مواضع الخلاف بين البصريين والكوفيين ، بل يذكر مواضع اتفاقهما ومن أمثلة ذلك : " أنّ الضمير المبهم في (نعم) و(بئس) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، وأمّا تمييز هذا الضمير فيتصرّف فيه إفرادا وتثنية وجمعا وتأنيثا ، نحو:(نعم رجلا ، أو رجلين ، أو رجالا ، أو امرأة ، أو امرأتين أو نسوة) "[2] ، ومنه أيضا : "اتفاقهما في عدم صرف "لعل" إذا سمي بها مع اختلاف العلة"[3] ، وقد يحيل الرضي إلى مصطلحات الفريقين مرجّحا استعمال البصرة لشهرته ، ومن أمثلة ذلك :ضمير الفصل عند البصريين وضمير العماد عند الكوفيين[4] ، وضمير الشأن عند البصريين ، وعند الكوفة ضمير المجهول[5].

و من خلال تتبعه في المسائل الخلافية يتبيّن أنه يميل في كثير من الأحيان إلى آراء البصريين كونها توافق ما يذهب إليه ، وتترجّح هذه المسائل في البحث في أصول الكلمات من حيث التركيب والإفراد ، والاختلاف في العامل ...وغيره ، وفيما يلي أمثلة عن بعض هذه المسائل : فمن المسائل التي وافق البصريين فيها ما يلي:

---

[1] محمد وجيه تكريتي – العلة النحوية في شرح الكافية للرضي الأستراباذي- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد 61 ، ص52 وما بعدها Http://www.Majma.Org.Jo

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج4 ، ص 240 / 241.

[3] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 382.

[4] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 63.

[5] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 71.

– وافقهم في أنّ خبر (إنّ) وأخواتها مرفوع بها (الحروف المشبهة) ، لا كما ذكر الكوفيون بأنه مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ ، لا بالحروف ، لضعفها عن عملين ، يقول الرضي:« ومذهب البصريين أولى لأنّ اقتضاءها للجزأين على السّواء ، فالأولى أن تعمل فيهما ، ولاسيّما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي»[1].

– ووافقهم في قولهم أنّ الواو والياء في الضمير "هو" و "هي" من أصل الكلمة ، بينما ذكر الكوفيون أنهما للإشباع ، والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فإنك تحذفهما فيهما (الواو والياء) ، ويعلّل الرضي بأنّ حرف الإشباع لا يتحرّك ، وإنما يأتي ساكنا ، وحرف الإشباع لا يثبت إلاّ ضرورة[2].

– ووافقهم في عدم إعراب ضمير الفصل الذي يؤتى به للفصل بين الخبر و النعت ، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ هُوَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾[القصص16] ، الأظهر عندهم اسم ملغى لا محلّ له بمنزلة "ما" إذا أُلغيت في نحو "إنما" ، وعلّل الرضي بطرآن معنى الحرفية عليه ، مخالفا الكوفيين بجعلهم له محلاّ من الإعراب على أنه تأكيد لما قبله ، ذلك أنّ المضمر لا يؤكّد به المظهر[3].

– ووافقهم في علة إعراب الفعل المضارع ، وهي مشابهة الاسم ، لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه ، يقول: « والفعل المضارع معرب للمشابهة المذكورة عند البصريين ، لا لأجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم»[4].

– ووافقهم في أنّ "لكنّ" مفردة ، لا مركبة من "لا" و "إنّ" المكسورة المصدّرة بالكاف الزائدة ، يقول:« ولا يخفى أثر التكلّف فيما قالوا (الكوفيين) ، وهو نوع من علم الغيب ، وهو كما قالوا إنّ " كم" مركبة من الكاف و"ما" ، والأصل عدم التركيب»[5].

ومن المسائل التي وافق الكوفيين فيها مايلي:

– وافقهم في أنّ ناصب الفضلات هو العمدة ، بناءً على أنّ الأصل في التركيب وجود عمدة وفضلة ، وليس كما ذهب البصريون بقولهم أنّ العامل هو الفعل نظرا إلى كونه المقتضي للفضلات ، فالعمدة (الإسناد) سبب كونها فضلة ، فتكون أيضا سبب علامتها[6].

– ووافقهم في جواز مجيء "أن" المفتوحة شرطية ، ففي قوله تعالى: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾[البقرة 282] ، فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد ؛ أي: بمعنى الشرط[1].

---

[1] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 257. وينظر: الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين – دار الطلائع للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، دون ، ط ، ج1 ، ص 160 [المسألة (22)].

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج3 ، ص 23. وينظر: الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف – ج 2 ، ص 205 [المسألة (96)].

[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 68 . وينظر: الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف – ج2 ، ص 227 [المسألة (100)].

[4] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 13. وينظر: الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف – ج2 ، ص 101 [المسألة (73)].

[5] المصدر نفسه ، ج4 ، ص378 / 379.

[6] المصدر نفسه ، ج1 ، ص50.

– ووافقهم أيضا في جواز إضافة الموصوف إلى صفته ، وبالعكس ، استشهادا للأول بنحو:(مسجد الجامع) والثاني نحو:(أخلاق ثياب) ، أمّا البصريون فلا يجيزون ذلك[2].

– ووافقهم في جواز حذف غير الألف واللام من الموصولات الاسمية ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:﴿ وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾[الصافات164] ، والتقدير: (وما منّا إلاّ من له مقام معلوم) ، وخالف البصريين ، يقول:« ولا وجه لمنع البصريين من ذلك ، من حيث القياس ، إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة ، وإن كانت فاءا ، أو عينا ...وليس الموصول بألزق منهما»[3].

– ووافقهم في قولهم أنّ (ربّ) اسم لا حرف جر ، مخالفا البصريين ، يقول:« فـ (ربّ) مضاف إلى النكرة فمعنى: (ربّ رجل) ، في أصل الوضع : قليل من هذا الجنس ، كما أنّ معنى (كم رجل): كثير من هذا الجنس وإعرابه رفع أبدا ، على أنه مبتدأ لا خبر له»[4].

وفما يلي سرد لبعض المسائل المذكورة في الكتاب(شرح الكافية):

	المسألة	موضعها
01	أولى العاملين بالعمل(باب التنازع)	ج1 – ص181
02	القول في رافع المبتدأ والخبر	ج1 – ص200
03	انتصاب الظروف خبرا للمبتدأ	ج1 – ص214
04	الاسم المرفوع بعد"لولا"	ج1 – ص245
05	تقديم المفعول به	ج1 – ص305
06	تقديم الحال على صاحبها	ج 2- ص66
07	مجيء التمييز معرفة	ج2 – ص109
08	تقديم المستثنى على المستثنى منه	ج2 – ص118
09	"سوى" اسم أو تلزم الظرفية	ج2 – ص164
10	جواز تأكيد المنكر	ج2 – ص388
11	"كم" مفردة أو مركبة	ج3 – ص232

[1] المصدر نفسه ، ج2 ، ص180.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص273.

[3] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج3 ، ص 152 /153.

[4] المصدر نفسه ، ج4 ، ص287. وينظر: الأنباري – الإنصاف في مسائل الخلاف – ج2 ، ص328 [المسألة (121)].

12	عمل صيغ المبالغة	ج3 - ص492
13	عمل الصفة المشبهة	ج3 - ص510
14	بناء أفعل التفضيل من البياض والسّواد	ج3 - ص516
15	الاختلاف في أصل الاشتقاق المصدر أم الفعل	ج3 - ص684
16	انتصاب الفعل المضارع بعد "حتى"	ج4 - ص53
17	فعل الأمر معرب أو مبني	ج4 - ص128
18	الفصل بين (كان وأخواتها) ومرفوعها	ج4 - ص199
19	أفعل التعجب اسم أو فعل	ج4 – ص224

وينبغي – بعد عرض هذه المسائل الخلافية – تأكيد ميل الرضي إلى آراء البصرة ، فهو يقوّي أدلتها دون الكوفة ، كونها توافق ما يذهب إليه ، فلا نرجّح بصريته ، فهو– على الأغلب– بريء من العصبية المذهبية لأنه وافق الكوفيين في مسائل كثيرة ، لكننا نجد إبراهيم السامرائي يصنّفه ضمن نحاة المدرسة البغدادية ، وهو من البغداديين المتأخرين[1] ، وهذا ما يجعل انتصاره إلى مذهب معين يحتاج إلى أدلّة قاطعة.

لقد ضمّن الرضي شرحه للكافية الكثير من المسائل الخلافية بين نحاة الكوفة والبصرة ، واستظهر أدلّتهم في مواضع عديدة مع التعليل لها ، والرضي – في هذا– لم يكن هدفه حصر هذه المسائل ، ذلك أنّ الإلمام بها يقتضي تصنيفا مستقلاّ ، وإنما أدّاه إلى ذلك سعيه إلى مناقشة الآراء والتعقيب عليها في إطار شاملٍ لكلّ ما ورد في المسألة النحوية المدروسة ، ومن ثمّ ترجيح الصواب باختيار ما يرتضيه من علل.

هـ – آراء رضي الدين الأستراباذي:

لقد كان الرضي يورد آراء العلماء ، فيوهم هذا مبيّنا ، ويخطّئ ذاك معلّلا ، ويوافق ثالثا مقويّا ، وقد يعترض على هذا في بعض المسائل مرجّحا ، وقد ينفرد برأي يراهن على صحّته باستدلالات منطقية عقلية أو يختار مذهبا ، أو يركّب من مجموع الوجوه الواردة في تفسير مسألة نحوية ما وجها ملائما ، وهكذا يدعّم الرضي مادته اللغوية بمناقشة آراء سابقيه ، فنجده يوافق الخليل في أصل (مهما) بأنها " (ما) ألحقت بها (ما)كما تُلحق بسائر كلمات الشرط ، نحو: (متى ما) ، و (إمّا) ، ثم استكره تتابع المثلين ، فأبدل ألف (ما) الأولى هاء لتجانسهما في الهمس"[2] ، ووافقه أيضا في أنّ "الواو المتكرّرة بعد واو القسم ، نحو قوله تعالى:﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى۞وَالنَّهَارِ إِذَا

[1] إبراهيم عبود السامرائي – المفيد في المدارس النحوية – دار المسيرة للنشر ، عمان ، الأردن ، ط1 (1427هـ 2007م) ، ص148.

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج 4 ، ص90.

تَجَلَّى﴾[الليل1-2] ، هي واو العطف لا واو القسم"[1] ، ووافقه كذلك "في تجويزه في غير (سواء) و (لاأبالي) أن يجري مجراهما ، فيذكر بعده (أم) و الهمزة ، نحو:(لأضربنه أقام أم قعد) ، لظهور معنى التسوية"[2] ، وخالفه في جملة من المسائل منها: كون المصدر المنصوب في مثل قوله: (أنت الرجل علما) تمييز

لا حال[3] ، وخالفه أيضا في أنّ "ويكأنّ" ، نحو قوله تعالى:﴿ وَيكَأَنّ اللهَ يَبْسُطُ الرّزْقَ﴾ [القصص82] مركّبة من (وي) التي للتعجب ، مع (كأنّ) الثقيلة ، يقول الرضي معللا:« وفي هذا القول نوع تعسّف في المعنى لأنّ معنى التشبيه غير ظاهر»[4].

ووافق سيبويه في شرط العجمة لمنع الصرف ، فقد ذكر ابن الحاجب شرطان: أن تكون علمية في العجمة وتحرّك الأوسط أو زيادة على الثلاثة ، وعند سيبويه تحرّك الأوسط لا تأثير له ، وإنما كون الأعجمي علما والزيادة على ثلاثة هو المعتبر[5] ، ووافقه أيضا في أنّ انتصاب مثل قوله: (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) على المصدرية لا على الحالية[6] ، ووافقه في أنّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع يقول الرضي معللا:« ومذهب سيبويه أولى ؛ لأن المنسوب إلى المتبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه ، فإنّ المجيء في (جاءني زيد الظريف) ليس في قصده منسوبا إلى زيد مطلقا ، بل إلى زيد المقيد بقيد الظرافة»[7] ، وخالفه في أنّ المفعول المطلق من غير لفظه ، نحو قوله تعالى:﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل8] ، وقوله تعالى:﴿ وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح 17] منصوب بفعله المقدّر ؛ أي تبتل إليه وبتّل نفسك تبتيلا وأنبتكم من الأرض فنبتُم نباتا ، والأولى أنه منصوب بالفعل الظاهر[8] ، وخالفه أيضا في أنه إذا كان أحد جزأي الجملة الواقعة بعد "إذا" فعلا ، فالأولى تصدير ذلك الفعل ، لما فيها من معنى الشرط وهو بالأفعال أولى ، وردّ عليه الرضي بكثرة ورود غير ذلك ، نحو قوله تعالى:﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ [الانشقاق 1][9].

---

[1] المصدر نفسه ، ج4 ، ص304.
[2] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 424.
[3] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج 2 ، ص75.
[4] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 207.
[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 123.
[6] المصدر نفسه ، ج2 ص86.
[7] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 307.
[8] المصدر نفسه ، ج1 ، ص273.
[9] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 254.

ووافق المبرد في مسائل منها: جواز وصف (اللهمّ) ، لأنه بمنزلة (يا الله) ، مستشهدا بقوله تعالى:﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الزمر 46][1] ، ووافقه أيضا في جواز إسناد (نعم) و (بئس) إلى (الذي) الجنسية وكذا (من) و (ما) إذا كانت صلتها عامة وليست مخصوصة[2] ، وخالفه في استدلاله على فعلية (حاشا) بتصريفه نحو (حاشيت (حاشيت زيدا أحاشيه) ، يقول الرضي:« وليس بقاطع ، لأنه يجوز أن يكون مشتقّا من لفظ (حاشا)

حرفا أو اسما ، كقولهم: (لوليت) ؛ أي قلت:(لولا) ، و (لاليت) ؛ أي قلت:(لا لا)»[3] ، وخالفه في جواز إعمال (إن) النافية عمل (ليس) لعدم شهرته [4].

ووافق الأخفش في جواز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل ، مع تقدّم الفاعل ، لشدّة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل ، نحو:(ضرب غلامُه زيدا)[5] ، ووافقه أيضا في جواز رفع الحال السّاد مسدّ الخبر عن (أفعل) المضاف إلى (ما) المصدرية الموصولة بـ (كان) أو (يكون) ، نحو:(أخطب ما يكون الأميرُ قائم)[6] وخالفه – مضعّفا- في كون (لات) غير عاملة ، والمنصوب بعدها بتقدير فعل ، فمعنى (لات حين مناص) عند الأخفش ، لا أرى حين مناص[7] ، وخالفه أيضا في تجويزه مثنى المذكر: أجمعان أكتعان أبتعان أبصعان ، ومثنى المؤنث: جمعاوان جمعاوان كتعوان بتعوان بصواعان لعدم سماعه[8].

وخالف الفراء في مواضع كثيرة منها : قوله أنّ "إلاّ" مركبة من "إنّ" و "لا" ، وفي زعمه أنّ (حاشا) فعل لا فاعل له[9] ، ومنها أيضا قوله أنّ أصل (بلى) هو (بل) زيدت عليها الألف للوقف[10].

ووافق أبا علي الفارسي في جواز حذف حرف العطف مع بقاء المعطوف ، مثاله قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الذينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾[التوبة 92] ، أي: وقلت[1] ، ووافقه أيضا في أنّ المصادر المنتصبة نحو قوله: (أرسلها (أرسلها العراك) هي مفعولات مطلقة للحال المقدّر قبلها ؛ أي أرسلها معتركة العراك ، فهذه المصادر وإن قامت

[1] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 352.
[2] المصدر نفسه ، ج4 ، ص245.
[3] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج2 ، ص 156.
[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 227.
[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 165.
[6] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 251.
[7] المصدر نفسه ، ج2 ، ص229.
[8] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 387.
[9] المصدر نفسه ، ج2 ، ص116 / ص 154.
[10] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 438.

مقام الأحوال منتصبة على المصدرية [2] ، وخالفه في أنّ (يا) وأخواته أسماء أفعال[3] ، وخالفه أيضا في اعتبار (ليس) حرفا ، وإلحاق الضمائر به تشبيها بالفعل[4].

وخالف الزمخشري في جواز دخول هاء التنبيه في غير الإشارة ، نحو:(ها إنّ زيدا منطلق) ، و(ها أفعل كذا) يقول الرضي:« إنّ هاء التنبيه مختصّ باسم الإشارة ... ولم يثبت دخولها في غيره من الجمل والمفردات »[5]

وخالفه أيضا في جعل (زيد) الثانية من قوله:(يا زيد زيد) بدلا ، وهولا يفيد إلاّ تأكيد الأوّل[6].

ووافق ابن مالك في أغلب ما نقل عنه ، ومن ذلك أنّ العامل في الحال المؤكّدة ، نحو قوله تعالى:﴿هُوَ الحَقُّ مُصَدّقاً﴾ [فاطر31] هو معنى الجملة ، كأنه قال: (حق ذلك مصدّقا)[7] ، ووافقه أيضا في تجويز وقوع خبر(كان) ماضيا دون اقترانها بـ "قد" ، فلا تقدّر في نحو قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللهَ مِنْ قَبْلُ﴾ [الأحزاب 15] ، ولا في قوله تعالى:﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ﴾ [يوسف27] ، ووافقه في منع مضي خبر(صار) ، و (ليس) و(مادام) و (مازال)[8] ، ووافقه في لزوم اللام في (إنّ) المخفّفة إن خيف التباسها بالنافية[9].

ووافق ابن الحاجب في مسائل وأورد عليه إشكالات واعتراضات في بعضها الآخر ، وسيأتي فيمايلي ذكر بعض هذه المسائل:

- فقد وافق الرضي ابن الحاجب في عدم اشتراط اشتقاق الحال ، وجواز كونها جامدة ، إذ إنّ "الحال هو المبين للهيئة ، وكلّ ما قام بهذه الفائدة ، فقد حصل فيه المطلوب من الحال ، فلا يتكلّف تأويله بمشتق"[10].
- ووافقه أيضا في أنّ (لو) موضوعة لامتناع الأوّل لامتناع الثاني ، لا كما قال النحاة "امتناع الثاني لامتناع الأول"[11].
- ووافقه في عدم اشتراط مجيء النعت مشتقا ، وجواز كونه جامدا[1].

---

[1] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 367.
[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص56.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 313.
[4] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 193.
[5] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 433.
[6] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج1 ، ص 331.
[7] المصدر نفسه ، ج2 ، ص89.
[8] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 174/ 175.
[9] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 372.
[10] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 69.
[11] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 461.

– وخالف ما ذكره ابن الحاجب من امتناع دخول الفاء في خبر (ليت) و(لعلّ) ، لعلة لزوم التناقض ، وذلك لأنّ ما بعد الفاء الجزائية لا يكون إلاّ خبرا ، أي محتملا للصدق والكذب وخبر (ليت) و(لعل) لا يحتملان ذلك[2].

– وخالفه في منع تقديم معمول ما بعد (لا) عليها ، فلا يجوز:(عمرا لا أضرب) ، يقول الرضي: «والأصل جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها إلاّ (ما)»[3].

ومن آراء الرضي التي يكاد ينفرد بها مايلي:

– التفريق بين الكلام والجملة ؛ فكثير من النحاة يحدّد ضابط التمييز بينهما بالإفادة ، فالكلام هو المفيد والجملة تشمل المفيد وغيره ، و بنى الرضي تفريقه على أساس وجود القصد وعدمه ، فالجملة عنده "ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا ... والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته فكلّ كلام جملة ولا ينعكس "[4].

– من الأصول التي وضعها النحاة قولهم: أنّ أصل الخبر التنكير ، لأنّ المسند ينبغي أن يكون مجهولا ، وهذا ليس بشيء – في نظر الرضي– ؛ لأنّ المسند ينبغي أن يكون معلوما كالمسند إليه ، وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه ، فالمجهول في قولك:(زيد أخوك) هو انتساب أخوة المخاطب إلى (زيد) وإسناده إليه لا أخوّته ، فالأخوة معروفة [5].

– ومن آرائه في انتصاب المنادى بفعل مقدّر ، أو كون "يا" عوضا منه ، أنّ الأولى تقدير الفعل بلفظ الماضي أي: (دعوت) ، أو (ناديت) ، لأنّ الفعل مقصود به الإنشاء ، والأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي[6].

– ومن آرائه أنّ "ما" و"ليس" لمطلق النفي ، وليس كما ذكر جمهور النحاة من أنهما لنفي الحال[7].

– ومن آرائه في الإضافة جواز إضافة العلم مع بقاء تعريفه – وإن جاء (العلم) مجرّدا في الأغلب من التعريف–

---

[1] المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 314.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، 243.

[3] المصدر نفسه ، ج4 ، ص35.

[4] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج 1 ، ص 23/22.

[5] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 255.

[6] المصدر نفسه ، ج1 ، ص313.

[7] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 216.

يقول:« وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه ...وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متّصف به معنى نحو:(زيد الصّدق) يجوز ذلك ، وإن لم يكن في الدنيا إلاّ زيد واحد ، ومثله قولهم:(مضر الحمراء) ، و (أنمار الشاء)»[1].

– عدم التفريق بين البدل وعطف البيان ، يقول الرضي:« وأنا إلى الآن لم يظهر لي الفرق بين بدل الكلّ من الكلّ وبين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلاّ البدل»[2].

– مذهب النحاة أنّ "فعال" معدولة عن الأمر الفعلي (فعل الأمر) للمبالغة ، نحو: نزال ، أصلها انزل انزل لكنّ الرضي يخالفهم بأنّ "فعال" لو كان فعلا لاتصل به الضمائر ، يقول:« والذي أرى أنّ كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه ، والأصل في كلّ معدول عن شيء ألاّ يخرج عن نوع المعدول

عنه ، أخذا من استقراء كلامهم ، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية»[3].

– ومن آرائه في الظروف التي تليها "إذ" ، نحو: يومئذ ، حينئذ ، أنها مضافة إلى الجمل المحذوفة ، وليست مضافة إلى "إذ" كما يدلّ عليه الظاهر[4].

– ومن آرائه أنّ "إذا " قد تكون مع جملتها لاستمرار الزمان ، نحو قوله تعالى:﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[البقرة 11] ؛ أي هذه عادتهم المستمرة ، والأصل في استعمال "إذا" أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل[5].

– ومن آرائه أنّ الصفة المشبهة ليست دالة على الثبوت والدوام ، يقول:« والذي أرى أنّ الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان ، ليست أيضا موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة ، لأنّ الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ، ولا دليل فيها عليهما ، فليس معنى (حسن) في الوضع إلاّ ذو حسن سواء كان في بعض الأزمنة أو جميع الأزمنة ، ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين ، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن... فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا بل بدليل العقل»[6].

– ومن آرائه أنّ أصل "إذن" هو (إذ) حذفت الجملة المضاف إليها ، وعوّض منها بالتنوين ، لما قُصد جعله صالحا لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصا بالماضي[7].

---

[1] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 239.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 393.

[3] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج3 ، ص191.

[4] المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 257.

[5] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 266 /267.

[6] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 500.

[7] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 36.

- ومن آرائه أنّ "كان وأخواتها" سميت ناقصة ، لأنها لا تتمّ بالمرفوع بها كلاما ، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة ، وليس كما قال بعضهم من انتفاء الحدثية ؛ أي اقتصار دلالتها على الزمان دون المصدر[1].

- ومن آرائه أيضا أنّ (عسى) ليس من أفعال المقاربة ، يقول:« الذي أرى أن (عسى) ليس من أفعال المقاربة إذ هو طمع في حق غيره تعالى ، وإنما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله ، فكيف يحكم بدنوّ ما لا يوثق بحصوله»[2] ، فلم يثبت في (عسى) معنى المقاربة بناءً على تعريف ابن الحاجب لأفعال المقاربة بأنها ما وضع لدنو الخبر.

- ومن آرائه أنّ "حتى " لا مهلة فيها ، ولا تفيد التراخي مثل "ثم" ، بل "حتى" العاطفة تفيد أنّ المعطوف هو الجزء الفائق ، إمّا في القوة أو في الضعف على سائر أجزاء المعطوف عليه ؛ أي أنّ ترتيب أجزاء ما قبلها من الأضعف إلى الأقوى كما في:(مات الناس حتى الأنبياء) أو العكس[3].

لقد حوى كتاب "شرح كافية ابن الحاجب" طائفة كبيرة من الآراء في مسائل مختلفة ، ممتدة من القرن الثاني للهجرة ، واستعانته بالخليل وسيبويه...وغيرهما ، إلى غاية القرن السابع للهجرة ، واستناده إلى آراء علماء عصره ، وهذا يدلّ دلالة واضحة على ميل الرضي إلى شمولية الطرح ، إلى جانب سعة ثقافته واطلاعه.

و- استدراكات الرضي على ابن الحاجب:

لقد كان هدف ابن الحاجب وضع مختصر جامع لأصول النحو ، ذلك مما دعاه إلى تجاوز الكثير من القضايا والمسائل المتفرّعة عن تلك الأصول ، وقد استوعب الرضي هذه المسائل وذكر أحكاما لم يذكرها ابن الحاجب ، ونبه على ما أخلّ به في مواضع كثيرة ، ومن ذلك:

- **شروط منع صرف المؤنث إذا سمي به المذكر** ؛ فقد ذكر ابن الحاجب أنّ " الزيادة على ثلاث" هي المعتبر في منع صرفه إلاّ أنّ الرضي وضع جملة من الشروط التي يجب النظر إليها للحكم بصرف اللفظ أو عدمه ، وهي على التوالي:[4]

  - ألاّ يكون ذلك المؤنث منقولا عن مذكر في الأصل ، مثال ذلك (رباب) ، اسم امرأة لكن إذا سمي به مذكرا انصرف ، لأنّ (الرباب) قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم.
  - ألاّ يكون تأنيث المؤنث الذي سمي به المذكر تأنيثا يحتاج إلى تأويل غير لازم ، فإنّ (نساء) و(رجال) ، وكلّ جمع مكسّر خالٍ من علامة التأنيث ، لو سميت به مذكرا انصرف ، لأنّ تأنيثها لأجل تأويلها بـ "جماعة" ، ولا يلزم هذا التأويل ، بل لنا أن نؤولها بالجمع ، فيكون

---

[1] المصدر نفسه ، ج4 ، ص175.

[2] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 206.

[3] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج4 ، ص 403.

[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 117/ 118.

مذكرا .

– ألاّ يغلب استعماله في تسمية المذكر به ، فلا يجوز فيما يغلب استعماله مذكرا إلاّ الصّرف مثل:(ذراع).

– **عدم جواز حذف حرف النداء** ؛ فقد ذكر ابن الحاجب المواضع التي لا يجوز حذف حرف النداء منها فلا يحذف من المستغاث ، والمتعجّب منه ، والمندوب ، لأغراض بيانية ، واستدرك الرضي عليه إهماله لفظ الجلالة (الله) ، وهي منه ؛ أي مما لا يحذف حرف النداء منه إلاّ مع إبدال الميمين منه في آخره ، نحو:(اللهمّ)[1].

– **وجوب إضمار الفعل** ؛ فمن مواضع استدراكه ترك المصنف بابا من أبواب النحو التي يجب فيها إضمار الفعل قياسا ، وهو باب "الإغراء"[2] .

– أحكام الظروف من حيث التصرّف وعدمه ؛ فقد ذكر الرضي في باب "المفعول فيه" جملة من الأحكام المتعلّقة بالظروف ، فمنها ما لا يستعمل إلاّ منصوبا بتقدير "في" أو مجرورا بـ "من" ، ومنها ما لم يلزم انتصابه[3].

– **شروط المفعول له** ؛ فقد اكتفى ابن الحاجب بإيراد شرطين هما: تشارك الفاعل والزمان ، في حين ذكر الرضي بعض الشروط الأخرى ، ككونه مصدرا ، ولم يشترط كونه بتقدير اللام ، وجواب"لمه" ، وألاّ يكون من غير لفظ الفعل ، وكونه من أفعال القلوب[4].

– **أحكام الاستثناء** ؛ فمن الأحكام التي لم يذكرها ابن الحاجب مايلي:

– أنّ ما بعد "إلاّ" لا يعمل فيما قبلها مطلقا .

– أنه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف.

– أنه لا يمتنع استثناء النصف خلافا للبصريين ، وعدم استثناء الأكثر .

– أحكام تكرار "إلاّ" للتأكيد وما يترتّب عن ذلك.

– حكم الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو إذا تعقّبها الاستثناء الصالح للجميع.[5]

– **أحكام الإضافة** ؛ فقد ذكر الرضي جملة من الأحكام والتوجيهات التي تتعلّق بالإضافة ، منها:

– حذف المضاف إذا أمن اللبس .

– حذف المضاف إليه إن كان المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كـ (قبلُ) ...وغيره.

– الفصل بين المتضايفين الجار والمجرور والظرف ، وغيرهما[1].

---

[1] المصدر نفسه ، ج1 ، ص388.

[2] المصدر نفسه ، ج2 ، ص11.

[3] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج2 ، ص 17 وما بعدها.

[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص35.

[5] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 146 ومابعدها.

- **أحكام النعت** ؛ فقد ذكر الرضي بعض ما أغفله ابن الحاجب في باب النعت ، ومن ذلك:
  - جمع الأوصاف مع تفرّق الموصوفات ، مثل: (جاءني زيد وعمرو الظريفان).
  - تفريق الصفات مع جمع الموصوفات ، مثل : (مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وبزاز)*.
  - قطع الصفة رفعا أو نصبا .
  - حذف الموصوف [2].
- **أحكام الموصول** ؛ فمن الاستدراكات على ابن الحاجب في باب الموصول مايلي:
  - الموصول والصّلة كجزأي اسم ، فالتقدّم للموصول والتأخّر للصّلة .
  - لا يفصل بين الموصول والصّلة ، ولا بين بعض الصّلة وبعض بتابع للموصول كالوصف.
  - تقدّم بعض الصّلة على بعض ، مثل:(جاءني الذي قائم أبوه).
  - حذف الصّلة[3].

- **شرطا نصب الفعل المضارع بعد الفاء** ؛ فقد اشترط ابن الحاجب شرطين : أحدهما: أن تكون الفاء للسببية والثاني: أن يكون قبلها أمر ، أو نهي ، أو نفي ، أو استفهام ، أو تمنّ ، أو عرض ، واستدرك الرضي عليه التحضيض ، نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾[الفرقان 7] ، والترجي ، نحو قوله تعالى: ﴿ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ۞ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[عبس3- 4] على قراءة النصب[4].

وهكذا فإنّ الرضي الأستراباذي لا يكتفي بشرح ما جاء في متن كافية ابن الحاجب ، وإنما يتجاوز ذلك بإيراد طائفة من الأحكام والمسائل التي أهمل ذكرها (ابن الحاجب) أو أخلّ بها ، مستعينا في استدراكاته على من سبقه من النحاة ، ومستندا إلى ما وصلوا إليه من آراء .

ز- خصائص شرح كافية ابن الحاجب :

اشتمل شرح الرضي على كافية ابن الحاجب على جملة من الخصائص جعلته متميزا عن غيره من الشّروح ويمكن حوصلة هذه الخصائص فيمايلي:

- العناية بوضع الحدود:

---

[1] المصدر نفسه ، ج2 ، 286 وما بعدها .

* جاء في لسان العرب أنّ (البزاز) :بائع البزّ ، والبزّ نوع من الثياب ، وحرفتها البِزَازَة . ينظر: ابن منظور – لسان العرب- مادة (ب ز ز).

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج2 ، ص 337 وما بعدها.

[3] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج3 ، ص 150 وما بعدها.

[4] المصدر نفسه ، ج4 ، ص62.

يعدّ اهتمام الرضي بصوغ الحدود وصيانتها عن الإشكالات من الخصائص البارزة في شرحه ، فقد كان يعيب على ابن الحاجب – في مرّات كثيرة- عدم دقة وضعه لتعريف الأشياء ، أو استعماله ألفاظا عامة غامضة في بيان ماهية الشيء ، والأصل في ذلك الوضع الوضوح والتفصيل وشمولية المحدود ، يقول: « وهذا دأب المصنف يورد في حدود هذه المقدّمة ألفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود ، اعتمادا منه على عنايته ، وينبغي أن يختار في الحدود والرّسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد ، ويحترز عن الألفاظ المشتركة ، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر»[1].

لقد اقتنع الرضي بأنّ الدّقة في وضع التعريف (المصطلحات) يؤدّي إلى الفهم الصحيح لما يتعلّق به ، فحمله ذلك على صياغة الحدود صياغة مضبوطة ضبطا تامّا من حيث استعمال اللفظ المتعارف عليه ، أو من حيث دلالته المحتملة ، وذلك حتى يسلم من الاعتراض ، يقول: «لا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها ، لأنّ الحدّ للتبيين»[2] ، ومن الأمثلة الدالة على ذلك تعقيبه على تعريف ابن الحاجب للاسم بأنه "**ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة**"[3] وعدم تفسيره "الأزمنة الثلاثة " ومثل هذا الإهمال لا يحسن في الحدود- كما يذكر الرضي- ، ومن الأمثلة أيضا تعريف ابن الحاجب للمرفوعات بأنها "**ما اشتمل على علم الفاعلية**" ، والأولى أن يقال "**ما اشتمل على علم العمدة**"[4] إضافة إلى الحدود التي وضعها لرسم المفعول به ، والمفعول له ، والمفعول فيه ، وكذا التفريق بين الإلغاء والتعليق من خلال توضيح ماهيتهما ... وغيرها.

- أثر المنطق والاستدلال:

يتجلّى أثر المنطق والتقسيمات العقلية من خلال إيراد الرضي عبارات المنطقيين وتطبيقها على المسائل النحوية ، فهو يفرّق مثلا بين تعريف الاسم وعلاماته من خلال التمييز بين مفهومي "الحدّ" و "الخاصة" وعلاقة كلّ منهما بالآخر من حيث الطّرد والعكس ، يقول:« الفرق بين الحدّ والخاصة أنّ الحدّ مطّرد ومنعكس ، والخاصة مطّردة غير منعكسة ، والمراد بالاطّراد أن تضيف لفظ (كلّ) إلى الحدّ ، فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره ، كقولك في قولنا الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن :كلّ ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم ، وكذا تقول في الخاصة: كلّ ما دخله لام التعريف فهو اسم ، والمراد بالعكس أن تجعل مكان هذين نقيضيهما ، فنقول: كلّ ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ، ولا يصحّ أن تقول في الخاصة:كلّ ما لم يدخله لام

[1] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 40.
[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج1 ، ص 13.
[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 24.
[4] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 161.

التعريف فليس باسم»[1] ، كما تتضح منطقيته أكثر حين تناول "الاستثناء" وما يشكل فيه باعتبار معقوليته من حيث دخول وخروج ما بعده فيما قبله ، وعلاقة ذلك باستقامة المعنى وفساده.

– النزعة الدينية:

يتبيّن من خلال تتبّع الرضي في شرح الكافية بروز ملامح نزعته الدينية التمثلة في تشيّعه للإمام علي رضي الله عنه والاحتكام إلى آل البيت ، ومما يدلّنا على ذلك احتجاجه بأقوال الإمام علي في أكثر من خمس وعشرين موضعا – كما سبق الإشارة إليه – شعرا ونثرا .

– المسائل التدريبية والتمارين العقلية:

ومن خصائص شرح كافية ابن الحاجب إيراد الرضي جملة من المسائل التدريبية والتمارين العقلية المعقّدة يمتحن بها المبتدئون ، وهذه التمارين والمسائل أشبه ما تكون عبارة عن عمليات رياضية تستخدم فيها رموز محدّدة (أ – ب) تنبني على استدلالات منطقية مجرّدة توصل إلى نتائج ثابتة ، هذا إلى جانب عرض الأمثلة الفرضية التي لم تسمع في كلام العرب ، ولم تنطق بها.

وهكذا فإنّ ما أوردناه من خصائص تميز بها "شرح كافية ابن الحاجب" للرضي الأستراباذي لا يعني خلو غيره منها ، وإنما هي الخصائص الغالبة فيه ولا سيّما ما يتعلّق بصيانة الحدود.

حاولنا في هذا المبحث بيان منهج الرضي النحوي في شرح كافية ابن الحاجب ، وذلك من خلال الكشف عن مصادر مادته اللغوية ، وكيفية ترتيبها ، إلى جانب رصد موقفه من أدلة النحو كالسّماع ، والعلة ، والعامل والنظر في المسائل الخلافية بين الفريقين البصرة والكوفة ، و محاولته أن يوازن بينها ، كما ذكرنا آراء النحاة المختلفة التي وافقها أو خالفها ، والآراء التي انفرد بها ، هذا وقد استوعب الرضي المسائل المتفرّعة عن الأصول وذكر أحكاما لم يذكرها ابن الحاجب ، ونبّه على ما أخلّ به في مواضع كثيرة ، من بينها: وجوب إضمار الفعل ، وأحكام النعت ، وأحكام الموصول... وغيرها ، وكان ختام هذا المبحث الحديث عن الخصائص التي تميّز بها شرح كافية ابن الحاجب ، ومن بينها: العناية برسم الحدود ، وأثر المنطق والاستدلال...وغيرها .

[1] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 30.

المبحث الثاني

الإبانة عن الأغراض في شرح كافية ابن الحاجب

تمهيد:

تبيّن في موضع سابق أنّ قضية اللفظ والمعنى كانت مثار جدل كبير عند مختلف الفئات اللغوية* ، وقد خصّ النحاة بجانب منها فنجدهم تارة يؤثرون اللفظ على المعنى فيعمدون إلى مجاراته والحفاظ عليه ، وتارة أخرى يسلكون طريق المعنى دون اللفظ الذي يؤديه اكتفاءً به (المعنى) ، ولم يكن الرضي الأستراباذي بمنأى عن ذلك ، إذ إنه زاوج – إلى حدّ كبير – بين ما تتطلبه الصنعة وما يقود إليه المعنى في تخريج التراكيب اللغوية ذلك أنه في بعض المسائل يلزم قوانين العامل وما يستتبعه من تقدير وتأويل طردا لأبواب النحو وسعيا نحو الشمولية التي توخّى تحقيقها علماء العربية الأوائل ، لئلاّ يعرض إليها (أبواب النحو) ما يخلّ بها ، وفي بعضها الآخر يرجّح فهم المعاني والكشف عن أسرارها من خلال معرفة الأساليب التعبيرية التي تتكفّل بأداء أغراض المتكلم ومقاصده.

ويمثل "قصد المتكلم وغرضه" ركيزة أساسية يعتمد عليها الرضي في تخريج التراكيب و تبرير الأحكام النحوية فما يدخل في عناية المتكلم واهتمامه قد يستدعي الذكر أو الحذف ، ويتطلب التقديم أو التأخير ، ويحدّد التعريف أو التنكير ... وغيرها من الأساليب التعبيرية التي يهدف بواسطتها أداء رسالة لغوية معينة وإيصالها إلى سامع ما ، ولما كان التوصل إلى هذه الأغراض التي ينويها المتكلم باطنا – على تنوّعها – يقتضي صياغة مخصوصة دون غيرها تحقّق المراد وتعيّن المطلوب ، فإنّ استجلاء أثرها (أغراض المتكلم) في ضبط التركيب اللغوي الذي يصدر عنه المتكلم باختيار عناصره وكيفية ترتيبها يكمن من خلال تتبع النصوص الواردة في شرح الكافية.

لقد عني الرضي بتوجيه "غرض المتكلم " للدلالة ومدى مساهمته في وضع التراكيب اللغوية أولاّ ؛ إذ إنّ كل تركيب ينطوي على قصد يعكف المتكلم على تحصيله بلفظه ، وفي تخريج هذه التراكيب ثانيا ، وقياس ما يجوز منها وما لا يجوز فيؤدّي إلى فساد المعنى ونقض الغرض ، ومن ثمّ يؤكّد- متوسّلا بالإيماء تارة وبالتصريح أخرى- حرصه على بيان مشاركة هذا المتكلم في صياغة القواعد بواسطة ما يترشّح عنه من مقاصد وأغراض ذلك أنّ كلّ غرض يصبوا إلى تحقيقه يتطلّب منه إنتاج أنماط تركيبية معادلة لما يتوخّاه .

ومن هذا المنطلق تمّ حصر جميع النصوص الواردة في شرح الكافية في صورة نماذج تضمّ كلّ الأبواب النحوية المختلفة مرتبة حسب ترتيب الكتاب ، وتجدر الإشارة إلى أننا لم نعتمد على معايير محدّدة في رصد هذه الأغراض ، وإنما كان الهدف استخراج النصوص واستنطاق مدلولاتها ، وهذا ما سنحاول بيانه فيما يأتي إن شاء الله.

* ينظر: صفحة 12 من هذا البحث.

النص الأول: "باب ما ينصرف ومالا ينصرف"

يقول الرضي في الوصف واشتراط "كونه في الأصل" علةً لمنع الصرف :

«صرف هذه الكلمات ونحوها ، لأنّ مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا ، لا عارضا ولا أصلا ، فـ (أفعى) ، وإن كانت في نفسها خبيثة ، و(أجدل) طائرا ذا قوة ، و(أخيل) طائرا ذا خيلان ، إلاّ أنك إذا قلت مثلا:(لقيت أجدلا) ، فمعناه هذا الجنس من الطير ، من غير أن تقصد معنى القوة ، كما تقول:(رأيت عقابا) ، لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة وإن كانت أقوى من الصقر ، وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا ، كما أشار إليه المصنف ، فأما منع صرف مثله فغلط ووهم »[1].

ذكر ابن الحاجب من موانع الصرف "علة الوصف" ، واشترط أن يكون اللفظ دالا في أصل وضعه على معنى الوصفية ، أو يغلب استعماله في ذلك المعنى (الوصفية) ، ومن أمثلة ذلك امتناع: (أسود) و(أرقم) للحية و(أدهم) للقيد ، لبقاء معنى الوصف رغم استعمالهما استعمال الأسماء ، وضعف منع (أفعى) ، و(أجدل) بمجرّد توهم الوصف فيها ، ولم يتحقّق كونه في أصل الوضع ، لكن الرضي بعد عرض آراء النحاة واختلافهم في ضابط صرف بعض الألفاظ وامتناع صرف بعضها الآخر ، وفي ضوء الخلاف القائم بين تحديد الوصف حقيقة أو عارضا يصوغ قاعدة هامة يتمّ من خلالها التحكّم في آلية الصّرف وعدمه ، وهذا الضابط يتمثل في الرجوع إلى "غرض المتكلم" بالدرجة الأولى ، فإذا قصد المتكلم استعمال هذه الألفاظ على سبيل الوصف

امتنع صرفها ، وإذا أراد التعبير بذاك اللفظ مجرّدا من معنى الوصف ، ومقتصرا على تحديد نوع المخبر عنه صرفه ، وعلى هذا امتنع (الأسود) ، و(الأدهم) لمّا استعملا استعمالا مخصوصا (الوصف) ، في حين صرفت (الأفعى) وغيرها من الألفاظ على قصد بيان الجنس.

ومما يؤكّد أنّ "غرض المتكلم " ركيزة أساسية في جواز الصرف وامتناعه ما أورده في "حكم أسماء القبائل والبلدان" يقول:« وأمّا أسماء القبائل والبلدان ، فإن كان فيها مع العلمية سبب ظاهر بشروطه ، فلا كلام في

منع صرفها ، كـ (باهلة) ، و(تغلب) ، و(بغداد) ، و(خرسان) ، ونحو ذلك ، وإن لم يكن ، فالأصل فيها الاستقراء ، فإن وجدتهم سلكوا في صرفها أو ترك صرفها طريقة واحدة ، فلا تخالفهم كصرفهم (ثقيفا) و(معدا) ، و(حُنينا) ...وترك صرفهم (عُمان) ، و(هَجَر)... فالصّرف في القبائل بتأويل الأب ، وفي الأماكن

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج1 ، ص113/112.

بتأويل المكان والموضع ، وترك الصّرف في القبائل بتأويل الأم أو القبيلة ، وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلدة»[1] فالرضي يرجع الصّرف وعدمه إلى استعمال العرب ومقاصدها في كلامها حيث إنّ كلّ معنى من معانيها تترجمه بنى تركيبية محدّدة ، فإذا امتنع صرف اللفظ لانتفاء سبب ظاهر ، يكون امتناعه بتأويل معين ، وعلى أساس توضيح المعنى المقصود تتحدّد بنية اللفظ .

وهكذا نلاحظ توجيه الرضي للقاعدة النحوية بالنظر إلى "غرض المتكلم" واستعماله ، وليس – كما ذكر ابن الحاجب– في الوصف واشتراط "كونه في الأصل" علةً لمنع الصرف ، مما يؤكّد ربط التراكيب اللغوية بمقاصد مستعمليها المراد تبليغها إلى السامعين .

النص الثاني: "باب الترتيب بين الفاعل والمفعول"

يقول الرضي في الترتيب بين الفاعل والمفعول:

« إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل و المفعول معا ، مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر ، وجب تقديم الفاعل لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أي:الإعراب ، لمانع ، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد تُوجَد في بعض المواضع دالة على تعيين أحدهما من الآخر ، كما يجيء ، فيلزم كلّ واحد منهما مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي والقرينة اللفظية كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما ، نحو: (ضرب عيسى موسى الظريفَ) ... والمعنوية ، نحو:(أكل الكمثرى موسى) ، و(استخلف المرتضى المصطفى ﷺ ونحو ذلك »[2].

يبين الرضي من خلال هذا النص جملة القرائن التي يتوصل بها إلى بيان الحكم الإعرابي للكلمة في ضوء غياب العلامة التمييزية الموضوعة ظاهرا ، فبانتفاء القرينة الدالة يجب تقديم الفاعل وتأخير المفعول به ، ليعرفا بالمكان الأصلي ، في حين قد يُستدلّ على إعرابهما إمّا من القرائن اللفظية كما في قولهم: (ضرب عيسى موسى الظريف) ، فإن "التابع "هو الذي يحدّد الفاعل من المفعول به ، فإن كان لفظ (الظريف)– التابع – مرفوعا كان (موسى) فاعلا مؤخرا ، أما إذا كان (الظريف) بالنصب ، فإن (عيسى) فاعل ، أو من القرائن المعنوية من زاوية فهم المعنى وتحديد غرض المتكلم وما يتصل به من معطيات سياقية ، نحو:(أكل الكمثرى موسى) و(استخلف المرتضى المصطفى ﷺ) ، فهنا – على سبيل المثال– جاز التقديم والتأخير نظرا لتحديد المعنى المراد

[1] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 119 /120.

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج1 ، ص166.

دون أيّ لبس ، فاللبس مأمون بحكم أنّ (الكمثرى) يستحيل أن تأكل (موسى) بدلالة المعنى المعجمي وكذلك الحال في قولنا (استخلف المرتضى المصطفىﷺ) باعتبار ما يقتضيه العقل وتقرّره الحقائق.

لقد أشار الرضي إلى قاعدة عامة تحتكم إليها جميع اللغات وهي قاعدة "أمن اللبس" ، وهي من الوسائل الكبرى التي تضمن سيرورة العملية التواصلية بين طرفي الخطاب ، إذ "**تمثل الغاية القصوى للاستعمال**

اللغوي"[1] ، فيتمّ إبلاغ المقاصد وتحقيق الأغراض بواسطتها ، وهذا القصد الذي ينوي المتكلم إيصاله إلى السامع لا يمكن حصوله في ظل كلام به لبس أو غموض ، ومن ثمّ يتبين إلى أيّ مدى يجب توخّي فهم الغرض من الكلام ، ومراعاة قصد المتكلم أثناء تحديد الوظائف النحوية للتراكيب اللغوية ، وعلى هذا الأساس نستطيع القول بأنّ لجوء المتكلم إلى تغيير مواقع عناصر الجملة بالتقديم تارة وبالتأخير أخرى ليس سوى تأدية لأغراض معينة.

النص الثالث : "باب وجوب حذف الفعل"

يقول الرضي في وجوب حذف الفعل:

« **يُحذف الفعل وجوبا في مثل قوله تعالى:**﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة6] **وإنما كان الحذف واجبا مع وجود المفسّر ، نحو: "استجارك " الظاهر، لأنّ الغرض من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدّر ، فلو أظهرته لم تحتج إلى مفسّر ، لأنّ الإبهام المحوج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير ، ومع الإظهار لا إبهام ، والغرض من الإبهام ثم التفسير إحداث وقع في النفوس لذلك المبهم ، لأن النفوس تتشوّق – إذا سمعت المبهم – إلى العلم بالمقصود منه ، وأيضا في ذكر الشيء مرتين: مبهما ثم مفسّرا توكيد ليس في ذكره مرة ، وإنما لم يحكم بكون" أحد" مبتدأ ، و "استجارك " خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية»**[2].

نطلق الرضي في بيان مواضع حذف الفعل جوازا ووجوبا من قاعدة عامة مفادها " أنه لا يحذف شيء من الأشياء إلاّ لقيام قرينة"[3] ، وهذه القرينة هي المحدّد العام لمقاصد المتكلم وأغراضه المتوخّى إنجازها باللفظ ، ومن ثمّ يبين تعلّق حذف بعض العناصر الأساسية في الجملة بأغراض معينة يتولى المتكلم إبلاغها السامع على الوجه المناسب ، ومن أمثلة ذلك حذف الفعل وجوبا مع وجود المفسّر ، ذلك أنّ الغرض من الإتيان بمبهم ثم تفسيره

[1] تمام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- ص34.

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج1 ، ص 176.

[3] المصدر نفسه ، ج1 ، ص174.

أذهب بالنفس تشويقا وتوكيدا لمعرفة المقصود منه ، ولو جاء اللفظ خلوا من الإبهام والتفسير لما أحدث في النفس وقعا كما أحدثه الأول ، ولكانت دلالة الكلام مبتذلة ، ففي قوله تعالى:﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ ، ابتدأ بحذف الفعل للإبهام على السامع ثم أتى بالتفسير(استجارك) لتقوية المعنى وإثباته وتأكيده ذلك أنه لو ذكر الفعل المحذوف لما احتاج إلى ذكره مرة أخرى ، بل حذفه لقصد في نفسه هو " تشويق السامع لهذا الخبر" ، ومن هنا يوضّح الرضي الوظائف النحوية على أساس تدخّل "غرض المتكلم وقصده" فـ"أحد" فاعل لفعل محذوف مقدر يدلّ عليه المذكور ، وليس "مبتدأ " ، و"استجارك" فعل ، وليس "خبر" لأنّ حرف الشرط مختصّ بالجملة الفعلية وليس الاسمية من جهة ولانتفاء الغرض المراد من جهة أخرى .

وهكذا يمكن القول بأنّ رضي الدين الأستراباذي قد تفطّن إلى أنّ الأساليب الكلامية (التعبيرية) ، ولاسيّما منها الحذف تُؤلَف وفق غرض المتكلم وقصده ، ومنه يكون "قصد المتكلم وغرضه" أداة إجرائية هامة في تقدير المحذوف ، والتحكّم في طبيعة العلاقات النحوية .

النص الرابع : " باب المفعول الذي لم يسمّ فاعله "

يقول الرضي في باب المفعول الذي لم يسمّ فاعله:

« ...**والأكثرون على أنه إذا فقد المفعول به تساوت البواقي في النيابة ، ولم يفضل بعضها بعضا ، ورجّح بعضهم الجار والمجرور منها ، لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف ، ورجّح بعضهم الظرفين والمصدر لأنهما مفاعيل بلا واسطة ، وبعضهم المفعول المطلق لأنّ دلالة الفعل عليه أكثر ، والأولى أن يقال: كلّ ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به ، فهو أولى بالنيابة ، وذلك إذنُ اختياره** »[1].

من القواعد العامة التي اعتمدها النحاة بعد استقراء كلام العرب أنه قد يترك ذكر الفاعل ، ويؤتى بما ينوب عنه وقد استأثر البلاغيون بتحديد الأغراض المتضمّنة في عدم ذكره كـ :الجهل به ، أو تعظيمه ، أو الخوف عليه أو قصد إبهامه على السامع ... وغيرها من الأغراض المبثوثة في كتب البلاغة ، وحين تحدّث النحاة عمّا ينوب عنه ويقوم مقامه ، اضطربت أقوالهم في ذلك ، فاشترط بعضهم نيابة المفعول به ، ثم إذا رأوا الأفعال المتعدية إلى مفعولين أو ثلاثة اختلفوا في أيّهما يكون أولى بالنيابة ، واختار بعضهم قيام الظرف أو الجار والمجرور، وقد عرض الرضي هذه الآراء مدللا على صحّة بعضها ، وبطلان بعضها الآخر لتنافيها مع الغرض المراد ، فلا يجوز نيابة المفعول له والمفعول معه ، وكذا لا يجوز قيام التمييز والمستثنى مقامه ، يقول: « إنما لا يقومان مقام الفاعل

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج1 ، ص 196.

لأنّ النائب منابه ينبغي أن يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى ، و إن جاز ألاّ يذكر لفظا كما أنّ الفاعل من ضروريات الفعل ... وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضروریاته »[1] ، ويشترط في نيابة المفعول المطلق الإفادة المتجددة *، يقول:« ويشترط في المفعول المطلق ألاّ يكون لمجرّد التوكيد ، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله في إفادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل إليه ، ليصيرا معا كلاما ، فلو قلت:(ضُرب ضرْبٌ) لم يجز ، لأنّ (ضُرب) مستغنٍ بدلالته على(ضرب) عن قولك (ضَرْبٌ) بل يقال:(ضرب ضربة) ، أو (الضرب الفلاني)»[2] ، وفي ضوء هذه الخلافات فيما يجوز وما لا يجوز ، وأيّها أولى بالنيابة من غيرها يصوغ الرضي قاعدة هامة من شأنها أن ترفع الخلاف الواقع بين النحاة ، وذلك يتمّ بـ "مراعاة غرض المتكلم" وما يدخل تحت عنايته واهتمامه ، فيختار من الألفاظ ما يؤدّي إلى تحقيق مطلوبه ، إذ إنّ " **كلّ ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به ، فهو أولى بالنيابة ، وذلك إذنُ اختياره**" وعلى هذا فنيابة المصدر ، أو الجار والمجرور ، أو الظرف ، أو المفعول به موكول إلى الغرض والقصد الذي يريد المتكلم إيصاله إلى السامع ، ومما يؤكّد ذلك ما جاء به السامرائي في كتابه "معاني النحو" ، حيث طرح جملة من الأمثلة مبينا فيها إلى أيّ مدى يتدخّل "غرض المتكلم وقصده" في تحديد ما ينوب عن الفاعل ، يقول في نيابة أيّ المفعولين:« ... فقد تنيب الأول أو الثاني بحسب ما ترمي إليه من غرض ، فإنك تقيم مقام الفاعل ما كان أولى بالعناية والاهتمام ، فإذا قلت مثلا:(أُعطي محمدٌ دينارا) كان اهتمامك منصبّا على (محمد) والحديث يدور عنه ، وإذا قلت:(أُعطي دينارٌ محمدا) كان الحديث منصبّا على الدينار كأن يكون قليلا أو كثيرا أو لغير ذلك »[3] ، فعلى أساس اهتمام المتكلم وعنايته تتحدّد صياغة التركيب وتتوجّه الوظائف النحوية ، ومنه يُمكن القول بأنّ نيابة الأهمّ – في هذا النص– قصد من المقاصد التي يرمي إليها المتكلم في تحقيق إفادة كلامه لدى السامع ، وذلك من خلال اختيار ما يوافق اهتمامه وعنايته في وضع الكلام .

النص الخامس: "باب مسوغات الابتداء بالنكرة"

استحسن الرضي قول ابن الدهان في الابتداء بالنكرة:

« إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيّ نكرة شئت ، وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب ، فإذا حصلت ، جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا.

---

[1] المصدر نفسه ، ج1 ، ص193.

* يشترط الرضي الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل حتى لا يكون الكلام ضربا من اللغو ، فلا يقال:(ضُرب شيء) ، ولا (جُلس مكان أو زمان) ، لأنّ هذه الأشياء معلومة من الفعل ، ولا فائدة متجددة في ذكرها ، فالفائدة شرط أساسي في صياغة التراكيب اللغوية ، ومن ثمّ تبليغ أغراض المتكلم للمستمع . ينظر: رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج1 ، ص195.

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج1 ، ص195.

[3] فاضل صالح السامرائي – معاني النحو– شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط2 (1423هـ 2003م) ، ج2 ص69.

فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل ، سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه

أو نكرتين غير مختصتين ، بشيء واحد ، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو علم في المعرفة ذلك ، كما لو علم (قيام) (زيد) مثلا فقلت "زيد قائم " عُدّ لغوا ، ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار ، جاز لك أن تقول (رجل قائم في الدار) ، وإن لم تتخصص النكرة بوجه»[1].

تحدّث النحاة عن مسوّغات الابتداء بالنكرة ، ووضعوا الأساس العام في صحّة ذاك الابتداء وهو: "قربها من المعرفة" ، وفسّر قربها من المعرفة بأحد شيئين :إمّا باختصاصها كالنكرة الموصوفة ، أو بكونها في غاية العموم[2] واشترط بعضهم وقوع الفائدة مثلما فعل ابن الدهان ، فمتى حصلت الفائدة في الكلام جاز الابتداء ، ويكاد يمثل "علم المخاطب وعدمه " – في هذا النص– ركيزة أساسية ينبني عليها إخراج التركيب في صورة مخصوصة فإذا أمكن حصول الفائدة لدى المخاطب جاز للمتكلم الابتداء بنكرة مخصوصة ، ذلك أنّ المتكلم يراعي حال السامع قبل التلفظ بما يريد التعبير عنه ، ومن ثمّ يهيئ عبارته الدالة على مقاصده وأغراضه بما يحقّق الفائدة التي يجنيها المخاطب ، وهذا ظاهر في قول الرضي:" فضابط تجويز الإخبار بنكرة...بشيء واحد ، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه" ، فإن كان السامع عالما بالحكم عدّ الكلام لغوا ، وإن لم يبدأ بنكرة ، وذلك مثل إخباره عن قيام زيد بقوله : (زيد قائم) ؛ فالمتكلم يقصد بالإخبار إفادة السامع ما يجهله وإن علم السامع بمحصول الخبر انتفت تلك الفائدة المتجدّدة ، والخبر هو محطّ الفائدة –كما يذكر الرضي– وبعد توضيح الرضي شرط الابتداء بالنكرة وتعلّقه بمراعاة المتكلم حال السامع ووضعيته أثناء إلقاء الخطاب

أورد جملة مسوغات الابتداء بنكرة مثل : المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى مثل "شر أهرّ ذا ناب " ، والمبتدأ الذي خبره ظرف أو جار ومجرور ، أو كلمات الاستفهام ، أو ما بعد واو الحال ... وغيره ، مؤكّدا على تحقيق مبدأ الإفادة بالنسبة إلى المخاطب كضرورة ملحّة لعملية التواصل ، وبهذا يتمّ الربط بين مفهومي "الفائدة" ، و"أغراض المتكلم" في ضبط البنى التركيبية ، فتصحّ العبارة تارة ، وتُخطّأ تارة أخرى ، وذلك من خلال الاتكال على طرفي الخطاب في تأدية المعاني ، وهذا ما أشار إليه الرضي في قوله: "ولو لم يُعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار ، جاز لك أن تقول (رجل قائم في الدار) ، وإن لم تتخصّص النكرة بوجه" فبتحقّق شرط أنّ المخاطب غير عالم بهذا الخبر ؛ أي لا يعلم بكون أحد من الرجال أصلا في الدار ، جاز الإخبار بالنكرة ، وحصلت الفائدة ممثلة في إعلام السامع مالا يعلمه ، أمّا إذا كان (السامع) يعلم بوجود أحد في الدار ، لم تحصل له فائدة سواء أقال: (زيد في الدار) أم (رجل في الدار).

---

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج1 ، ص203.

[2] جلال الدين السيوطي – الأشباه والنظائر في النحو – ج 2 ، ص 66.

ومنه يمكن القول بأنّ الرضي الأستراباذي قد التفت إلى قاعدة هامة تقوم على ربط التراكيب بمراعاة العناصر غير اللغوية التي تساهم في إنتاجها ، ولا سيّما طرفا الخطاب (المتكلم ، والسامع) ، وعلى هذا الأساس فإنّ جواز الابتداء بالنكرة سواء كانت مخصصة أم لا مرهون بتحقّق جانبين: تبليغ قصد المتكلم وغرضه وحصول الفائدة لدى المخاطب.

النص السادس: "باب تقديم الخبر وجوبا"

يقول الرضي في تقديم الخبر وجوبا:

« **وإذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره ، وجب التقديم ، نحو:(تميمي أنا) ، إذا**

كان المراد التفاخر بـ "تميم" ، أو غير ذلك مما يقدّم له الخبر»[1].

يبين الرضي موجبات تقديم الخبر –كما وردت عند ابن الحاجب– ، فمن المواضع التي يجب فيها تقديم الخبر ما تفرضه قيود الصنعة ، كتقديم ما له صدر الكلام ، نحو اسم الاستفهام في قولك: أين زيد ؟ ...وغيره ومنها ما يرجع إلى أغراض معينة يريد المتكلم تحقيقها إلى المخاطب من خلال التصرّف في ترتيب الجملة بالتقديم والتأخير ، لذا نجد الرضي يصوغ قاعدة عامة ترتبط بتحصيل غرض المتكلم وإفادة السامع ، مفادها أنه " إذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم بتأخيره ، وجب التقديم " ، ذلك أنّ فهم المعنى يتعلّق تعلّقا مباشرا بما ينوي المتكلم إيصاله إلى المخاطب ، فبأيّ طريقة أفهم عن معناه وجب التقديم والتأخير بحسب الغرض الذي يؤمّه ، وبذلك يتعيّن نمط التركيب بواسطة المقاصد والأغراض التي يراد الوصول إليها .

إنّ هذا النص يضع بين أيدينا جملة من الحقائق نوجزها فيما يلي:

الأولى: يتقدم الخبر وفق "غرض المتكلم" ، وهذا الغرض لا يمكن تحصيله بالتزام الترتيب الطبيعي لعناصر الجملة (تأخير الخبر) ، والغرض في المثال الذي أورده الرضي هو "التفاخر".

الثانية: تتنوع الأغراض والمقاصد التي يتوخّى المتكلم إنجازها ، فتارة يقصد التفاخر ، وأخرى التخصيص وهو ما عناه الرضي بقوله:" أو غير ذلك مما يُقدَّم له الخبر "، ويستدلّ على ذلك من خلال النظر

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج1 ، ص 235.

في ظروف الخطاب وملابساته.

الثالثة: يخضع التقديم والتأخير لقصد المتكلم بالدرجة الأولى ، و ليس اعتباطا ، وهذا ما يؤكّد الربط الوثيق – في ضوء المعطيات السياقية- بين "قصد المتكلم و غرضه" والهيئة التركيبية مما يجعل البنية تابعة للأغراض و المقاصد.

وهكذا يتبين مدي إسهام ملاحظة الأغراض في التحكّم في ترتيب عناصر الجملة ، ومن ثمّ في ضبط الوظيفة النحوية للكلمة داخل التركيب ، فلو جاء مثال: (تميمي أنا) دون تقديم أو تأخير ، أي (أنا تميمي) لما فُهم الغرض المراد (التفاخر) ، فجملة (أنا تميمي) معناها الظاهر هو:بيان مجرد الانتساب لـ "تميم" ، إلاّ أنّ تغيير مواقع التركيب في قولنا: (تميمي أنا) – وإن دلّ على الانتساب لـ " تميم "- يتجاوزه إلى مقاصد أخرى -كما ذكرنا -، ومنه يمكن القول بأنّ الرضي كان على وعي تام بما يحيل إليه تبدّل مواقع الألفاظ من دلالات ومعانٍ مختلفة مما يؤكدّ ضرورة الكشف عن "غرض المتكلم" بوصفه قرينة أساسية في توجيه الوظائف النحوية.

النص السابع: "باب حذف المبتدأ وجوبا"

يقول الرضي في حذف المبتدأ وجوبا:

«**اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوبا ، إذا قطع النعت بالرفع ، كما يجئ في بابه ، نحو:(الحمد لله أهلُ الحمد) ؛ أي: هو أهلُ الحمد ، وإنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة ، فقطع لقصد المدح ، أو الذم ، أو الترحم ، كما يجئ ، فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك**»[1].

حدّد النحاة مواضع حذف المبتدأ وجوبا وجوازا انطلاقا من استقراء كلام العرب ، وتتبعهم في ما يصدرون عنه من معانٍ مختلفة تستجيب لما يتطلعون إليه من تبليغ أغراضهم ومقاصدهم ، ومن مواضع حذف المبتدأ وجوبا "قطع النعت بالرفع" ، فأصل هذا المبتدأ المحذوف وجوبا بسبب القطع بالرفع تقديرا هو: الوصف ؛ أي كونه صفة ، ولو لم يحذف ؛ أي لو جاء ظاهرا ، لأُعرِب مبتدأ دون النظر في كونه صفة أصلا – وهو ما أظهره الحذف- ، وذلك مرتبط بتأدية أغراض معينة كـ "المدح" ، أو "الذم" ، أو "الترحم"...وغيرها ، فمن خلال المثال الذي أورده الرضي ، وهو قولك: (الحمد لله أهلُ الحمد) ؛ أي: هو أهلُ الحمد ، يتّضح مايلي:

أولا: أنّ القصد من هذا التركيب هو بيان "الثناء والمدح" ، وذلك يتمّ بالنظر إلى المعطيات السياقية التي

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج1 ، ص 243.

تستلزمه ، وقد تتعدّد المقاصد من ذم ، أو ترحّم تبعا لذلك .

ثانيا: أنّ هذا القصد" بيان المدح والثناء" لا يتبين بصورة دقيقة إلاّ من خلال هيئة تركيبية محدّدة تتمثل في حذف المبتدأ للقطع بالرفع .

ثالثا: أنّ لزوم حذف المبتدأ إنما يكون من أجل تحصيل وبيان أغراض دلالية معينة ، يرغب المتكلم في إفادتها للسامع ، كالمدح ، أو الذم ...وغيرها ، وهذه الأغراض لا تتبين بمجيء (المبتدأ) ظاهرا في التركيب.

وهكذا يمكن القول بأنّ الرضي الأستراباذي قد ربط ترتيب الألفاظ في الجملة وفق "أغراض المتكلم ومقاصده" ، وذلك بالاستغناء عن بعض العناصر الأساسية (المبتدأ) حتى يتمّ تأدية جملة من الأغراض ك "المدح" ، و"الذم" ، و"الترحم" ...وغيرها ، وبهذا يتبين إلى أيّ مدى يتدخّل" غرض المتكلم" في بناء التراكيب وتوجيهها نحويا.

النص الثامن: : "باب حذف العامل في المفعول المطلق"

يقول الرضي في حذف العامل في المفعول المطلق:

« **وإنما وجب حذف الفعل ...لأنّ حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ، ويتصلان به ، فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع ، إمّا إبانة لقصد الدوام واللزوم ، بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد ؛ أي: الفعل ، في نحو:(حمدا لك) ، و(شكرا لك) و(عجبا منك) ، و(معاذ الله) ، و(سبحان الله) ، وإما لتقدم ما يدلّ عليه ، كما في قوله تعالى:** ﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكم﴾[النساء24] ، و﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾[البقرة138]، و﴿وَعْدَ اللهِ﴾[الروم6] ، **أو لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بسرعة ، نحو:(لبيك) ، و(سعديك) ، ... فبقي المصدر مبهما لا**

يُدرى ما تعلق به من فاعل أو مفعول ، فذُكر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر ليختص به ، فلما بنيتهما بعد المصدر بالإضافة ، أو بحرف الجر ، قبح إظهار الفعل ، بل لم يجز

فلا يقال:(كتب كتاب الله) ، و(وعد وعد الله) »[1].

يحذف العامل في المفعول المطلق (الفعل) جوازا أو وجوبا ، وقد سبق الذكر بأنه "لا حذف إلاّ باشتراط وجود قرينة ، أو قيام دليل على الحذف" ، فمن مواضع حذف العامل في المفعول المطلق جوازا ، قولك لمن قدم:(خير مقدم) بدلالة الحال ؛ أي: قدمت خير مقدم ، ووجب حذفه (الفعل) سماعا ، نحو: (معاذ الله) ، و (سبحان الله) ، وقد

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج1 ، ص275.

وضع الرضي ضابطا يُعتمد عليه في وجوب ذاك الحذف أو عدمه ، وهو: "**ذكر الفاعل أو المفعول بعد المصدر مضافا إليه ، أو بحرف جر ، لا لبيان النوع**"[1] ، ثم يبين المواضع التي يستحسن فيها الحذف طلبا لتحقيق أغراض معينة ، تتمثل فيما يلي:

الأول: إبانة لقصد الدوام واللزوم ، بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدّد ؛ أي: الفعل ، وذلك يعنى اختصاص المتكلم دلالة الكلام بالمصدر دون الفعل ، أي الاقتصار على إثبات معنى المصدر، ففي قولنا:(حمدا لله) دلالة على الاستمرار لا الانقطاع .

الثاني: لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بسرعة ، فيطلب التخفيف بدلالة المصدر دون الفعل نحو:(لبيك) ، و(سعديك).

ويذكر الرضي أنّ هذه المصادر مع استحسان حذف فعلها تنقسم إلى قسمين:

- أن يتوغل في حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا ، بل يصير المصدر عوضا منه ، وقائما مقامه وذلك كما سبق أن ذكرنا في الفعل المتعدي الذي يحذف مفعوله إقرارا لدلالة الحدث.
- ألاّ يتوغل في حذف فعلها ، بل يكون فعلها مقدّرا قبلها[2].

فالرضي يربط حذف عناصر الجملة أو العامل (الفعل) بما يتطلبه الموقف من أغراض المتكلم ومقاصد ، ذلك أنّ الحذف والذكر يتعلقان مباشرة بـ "غرض المتكلم" ، فتارة يحذف الفعل بمحو دلالة الحدوث قصْد الدوام والاستمرار ، وتارة أخرى يحذف قصْد الفراغ منه بسرعة حتى يتأتى له (المتكلم) الانتقال إلى ما يريد التعبير عنه ، نحو قولك:(لبّيك) ، وهذا ما أشار إليه الرضي من خلال قوله: «...كلّ ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية ، فيتفرّغ لاستماع المأمور به حتى يتمثله»[3].

ومما يؤكّد ارتباط "حذف الفعل" بأغراض المتكلم ومقاصده ما أورده الرضي في "باب حذف عامل المصدر المكرّر أو المحصور" ، نحو قولك:(زيد سيرًا سيرًا) و(ما زيد إلاّ سيرًا) ، و(ما الدهر إلاّ تقلبًا)... وغيره فالتقدير: (زيد يسير سيرًا سيرًا) ، و(ما زيد إلاّ يسير سيرًا) ، و(ما الدهر إلاّ يتقلب تقلبا) ، حيث يعلل لحذف الفعل بما يراد تأديته من أغراض و مقاصد ، يقول:« ... وإنما وجب حذف الفعل ، لأنّ المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ، ووضع الفعل على التجدّد والحدوث ... فلمّا كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم ، لم يستعمل العامل أصلا ، لكونه إمّا فعلا ، وهو موضوع على التجدّد ، أو اسم فاعل ، وهو مع العمل كالفعل بمشابهته ، فصار العامل لازم الحذف ، فإن أرادوا زيادة المبالغة (مبالغة الدوام

---

[1] المصدر نفسه ، ج1 ، ن ص.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 277/276.

[3] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج1 ، ص 296.

واللزوم) ، جعلوا المصدر نفسه خبرا عنه ، نحو:(زيد سير سير) ، و(ما زيد إلاّ سير) »[1] فلو ظهر الفعل لانتقض الغرض المقصود بحذفه وهو:" تبيين معنى دوام حصول الفعل" .

ومن المصادر التي يحذف فيها الفعل قياسا تبعا لتحقيق أغراض المتكلم أثناء إنتاج الخطاب :كلّ ما كان دالا على معنى التوبيخ والزجر والإنكار ، يقول الرضي:« ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا أيضا كلّ ما كان توبيخا ، مع استفهام كان أو لا ، نحو قوله: (أمكرًا وأنت في الحديد؟) ، و(قيامًا قد علم الله) ، و(أقيامًا وقد قعد الناس؟) ، وإنما وجب حذف الفعل فيها حرصا على انزجار الموبَّخ عما أنكر عليه »[2] ، فمن الأغراض التي تستدعي المتكلم حذف بعض العناصر الأساسية في التركيب ، الدلالة على التوبيخ ، بما يستتبعه من زجر وإنكارٍ للمخاطب على فعل ما ، فيؤتى بالمصدر دون الفعل حرصا على سرعة الدخول في فعل التوبيخ – بلا مقدمة– ، وتأكيدا على انزجار الموبخ عمّا أنكر عليه.

وهكذا يوضّح الرضي بأنّ "حذف الفعل" (العامل) في المفعول المطلق يرجع بالدرجة الأولى إلى أغراض المتكلم وما يترشح عنه من مقاصد ، و هذه الأغراض تتمثل في الدلالات التالية:

أولا: الدلالة على الاستمرار والدوام ، وذلك بالاقتصار على المصدر دون الفعل .

ثانيا: سرعة الفراغ إلى ذكر المقصود الأهمّ .

ثالثا: الدلالة على التوبيخ ، و الحرص على انزجار الموبَّخ عما أنكر عليه.

ومن هنا يمكن القول بأنّ "حذف الفعل" مرهون بأداء أغراض تواصلية معينة يهدف المتكلم إيصالها إلى السامع ، و على هذا الأساس تشكّل معرفة "غرض المتكلم" قرينة دالة على التقدير الصّحيح الذي يتلاءم والمعنى من جهة ، وعلى ضبط الوظائف النحوية من جهة أخرى.

النص التاسع:" باب تقديم وتأخير المفعول به على الفعل"

يقول الرضي في تقديم وتأخير المفعول به على الفعل:

« **ويجب تأخير منصوب الفعل عنه إن كان الفعل بنون تأكيد مشدّدة أو مخففة ، فلا يقال:(زيدا اضربنّ) ، ولعلّ ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا ، في ظاهر الأمر ، على أنّ الفعل غير مهمّ ، وإلاّ لم يؤخّر عن مرتبته ؛ أي: الصدر ، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهمّا ، فيتنافران في الظاهر ، وكذا يجب تأخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم ، كما في: (ضرب**

[1] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 283.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص 299.

موسى عيسى) ، إذ لو قلت فيه: (عيسى ضرب موسى) لظن أنّ المتقدم مبتدأ »[1].

المعروف عند النحاة في ترتيب الجملة الفعلية الإتيان بالفعل أوّلا ثم يتبعه الفاعل ، ويجئ المفعول به تاليا – إذا كان الفعل متعديا– ، لكن قد يلزم تقديم المفعول أو تأخيره لأغراض بيانية معينة ، و من المواضع التي يجب فيها تأخير المنصوب (المفعول به) ، "**إذا كان الفعل مؤكّدا**" لئلاّ يوهم بتناقض الكلام ، فالعرب "يقدّمون الذي هم ببيانه أعنى وأهمّ " ، وتقديم المفعول به في حال مجيء الفعل متصلا بنون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة مخالف للأصل ، وموهم بنقض الغرض ، فلا يجتمع التوكيد مع تقديم الأهمّ لتدافعهما (الحكمان) – كما يذكر ابن جني– وعلى هذا الأساس (تدافع الحكمان) لا يقال: (زيدا اضربنّ) ، لأنّ الغرض من تقديمه (المفعول به) هو "العناية والاهتمام ، والاختصاص به دون غيره" ، وتوكيد الفعل مؤذن بأهميته ، وفي هذا المثال يدلّ تقديم المفعول به على اختصاص زيد بالضرب دون شخص آخر ، وتوكيد الفعل يدلّ على اختصاص زيد بالضرب دون فعل آخر ، فيتنافى "التوكيد" مع "العناية والاهتمام" ، وعلى هذا الأساس لا يتقدّم المفعول به على الفعل المؤكّد حفاظا على تأدية الغرض الذي يريده المتكلم ، فإذا أراد المتكلم الاقتصار على توكيد الفعل ، ذكره أوّلا فيقول: (اضربنّ زيدا) ، وإذا أراد تخصيص المفعول به ، ذكره أوّلا مع عدم توكيد الفعل ، فيقول: (زيدا اضرب) .

ومن المواضع الواجب فيها تأخيره أيضا "**إذا التبس بغيره ، وليس في الكلام قرينة تميز أحدهما عن الآخر**" فيلزم – بانتفاء القرينة – الترتيبُ الأصلي لئلاّ يفسد المعنى الذي يريد المتكلم نقله إلى السامع ، وذلك نحو قولك في: (ضرب موسى عيسى) ، (عيسى ضرب موسى) ، فلا يتقدّم المفعول به على الفعل لحصول اللبس و " أمن اللبس" من الوسائل الهامة في الإبانة عن المعنى ، و"العرب كرهوا أن يقربوا باب لبس" صيانة للأغراض والمقاصد التي أرادوها بوضع الكلام .

ومن هنا يمكن القول بأنّ تقديم المفعول به على فعله ، أو لزومه المكان الأصلي يتمّ بـ"مراعاة غرض المتكلم وقصده" ، فالتقديم للدلالة على "العناية والاهتمام" أو غيرها من الأغراض لا يحصل بالتأخير.

النص العاشر :"باب في اقتصار الندبة على المعروف"

يقول الرضي في اقتصار الندبة على المعروف:

« ... وإنما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة ، لأنه إذا كان المندوب مشهورا ، لا يلام النادب في الندبة عليه ، ولو لم يكن علما ، وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم ، جاز ندبته ، تقول: (يا ضاربا زيداه) ، إذا كان (زيد) رجلا عظيما ، وقد ضربه المتفجع عليه واشتهر به ، فضابط المندوب أن يكون معرفة مشهورا ، سواء كان تعريفه قبل الندبة

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج1 ، ص 304.

أو بحرف الندبة ، تقول: (وامن قلع باب خيبراه) ، (وا من حفر بئر زمزماه) لاشتهار الرجلين بذلك »[1].

الندبة في عرف النحاة هي: " نداء المتفجّع عليه أو المتوجّع منه "، و يغلب في استعمال نداء المندوب من أدوات النداء (وا) ، أو تستعمل (يا) إذا لم يؤدّ ذلك إلى اللبس ، وللمنادى المندوب ثلاثة أوجه :

- أن يختم بألف زائدة لتأكيد التوجّع و التفجّع ، نحو : (وا كبدا).
- أن يختم بالألف الزائدة وهاء السكت ، نحو: (وا معتصماه).
- أن يبقى على حاله ، نحو: (وا محمد).

لقد وافق الرضي ابن الحاجب وجمهور النحاة في عدم جواز الندبة إلاّ بمعروف ، لتعلّق ذلك بغرض المتكلم الذي يريد إيصاله إلى السامع ، فلا يكون المنادى المندوب نكرة ، فلا يجوز أن يقال: (وا رجل) ، إلاّ إذا كان معروفا عند المخاطب ، محاولا بيان الغرض من ذلك ، فالغرض من الندبة "إظهار التفجع على المندوب" وذلك إنما ينبغي أن يكون بأعرف الأسماء وأظهرها دلالة على الغرض ، لأنّ الندبة على بيان التفجع أو التوجع –كما سبق ذكره- وقد أكدّ سيبويه على ضرورة كون المندوب معروفا بالنسبة إلى المخاطب حتى تتحقّق له الفائدة ، والمعروف هو المشهور علما كان أو لا ، يقول:« لأنك إذا ندبت تخبر أنك قد وقعت في عظيم وأصابك جسيم من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تبهم»[2] ، فيندب المعروف حتى لا يُلام المتكلم في الندبة عليه وانطلاقا من هذا الاعتبار(ندب المعروف)جاز أن تقول: (وامن قلع باب خيبراه) ، (وا من حفر بئر زمزماه) لاشتهار الرجلين بذلك ، فعلى المتكلم أن يختار الأساليب التعبيرية المناسبة لأداء أغراضه بصورة تمكنه من إفهام المخاطب ما يريد ، فيكون اللفظ مطابقا للأغراض و المقاصد الموضوع للدلالة عليها من جهة ، ومحصّلا لفهم السامع من جهة أخرى ، ومن هنا يمكن القول بأنّ بناء التراكيب اللغوية يخضع بالدرجة الأولى إلى تأدية المتكلم أغراضه بمراعاة حال المخاطب ، والتعويل على المعطيات السياقية المختلفة.

النص الحادي عشر: " باب حذف حرف النداء"

يقول الرضي في حذف حرف النداء :

« ... وإنما لا تحذفه من النكرة ، لأنّ حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلا عليك ، متنبّها لما تقول ، ولا يكون هذا إلاّ في المعرفة ، لأنها مقصودة قصدها ، وإنما لا تحذف من المعرفة المتعرفة بحرف النداء ، إذ هي إذن حرف تعريف ، وحرف التعريف لا

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج1 ، ص 385.

[2] سيبويه – الكتاب - ج2 ، ص227.

يحذف مما تعرّف به ، حتى لا يُظن بقاؤه على أصل التنكير ، ألا ترى أنّ لام التعريف لا تحذف من المتعرّف بها ، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف ، إذ هي مفيدة مع التعرّف: التنبيه والخطاب »[1].

ويقول أيضا:

« **...وإنما لم يجز الحذف من المستغاث ، والمتعجّب منه ، والمندوب .أما المستغاث به ، فللمبالغة**

في تنبيهه بإظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له أمرا مهمّا ، وأما المتعجّب منه والمندوب فلأنهما مناديان مجازا ، ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والإقبال ، كما في النداء المحض ، فلما نقلا عن النداء إلى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا ، لزما لفظ علم النداء تنبيها على

الحقيقة المنقولين هما منها »[2].

يحذف حرف النداء بكثرة ، ولا سيما (يا) باعتبارها أم الباب ، نحو قوله تعالى: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف29] ، و قد يلزم عدم حذفه لارتباطه بتحقيق أغراض دلالية معينة ، وعلى هذا نجد الرضي يبين المواضع التي لا يحذف فيها حرف النداء لئلاّ يؤدي ذلك الحذف إلى نقض الغرض وإفساده ، فلا يحذف في النكرة ولا في المستغاث ، ولا في المتعجّب منه ، ولا في المندوب ، وهذا بيانه:

– إنّ الغرض العام من النداء هو: "توجيه الدعوة إلى المخاطب ، وتنبيهه للإصغاء ، وسماع ما يريده المتكلم"[3] لذا يُستعان بحرف التنبيه لأداء ذلك المعنى ، وإنما يُستغنى عنه (حرف التنبيه) إذا كان المنادى مقبلا عليك متنبّها لما تقول ، بدلالة الحال المشاهدة ، ولا يكون هذا إلاّ في المعرفة ، فلا يُحذف حرف النداء من النكرة إذا كانت مقصودة ، لأنه أداة تعريفها ، فيزول إبهامها بالنداء ، نحو قولنا: (يا رجلُ) ، فلفظ (رجل) قبل دخولها في النداء نكرة دالة على عموم الجنس ، لكنها تتعيّن – بدخول (يا)– بالدلالة على فرد واحد معروف ولا تُحذف أداة التعريف ، حتى لا يُظن بقاؤه على أصل التنكير ، فالغرض من نداء النكرة إلى جانب التنبيه والخطاب هو التعريفُ .

– إنّ الغرض العام من الاستغاثة هو: " تنبيه مَن يعين على دفع البلاء أو الشدّة"[4] ، وهذا التنبيه (طلب الإعانة) يستلزم تأكيد كون المستغاث له ممن يستحقّ الإقبال من أجله ، فلا تحذف أداة النداء في المستغاث لارتباطه بأداء

---

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج1 ، ص 386 /387.

[2] المصدر نفسه ، ج1 ، ص388.

[3] عباس حسن – النحو الوافي– دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، دون ط ، ج4 ، ص1.

[4] مصطفى الغلاييني – جامع الدروس العربية– ج3 ، ص119.

غرض محدّد –كما ذكر الرضي– ، وهذا الغرض يتمثل في : "المبالغة في تنبيهه (المستغاث) بإظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له أمرا مهمّا ، والتأكيد على أنّ الحاجة للاستغاثة ملحة " .

– أما عدم جواز حذف حرف النداء من الندبة ، فهو الآخر متعلّق بتحقيق غرض تواصلي ، لأنّ الندبة من مواضع مدّ الصوت إعلاما بالمصيبة ، وتشهيرا بالمندوب ، وإظهارا للتفجع ، والعجز عن احتمال ما به ، ولما كان قصد إطالة الصوت تدليلا على الغرض المراد ، فالحذف(حرف النداء) ينافيه.

– أما الباعث إلى التعجب فإنما يكون استعظام الأمر ، وهذا الاستعظام يكون من وجهين:

– أن يرى المرء شيئا عظيما يتميز بذاته أو بكثرته ، أو شدّته ، أو غرابة فيه ...فينادى جنسه ، إعلانا بإعجابه ، وإذاعة به.

– أن ينادى من له صلة وثيقة بذاك الشيء[1].

فلما كان التعجب عبارة عن انفعال يحدث في النفس استعظاما أو استنكارا لشيء ما ، فهو الآخر يقتضي إطالة الكلام ومدّ الصوت تعبيرا عن ذاك الانفعال ، وهذا يعنى أنّ حذف حرف النداء مما يخلّ بأداء هذه الوظيفة .

هذا إلى جانب وجود سبب آخر في عدم جواز حذف حرف النداء في المتعجب منه والمندوب ، وهو مراعاة الأصل فيهما لأنهما مناديان مجازا ، فلمّا نقلا عن النداء إلى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا ، لزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما منها.

لكن ما يهمّنا هو كيفية ربط الرضي بناء التراكيب اللغوية بأغراض المتكلم التي يريد إبلاغها السامع في هيئة من شأنها أن تؤدّي ما يختلج في نفسه من معانٍ ك "التعجب" ، و"الندبة" ، و"الاستغاثة"... وغيرها فالمواقف الانفعالية تتطلّب طول الكلام مما يجعلها تتصل مباشرة بصياغة محدّدة ، وضوابط لا بدّ منها ، ولذا امتنع ترخيم المندوب والمستغاث لئلاّ يذهب بالغرض المراد تأديته ، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأنّ الرضي قد تفطن إلى أثر الحذف وامتناعه في توجيه المقاصد والأغراض التي يتوخّى تحقيقها من وضع الكلام.

النص الثاني عشر: " باب المنصوب على الاختصاص"

يقول الرضي في المنصوب على الاختصاص:

« ...**والغرض بيان اختصاص مدلول ذاك الضمير من بين أمثاله بما نسب إليه ، وهو إمّا في معرض التفاخر ، نحو: (أنا أكرم الضيف أيها الرجل) ؛ أي : أنا اختص من بين الرجال بإكرام الضيف ، أو في معرض التصاغر ، نحو: (أنا المسكين أيها الرجل) ؛ أي: مختصا**

[1] عباس حسن – النحو الوافي– ج4 ، ص 88.

بالمسكنة من بين الرجال ، أو مجرد بيان المقصود بذلك الضمير ، لا للافتخار ولا للتصاغر نحو: (أنا أدخل أيها الرجل) ، و(نحن نقرّ أيها القوم)»[1].

يحدّد الرضي "الاختصاص" كأسلوب تعبيري على أنه مما أصله النداء ، فهو " كلّ ما يقع بعد ضمير المتكلم أو المتكلم المشارك معه غيره من اسم ظاهر معرفة موضّحا لذلك الضمير ومبينا له "[2] ، أو هو " تخصيص حكم علّق بضمير لغير الغائب ، بما أخّر عنه من اسم ظاهر معرفة معمول لـ (أخص) واجب الحذف"[3] ، والغرض منه هو: " توضيح وتبيين الضمير" ، فالضمير على الرغم من تعرّفه باق على الإبهام والشيوع ، فيحتاج إلى أن يؤتى بما يزيل ذلك العموم ، فيجيء باسم ظاهر ، أو بـ "أيّ " مقرونة باسم ، يختلف عن الضمير بزيادة التوضيح والبيان للمقصود منه (الضمير) والمنسوب إليه ، وهو يفيد بذلك تقوية المعنى وتوكيده .

وبعد تحديد الغرض الأساسي من الاختصاص ، وهو: "توضيح الضمير وتخليصه من غيره" ، نجد الرضي يعرض للجهات المختلفة لذاك الاختصاص ، والتي تتصل هي الأخرى بجملة من الأغراض والمقاصد ، فقد يكون في معرض التفاخر ، نحو: (أنا أكرم الضيف أيها الرجل) ؛ أي : أنا اختص من بين الرجال بإكرام الضيف ، أو في معرض التصاغر ، نحو: (أنا المسكين أيها الرجل) ؛ أي: مختصا بالمسكنة من بين الرجال...وغيرها ، والعلامة الدالة على توضيح الضمير واختصاصه بما نسب إليه ، انتصابُ الاسم الذي يقع بعده لفظا أو تقديرا بفعل محذوف تقديره (أخصّ) أو ما كان بمعناه ، يقول السامرائي موضّحا الدلالة على الاختصاص دون غيره من خلال طرح جملة من الأمثلة :« وكذلك لو قلت:(نحن الطلبةَ نريد حقوقنا) فأنت لم ترد أن تخبر عنكم بأنكم طلبة ، وإنما أردت أن تخبر بأنكم تريدون حقوقكم ، ثم بينت من أنتم ؟ ، ونحو لو قلت:(أنا خالدا أقوم بهذا الأمر) ، فإنك لم ترد أن تخبر عن نفسك بأنك خالد ، وإنما أردت أن تخبر بأنك تقوم بالأمر ، ثم بيّنت نفسك »[4] ، فتبدُّل المعنى من حيث الاختصاص والإخبار بحسب غرض المتكلم وقصده الذي يتوخّى إبلاغه المخاطب .

ولما كان الغرض " بيان اختصاص مدلول ذاك الضمير من بين أمثاله بما نسب إليه" ، فقد اشترط النحاة منهم سيبويه كون المخصوص معروفا حتى لا يبطل الغرض ويؤدي إلى الإلباس دون توضيح الضمير – وقد أشرنا إلى هذا في موضع سابق من البحث–* ، فالمجيء بالضمير يعقبه الاسم الظاهر فيه زيادة إثبات للمعنى وتوكيد له ، شأنه في ذلك كالإتيان بمبهم ثم تفسيره تشويقا وتوكيدا لمعرفة المقصود منه ، ولو جاء اللفظ خلوا من الزيادة (جملة

---

[1] الرضي الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ، ج1 ، ص392.

[2] السامرائي – معاني النحو– ج2 ، ص101.

[3] عبد السلام هارون – الأساليب الإنشائية في النحو العربي– ، ص149.

[4] السامرائي – معاني النحو– ج2 ، ص103.

* ينظر : ص59 من هذا البحث.

الاختصاص) لما أحدث في النفس من توطيد المعنى وتأكيده وتقويته ما يكون بوجوده ، فكلّ زيادة في اللفظ تقابلها زيادة في المعنى .

ومما تجدر الإشارة إليه اختلاف النحاة في إعراب جملة الاختصاص ، فقد رأى البعض أنها في محلّ نصب حال وقال آخرون بأنها جملة اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب ، أمّا الحالة المقتضية نصبها على الحال ، فكونها تأتي بعد استيفاء عناصر الجملة (المبتدأ والخبر ، و الفعل والفاعل) ، نحو: (نحن أنصارُ الحق أيّها الطلاب) ، وأمّا الحالة المقتضية لعدم إعرابها ، فكونها تتوسّط المتلازمين ، فهي معترضة بين المبتدأ وخبره ، نحو: (نحن أيّها الطلاّب أنصارُ الحق) ، فـ" الجملة – في الغالب– تكون في محلّ نصب ، حالا من الضمير الصالح قبلها لأن يكون صاحب حال ، مثل: (ربنا اغفر لنا أيّتها الجماعة) ، وقد تكون أحيانا معترضة ، مثل:(نحن الحكامَ خدّامُ الوطن) ؛ أي: أخصّ الحكّام"[1] ، فلم تكون الجملة (جملة الاختصاص) تارة حالية ، وتارة أخرى اعتراضية ؟ .

يرى عباس حسن أنّ اعتبار النحاة جملة الاختصاص جملة اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب ، من منطلق اعتراضهم على مجيء الحال من المبتدأ ؛ فالعامل في "المبتدأ " هو "الابتداء" ، فلو جاء العامل في الحال هو "المبتدأ" لاختلف العاملان ، وذلك مخالف للأصل الذي وضعوه "العامل في الحال هو العامل في صاحبها"[2] والاستعمال ينافي ذلك ، نحو: (هو زيد قائما) ، فـ "قائما" حال من المبتدأ ، والرضي لم يشر إلى كون الجملة اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب ، لكنه من خلال تقديره (مخصوصا) و(مخصوصين) يتبين أنه يرى كونها حالية ، وهذا ما استحسنه عباس حسن .

وهكذا يمكن القول بأنه على الرغم من اختلاف النحاة في إعراب الجملة التي يقع فيها أسلوب الاختصاص إلاّ أننا نلحظ ملمحا هامّا يتعلّق بمدى صلة بناء التراكيب بتأدية "أغراض المتكلم" ، فالمتكلم يبتدئ بالضمير الدّال في أصل وضعه على العموم والإبهام ، ثم يُلحق به ما يوضحه ، مقويا ومؤكدا ما يريد التعبير عنه بواسطته (الضمير) ، وذلك من خلال جهات مختلفة لاختصاصه كـ "التفاخر" ، أو "التصاغر" ... وغيرها
مما يؤكّد ارتباط كلّ بنية بما ينطوي عليه المتكلم من أغراض ومقاصد .

النص الثالث عشر: :" باب المنصوب على شريطة التفسير"

يقول الرضي في اختيار النصب في الاسم المشتغل عنه عند خوف لبس المفسّر بالصفة:

«... إذا أردت مثلا أن تخبر أنّ كلّ واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا ، وأنك لم تملك أحدا منهم إلاّ بشرائك بهذا الثمن ، فقلت: (كلَّ واحد من مماليكي اشتريته بعشرين) بنصب (كلّ) فهو نص في المعنى المقصود ، لأنّ التقدير: (اشتريت كل واحد من مماليكي

[1] عباس حسن – النحو الوافي – ج4 ، ص125.
[2] المرجع نفسه ، ج2 ، 364 (الهامش).

بعشرين) ، وأما إن رفعت (كلّ) فيحتمل أن لا يكون (اشتريته) خبرا له ، وقولك (بعشرين) متعلق به ؛ أي:كلّ واحد منهم مشترى بعشرين ، وهو المعنى المقصود ، ويحتمل أن يكون (اشتريته) صفة لكل واحد ، وقولك (بعشرين) هو الخبر ؛ أي: كلُّ من اشتريته من المماليك فهو بعشرين »[1].

الاشتغال في عرف النحاة :" أن يتقدّم اسم على عامل من حقه أن ينصبه ، لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضميره"[2] نحو: (خالدًا أكرمته) ، وقد ذكر النحاة في هذا الباب ما يجب فيه النصب أو الرفع ، وما يجوز فيه الأمران مع ترجيح أحدهما على الآخر ، وما يجوز فيه الأمران دون ترجيح* ، فمن المواضع التي يختار فيها الرفع بالابتداء لعدم احتياجه حذف العامل كالنصب ، وذلك عند انتفاء قرائن النصب ، مايلي:

- بعد "أمّا" باشتراط ألاّ يأتي بعدها طلب ، نحو: (أمّا زيدٌ فأعطيته دينارا) جوابا لقولهم: أيّهم أعطيت؟ .
- بعد " إذا " المفاجأة ، نحو: (قام زيد وإذا بكرٌ يضربه عمرو).

ومن المواضع التي ترتبط مباشرة بغرض المتكلم وقصده "خوف لبس المفسِّر بالصفة" ؛ أي: ينتصب الاسم المفسَّر إذا خيف – في الرفع– أن يلتبس الفعل بالصفة مما يؤدّي إلى فساد المعنى الذي يريده المتكلم ، ويعطي الرضي مثالا يوضّح من خلاله تفسير المعنى من حيث الرفع والنصب ، ومدى تعلّق كلّ منهما بالغرض الذي يتوخّى المتكلم الوصول إليه ، ففي قولك : كلّ واحد من مماليكي اشتريته بعشرين ، معنيان يحدّدهما النصب أو الرفع في (كلّ) ، فالمعنى الأول (النصب) ، أخبرت أنّ كلّ واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارا وأنك لم تملك أحدا منهم إلاّ بشرائك بهذا الثمن ، أمّا معنى (الرفع) ، فيحتمل أن يدلّ على هذا المعنى بجعل (اشتريته) خبرا ، و (بعشرين) متعلّق به ، أو يخالف قصدك بجعل (اشتريته) صفة ، و(بعشرين) خبرا ، فربما يكون منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين ، أو بأقلّ منها أو بأكثر ، وربما يكون لك منهم جماعة بالهبة أو الوراثة ، فيتعيّن بالرفع أو النصب قصدُ المتكلم ، بالتنصيص على معنى أو احتمال غيره معه .

ويوضّح السامرائي الفرق بين قولنا: (محمدٌ أكرمته) و(محمدًا أكرمته) من زاوية الدلالة على المعنى من خلال قوله:« فالفرق بين قولنا: (محمدًا أكرمته) و (محمدٌ أكرمته) أنك بالرفع جعلت مدار الحديث محمدا ، وجعلت إخبارك عنه وهو مدار الاهتمام ، أمّا الأولى فقد قدّمت فيها محمدا للاهتمام ، قدّمته لتتحدّث عنه بدرجة أقلّ من العمدة»[3] ؛ أي: أنك قدّمت (محمدا) للاهتمام به ، ولا تريد بناء الكلام عليه .

---

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج1 ، ص 422.

[2] مصطفى الغلاييني – جامع الدروس العربية – ج3 ، ص16.

* أعاب السامرائي الترجيح بين النصب والرفع ، فكل ترجيح من دون النظر إلى المعنى ترجيح باطل لا يقوم على أساس ، ذلك أنّ لكل وجه معنى لا يؤديه الوجه الآخر ، فمعنى النصب غير معنى الرفع . ينظر: فاضل صالح السامرائي – معاني النحو- ج2 ، ص 111.

[3] السامرائي – معاني النحو- ج2 ، ص113 /114.

فأسلوب الاشتغال إذن يرتبط بتأدية أغراض المتكلم ، وذلك إنما يكون بالتنصيص على المعنى الذي يريده دون احتمال غيره ، فيختار النصب أو الرفع بحسب ذلك *.

ف "الاشتغال" وإن كان من الأبواب التي يرى ابن مضاء فيها اضطراب النحاة في صور التعبير عنه اضطرابات شديدة ، حتى يتعسّر على من أراد تفهيمه أو تفهمه ، لأنه موضع عامل ومعمول ، مما قد أدّاه إلى رفضه باعتباره لا يفيدنا إلاّ صعوبة في فهم الأمثلة التي جاءت عن العرب ، وذلك جرّاء تعسّف النحاة في حمله تارة على النصب ، وتارة أخرى على الرفع ، ومن ثمّ صياغته قاعدة عامة تحلّ باب الاشتغال مفادها أنّ "**الاسم المتقدّم إذا عاد عليه ضمير منصوب نُصب لأنه في مكان نصب ، وإلاّ رُفع لأنه في مكان رفع** "[1] فمن الواجب إعادة قراءة هذا الباب بالنظر إلى "مراعاة غرض المتكلم وقصده" الذي يؤمّه أثناء إلقاء الخطاب فغرض المتكلم في إفادته معنى من المعاني إلى المخاطب- بصورة واضحة - يقتضي هيئة تركيبية مخصوصة فيختار النصب إذا أراد معنى ما ، ويختار الرفع إذا أراد تحصيل معنى آخر ، فغرض المتكلم من شأنه – في أحيان كثيرة- تحديد صلاحية التركيب لأداء هذا المعنى أو ذاك ، ويتمّ التعرّف على غرضه من خلال رصد كلّ المعطيات السياقية التي تكتنف الخطاب .

وهكذا يمكن القول بأنّ اختيار الرفع أو النصب لا يعدوا أن يكون إلاّ اختيارا للغرض المراد تحقيقه من قبل المتكلم ، "فإذا أردت الإخبار عن الاسم المتقدّم والإسناد إليه رفعت ، وإن لم ترد نصبت وقدّمته للاهتمام"[2]

فالعرب قد تكلّمت بهذا الأسلوب ، وتفطّنت إلى ما يتضمّنه من دلالات ومعانٍ قد لا يستدلّ عليها بغيرها من الأساليب التعبيرية ، وذلك مما يدلّ على الحكمة المنسوبة إليها في أوضاعها ، وليس من السهل رفض ما نطقت به العرب على السليقة ، وعلى هذا الأساس فإنّ كلّ بنية تركيبية مرتبطة بأغراض تواصلية معينة يهدف المتكلم إيصالها إلى السامع ، ومن ثمّ تتحدّد الوظائف النحوية الصحيحة للألفاظ داخل التركيب على ضوء الفهم الدقيق والمعرفة الجيدة بغرض المتكلم وقصده.

النص الرابع عشر: " باب التحذير و الإغراء "

يقول الرضي في وجوب حذف العامل في التحذير والإغراء :

«... **وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذّر منه المكرّر ،كون تكريره دالا على مقاربة**

---

* حدد النحاة في " باب الاشتغال" ما يختار فيه الرفع ، والظاهر أنّ اختيار الرفع يخرجنا من هذا الأسلوب (الاشتغال) إلى أسلوب آخر ، ويصبح الضمير العائد رابطا للمبتدأ بجملة الخبر ، إلا إذا اعتبرنا الاشتغال "كل اسم مرفوع أو منصوب واقع بعد فعل أو اسم مشتغل عن العمل فيه بالضمير" دون حصره في النصب فقط .

[1] ابن مضاء القرطبي – الردّ على النحاة- تح شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط3 ، ص32 / 33.

[2] السامرائي – معاني النحو- ج2 ، ص121.

المحذّر منه للمحذّر ، بحيث يضيق الوقت إلاّ عن ذكر المحذّر منه على أبلغ ما يمكن ، وذلك

بتكريره ، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرّر»[1] .

يعدّ "التحذير" و "الإغراء" من الأساليب التعبيرية التي درسها النحاة ؛ فالتحذير: " **تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه**"[2] ، نحو: (الأسدَ الأسدَ) ؛ أي: احذر الأسد ، والإغراء:" **تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله**"[3] ، نحو: (المروءةَ المروءةَ) ؛ أي: الزم المروءة ، وقد لزم حذف العامل فيهما (الفعل) لارتباط ذلك الحذف بأغراض محدّدة ، يقول الرضي: «كلّ محذّر معمول لـ (احذر) أو (بعّد) أو شبههما مذكور بعده ما هو المحذّر منه إمّا بواو العطف ، أو بـ (من) ظاهرة أو مقدرة ، يجب إضمار عامله ، وكذا كلّ محذّر منه مكرّر ، معمول لـ (بعّد)»[4] ، وقد ذكر الرضي أنّ قوما أجازوا إظهار الفعل في المكرّر ، ومنع منه لئلاّ ينتقض الغرض الذي يريده المتكلم ؛ فلمّا كان قصد المتكلم تنبيه المخاطب وتحذيره من شيء ما حتى يتجنبه فإنّ ذلك يتطلّب الإسراع في ذكر المحذّر منه بأبلغ ما يمكن التعبير عنه ، بحيث يضيق الوقت إلاّ عن ذكره دون غيره (العامل) ، فقصد المتكلم من حذف الفعل هنا هو الإسراع في التحذير ؛ أي ليفرغ سريعا إلى لفظ المحذّر منه ، وهو محصول الفائدة لدى المخاطب ، وهكذا يؤكّد الرضي من خلال هذا النص على أهمية طرفي الخطاب (المتكلم ، والمستمع) في إنتاج العبارات اللغوية على هيئة مخصوصة ، انطلاقا من مراعاة قصد المتكلم وما يريد إيصاله إلى السامع من إفادة تتمثل في "تنبيهه على أمر مكروه ليجتنبه" ، فوجب حذف العامل (الفعل) "لأنّ القصد أن يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور"[5].

و يذكر الرضي في "باب الإغراء" أنّ علة وجوب حذفه (العامل) هي نفسها ما تقدّم في التحذير ؛ فلمّا كان الغرض" تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله" ، وذلك مما يقتضي الترغيب والتشويق في الشيء ، فإنّ الإسراع في ذكره (الأمر المحمود) مما يتطلبه المقام ، فيحذف الفعل للتعجيل بذكر المغرى به حتى يتهيأ المخاطب للامتثال له .

ومما تجدر الإشارة إليه – في هذا السياق– أنّ السامرائي قد أعاب على النحاة قولهم بوجوب حذف الفعل مدلّلا على ذلك بأنه يصحّ أن نقول: (أحذّرك من المراء) ، وأن نقول: (إيّاك و المراءَ) ، فكلاهما يدلّ على التحذير...وغيره[6] ، فحذف الفعل أو ذكره "يعود – في حقيقة الأمر– إلى القصد والمعنى والمقام"[1] ، وهذا من حيث المبدأ صحيح ؛ لأنّ مراعاة غرض المتكلم وحال السامع من الشروط الهامة في وضع الخطاب ، لكن لا ينبغي

---

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج2 ، ص7.

[2] ابن هشام – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك– ج2 ، ص 35.

[3] المصدر نفسه ، ج2 ، ص37.

[4] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج2 ، ص6.

[5] المصدر نفسه ، ج2 ، ص8.

[6] السامرائي – معاني النحو– ج2 ، ص92.

أن تكون الشحنة الدلالية المتضمّنة في التركيبين بنفس الدرجة ؛ ذلك أنّ لكلّ وجه معنى لا يؤدّيه الوجه الآخر ؛ فيكون ترك الذكر أفصح وأبلغ من الذكر ، فالتحذير أو الإغراء بحذف الفعل آكد لمعنى الزجر و المنع والترغيب والتشويق من كونه ظاهرا .

وهكذا يمكن القول بأنّ الرضي قد التفت إلى أثر ذكر عناصر الجملة أو حذفها في الدلالة على المعنى وتأدية الأغراض والمقاصد التي يتوخّى المتكلم إفادتها إلى السامع ، وذلك من خلال "إضمار الفعل" مما يؤكّد أهمية معرفة غرض المتكلم في بناء التراكيب ، فينتصب الاسم للدلالة على التحذير أو الإغراء .

النص الخامس عشر :"باب مجيء الحال جملة "

يقول الرضي في وجوب مجيء جملة الحال جملة خبرية :

«أمّا وجوب كونها خبرية فلأنّ مقصود المجيء بالحال ، تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ، فمعنى قولك: (جاءني زيد راكبا) أنّ المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال ... والإنشائية إمّا طلبية أو إيقاعية ؛ وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها ، فكيف تخصيص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون؟ وأما الإيقاعية ، نحو: (بعت) ، و (طلقت) فإنّ المتكلم بها لا ينظر، أيضا ، إلى وقت يحصل فيه مضمونها ، بل مقصوده إيقاع مضمونها

وهو مناف لقصد وقت الوقوع »[2].

أجاز الرضي وقوع الحال جملة ، واشترط كونها خبرية لا إنشائية – كما فعل أغلب النحاة- ، ذلك أنّ الغرض من الحال بيان الهيئة ، وإنما ذلك يكون بما يُعرف ، وهذا ما لا يتحصل بالإتيان بالجملة الإنشائية طلبية كانت أو إيقاعية ، فـ "الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم أنّ له خارجا موجودا في أحد الأزمنة الثلاثة مطابقا لما تكلّم به ، والإنشائي ما لا يقصد المتكلم به ذلك ، بل إنما يحصّل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام"[3] ؛ لأنّ المتكلم في الطلبية ، ليس على يقين من حصول مضمونها فلا يقع التخصيص ، وهذا ما أوضحه عبد السلام هارون ؛ " فلمّا كانت الحال تشبه النعت في كونها قيدا مخصصا ، فالتخصيص والتقييد لا

---

[1] المرجع نفسه ، ج2 ، ص 97.

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج2 ، ص77.

[3] المصدر نفسه ، ج3 ، ص229 /230.

يكونان إلاّ بما هو معلوم مضمونه ، ومضمون الجملة الطلبية مجهول "[1] ، فلا يتضح تخصيص الإسناد بالجملة الإنشائية بل بالخبرية ، نحو قولك: (رأيت زيدا وهو راكب) ، فالمعنى تخصيص (رؤية زيد) بـ (الركوب) دون الإطلاق كالمشي أو الوقوف ...وغيرها من الأحوال التي يكون عليها ، وهذا ما عبّر عنه الرضي بقوله "تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال" ، وهذا المعنى (التخصيص) لا يُستفاد بمجيء جملة الحال إنشائية وبملاحظة هذا المعنى لم يجوّز ابن هشام أن نعرب قوله :(هذا عبدي بعتكه) جملة حالية ولا نعتا ، وإنما هي جملة مستأنفة أو خبر[2].

ومن هنا يمكن القول بأنّ اشتراط الرضي كون مجيء جملة الحال خبرية لا إنشائية يرتكز – في الأساس- على غرض المتكلم ومقصوده ، فلمّا كان الغرض بيان الهيئة امتنع إيراد الجملة الإنشائية لأنها لا تفيد تخصيصا وعليه فإنّ توجيه الوظائف النحوية للمفردات أو الجمل تابع لفهم غرض المتكلم الذي يريد إيصاله إلى السامع ذلك أنّ اختيار المتكلم أسلوب الجملة حسب أغراضه وحاجاته يساهم في بناء التركيب اللغوي بناءً مخصوصا من جهة ، وتحديد وظائفه النحوية الصحيحة من جهة أخرى .

النص السادس عشر :"باب الإضافة المعنوية "

يقول الرضي في إفادة الإضافة المعنوية :

«...**وإنما أفادت تعريفا مع المعرفة ، لأنّ وضعها لتفيد أنّ لواحدٍ مما دلّ عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست للباقي معه ، مثلا إذا قلت: (غلام زيد راكب) ، ولزيد غلمان كثيرون ، فلا بد أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه ، له مزيد خصوصية بزيد إما بكونه أعظم غلمانه ، أو أشهر بكونه غلاما له دون غيره ، أو بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب ، وبالجملة بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان ... وتخصيصا مع النكرة ، نحو قولك: (غلام رجل) ، إذ تخصص من غلام امرأة** »[3].

عرّف النحاة الإضافة المعنوية بقولهم " أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها "[4] ، فشرط الإضافة المعنوية : ألاّ يكون المضاف وصفا أصلا ، نحو:(غلام زيد) ، أو يكون وصفا لكن لا يضاف إلى معموله نحو: (كاتب القاضي) ، ثم بيّن الرضي الغرض من الإضافة ، فهي تفيد التعريف بعد المعرفة ، وتفيد التخصيص بعد النكرة ، ذلك أنّ المضاف يكون على قدر من الإبهام والشيوع ، فيحتاج إلى تعريفه أو تخصيصه ، فيؤتى بالمضاف إليه لإزالة هذا الإبهام ، الأول نحو قولك :(غلام زيد راكب) ، فـ (غلام) مبهمة لا يتعين المقصود

---

[1] محمد عبد السلام هارون – الأساليب الإنشائية في النحو العربي- ص84 /85 (بتصرّف).

[2] ابن هشام – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- ج2 ، ص 71.

[3] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج2 ، ص238 /239.

[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 237.

بها إلاّ بما يجيء بعدها ، "فلا بدّ أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه ، له مزيد خصوصية بزيد إمّا بكونه أعظم غلمانه ، أو أشهر بكونه غلاما له دون غيره ، أو بكونه غلاما معهودا بينك وبين المخاطب" ، والثاني نحو قولك :(غلام رجل) ، فـ (غلام) نكرة ، وكذا لفظ (رجل) ، فيقع بإضافة أحدهما إلى الآخر التخصيص بالجنس (رجل) من غلام امرأة ، وعلى المتكلم أن يختار التركيب المناسب الذي يوائم الغرض والقصد المعقود عليه الخطاب ، والمنوي إيصاله إلى السامع ، فإذا أراد التعيين والتعريف أضاف إلى معرفة ، وينبغي " تجريد المضاف – في الأغلب- من التعريف ؛ لأنّ الأهمّ من الإضافة إلى المعرفة تعريفُ المضاف ، وهو حاصل للمعرفة ، فيكون تحصيلا للحاصل "[1] ، وإذا أراد التخصيص بشيء لا يقصد تعريفه لزمه الإضافة إلى نكرة وعلى هذا الأساس ذكر ابن هشام أنّه في نحو: (جاءني غلام زيد الظريف) الصفة للمضاف ، ولا تكون للمضاف إليه إلاّ بدليل ، لأنّ المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته[2] .

ويوضّح الرضي دور غرض المتكلم في تحديد التنكير والتعريف ، وذلك من خلال ما أورده في حكم الأسماء الموغلة في الإبهام ، نحو: غيرك ، مثلك ... وكلّ ما هو بمعناها ، فلا تفيد هذه الإضافة تخصيصا أو تعريفا إلاّ بوقوع قصد المتكلم ومعرفة غرضه ، كما ذهب إليه ابن السري ، يقول:«...وكذا إذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء ، كالعلم والشجاعة ، أو نحو ذلك ، فقيل: (جاء مثلك) ، كان معرفة إذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني ، واعتبار النكرة والمعرفة بمعانيهما ، فكلّ شيء خلص لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة »[3] ، فاعتبار النكرة والمعرفة يرجع إلى غرض المتكلم وقصده مع مراعاة ملابسات الخطاب وظروفه .

وقد تخرج الإضافة عن مجرّد التعيين أو التخصيص إلى أغراض أخرى كالمبالغة والتأكيد ، نحو جواز إضافة العام إلى الخاص ، كقوله: (هذا حيّ زيد) ؛ أي: المشار إليه عينه وذاته لا غيره ، فكأنك قلت:(شخص زيد)[4] فيجوز إضافة الشيء إلى نفسه ، وهو ما عبّر عنه الرضي بـ "زيادة الفائدة".

ومن هنا يمكن القول بأنّ إفادة الإضافة التعريف ، أو التنكير ، أو المبالغة والتأكيد ، موكول إلى "مراعاة غرض المتكلم وقصده" ، فإذا أراد التعيين أضاف إلى معرّف ، أو أراد التخصيص أضاف إلى منكّر ، أو أراد المبالغة والتأكيد أضاف الشيء إلى نفسه ، كما يلاحظ أثر الأغراض في تحديد التنكير والتعريف بالنسبة إلى الألفاظ الموغلة في الإبهام ، فيتعيّن تنكيرها (بقاؤها على الشيوع والإبهام) أو تعريفها بحسب غرض المتكلم الذي يريد التعبير عنه بألفاظه ، وهكذا يتبين بأنّ "غرض المتكلم" قرينة أساسية في ضبط التراكيب اللغوية من حيث فهمها على الوجه المراد ، وتحصيل الفائدة لدى المخاطب ، مما يؤكّد ضرورة الانتباه إلى أثر العناصر غير اللغوية في تأليف الكلام .

---

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج2 ، ص 239 /240.

[2] ابن هشام – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب- ج2 ، ص227.

[3] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج2 ، ص240.

[4] المصدر نفسه ، ج2 ، ص 270.

النص السابع عشر :"باب فائدة النعت"

يقول الرضي في فائدة النعت:

« **معنى "التخصيص" في اصطلاحهم: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات ، وذلك أنّ (رجل) في قولك:(جاءني رجل صالح) ، كان بوضع الواضع محتملا لكلّ فرد من أفراد هذا النوع ، فلمّا قلت: (صالح) قلّل الاشتراك والاحتمال ، ومعنى "التوضيح" عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف ، أعلاما كانت أو لا ، نحو:(زيد العالم) ، و(الرجل الفاضل)...وإنما يكون لمجرد الثناء أو الذم إذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء**

كان مما لا شريك له في ذلك الاسم ، نحو: ﴿بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل30] **، ونحو: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ، أو كان مما له شريك فيه ، نحو: (أتاني زيد الفاضل العالم ، أو الفاسق ، الخبيث) ، إذا عرف المخاطب زيدا الآتي قبل وصفه ، ...وإنما يكون**

الوصف للتأكيد ، إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرّحا به بالتضمن نحو: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة 13] ، **و** ﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل 51] ... **وقد يجيء لمجرّد الترحّم نحو:(أنا زيد البائس الفقير)** »[1].

يحدّد الرضي من خلال هذا النص الأغراض التي يؤتى بالصفة من أجل تأديتها في الكلام ، فالمتكلم يختار التخصيص فيجيء بالنكرة موصوفة ، أو يريد التوضيح والتبيين فيأتي بالمعرّف موصوفا ...وغيرها من الأغراض وهذا ما صرّح به النحاة كابن الحاجب ، وسيبويه ، والجرجاني ... وغيرهم.

ويمكن توضيح هذه الأغراض فيمايلي:

- **التخصيص:** تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات ، نحو: (جاءني رجل صالح) ، ف (رجل) كلمة مبهمة تحتمل كلّ فرد من أفراد هذا الجنس ، لكن بالوصف يختص بالصالح دون غيره ، فيقلّ الاشتراك بإخراج غير الصالحين .
- **التوضيح:** إزالة الاشتراك الحاصل في المعارف ، نحو: (زيد العالم قادم) ، فقد يشترك أكثر من شخص واحد في اسمية (زيد) ، فيزول الاشتراك بتوضيح المقصود ، فالقادم هو زيد العالم لا زيد آخر .

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج2 ، ص 313 /314.

- **المدح والثناء:** وذلك إذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب لا يحتاج إلى توضيح ، نحو: (**بسم الله الرحمن الرحيم**) ، ف (الله) معلوم عند المخاطب ، فليس هناك رب رحيم وآخر غير رحيم تعالى سبحانه ، وإنما ذكر الصفة للثناء والتعظيم .
- **الذم والتحقير:** وذلك إذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب لا يحتاج إلى توضيح ، نحو: (**أعوذ بالله من الشيطان الرجيم**) ، فلا نقصد بـ (الرجيم) تمييزه عن غيره ، وإنما القصد ذمه وتحقيره .
- **التأكيد:** وذلك إذا أفاد الموصوف معنى الوصف نحو: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة 13] ، ف (واحدة) متضمّنة ومفهومة من (نفخة).
- **الترحّم:** فلا يقصد إزالة الاشتراك بالتوضيح والتبيين ، نحو:(أنا زيد البائس الفقير).

فالمتكلم إذن يقع على عاتقه إخراج التراكيب في هيئة مخصوصة تباشر أغراضه التي يريد إيصالها إلى السامع فيجيء بالنعت متبوعا بالنكرة لإفادة التخصيص ، أو متبوعا بالمعرفة للتوضيح ...وغيرها من الأغراض ، ومن هنا يمكن تأكيد القول بأهمية معرفة "غرض المتكلم" وأثره في صياغة التراكيب .

النص الثامن عشر:"باب مجيء النعت جملة"

يقول الرضي في مجيء النعت جملة:

« ... وإنما وجب في الجملة التي هي صفة ، أو صلة كونها خبرية ، لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة لتعرّف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين ، بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول ، من اتصافهما بمضمون الصفة و الصلة ، فلا يجوز إذن إلاّ أن تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم عند المخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة ، وهذه هي الجملة الخبرية ، لأن غير الخبرية إمّا إنشائية ، نحو:(بعت) ، و(طلقت) و(أنت حر) ، ونحوها ، وإمّا طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ، ولا يُعرف المخاطب حصول مضمونهما إلاّ بعد ذكرهما»[1].

اشترط النحويون في مجيء النعت جملة أن تكون جملة خبرية ، مثلها في الحال والصلة ، وذلك لانتفاء الغرض فالغرض العام من الوصف بيان وتوضيح الموصوف ، سواء أكان مفردا أم جملة ، وهذا يقتضي أن يكون ما يوصف به معلوما معروفا لدى المخاطب ، إذ لا يصحّ التوضيح والتبيين بما لا يُعرف ، ومن هنا امتنع الوصف بالجملة الإنشائية ، " فلا يجوز: (مررت برجل اضربه أو لا تضربه) وكذلك لا يجوز: (عندي كتاب بعته لك)

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج2 ، ص 323.

و (عبد حرّرته) ، قاصدا بذلك إنشاء البيع والعتق ، ولا (نظرت إلى وردة ما أحسنها) قاصدا للنعت في كلّ ذلك"[1] ، و على هذا يقدّر النعت مؤوّلا بالقول فيما يوهم ذلك ، يقول الرضي:« وقد تقع الطلبية صفة لكنها محكية بقول محذوف ، هو النعت في الحقيقة»[2] .

لقد أوجب الرضي كون جملة النعت خبرية لا إنشائية من منطلق الكشف عن أغراض المتكلم في وضع الكلام و مراعاة حال السامع ، فلا يُستفاد من الوصف معنى التوضيح والتبيين مالم يكن معلوما لدى طرفي الخطاب (المتكلم والمخاطب) على حدّ سواء ، وهذا من دلائل ضرورة الالتفات إلى ما يريد المتكلم تحقيقه من فوائد للسامع بحسب مراعاة الأغراض والمقاصد .

النص التاسع عشر:"باب قطع الصفة رفعا أو نصبا"

يقول الرضي في قطع الصفة رفعا أو نصبا:

« **اعلم أنّ جواز القطع مشروط بألاّ يكون النعت للتأكيد ، نحو:(أمسِ الدابرُ)** ، و﴿ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾[الحاقة 13] ، **لأنه يكون قطعا للشيء عمّا هو متصل به معنى ، لأنّ الموصوف في مثل ذلك نصّ في معنى الصفة دالّ عليه ، فلهذا لم يقطع التأكيد في: (جاءني القوم أجمعون أكتعون) ، والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم ، لأنه إن لم يعلم ، فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه ، ولا قطع مع الحاجة**

وكذا إذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب ، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر ، فلك القطع في ذلك الثاني اللازم ، نحو:(مررت بالرجل العالم المبجل) ، فإنّ العلم في الأغلب مستلزم للتبجيل»[3].

من أحكام النعت التي تتصل بأداء أغراض تواصلية معينة "قطع الصفة رفعا أو نصبا" ؛ فالقطع "**مغايرة النعت للمنعوت في الإعراب**"[4] ، ومن الشروط التي وضعها الرضي في جواز قطعه:

---

[1] محمد عبد السلام هارون – الأساليب الإنشائية في النحو العربي- ص 108.

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج2 ، ص324.

[3] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج2 ، ص 342.

[4] السامرائي – معاني النحو- ج3 ، ص 167.

– أن يكون معلوما عند السامع والمتكلم اتصاف المنعوت بذلك النعت ، وهو ما يعبّر عنه بـ "المعلومة المشتركة" .

فهو يربط القطع بغرض المتكلم أو ما عبّر عنه بالحاجة ، فإذا كان المنعوت محتاجا للتبيين والتوضيح لم يجز قطعه إذ لا قطع مع الحاجة ، والحاجة هي غرض المتكلم وقصده الذي يريد إيصاله إلى المخاطب ، ثم أشار إلى المعاني التي يغلب في كلّ نعت مقطوع تأديتها "فالأكثر في كلّ نعت مقطوع أن يكون مدحا أو ذمّا أو ترحّما نحو:(الحمد للهِ الحميدُ) ، و(مررت بزيدٍ الفاسقُ ، و بعمرو المسكينُ) ، وقد يكون تشنيعا ، نحو:(بزيد الغاصبُ حقي)... ولو لم يتضمّن النعت شيئا من المعاني المذكورة لم يجز قطعه "[1] ، وذكر السامرائي أنّ للقطع معنى لا يتمّ بالإتباع " فهذا التعبير يراد به لفت نظر السامع ، وإثارة الانتباه إلى الصفة المقطوعة ، وهو يدلّ على أنّ اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حدّا يثير الانتباه"[2] ، والقطع تارة يكون بالرفع ، وأخرى بالنصب ، فإذا قطعنا بالرفع فهو خبر لمبتدأ محذوف – وقد سبق الإشارة إلى هذا في موضع متقدم من هذا البحث- ، وإذا قطعنا النصب فهو مفعول به منصوب بفعل مقدّر بحسب المعنى (أمدح ، أذم...إلخ) ، ولكلّ وجه معنى لا يكون في الآخر ، حسب الأغراض والمقاصد التي يريد المتكلم التعبير عنها ، وهذا ما أشار إليه السامرائي من خلال تفريقه بين الجمل الآتية: (مررت بمحمد العظيمِ) ، و(مررت بمحمد العظيمَ) ، و(مررت بمحمد العظيمُ) "فقولك: (مررت بمحمد العظيمِ) بالإتباع قد يراد منه تمييزه من غيره الذي هو حقير أو يراد مدحه بهذه الصفة وقولك: (مررت بمحمد العظيمَ) بالنصب ، تريد تنبيه السامع على هذه الصفة كما تعني أنّ محمدا مشهور بهذه الصفة معلوم بها للمخاطب يعلمه كلّ أحد ، وقولك: (مررت بمحمد العظيمُ) بالرفع ، يدلّ على أنّ محمدا معلوم اتصافه بهذه الصفة مشهور بها ، غير أنّ اتصافه بهذه الصفة واستقرارها ورسوخها فيه وتمكّنها منه أكثر وأشدّ مما قبلها"[3] .

لقد أشار الرضي إلى الأغراض التي يؤدّيها قطع النعت عن منعوته رفعا أو نصبا مبينا كونها في الغالب للمدح أو الذم ...وغيرها ، و لو لم تكن هذه الأغراض متضمّنة لما جاز القطع ، فـ "أغراض المتكلم" هي التي تحدّد القطع أو عدمه ، فإذا أراد المتكلم التوضيح والتبيين لم يقطع ، والضابط كما عبرّ عنه الرضي هو "الحاجة" وإذا لم يكن محتاجا للإبانة والتوضيح جاز له القطع ، ومن هنا يمكن القول بأنّ الرضي ميز تمييزا واضحا بين التراكيب اللغوية من حيث مراعاة غرض المتكلم أثناء إنتاج الكلام.

النص العشرون :"باب التأكيد"

يقول الرضي في التأكيد:

« **فالغرض الذي وُضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء: أحدها: أن يدفع المتكلم ضرر غفلة**

---

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج2 ، ص343 /344.

[2] السامرائي – معاني النحو- ج3 ، ص 167.

[3] المرجع نفسه ، ج3 ، ص 172.

السامع عنه ، وثانيها: أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط ... والغرض الثالث: أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا»[1].

لما كان الغرض من التأكيد هو تقرير الأمر وجعله ثابتا حاصلا متحقّقا ، يمكن إفادته باستعمال ألفاظ وصيغ معروفة (التوكيد اللفظي ، والتوكيد المعنوي ، القسم...إلخ) ، فهذا يعني ارتباطه بطرفي الخطاب (المتكلم والسامع) فمراعاة حال السامع شاكّا أو متيقنا ، هو الدافع للمتكلم إلى تأكيد كلامه ، فإذا كرّر اللفظ نبّه المخاطَب له ، ومنعه بذلك من الشّك أو توهّم الغلط ، وهذا ما حاول الرضي بيانه ، فالأغراض التي يؤتى بالتأكيد لتأديتها في الكلام هي:

- أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه.
- أن يدفع ظنّ السامع بالمتكلم الغلط.
- أن يدفع المتكلم عن نفسه ظنّ السامع به تجوّزا.

فالتأكيد إذن من أهمّ الأغراض التي يستخدمها المتكلم لإزالة ما يعلق بذهن السامع من ظنّ أو غفلة أو غلط فيثبت غير ذلك من الأشياء بوسائل مختلفة ، وعلى هذا لم يؤكّد الاسم النكرة ، إذ التأكيد لرفع الاحتمال ووصف النكرة لتمييزها عن غيرها أولى من تأكيدها[2] ، وبهذا تبين أنّ النحاة والرضي – على الخصوص – لم يتجاهلوا ما للتأكيد من أبعاد معنوية ترتبط بغرض المتكلم وحال السامع ، مما يؤكّد الاتصال الوثيق بين التراكيب اللغوية ومستعمليها ؛ فتأكيد المتكلم شيئا ما وتقريره ، إنما يرجع إلى ما يصبوا إليه من تحقيق أغراض تواصلية للسامع ، ومن هنا يتضح أنّ وضع التراكيب وما يتطلّبه من ألفاظ مخصوصة تابع للتأدية الملائمة لأغراض المتكلم مع مراعاة حال السامع .

النص الواحد والعشرون : "باب ضمير الشأن والقصة"

يقول الرضي في ضمير الشأن والقصة:

« **والمراد بهذا الضمير الشأن والقصة ، فيلزمه الإفراد والغيبة كالمعود إليه ؛ إمّا مذكرا– وهو الأغلب– أو مؤنثا ، وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدّر تقول مثلا :(هو الأميرُ مقبل) كأنه سمع ضوضاء وجلبة ، فاستبهم الأمر ، فسأل:ما الشأن؟ فقيل: هو الأمير مقبل ؛ أي الشأن هذا ، فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر**

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج2 ، ص 374 /375.

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج2 ، ص 388.

قبل ، اكتفى في التفسير بخبر الضمير الذي يتعقبه بلا فصل ، لأنه معيّن للمسؤول عنه ، ومبين

له ... والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر ، وتفخيم الشأن ، فعلى هذا لا بدّ أن يكون مضمون الجملة المفسّرة شيئا عظيما يُعتنى به ، فلا يقال مثلا: (هو الذبابُ يطير) »[1].

حدّد النحاة ضمير الشأن والقصة بأنه " ضمير يكون في صدر جملة بعده تفسّر دلالته ، وتوضّح المراد منه ومعناها معناه"[2] ، فيكون مفردا دالاّ على الغائب منفصلا ، نحو:(هو الأمير مقبل) ، أو متصلا ، نحو قوله تعالى:﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الأَبصَارُ﴾[الحج 46] ، وهذا الضمير يُعرب "مبتدأ" ، والجملة بعده "خبر" ما لم تدخل عليه النواسخ ، ومن أحكامه أنه "لا يبدل منه ، ولا يقدّم الخبر عليه لئلاّ يزول الإبهام المقصود ، ولا يُؤكّد"[3]

كما يُشترط ألاّ يكون هذا الضمير عائدا إلى شيء قبله ، وإنما هو عائد على الجملة التي بعده ، فقد لجأ العرب الفصحاء إلى هذا التركيب من أجل أداء أغراض معينة ؛ فالقصد من الإتيان بضمير مبهم ثم تفسيره تعظيمُ أمر المتحدّث عنه وتفخيم الشأن ، فلمّا كان الغرض التفخيم والتعظيم حتى تتشوّق النفوس إلى المراد " فهم يقدّمون لها (الجملة) بضمير يسبقها ، ليكون الضمير بما فيه من إبهام مثيرا للشوق ، والتطلع إلى ما يزيل إبهامه فتجيء الجملة بعده مفسّرة ، فتقديم الضمير ليس إلاّ تمهيدا لهذه الجملة"[4] ، ففي قوله: (هو الأمير مقبل) الجملة المفسّرة لهذا الضمير(الأمير مقبل) ، والقصد هنا تعظيم الشأن وتشويق السامع ، وذلك يُستفاد من خلال سياق معين ، كأن تسمع ضوضاء أو جلبة...وغيره ، وعلى هذا اشترط الرضي أن يكون مضمون الجملة المفسّرة شيئا عظيما يُعتنى به ، فلا يقال مثلا: (هو الذباب يطير) ، فالمتكلم لا يأتي بالضمير المبهم ليفسّر الشيء الحقير لعدم دخوله في العناية والاهتمام .

وهكذا يتضح أنّه لا بدّ من معرفة أغراض المتكلم ومقاصده إلى جانب توفر سياق ملائم في إنتاج الكلام من أجل تحقيق وظيفة الإبلاغ ، وتحصيل الفهم والإفهام المنوطة بطرفي الخطاب (المتكلم ، والسامع) وبموجب التأدية الصحيحة للأغراض يتعيّن التحليل النحوي الصحيح.

النص الثاني والعشرون :" باب مجيء صلة الموصول جملة خبرية"

يقول الرضي في مجيء صلة الموصول جملة خبرية:

---

[1] المصدر نفسه ،ج3 ، ص69.

[2] عباس حسن – النحو الوافي- ج1 ، ص 252.

[3] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج3 ، ص71.

[4] عباس حسن – النحو الوافي- ج1 ، ص 250 (بتصرّف).

« يجب أن تكون الصلة جملة خبرية ، ما ذكرنا أنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب ، والجمل الإنشائية والطلبية ، كما ذكرنا في باب الوصف ، لا يُعرف مضمونها إلى بعد إيراد صيغها ...، فالصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول ، على ما تقدّم أنّ الحكم الذي تتضمنه الصلة

ينبغي أن يعتقد المتكلم في المخاطب أنه يعلم حصوله للموصول ، فلا يقال : (أنا الذي دوّخ

البلاد) ، إلاّ لمن يعلم أنّ شخصا دوّخها»[1].

لما كان الغرض من الصلة تعريف الموصول وإزالة إبهامه وشيوعه اشترط النحاة ، ومنهم الرضي وجوب كون جملة الصلة خبرية ، فالصلة ينبغي أن تكون معلومة عند المخاطب ، إذ لا يزول إبهام الموصول بما لا يُعرف فلا يقال: (أنا الذي دوّخ البلاد) ، إلاّ لمن يعلم أنّ شخصا دوّخها ، وقد أوضح عبد السلام هارون ضرورة مجيء جملة الصلة خبرية حتى لا ينتفي الغرض المراد من الموصول والصلة ، فـ " اشتراط الخبرية في صلة الموصول هو الذي يفي بالغرض الذي أوتي بالصلة من أجله ، وهو تعريف الموصول وتبيينه ، وهذا يستدعي أن يتقدّم الشعور بمعنى الصلة على الشعور بمعنى الموصول حتى يمكن تعريفه بها ، ومن الظاهر أنه لا يتأتّى هذا مع الوصل بالجملة الإنشائية ، سواء أكانت طلبية أم غير طلبية"[2] ، فالجمل الطلبية لا يُعرف مضمونها إلى بعد إيراد صيغها ، فلا يصحّ أن تقع صلة للموصول ، وما يأتي منها فعلى إضمار القول ، وقد خالف الرضي ابن

خروف في جواز وقوع التعجبية صلة من دون إضمار القول ، نحو: (جاءني الذي ما أحسنه) ، والوجه منعه لكونها إنشائية ، وأجاز الوصل بالجملة القسمية* ، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾[النساء 72] أي: لمن والله ليبطئنّ[3].

لقد أوضح الرضي وجوب كون جملة الصلة جملة خبرية ، وذلك انطلاقا من مراعاة غرض المتكلم واعتقاده الذي يريد إيصاله إلى المخاطب ، فلا يجوز الوصل بالجملة الإنشائية لعدم حصول علم المخاطب بمضمون الصلة ، ومن هنا نستطيع القول بأنّ صياغة التراكيب اللغوية على هيئة مخصوصة مرهون إلى حدّ كبير بمراعاة أغراض المتكلم ومقاصده ، ومن ثمّ فإنّ ضرورة التعرّف عليها (الأغراض والمقاصد) إلى جانب النظر في أحوال المخاطب من الوسائل التي لا يُستغنى عنها – في كثير من الأحيان- في إنتاج النص و فهم معناه.

---

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج3 ، ص91 /92 (بتصرّف).

[2] محمد عبد السلام هارون – الأساليب الإنشائية في النحو العربي- ص 31.

* علل عبد السلام هارون جواز وقوع جملة الصلة قسمية ، بأنه ليس على ظاهره ، لأنّ المقصود بالإفادة إنما هو جملة جواب القسم ، ولا شك أنّ جملة الجواب خبرية . ينظر: محمد عبد السلام هارون – الأساليب الإنشائية في النحو العربي- ص33.

[3] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج3 ، ص 92.

النص الثالث والعشرون :"باب الإخبار بـ (الذي)"

يقول الرضي في الإخبار بـ (الذي):

«...فالفرق بين الجملة الأولى والثانية أنك إذا قلت:(ضربت زيدا) ، فربما تخاطب به من لا يعرف أنّ لك مضروبا في الدنيا ، وربما تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك ، لكنه لا يعرف أنه زيد ، وأمّا قولك:(الذي ضربته زيد) ، فلا تخاطب به إلاّ على الوجه الثاني ؛ أي: تخاطب به من يعرف أنّ لك مضروبا ؛ لأنّ مضمون الصلة يجب أن يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ، ولكن لا يُعرف أنه زيد ، إذ لو عرف ذلك ، لوقع الإخبار عنه بأنه زيد ضائعا فالجملة الثانية نصّ في المحتمل الثاني للجملة الأولى»[1].

يعقد الرضي مقارنة بين تركيبين مختلفين من حيث ترتيب الألفاظ ، الأولى خالية من الاسم الموصول ، والثانية تتضمّنه ، مبينا الفرق بينهما من قبل أداء المعنى ، و استعمال المتكلم حسب أغراضه ومقاصده ، فإذا أراد المتكلم أن يخبر عن حصول أمر ما ابتداءً ؛ ألقى الكلام مباشرة مجرّدا دون أيّ تأكيد ، فتقول:(ضربت زيدا) تخاطب به من لا يعرف أنّ لك مضروبا ، أو تخاطب به من يعرف شخصا بمضروبيتك ، لكنه لا يعرف أنه
زيد ، أمّا إذا أراد الإخبار عن حصول ضرب يعلمه المتكلم لكنه لا يعرف أنّ المضروب زيد أو غيره ، فإنه يقول: (الذي ضربته زيد) ، فاحتمال الدلالة في الأولى ، والتنصيص على معنى معين في الثانية ؛ أي: بتصدير الاسم الموصول ، يدخل تحت غرض المتكلم الذي ينوي إيصاله إلى السامع ، فالمتكلم يختار التركيب الملائم الذي يضمن تأدية أغراضه على الوجه الأنسب .

والذي ينبغي الإشارة إلية تأثر الرضي بفكرة "الوجوه والفروق" عند الجرجاني ، فهو يقلّب الوجوه التي يجيء عليها التركيب حتى يصل إلى غرض المتكلم وقصده ، ذلك أنّ إيراد التركيب خاليا من الموصول يعني أنّ المتكلم يخبر ابتداءً بأمر لم يبلغ السامع أصلا ، أو يعلم وقوعه دون معرفة الواقع عليه ، في حين أنّ إيراد الجملة مصدّرة بالاسم الموصول تعيّن المعنى بوقوع الإخبار معلوما عند السامع ، لأنّ مضمون الصلة يجب أن يكون معلوما لإزالة إبهامه ، ولكن لا يُعرف الواقع عليه الفعل ، لئلاّ يكون الإخبار عنه ضائعا ، فيختلف المعنى لاختلاف التركيب ، إلاّ أنّ المتأمل لهذه الفكرة عند الرضي يجدها ممزوجة بصبغة منطقية كلامية .

لقد أوضح الرضي اختلاف التراكيب اللغوية من حيث استعمالها تبعا للأغراض والمقاصد المراد تأديتها ، ومن هنا يتبين أنّ مراعاة غرض المتكلم ، وكذا مراعاة حال السامع ، من العناصر الهامة التي تتحكّم في ضبط التراكيب وتوجيهها.

---

[1] المصدر نفسه ، ج3 ، ص 115.

النص الرابع والعشرون:" باب رفع المضارع بعد (حتى) ونصبه"

يقول الرضي في رفع المضارع بعد (حتى) ونصبه:

« ثم إذا أردنا أن نبين متى يرفع المضارع بعد (حتى) ، ومتى ينصب ، قلنا: ذاك إلى قصد المتكلم ، فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى) إمّا في حال الإخبار أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية الحال الماضية ، وجب رفع المضارع ، سواء كان بناء الكلام المتقدم على اليقين ، نحو:(إنّ زيدا سار حتى يدخلُها) ، و(اعلم أنه سار حتى يدخلُها) ، أو على الظن والتخمين ، نحو:(أظن عبد الله سار حتى يدخلُها) و (أرى أنه سار حتى دخلُها) ... فعلى هذا شرط الرفع أن يكون الفعل الأول موجبا ، بحيث يمكن أن يؤدي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد (حتى) ...وإن قصد المتكلم أنّ مضمون ما بعد (حتى) سيحصل بعد زمان الإخبار ، وجب النصب ، وكذا يجب النصب إن لم يقصد لا حصوله في أحد الأزمنة الثلاثة ولا عدم حصوله فيها ، بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم ، سواء حصل في أحد الأزمنة الثلاثة ، أو عرض مانع من حصوله»[1].

يربط الرضي مواضع رفع الفعل المضارع الواقع بعد (حتى) أو نصبه بغرض المتكلم وقصده ، فإذا أراد المتكلم الإخبار عن الشيء في اللحظة الراهنة ، أو في الماضي على سبيل حكاية الحال ؛ وحكاية الحال الرجوع بالشيء الذي انقضى كأنه واقع مشاهد ، وجب رفعه ، فحكم بحصول الفعل الذي يقع بعد (حتى) مسببا بالفعل المتقدّم ، ففي مثل قولك : (سرت حتى أدخلُها) ؛ تقولها والشروع في الدخول ، فالسير هو سبب الدخول وانقطاعه بمجرّد تحقّق الثاني ، وعلى هذا اشترط الرضي أن يكون الفعل الواقع قبل (حتى) موجبا ، فلا يكون منفيا حتى لا ينتقض الغرض ، بحيث يمكن أن يؤدّي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعد (حتى) ، فلا يجوز: (ما سرت حتى أدخلُها) ؛ لأنّ السبب (السير) منتفٍ ، فكيف يحصل مضمون ما بعده ، و(حتى) هنا ابتدائية ، وما بعدها كلام مستأنف ، لا يتعلّق من حيث الإعراب بما قبلها[2] ، وإذا أراد المتكلم أنّ ما بعد(حتى) سيحصل مستقبلا ، فلا يكون ما قبلها سببا لما بعدها ، انتصب الفعل المضارع ، نحو:(سرت حتى تغيبَ الشمس) ، فالسير ليس سبب مغيب الشمس ، وإنما مغيبها مترقّب مستقبلا ، و(حتى) بمعنى (إلى أن) أو(كي) حسب المعنى .

---

[1] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج4 ، ص 58 /59.

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج4 ، ص60.

وقد لخص السامرائي مسألة رفع الفعل المضارع بعد (حتى) أو نصبه من خلال قوله:« إذا كان الفعل مستقبلا بعد حتى نصبت ، وإذا كان حالا رفعت ، فقولك: (أسير حتى أدخل البصرة) ، إذا لم يتم الدخول نصبت الفعل فيه وإذا حصل الدخول رفعت»[1] ، فيتبين بذلك ارتباط الرفع والنصب بأغراض المتكلم ، فيتغير بموجبها معنى الحرف من الابتداء ، والتعليل ، والسببية ...إلخ.

وهكذا يتضح أثر معرفة أغراض المتكلم ومقاصده في اختيار العمل من رفع أو نصب ، ذلك أنّ لكلّ وجه معنى لا يؤدّيه الوجه الآخر مما يؤكّد العلاقة بين أوضاع اللغة ومستعمليها ، فاللغة وسيلة تأدية الأغراض والمقاصد .

النص الخامس والعشرون :" باب نصب المضارع بعد (أو)"

يقول الرضي في نصب المضارع بعد (أو):

« **معنى (أو) في الأصل:أحد الشيئين أو الأشياء ، نحو:(زيد يقوم أو يقعد) ؛ أي:يعمل أحد**

الشيئين ، ولا بدّ له من أحدهما ، فإن قصدت مع إفادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التنصيصَ على حصول أحدهما عقيب الآخر ، وأنّ الفعل يمتد إلى حصول الثاني نصبت ما بعد (أو) »[2].

يرى الرضي بأنّ الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين أو الأشياء ، ومثّل لذلك بقوله: (زيد يقوم أو يقعد) أي: يعمل أحد الشيئين ، فالغرض من الرفع إثبات حصول أحد الأمرين دون الآخر ، لكن إذا انتصب الفعل المضارع بعد (أو) ، فالغرض لا يقتصر على مجرّد لزوم أحد الأمرين ، وإنما يتعدّاه بالدلالة على امتداد حصول الفعل الأول إلى الفعل الثاني ، وهذا المعنى يختلف عن إثبات أحد الأمرين ، فبالرفع يكون المعنى: تردّد في تحقّق أحد الفعلين سواء المتقدّم أم المتأخّر ، لكن بالنصب يتعيّن تحقيق الفعل المتقدّم والتردّد في الفعل المتأخر فالرضي يبين أنّ اختيار المتكلم للرفع يؤدّي معنى معينا ، واختياره للنصب يؤدّي معنى آخر لا يمكن التوصّل إليه بالرفع ، ثم يبين تقدير النحاة لـ (أو) ؛ فسيبويه يقدّره بـ (إلاّ) ، وغيره بـ (إلى) ، والمعنيان يرجعان إلى معنى واحد ، وهو امتداد حصول ما قبل (أو) ، نحو: (لألزمنّك أو تقضيَ حاجتي) ؛ أي: لألزمنّك إلاّ أن تقضي حاجتي ، أو لألزمنّك إلى أن تقضي حاجتي ، فالأول مسبب لحصول الثاني ، وذلك يعني اقتران اللزوم بقضاء الحاجة .

ويوضّح صاحب النحو الوافي أنّ الرفع والنصب بعد (أو) يتعلّق بما يقصد المتكلم من ثبوت ما قبلها وما بعدها " ، فإذا أريد الدلالة على أنّ ما قبلها وما بعدها متساويان في الشكّ ، وجب توجيهها للعطف المجرّد ووجب رفع

---

[1] السامرائي – معاني النحو- ج3 ، ص 325.

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج4 ، ص 76.

المضارع بعدها ، ليكون الرفع شارة وعلامة على هذه المساواة في الشكّ بخلاف ما لو أريد الدلالة على أنّ الأول متحقّق الوقوع أو مرجّحه ، وأنّ الثاني وحده هو المشكوك في حصوله ، فيجب نصب المضارع حتما بأن مضمرة وجوبا بعد (أو)"[1] ، فدلالة النصب تختلف عن دلالة الرفع ، وذلك إنما يرجّحه غرض المتكلم في تأدية المعاني إلى السامع .

لقد ذكر الرضي أوجه استعمال (أو) مشيرا إلى الدلالات التي تتمخّض عنها في التركيب ، فبانتصاب الفعل المضارع أو ارتفاعه بعدها يختلف المعنى ، وذلك إنما يكون بمراعاة غرض المتكلم ، وهذا ما يؤكّد ارتباط الصياغة بما يتولى المتكلم تحقيقه إلى السامع من أغراض ومقاصد .

النص السادس والعشرون :" باب التعجب"

يقول الرضي في التعجب:

« **ويجب كون المتعجّب منه مختصا ، فلا يقال: (ما أحسن رجلا) ، لعدم الفائدة ، فإن خصصته بوصف ، نحو:(رجلا حاله كذا) جاز ، وإذا عُلم المتعجّب منه جاز حذفه نحو:(لقيت زيدا وما أحسن)، قال تعالى:**﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[مريم 38] »[2].

حدّد النحاة صيغ التعجب القياسية في (ما أفعل) ، و(أفعل به) ، ففعل التعجب هو" ما يكون على صيغة: (ما أفعل) ، أو (أفعل به)"[3] ، ناهيك عن الصيغ السماعية ، نحو: (يا له) ، و(لله درّه) ، وأوضحوا الشروط التي يُبنى منها ؛ فيكون ثلاثيا ، ومتصرّفا ، وتاما ، وغير منفي ، وقابلا معناه للتفاوت ، وليس الوصف منه على أفعل فعلاء ، وغير مبني للمفعول ...إلخ .

ومن المواضع التي ترتبط مباشرة بـ "غرض المتكلم وقصده" ، اشتراط الرضي كون المتعجّب منه مختصا والمختص ، إمّا بأن يكون معرفة ، نحو: (ما أحسن زيدا)...وغيره ، أو نكرة مخصوصة بالوصف أو الإضافة نحو: (ما أحسن رجلا قاتل في سبيل وطنه) ، و(ما أحسن غلام زيد)...وغيره ، فلا يُتعجّب من النكرة المحضة لعدم حصول الفائدة لدى المخاطب ؛ ذلك أنّ الغرض من التعجب إظهار انفعال ما ، استعظاما أو استنكارا ، وذلك إنما يتأتى من قِبل معروف معلوم عند السامع ، فلا يُتعجّب من مجهول ، لئلاّ يفسد الغرض والقصد المعقود عليه الكلام ؛ فالتعجب يكون من شخص مخصوص حتى تحصل الفائدة المطلوبة ، وإلاّ كان التعجب لغوا ، فلا يصحّ أن يقال: (ما أحسن رجلا) ؛ لأنّ لفظ (رجلا) نكرة مبهمة لا تدلّ على واحد معين ، بل تشتمل كلّ ما يقع تحت هذا الجنس ، ولا يُستفاد معنى

---

[1] عباس حسن – النحو الوافي – ج 4 ، ص331.

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج4 ، ص229.

[3] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب– ج4 ، ص222.

التعجب من كلّ ما يقع تحت هذا الجنس ، لانتفاء ذلك عقلا ، فالتعجب من مبهم لا يحقق فائدة ، و"حصول الفائدة" من أهمّ ما يسعى المتكلم إلى تحقيقه للسامع ، فمتى زالت (الفائدة) صار الكلام عبارة عن ركام من الألفاظ ، وضربا من اللغو لا يصلح به التفاهم ولا خير من إيراده.

ومن منطلق اشتراط كون المتعجب منه معروفا عند المخاطب ، جاز حذفه للعلم به ، أو لدلالة الكلام عليه نحو: (لقيت زيدا وما أحسن) ؛ أي: وما أحسن زيدا ، فحذف لدلالة المذكور عليه .

لقد أوضح الرضي باشتراط كون "المتعجب منه" مختصا معروفا عند السامع أنّ فهم النص مرتبط بتوجيه أغراض المتكلم ، ومراعاة حال المخاطب ، فالتعجب من مبهم لا تُتوخّى منه فائدة ، ولا يحقق غرض المتكلم في التعبير عن موقفه الانفعالي اتجاه شيء ما ، ومن ثمّ لا يمكن نقله إلى السامع على الهيئة التي تلائم ذلك الغرض والقصد.

النص السابع والعشرون :" باب معاني (أو)"

يقول الرضي في معاني (أو):

« ... **وهذه المعاني تعرض في الكلام ، لا من قِبل (أو) ، و(إمّا) ، بل من قبل أشياء أخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده إلى التفصيل أو الإبهام ، والتفصيل من حيث قصْده إلى ذلك ، والإباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضيلة ، والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك** »[1].

إنّ الإحاطة بمقاصد الكلام تستدعي معرفة معاني الحروف وضبط تنوّع دلالاتها ، مما قد يؤدّي إلى تفسير المعنى العام للتركيب ، وقد فطن علماء اللغة إلى أهمية الحروف في الدلالة على الأغراض والمقاصد ، ودورانها في الكلام بما تحصل به الفائدة ، فقالوا : "إنّ لـ (أو) في الخبر ثلاث معان: الشكّ ، والإبهام ، والتفصيل ، وإذا كان في الأمر فله معنيان: التخيير والإباحة ؛ فالشكّ إذا أخبرت عن أحد الشيئين ولا تعرفه بعينه ، والإبهام إذا عرفته وتقصد أن تُبهم الأمر على المخاطَب ؛ فإذا قلت:(جاءني زيد أو عمرو) ، ولم تعرف الجائي منهما ف (أو) فيه للشكّ ، وإذا عرفته وقصدت الإبهام على السامع ، فهو للإبهام...والتفصيل إذا لم تشك ، ولم تقصد الإبهام على السامع ، كقولك: (هذا إمّا أن يكون جوهرا أو عرضا)... أمّا في الأمر ، فإن حصل للمأمور بالجمع بين الأمرين فضيلة وشرف ، فهي للإباحة ، نحو:(تعلّم الفقه أو النحو) ، وإلاّ فهي للتخيير نحو: (أضرب زيدا أو عمرا)"[2] ، لكن الرضي انطلق في تحديد هذه المعاني المختلفة كالشكّ ، والإبهام والتخيير ، والإباحة من معرفة "غرض المتكلم وقصده" من إنتاج الكلام وتأديته إلى السامع ، مؤكّدا أنّ هذه المعاني لا تدلّ عليها (أو) في أصل وضعها ، وإنما

---

[1] المصدر نفسه ، ج4 ، ص 406 /407.

[2] رضي الدين الأستراباذي – شرح كافية ابن الحاجب- ج4 ، ص 405 /406 (بتصرّف).

تُستفاد من غرض المتكلم ، وذلك من خلال إيرادها في سياقات مختلفة ، وهو ما عبرّ عنه بقوله " **من قبل أشياء أخر**" ، وهذه الأشياء الأخر تتمثل في: "العلم بأغراض المتكلم ومراعاة مقاصده " ، ف (أو) تدلّ على الشكّ أو الإبهام...وغيره ، من قِبل قصد المتكلم إلى هذا المعنى ، أو من حيث عدم قصده إليه ، فالرضي يرجع معاني (أو) بالدرجة الأولى إلى المتكلم وما يريد نقله من أغراض إلى السامع .

لقد ربط الرضي معاني الحروف بما يختلج في نفس المتكلم من أغراض ومقاصد يتوسّل إيصالها إلى السامع بصورة واضحة تُفهَم من خلال الملابسات والظروف المحيطة بهما ، ومن هنا يمكن القول بأنّ المتكلم ينسج من العبارات ويختار ما يؤدّي مقاصده ، فتكون (أو) للشكّ ، أو الإبهام ، أو التخيير ، أو الإباحة ، مما يؤكّد ارتباط الكلام بالأغراض والمقاصد المراد تبليغها إلى السامعين.

وخلاصة القول – بعد إيراد جملة النصوص التي تضمّنها شرح كافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي ، مع التعرّض لها بالشرح والتحليل– أنّ الرضي التفت إلى تأثير أغراض المتكلم ودورها في بناء التراكيب اللغوية أوّلا وفي التحليل النحوي ثانيا ؛ فيتعيّن الفساد أو الصّحة بموجب فهم تلك الأغراض والمقاصد ، وذلك من خلال الأبواب النحوية المختلفة ، مما يؤكّد أهمية معرفة غرض المتكلم – على الخصوص– ، ومراعاة العناصر غير اللغوية – على العموم– أثناء الإنتاج (المتكلم) ، أو التأويل (السامع) ، أو التحليل(النحوي).

خـــاتمة

أما وقد وصلنا إلى نهاية هذا البحث ، نهاية أقلّ ما يقال عنها أنها لم تصل إلى درجة من النضج والاكتمال بحيث لا تترك مجالا للإضافة أو التوجيه ، وبعد الخوض في غمار هذا الموضوع "أغراض المتكلم ودورها في التحليل النحوي في شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الأستراباذي" ، والوقوف على أهمّ جوانبه مع توخّي رسم صورة واضحة المعالم تبين صلة التراث العربي القديم بالدراسات الحديثة ، وذلك في إطار قراءة واعية لما توارثناه من رصيد لغوي يؤهلنا لسبر أغواره و اكتناه أسراره دون إسقاط أو نظرة تقديسية .

وإيمانا بأهمية هذا الموضوع في إثراء الدرس اللغوي بالكشف عمّا يحتوية من آراء متقدّمة متطوّرة ، فإنّ هذا الجهد ليس سوى مقدمة ، أو لبنة من لبنات إرساء دعائم دراسة عربية متأصّلة ، وعسى أن تكون هذه المقدّمة بداية نوعية لتكثيف الجهود من أجل إحياء التراث العربي القديم .

ويمكننا في ضوء ما قدّمناه أن نسجّل أهمّ النتائج المتوصّل إليها فيمايلي:

1 . ارتبط مفهوم النحو بجانبين ؛ أحدهما ضيّق يقتصر على الإعراب وتمثله نظرية العامل ، والثاني واسع يقوم على ملاحظة الهيئة التركيبية بمختلف ما يطرأ عليها ، وتمثله نظرية القرائن ، ولما كان النحو هو القانون العام الذي تحتكم إليه اللغة ، فهذا يعني أنّ الإعراب قيد من قيود سلامة البناء اللغوي ، فلا ينبغي إقصاؤه لما يحيل إليه– في كثير من الأحيان – من الإبانة عن المعاني ، كما أنّ الإسراف في الصنعة دون النظر إلى المعنى لا يفسّر أسلوبا ولا يحقّق غرضا ، ومن هنا تتأتى ضرورة النظر إلى النحو من زاوية معرفة كيفية ائتلاف الكلم فيما بينها انطلاقا من تتبّع ما نطقت به العرب ، لا بوصفه قوالب ثابتة تصبّ فيها الألفاظ و التراكيب دون مراعاة عناصر الخطاب (متكلم ، مستمع) وملابساته .

2 . يعدّ مبدآ "الفائدة" ، و"أمن اللبس" من المبادئ الهامة في إقامة التواصل بين طرفي الخطاب (المتكلم والمستمع) ، فمن شروط أيّ لغة أن تحقّق الإفادة للسامع دون تشويش أو إخلال ، وذلك إنما يتمّ في ضوء قاعدة "أمن اللبس" التي تمثل غاية الاستعمال اللغوي ، وهكذا فإنّ البحث عن الفائدة في ظروف واضحة ليست ملبسة من الضوابط التي تتكفّل بسيرورة العملية التواصلية بشكل صحيح .

3 . يعدّ طرفا الخطاب (المتكلم ، والسامع) من المباحث الأساسية والأدوات الإجرائية في إنتاج النص وفهمه فالأوّل (المتكلم) يركّب الألفاظ حسب أغراضه ومقاصده بغية تحقيق الفائدة للمخاطب ، والثاني (السامع) يقوم بتهيئة الآليات التي تساعده على فهم تلك المقاصد ؛ فالأغراض والمقاصد عنصر مشترك بينهما من حيث الإنتاج والتأويل ، وعلى هذا فإنّ معرفة الأغراض بوصفها جملة المعاني المختزنة في الذهن يفرضها المتكلم على أوضاع

اللغة لتؤدّي ما يهدف إليه من إبلاغِ السامعِ رسالته والتأثير فيه ، يُعدّ مصدرا رئيسا لاكتمال العملية التواصلية إذ إنّ العلم بالمقاصد هو علم ضرورة ، فهي محصلة البيان ودونها ينتفي.

4 . تشكّل الدلالة والكشف عن المعنى قوام اللغة ، لذا كان الهدف الرئيسي للدراسات اللغوية فهم معنى النص وهذا ما يفسّر اهتمام مختلف الفئات كالأصوليين والبلاغيين والنحويين ...وغيرهم بجانب رصد المعنى وتأثير العناصر غير اللغوية ، وذلك باعتبارات مختلفة .

5 . كان اهتمام علماء أصول الفقه بالمعطيات اللغوية في الإبانة عن الأحكام الشرعية وفق الأغراض والمقاصد التي تمثل أداة معرفية لدراسة النصوص الشرعية وتوجيه الأحكام من خلالها ؛ فلقد فطنوا – في وقت مبكّر– إلى أهمية السياق في تشكيل العبارة اللغوية من جهة ، وتأدية معناها الذي يرجّحه غرض المتكلم وقصده من جهة أخرى ، كما أدّاهم التمييز بين دلالة اللفظ بحسب الوضع (الدلالة الإفرادية) ، ودلالته في التركيب إلى كشف أنساق هذه الدلالة وتقصّي أنماطها من حيث تعلّق الأغراض والمقاصد بها ، فقد وجّه الأصوليون عنايتهم إلى معرفة قصد المتكلم مما ينبئ بخطورة المسألة ودقتها في تقرير الحكم ، وهكذا يتمّ اعتماد " القصد " كمبدإ أساسي في إيقاع صيغ العقود وألفاظ الشهادة ، وتمييزِ الدلالات الناشئة عنها ، فدراسة الأصوليين للمقاصد والأغراض ترتبط بمعرفة الحكم الشرعي ارتباطا وثيقا ، ولذا توجهت العناية للكشف عنها ورصدها بما يترتّب عنه استخراج الأحكام واستنباطها والعمل بمقتضاها تبعا لفهم تلك الأغراض .

6 . يعتمد علماء البلاغة مبدأ "القصد" في إطار الحكم على النص من جهة الفصاحة ، فيرتفع شأن الكلام ويحسن أو يقبح ، وكان تقسيم الكلام إلى نوعين: خبري ، وإنشائي من أهمّ الأسس التي يُرتكز عليها في فهم المعاني و تحصيل أغراض المتكلمين ، ذلك أنّ الإتيان بالجملة على هيئة مخصوصة (خبرية ، أو إنشائية) تابع لما يريد المتكلم تبليغه من أغراض للمخاطَب ، كما أشاروا إلى ضرورة مراعاة المقام والظروف الخارجية فصاغوا بذلك قاعدة عامة تتمثل في " **مطابقة الكلام لمقتضى الحال**" مما يؤكّد الاتصال الوثيق بين التراكيب والمقامات التي تنتج فيها ، فـ" **لكلّ مقام مقال** " ، و" **لكلّ كلمة مع صاحبتها مقام**" ، فهدف البلاغي إذن الوصول إلى المعنى النفسي المتمثل في غرض المتكلم ومكنوناته بواسطة اللفظ المنطوق ، وبذلك تتحدّد مراتب البلاغة والفصاحة للنص أو تنتفي بموجب المطابقة بينهما .

7 . التفت النحويون إلى أغراض المتكلم كوسيلة هامة في التقعيد النحوي ، فيتمّ اختيار العبارة المناسبة بالنظر إليه (غرض المتكلم) وعلى هدي الظروف والملابسات المحيطة به ، فأيّ طارئ يمسّ نظام التركيب من حذف وذكر ، أو تعريف وتنكير ، أو تقديم وتأخير ...وغيره ، إنما هو تابع لما ينطوي عليه المتكلم من أغراض ومقاصد باطنة تُعرف بالقرائن ، و من ذلك امتناع حذف الموصوف إذا استبهم على السامع قصد المتكلم وعدم الاكتفاء في بيان الصفة أنها تابعة للموصوف من حيث الإعراب ، وإنما يتجاوز ذلك ببيان الأغراض التي يُؤتى بالصفة من أجل تأديتها كالتوضيح والتخصيص...وغيرها ، وقد لا يقتصر دور الأغراض على بيان التوجيه الإعرابي لمفردات العبارة ، بل يتعدّاه إلى مرتبة الفضل والمزية – كما هو عند الجرجاني– ، فضابط تمييز

التراكيب اللغوية موكول إلى معرفة قصد المتكلم ، مما يبرهن على دقة تصوّرهم للظواهر اللغوية وارتباطها بمستعمليها.

8 . تؤكّد الدراسات اللغوية الحديثة على ضرورة تبني منهج قائم على اعتبار "المعنى" الركيزة الأساسية التي ينبغي التوسّل بها في معالجة أيّ لغة ، وهذا يوجب الالتفات إلى العناصر غير اللغوية كالمتكلم ، والسامع والظروف الخارجية ، فمن ضرورة معرفة القرائن المختلفة في التركيب عند تمام حسان ، إلى انعكاس البنية للوظيفة عند أحمد المتوكل ، إلى التداولية التي تدرس اللغة بوصفها كيانا مستعملا من قبل شخص معين في مقام معين موجّها إلى مخاطب معين لأداء غرض معين ، لا بوصفها نظاما من القواعد المجرّدة ، إذ إنّ المبدأ العام الذي تقوم عليه هو "الاستناد إلى الواقع الاستعمالي من أجل تفسير الظواهر اللغوية".

9 . وضّح الرضي الأستراباذي من خلال تحليلاته المختلفة ارتباط اللغة بقصد المتكلم وغرضه ، معبّرا عن ذلك بالتصريح تارة ، وبالإيماء تارة أخرى ، فمعرفة "غرض المتكلم" تنبني عليها أحكام نحوية كثيرة ، وهذا ما تأكّد من خلال إيراد النصوص المختلفة .

10 . يبدو الرضي متأثرا بالجرجاني في فكرة الوجوه والفروق ، على الرغم من منطقيته ، فهو يرى أنّ لكلّ تركيب معنى لا يتمّ بتركيب آخر ، وذلك في إطار معرفة "أغراض المتكلم" ، إذ نراه يقلّب وجوه العبارة اللغوية حتى يهتدي إلى قصده ؛ فالمتكلم قد يريد الإثبات أو النفي ، أو التخصيص ، أو التوضيح ، أو التأكيد أو المدح ...وغيره ويتضح هذا التأثر في أبواب كثيرة كـ "باب الإخبار بالذي" ، و"فائدة النعت" ، و" باب معاني أو"...وغيرها من الأبواب .

11 . يتدّخل "غرض المتكلم" بصورة واضحة في صياغة التراكيب من حيث التقديم والتأخير ، أو الحذف والذكر ...وغيره ، وهذا ما وجدناه عند الرضي ، فقد طبّق مبدأ "القصد" تطبيقا واضحا ، وعبّر عنه بعبارات مختلفة تمثل ضوابط ينبغي الاحتكام إليها ، ومن ذلك قوله في باب النعت "**لا قطع مع الحاجة**" ، وفي باب نيابة غير المفعول " **كلّ ما كان أدخل في عناية المتكلم فهو إذن اختياره**" ... وغيره ، وبهذا تتأكّد أهمية الالتفات إلى غرض المتكلم أثناء إنتاج الكلام ، كما ينبغي مراعاة هذه الأغراض والمقاصد ، فليس الكلام إلاّ نتاج قصد وغرض.

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأبيات الشعرية.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
01	﴿رَبِّ إِنِي وَهَنَ العَظْمُ مِنّي﴾	04	مريم	49
02	﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾	185	البقرة	67
03	﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾	13	الحاقة	70
04	﴿ هُوَ الذّي يُحْيِ وَيُميت﴾	68	غافر	79
05	﴿ قَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾	28	غافر	85
06	﴿قَالَ إِنِي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾	30	البقرة	87
07	﴿وَ قَالُوا اتَّخَذَ اللهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ﴾	116	البقرة	//
08	﴿إِيَاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَاكَ نَسْتَعِينَ﴾ .	05	الفاتحة	//
09	﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾	11	البقرة	//
10	﴿دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾	21	الفجر	115
11	﴿ وَفَجَرْنَا الأَرْضَ عُيُونَا ﴾	12	القمر	119
12	﴿مَكَانًا سِوًى﴾	58	طه	120
13	﴿إِنَّهُ هُوَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾	16	القصص	123
14	﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا﴾	282	البقرة	//
15	﴿ وَمَا مِنَّا إِلاَّ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾	164	الصافات	124
16	﴿ وَاللَّيلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾	2-1	الليل	125
17	﴿ وَيْكَأَنّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾	82	القصص	//
18	﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَـبْتِيلاً﴾	08	المزمل	126
19	﴿وَاللهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾	17	نوح	//

20	﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾	01	الانشقاق	//
21	﴿قُلْ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾	46	الزمر	//
22	﴿وَلاَ عَلى الذينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾	92	التوبة	127
23	﴿هُوَ الحَقُّ مُصَدّقاً﴾	31	فاطر	//
24	﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهَدُوا اللهَ مِنْ قَبْلُ﴾	15	الأحزاب	//
25	﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ دُبُرٍ﴾	27	يوسف	128
26	﴿لَوْلاَ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾	07	الفرقان	133
27	﴿ لَعَلَّهُ يَزَّكَى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعُهُ الذِّكْرَى﴾	4-3	عبس	//
28	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	06	التوبة	140
29	﴿كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ﴾	24	النساء	146
30	﴿صِبْغَةَ اللهِ﴾	138	البقرة	//
31	﴿وَعْدَ اللهِ﴾	06	الروم	//
32	﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾	29	يوسف	150
33	﴿ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ﴾	30	النمل	160
34	﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾	51	النحل	//
35	﴿ فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الأَبصَارُ﴾	46	الحج	164

36	﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَنْ لَّيُبَطِّئَنَّ﴾	72	النساء	166

فهرس الأبيات الشعرية

	البيت	القائل	الصفحة
01	وَ مَا مِثْلهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَكًا أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ	الفرزدق	47
02	كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُؤُوسِنَا وَ أَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهُ	بشار بن برد	75
03	لَقَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِي السُّؤْ دُدِ وَالمَجْدِ وَالمَكَارِمِ مِثْلاَ	البحتري	79
04	لُعَابُ الأَفَاعِي القَاتِلاَتِ لُعَابُهَ وَ أَرْيُ الجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدٍ عَوَاسِلُ	أبو تمام	72

فهرس المصادر والمراجع

– القرآن الكريم برواية ورش.

أولا – الكتب القديمة :

1. الأستراباذي (رضي الدين): – شرح كافية ابن الحاجب– ، تح أحمد السيد أحمد ، المكتبة التوفيقية القاهرة ، مصر ، دون ط .
2. الأستراباذي (رضي الدين): – شرح كافية ابن الحاجب– ، تح إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط1(1419هـ 1998م).
3. ابن الأنباري (أبو البركات): – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين– ، دار الطلائع للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، دون ط.
4. البغدادي (عبد القادر) : – خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب – ، تح محمد عبد السلام هارون مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، ط4 (1418هـ 1997م).
5. التهانوي (محمد علي الفاروقي): –كشاف اصطلاحات الفنون– ، تح لطفي عبد البديع ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف ، ط (1382هـ 1963م).
6. الجاحظ (عثمان بن بحر): - البيان و التبيين – ، تح محمد عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت لبنان ، دون ط.
7. ـــ – الحيوان – تح محمد عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ، ط3 (1388هـ 1969م).
8. الجرجاني (السيد الشريف علي بن محمد): –كتاب التعريفات – ، تح محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1(1421هـ 2000م).
9. الجرجاني (عبد القاهر) : – أسرار البلاغة – اعتنى به ميسر عقاد ومصطفى الشيخ مصطفى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط1 (1425هـ 2004م).
10. ـــ – دلائل الإعجاز– اعتنى به علي محمد زينو ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان ، ط1(1426هـ - 2005م).
11. ابن جني (أبو الفتح عثمان) : – الخصائص – تح محمد علي النجار ، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط1 (1427هـ 2006م).
12. ـــ – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها – تح محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط (1998).

13. الجوهري (إسماعيل بن حماد): – تاج اللغة وصحاح العربية– تح أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، دون ط.
14. ابن خلكان (شمس الدين أحمد): – وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان– تح إحسان عباس ، دار صادر بيروت ، لبنان ، دون ط .
15. الرازي (فخر الدين): – المحصول في أصول الفقه– تح طه جابر فياض العلواني ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، ط1.
16. الزركلي (خير الدين): – الأعلام – دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط11 (1995).
17. السبكي (بهاء الدين): – عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح – تح خليل إبراهيم خليل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 (1422هـ2001م) .
18. ابن السراج (أبو بكر): – الأصول في النحو – تح عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت لبنان ، ط3 (1417هـ1996م).
19. السكاكي (أبو يعقوب): – مفتاح العلوم – تح عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1(1420هـ 2000م) .
20. السهيلي(أبو القاسم): – أمالي السهيلي– تح محمد إبراهيم البنا ، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ، ط (2002).
21. سيبويه (عثمان بن عمرو): – الكتاب – تح محمد عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ط 1.
22. السيوطي (جلال الدين): – الإتقان في علوم القرآن – تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ط(1988).
23. ـــ – الأشباه والنظائر في النحو – تح فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي بيروت ، لبنان ، ط3 (1417هـ1996م).
24. ـــ – الاقتراح في علم أصول النحو – تح محمد حسن إسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 1 (1418هـ 1998م).
25. ـــ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة – دار المعرفة ، بيروت ، لبنان دون ط.
26. ـــ – همع الهوامع في علم العربية في شرح جمع الجوامع – تح أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1(1418هـ 1998م).
27. الشاطبي (أبو إسحاق): – الموافقات في أصول الشريعة – شرح عبد الله دراز ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ، ط1(1996).

28. الشوكاني (محمد بن علي): – إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول – تح محمد سعيد البزري ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، ط 7 (1417هـ 1997م).
29. العسكري (أبو هلال): – الفروق اللغوية – تح حسام الدين القدسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، دون ط.
30. ابن عقيل (بهاء الدين): – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك– مكتبة دار التراث العربي ، القاهرة مصر ، ط (1419هـ1998م) .
31. القرطاجني (حازم): – منهاج البلغاء وسراج الأدباء – تح محمد الحبيب ابن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط3.
32. القرطبي (ابن مضاء) – الردّ على النحاة– تح شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط3.
33. ابن قيم الجوزية (شمس الدين أبو عبد الله): – إعلام الموقعين عن رب العالمين – تح محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ط (1407هـ 1987م).
34. ـــــ: – بدائع الفوائد– دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان دون ط.
35. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين): – لسان العرب – مؤسسة الكتب الثقافية ، دار صادر، بيروت لبنان ، ط1(1412هـ 1992م).
36. ابن هشام (جمال الدين): – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – قدم له إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط2(1424هـ 2003م).
37. ـــ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – تح بركات يوسف هبود ، دار الأرقم للطباعة ، بيروت ، لبنان ، ط1(1419هـ 1999م).

ثانيا – الكتب الحديثة:

1. بالمر: –علم الدلالة إطار جديد– تر صبري إبراهيم السيد ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (1995).
2. بحيري (سعيد حسن): – دراسة لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة – مكتبة زهراء الشرق القاهرة ، مصر ، دون ط.
3. بناني (محمد الصغير): – المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة – دار الحكمة ، الجزائر ط (2001).
4. حاجي (خليفة): –كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون– تح عبد العزيز بن عبد الله الزير ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 (1413هـ 1992م).

.5. حسان(تمام): – الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب– عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ط (1420هـ 2000م).
.6. ـــ: – اللغة بين المعيارية والوصفية– عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط4 (1421هـ 2001م).
.7. ـــ: – اللغة العربية معناها ومبناها - عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط3 (1998).
.8. ـــ: – روائع البيان في روائع القرآن – عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط2 (1420هـ 2000م).
.9. ـــ: – مناهج البحث في اللغة– دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الدار البيضاء ، المغرب ط (1986).
.10.حسنين (صلاح الدين صالح): – الدلالة والنحو- توزيع مكتبة الآداب ، دون د ، ط1.
.11.حسن (عباس): – النحو الوافي– دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، دون ط.
.12. حسين (عبد القادر): – أثر البحث البلاغي عند النحاة – دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ، مصر ، ط (1998).
.13. الحلواني (محمد خير): – أصول النحو العربي – الناشر الأطلسي ، المغرب ، دون ط.
.14. حمودة (طاهر سليمان): – دراسة المعنى عند الأصوليين– دار المعرفة الجامعية ، مصر ، دون ط .
.15. الخالدي (كريم حسين ناصح): – نظرية المعنى في الدراسات النحوية – دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ، الأردن ، ط1 (1427هـ 2006م).
.16.خليل (حلمي): – الكلمة دراسة لغوية معجمية– دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (1995).
.17. دبة (الطيب): – مبادئ اللسانيات البنيوية – دار القصبة للنشر ، الجزائر ، ط (2001).
.18. الراجحي (عبده): – النحو العربي والدرس الحديث – (بحث في المنهج) ، دار النهضة للطباعة والنشر بيروت ، لبنان ، ط (1989).
.19. عبد الرحمن (ممدوح): – العربية والفكر النحوي– دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (1999).
.20. ـــ – لسان عربي ونظام نحوي – دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط1.
.21. الزحيلي (وهبة): – أصول الفقه الإسلامي- دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، ط1 (1404هـ 1986م).
.22. سالم مكرم (عبد العال): – المدرسة النحوية في مصر والشام – مؤسسة الرسالة ، ط2 (1412هـ 1990م).
.23. السامرائي (إبراهيم عبود): – المفيد في المدارس النحوية – دار المسيرة للنشر ، عمان ، الأردن ، ط1 (1427هـ 2007م).

24. السامرائي (فاضل صالح): – معاني النحو – شركة العاتك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ط2 (1423هـ 2003م).
25. السعران (محمود): – علم اللغة مقدمة للقارئ العربي– دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ط (1420هـ 1999 م).
26. شرف الدين (محمد عبد السلام): – الإعراب والتركب بين الشكل والنسبة – دار مرجان للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، ط1(1004هـ 1984م).
27. الشهري (عبد الهادي ظافر): – استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية – دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، لبنان ، ط1.
28. صحراوي (مسعود): – التداولية عند العلماء العرب – ، دار الطليعة ، بيروت ، لبنان ، ط1 (2005).
29. الطبطبائي (هاشم): – نظرية الأفعال الكلامية بين فلاسفة اللغة المعاصرين والبلاغيين العرب– مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت ، ط (1994).
30. طبل (حسن): – المعنى في البلاغة العربية– دار الفكر العربي ، القاهرة ، مصر ، ط1 (1418هـ 1998م).
31. العبيدان (موسى بن مصطفى): – دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين – دار الأوائل للنشر والتوزيع دمشق ، سوريا ، ط1(2002).
32. عرار (مهدي أسعد): – ظاهرة اللبس في اللغة العربية– (جدل التواصل والتفاصل) ، دار وائل للطباعة و النشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1(2003).
33. عطا (محمد موسى): – مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين – دار الإسراء عمان ، الأردن ، ط1(2002).
34. عمايرة (حليمة أحمد): – الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة – دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1(2006).
35. عمايرة (خليل أحمد): – في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق)– ، عالم المعرفة للنشر والتوزيع جدة ، السعودية ، ط1 (1404هـ 1984م).
36. عيد (محمد): – الاستشهاد والاحتجاج باللغة – عالم الكتب ، مصر ، ط3 (1988).
37. عبد الغفار (أحمد السيد): – التصور اللغوي عند الأصوليين – دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (1992).
38. الغلاييني (مصطفى): – جامع الدروس العربية – ضبطه عبد المنعم خليل إبراهيم ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط1(1421هـ 2000م).

.39. فجال (محمود): – السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي – أضواء السلف الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط2 (1417هـ 1997م).
.40. كحالة (عمر رضا): – معجم المؤلفين – دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، دون ط.
.41. كراعين (أحمد نعيم): – علم اللغة بين النظر والتطبيق – المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، لبنان ط1 (1993).
.42. لاشين (عبد الفتاح): – التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية – دار المريخ للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، ط (1980).
.43. اللبدي (سمير): – معجم المصطلحات النحوية والصرفية – مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، دون ط.
.44. عبد اللطيف (محمد حماسة): – الضرورة الشعرية في النحو – مكتبة دار العلوم ، القاهرة ، مصر ، دون ط.
.45. ـــ: – العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث– دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، دون ط.
.46. ـــ: – النحو والدلالة – دار الكويت ، الكويت ، ط1.
.47. المبارك (مازن): – الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه – دار الفكر ، دمشق ، سوريا ط3 (1416هـ 1995م).
.48. ـ : – العلة النحوية نشأتها وتطورها – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت لبنان ، ط 3 (1401هـ 1981م).
.49. المتوكل (أحمد): – اللسانيات الوظيفية مدخل نظري– منشورات عكاظ ، الرباط ، المغرب ط(1989).
.50. ـ : – المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الامتداد والأصول – دار الأمان ، الرباط المغرب ، ط (1427هـ 2006م).
.51. ـ : – الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية – منشورات عكاظ ، المغرب ، دون ط.
.52. عبد المجيد (جميل): – البلاغة والاتصال– دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ط (2000).
.53. مختار (أحمد عمر): – علم الدلالة– عالم الكتب ، القاهرة ، مصر ، ط (1993).
.54. المخزومي (مهدي): – النحو العربي نقد وتوجيه– المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، ط1(1964).
.55. مصطفى (إبراهيم): – إحياء النحو– دار الآفاق العربية ، القاهرة ، مصر ، ط (2003).
.56. مصطفى (جمال الدين): – البحث النحوي عند الأصوليين – مكتبة بغداد ، بغداد ، دون ط.

.57. مناع (هاشم): – بشار بن برد حياته وشعره– دار الفكر العربي ، بيروت ، لبنان ، ط1 (1994).
.58. الموسى (نهاد): – الصورة والصيرورة بصائر في أحوال الظاهرة النحوية ونظرية النحو العربي – دار الشروق ، عمان ، الأردن ، ط1 (2003).
.59. ـــ: – نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث– دار البشير للنشر والتوزيع الأردن ، ط2 (1408هـ 1987م).
.60. هارون (محمد عبد السلام): – الأساليب الإنشائية في النحو العربي – دار الجيل ، بيروت ، لبنان ط2.
.61. ياقوت (أحمد سليمان): – ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم– دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط (2003).
.62. ياقوت (محمود سليمان): – قضايا التقدير النحوي– دار المعارف ، القاهرة ، مصر ، ط (1985). .63. ـــ: – منهج البحث اللغوي – دار المعرفة الجامعية ، مصر ، ط1 (2003).

ثالثا – المجلات المتخصصة :

1. مجلة الآداب واللغات ، الأغواط ، العدد01 (ديسمبر2003) ، مقال: "عائشة عبيزة– التبويب النحوي بين المنهجين الشكلي والوظيفي– ".
2. مجلة الدراسات اللغوية ، الرياض ، مج5 ، ع1(أبريل– يوليو2003) مقال: "مسعود صحراوي – المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي –".
3. مجلة في اللغة والأدب ، دار الوفاء للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر ، ط (2003) ، مقال: "محمود نحلة – الاتجاه التداولي في البحث اللغوي المعاصر –".

رابعا – الرسائل والأطروحات :

1. بوقانون (عيسى): – نقد مهدي المخزومي للفكر العربي – مخطوط رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر (1996).
2. توامة (عبد الجبار): – القرائن المعنوية في النحو العربي– مخطوط رسالة دكتوراه ، جامعة باتنة (1995).
3. صحراوي (مسعود): – الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي – مخطوط رسالة دكتوراه ، جامعة باتنة (2003– 2004).
4. بن علي (سليمان): – صلة النحو بعلم المعاني لدى الإمام عبد القاهر الجرجاني من خلال مصطلح الوجوه والفروق في دلائل الإعجاز – مخطوط رسالة ماجستير ، جامعة باتنة (2001).

خامسا – المواقع الالكترونية :

.**1**. موقع – مجلة التراث العربي– مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب ، دمشق.

Http://**www.awu-dam.org**

.**2**.موقع –مجلة اللسان العربي – منظمة التنسيق العربية ، الرباط ، المغرب.

Http:// www. Arabization.org.ma

.**3**. موقع – مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، وجدة ، المغرب .

Http ://**www.cerhso.org**

.**4**. موقع – مجلة مجمع اللغة العربية الأردني– الأردن .

Http://**www.Majma.Org.Jo**

.**5**. موقع – محرك بحث عام–.

Http://**www.google.com**

فهرس الموضوعات

– شكر وعرفان

– المقدمة..... **أ – د**

– المدخل: المفاهيم النحوية في ضوء الإبانة عن الأغراض

- تمهيد

1. مفهوم النحو..... 09
2. مفهوم اللفظ والمعنى..... 12
3. مفهوم أمن اللبس..... 22
4. مفهوم الفائدة..... 25
5. مفهوم الأغراض والمقاصد..... 28

– الفصل الأول: أغراض المتكلم في الدرس اللغوي بين القديم والحديث

- المبحث الأول : التصور اللّغوي وعلاقته بأغراض المتكلم

- تمهيد

1. أغراض المتكلم عند علماء أصول الفقه..... 33
2. أغراض المتكلم عند علماء البلاغة..... 42

– المبحث الثاني : اهتمام علماء النحو ببيان أغراض المتكلم

- تمهيد

1. أغراض المتكلم عند سيبويه..... 56
2. أغراض المتكلم عند ابن جني..... 64
3. أغراض المتكلم عند الجرجاني..... 69

– المبحث الثالث: نظرية المعنى في الدرس اللغوي الحديث

- تمهيد

1. الدراسات اللغوية العربية..... 82

أ– تمام حسان..... 83

ب– حماسة عبد اللطيف..... 89

ج – أحمد المتوكل.....91

2. الدراسات اللغوية الغربية..... 92

- اللسانيات البنيوية..... 93

- اللسانيات التوليدية التحويلية..... 94
- اللسانيات التداولية..... 94
- النظرية السياقية..... 96

- **الفصل الثاني: منهج الرضي الأستراباذي في الإبانة عن الأغراض**

– المبحث الأول: منهج الرضي الأستراباذي في شرح كافية ابن الحاجب

- تمهيد

1. الكافية وشروحها..... 101
أ - **تعريف ابن الحاجب**..... 101
ب - **تعريف الرضي الأستراباذي**..... 102
ج - **تعريف الكافية**..... 103
- نسبة الكتاب..... 104
- بناء الكتاب..... 105
2. منهج الرضي الأستراباذي النحوي 108
أ- **مصادر الاستشهاد**..... 109
- القرآن والقراءات..... 109
- الحديث النبوي..... 110
- كلام العرب شعرا ونثرا..... 112
- لغات العرب..... 113
ب- **مصادر الكتاب اللغوية**..... 114
ج- **موقف الرضي من بعض أصول النحو**..... 114
- السماع..... 115
- العامل..... 116
- العلة..... 118
د- **المسائل الخلافية**..... 122
هـ - **آراء الرضي الأستراباذي**..... 125
و- **استدراكات الرضي على ابن الحاجب** 130
ز - **خصائص شرح كافية ابن الحاجب**..... 133

– المبحث الثاني: الإبانة عن أغراض المتكلم في شرح كافة ابن الحاجب

– تمهيد

باب الممنوع من الصرف..... 138
باب الترتيب بين الفاعل والمفعول به..... 139
باب وجوب حذف الفعل..... 140
باب المفعول الذي لم يسم فاعله..... 141
باب مسوغات الابتداء بالنكرة..... 142
باب تقديم خبر المبتدأ وجوبا..... 144
باب حذف المبتدأ وجوبا..... 145
باب حذف العامل في المفعول المطلق..... 145
باب تقديم وتأخير المفعول به على الفعل..... 148
باب في اقتصار الندبة على معروف..... 149
باب حذف حرف النداء..... 150
باب المنصوب على اختصاص..... 152
باب المنصوب على شريطة التفسير..... 154
باب التحذير والإغراء..... 156
باب مجيء الحال جملة..... 157
باب الإضافة المعنوية..... 158
باب فائدة النعت..... 160
باب مجيء النعت جملة..... 161
باب قطع الصفة رفعا ونصبا..... 162
باب التأكيد..... 163
باب ضمير الشأن والقصة 164
باب مجيء جملة الصلة خبرية..... 165
باب الإخبار بـ "الذي"..... 166
باب رفع المضارع بعد (حتى) ونصبه 167
باب نصب المضارع بعد (أو)..... 168
باب التعجب 169
باب معاني (أو)..... 170

الخاتمة .....
172
فهرس الآيات القرآنية.....176
فهرس الأبيات الشعرية..... 178
فهرس المصادر
والمراجع.....179
فهرس الموضوعات.....187

– ملخص :

إن البحث في أغراض المتكلم بوصفه عنصرا أساسيا في دورة الخطاب وشرطا للتأدية التواصلية الفعالة مع الإحاطة بما يمكن أن توفره تلك الأغراض من ضوابط تحيل إلى الصحة النحوية التي يتطلبها كل تحليل يتوخى مراعاة المعنى إلى جانب معرفة ما اشتمل عليه من ظروف وملابسات تحيط بمقاصد الخطاب وتستوجب تحديدها ، يساهم بشكل كبير في بلورة بعض المفاهيم وتبرير مدى تفاعل العناصر اللغوية وغير اللغوية في توجيه الأحكام النحوية ، وذلك من خلال تتبع النصوص التي أوردها رضي الدين الأستراباذي في شرح كافية ابن الحاجب لأجل إبراز أهمية معرفة الأغراض التي يؤمها المتكلم ويريد إبلاغها السامع والحاجة إليها في رفع الإبهام.

– الكلمات المفاتيح : العناصر غير اللغوية ، التحليل النحوي ، المعنى ، الوظيفة ، الدلالة ، الأغراض ، القصدية أمن اللبس ، الفائدة.

- Le résumé :

*Cette étude se base à découvrir les caractéristiques de la théorie de sens dans le patrimoine de la langue arabe et cela à partir de la recherche dans les éléments métalinguistiques qui comporte la structure textuelle (du texte) renfermant buts et objectifs du (Parolier) et ainsi on saura son vrai rôle dans l'analyse grammaticale en « Charh ka fiat ben alhadjeb » de - Radie aldin alasturabadi-***.**

Mots clés:

Les éléments métalinguistiques, l'analyse grammaticale, le sens, les objectifs, fonction, sémantique, l'intentionnalité, la sécurité de confusion l'intérêt.